

تحولات الزمن الأخير

الكتاب
المؤلف
الموضوع
الطبعة الأولى
القياس
عدد الصفحات
تصميم الغلاف
الناشر
تحوّلاً الزمن الأخير
د. مها كيال ود. عاطف عطية
دراسة إجتماعية
نيسان ٢٠٠١
٢٣.٥ × ١٥.٥ سنتم.
٣٢٠
اميل منعم
مختارات ش م م
الزلفا، شارع ميشال أبو جودة
هاتف: ٠٠٩٦١ ١ ٨٩٨١٩٤/٥
فاكس: ٠٠٩٦١ ١ ٨٩٠٣٣٣
ص ب: ٦٠٢١٦
wttp: mokhtarat@mokhtarat.com

© جميع حقوق الطبع محفوظة
بيروت - لبنان

مها كمال
عاطف عطيه

تحولات الزمن الأخير





في أحضانك نشأنا،
ومن مَعينكِ اكتسبنا معنى الحياة

من عقوقنا
ومن جحودنا،
عقدنا علاقة ملتبسة
بين ما نحن وما أنت
وبين ما يمكن أن نكون
وما يمكن أن تكوني.

وما زلنا،
نعمل على نسج هذه العلاقة المدمرة
لنا ولك.
كيف يمكن أن نعمل من أجل الحفاظ على الذات؟
وهل الذات سوى نحن، سوى أنت؟

وإذا بقينا على ما نحن،
فإلى أين أنت؟



مقدمة

بقلم الدكتور هشام شرابي
جامعة جورجتاون - واشنطن

تهدف هذه الدراسة الرائدة إلى أكثر من بحث علمي أكاديمي، إنها تهدف إلى استكشاف الأسس والسبل «لبناء المواطن الحقيقي، وبالتالي المجتمع المدني الواعي».

تثير الدراسة موضوعين مركزيين: إشكالية التغيير الاجتماعي، ودور «حسّ المواطنة» و«الحسّ المدني» في عملية التغيير الاجتماعي.

يعالج القسم الأول المقاربة المنهجية القائمة، من جهة، على البحث الميداني، ومن جهة أخرى، على التحليل التاريخي والنظري، مركزاً على التغييرات المجتمعية التي عرفتتها مدينة طرابلس منذ نهايات الحكم العثماني حتى الإستقلال، وذلك في ثلاث حقبات تاريخية:

- مرحلة نهايات الحكم العثماني (أواخر القرن التاسع عشر وحتى ١٩٢٠)، فترة الإنتداب الفرنسي (١٩٢٠ - ١٩٤٣) وعهد الإستقلال.
- يتناول البحث في الحقبة الأولى التغيرات المكانية (خروج المدينة من حيزها الضيق، «المدينة القديمة»، وامتدادها إلى المساحات التي فصلتها عن البحر والمحيط العمراني القريب منها، نمو «الحارات» و«الشوارع» و«المحلات») والتغيرات الاجتماعية (بروز الطبقة المتوسطة والطبقة الميسورة)، وتأثير هذه التغيرات على التركيبات الاجتماعية والثقافية والسياسية.

وفي الحقبة الثانية (الإنتداب) تركّز الدراسة على التغيرات المعيشية الناتجة عن القوانين والنظم التي أدخلتها الدولة المنتدبة في تشريعاتها لدولة لبنان الكبير، والغزو المادي للأسواق المحلية، و«التفريغ» الذي اخترق، بخاصة، الفئات المتوسطة والغنية، ما أدى إلى انهيار الحواجز الفاصلة بين عالمي

الداخل والخارج في البيوت الحديثة، ورفع الحجاب، وتعليم البنات في المدارس.

غير أن هذه التغييرات لم تؤدِّ - وهذه نقطة مركزية في الدراسة - إلى بلورة وعي إجتماعي صحيح يقوم على حسّ المواطنة والانتماء، بل أدى إلى ما وصفته مها كيال بـ«ارتباك إنتمائي» و«ارتباك إجتماعي» لحقهما إرتباك مجتمعي، ما أضفى على المدينة طابع مدن العالم الثالث التي تحاول اللحاق بالنموذج الغربي، ففشل في تحقيق التغيير السليم والتطور الصحيح على الصعيد الثقافي الإجتماعي كما على الصعيد التكنولوجي.

في القسم الثاني، يكمن لبّ موضوع هذه الدراسة، مشكلة الانتماء ومسألة المواطنة التي هي مشكلة المجتمع «الأهلي» في محاولته لإقامة المجتمع «المدني».

المجتمع «الأهلي»، كما يستعمل الباحثان هذا المصطلح، هو المجتمع التقليدي الذي يحكمه الانتماء الديني والعلاقات الأبوية (العشائرية، الطائفية، العائلية)، والمجتمع المدني هو المجتمع القائم على القانون وحقوق المواطنة والمساواة وما يبعد الفرد عن «الانتماء القبلي» و«الانتماء الديني» ويجعله مواطناً واعياً لحقوقه وواجباته.

هنا تبرز الإشكالية التي يركّز عليها البحث، الإشكالية الناتجة عن التضارب أو التناقض بين نمطين من المجتمع: نمط المجتمع الأهلي الراسخ في التقليد والعادات، «ما نمارسه في حياتنا العملية دون أن نعيه أو نفكر فيه»، ونمط المجتمع المدني القادر على إحداث التغيير والسير نحو الحداثة «بفتح أبصارنا على وقائع ما كنّا ندرك أنّها موجودة».

الخروج من هذا التضارب يحدث، تاريخياً، بواسطة الدولة (الحديثة) القادرة وحدها على إلغاء التضارب بترسيخ وحدة المواطنة والانتماء الإجتماعي «بتعليمها في المدارس والجامعات» و«بممارسة الحرّية والديموقراطية، وتطبيق العدالة بالقول والفعل».

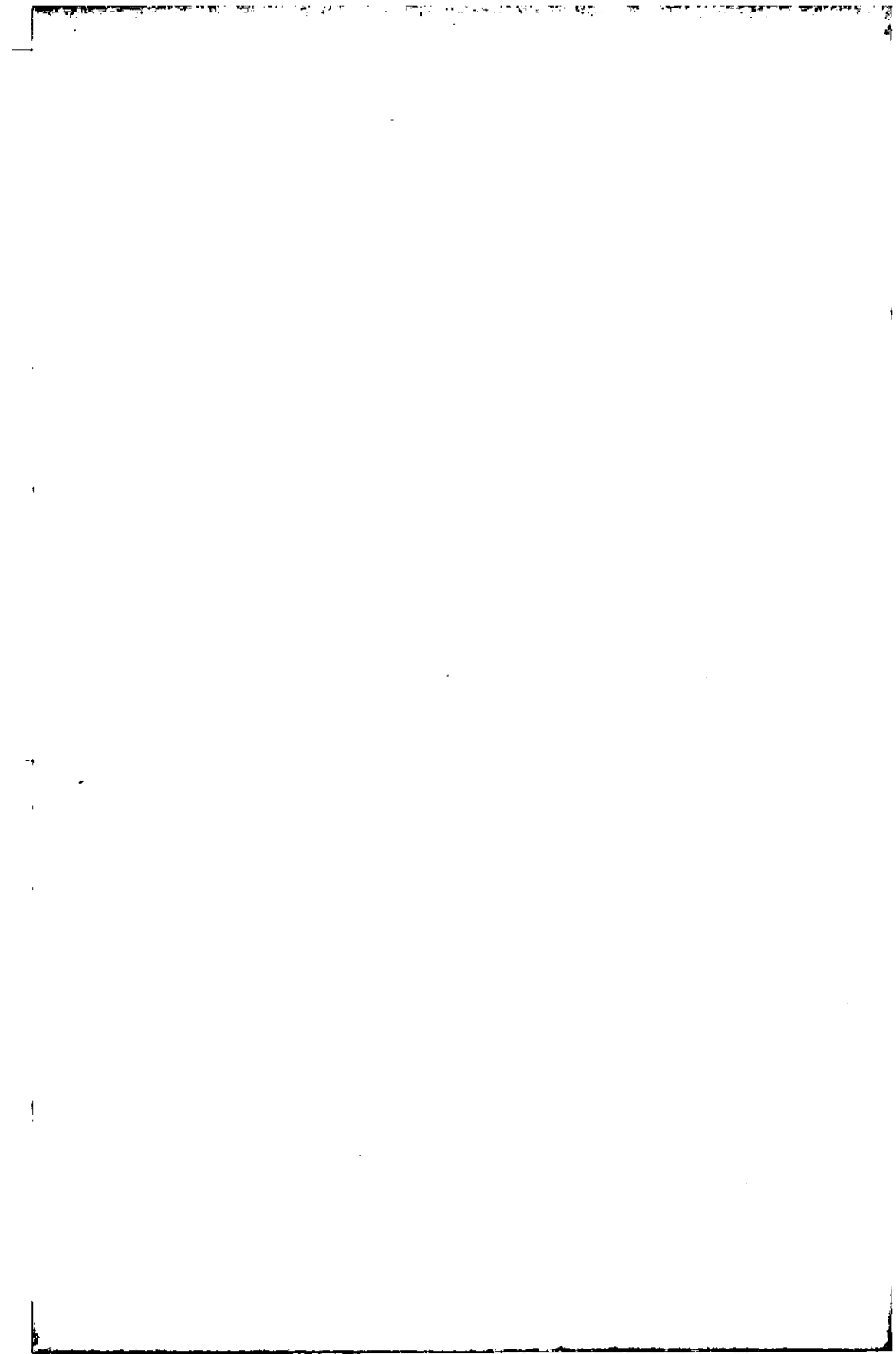
السؤال: لماذا فشلت الدولة بعد الإستقلال بالقيام بهذا الدور؟

يعزو الباحثان هذا الفشل إلى «الواقع التاريخي الإجتماعي» الذي أدى إلى قيام مجتمع هجين، لا هو بالمجتمع التقليدي، ولا المجتمع العصري الحديث،

مجتمع يقوم لا على مبدأ المواطنة والانتماء (كما حدده الدستور اللبناني المترجم عن الفرنسية)، بل، بالعكس عن ذلك، يقوم على ممارسة «الطوائفية» التي كرسها الميثاق الوطني «المضمر خلف الدستور». بذلك أصبح المواطن غير موجود، وبقي الفرد «مجرد رقم في مجموعة إجتماعية طائفية... يستمد قيمته من موقعه فيها... الفرد لكل والكل للفرد، كما في مجتمع القبيلة». ولكنّه بحد ذاته غائب. وبدل أن يزول التناقض الإجتماعي، تجسّد في المؤسّسات الجديدة وفي الممارسات المنبثقة عنها فبقي المجتمع أهلياً (تقليدياً) خاضعاً لقوانين وأحكام مجتمع مدني لا يقدر أن يثبتها فعلياً ويجعلها أساساً لعلاقاته الإجتماعية ونمطاً لممارساته العامّة والخاصّة. وتبرز هذه الظاهرة بوضوح أكثر في عملية الإنتخابات التي ما زالت تقوم، بالرغم من الدستور، على علاقات القرابة والعلاقات الشخصية والتبعية للزعيم الطائفي والسياسي المتمول، وفي تفوّق المصلحة الخاصّة على المصلحة العامّة في مسلك الفرد وتصرف الجماعات، وفي انعدام حسّ المواطنة وشلل المجتمع المدني.

ما يميّز هذه الدراسة المبدعة إبرازها صورة متكاملة لمدينة طرابلس في تاريخها المتطور كما في واقعها المادي المحسوس بشكل يمكّن القارئ من استيعاب إشكاليّاتها الإجتماعية والثقافية بدقّة ووضوح، ويمكّن الحركات الإجتماعية العاملة في الحيز العام من التعامل مع هذه الإشكاليات عقلانياً لتجاوزها وللتغلّب عليها.

من هنا يمكن القول أن هذه الدراسة تمثل إنجازاً سياسياً هاماً (لعملية التغيير السياسي والاجتماعي) بقدر ما تقدّم نموذجاً أكاديمياً متميزاً وفذاً في حقل البحوث الإجتماعية العربية المعاصرة.



تمهيد

لم يكن همنا، في بداية العام الدراسي الجامعي ١٩٩٧ - ١٩٩٨، التفتيش عن موضوع تجريبي نشغل به طلابنا، في السنة الثانية من اختصاص العلوم الإجتماعية في مادة المونوغرافيا - الدراسة الحقلية المفردة، لأننا استوحيناه من الجو العام الذي كانت تعيش فيه البلاد وهي على أبواب إنتخابات بلدية واختيارية طال الجدل حول إجرائها، أو عدمه، فترة طويلة سبقت حصول هذا الحدث. وقد أثار هذا الموضوع، من جملة ما أثار، في نفوسنا، الكثير من التساؤلات على المستويين الإجتماعي، والمدني - السياسي. على المستوى الأول تمحورت التساؤلات حول ما تتعرض له البنى المجتمعية من تغيرات؛ وعلى المستوى الثاني، حول ما يمكن أن يفصح عنه النشاط الديمقراطي المدني، وهو الإنتخابات البلدية والاختيارية التي تقرر إجراؤها في صيف العام الدراسي نفسه.

إن المجتمع المحلي الطرابلسي، شأنه شأن كل مجتمع آخر، تعرض إلى كثير من التغيرات على المستويات كافة منذ بداية هذا القرن. على المستوى الديموغرافي لم يطل الزمن بعد عن عدد الخمسين ألفاً الذين كانوا يشكلون سكان طرابلس وأهاليها.

ولم تمتد جغرافياً على أكثر من المنطقة التي تعرف حالياً باسم البلد، بالإضافة إلى بعض الملحقات التي كانت تعتبر أطراف المدينة، وهو ما يشكل اليوم، بمجمله، المدينة القديمة قياساً إلى المناطق المستحدثة فيها.

وعلى المستوى السياسي، خرجت المدينة من ولائها للسلطان العثماني عبر ولايته وعبر القيمين على شؤونها الدينية، إلى ممانعتها لدولة الإنتداب ومقاومتها لكل أشكال هذه الدولة، فإلى الحذر من التعامل مع دولة الإستقلال. فادى ذلك كله إلى توزع الولاءات في مسارب متعددة ومتناغمة لم تحظ الدولة، بتوجهها و«مؤسساتها» التي لا بد منها، إلا بالشيء اليسير الفائض عن فروض الولاء الأخرى.

وعلى المستوى الاجتماعي، اتجه الطرابلسيون توجّهاً يفصح عن تحركٍ مديني نحو الجنوب والغرب تاركين أماكن سكنهم القديمة، الوثيقة الصلة بنمط حياة المدينة القديم، إلى الطامحين للعيش في «نعيم» المدينة والتواقين للإنخراط في نمط حياتها، أو إلى الفقراء من أهلها؛ يحدوهم التطلع إلى ما تفصح عنه الأماكن الحديثة، وما توحى به شواطئ البحر المشرعة على كل جديد، وتحفزهم أشكال الحياة الحديثة بكل ما فيها من كسر للتقليد، أو تجاوزه في أفضل الظروف، وتشبه بنمط حياة الغرب، إن كان في السكن أو أصول التصرف واللباقات والإختلاط، أو في أساليب اللباس وتغيّرات الموضة وأنواع الأزياء، مروراً بأشكال العلاقات الاجتماعية وأنماط السلوك اليومي، وانتهاءً بتركيب أدوات المطبخ وأصول الطبخ.

لا شك أن ترايبط العناصر المشكلة للبنية المجتمعية الطرابلسية ستؤول إلى التغير في حال حصول هذا التغير في أحد عناصرها. والحياة المجتمعية دينامية ومتغيرة بتغير العناصر المشكلة لهذه الحياة، وديناميتها. كما أن هذا التغير يطول العلاقات المتداخلة بين هذه العناصر، ويؤثر على ترتيب أولوياتها. والانتخابات - المناسبة التي أتاحت لنا القيام بهذه الدراسة، بالإضافة إلى كونها عنصراً أساسياً في الشأن السياسي، ومؤشراً هاماً من مؤشرات الحياة المدنية، ومنمياً فعلاً للحس المدني، فهي دليل واضح على ممارسة الحياة الديمقراطية في لبنان. وتكتسب أهمية زائدة لأنها، بإجرائها سنة ١٩٩٨، إستئناف لممارسة هذا الحق المدني طال أمد تعطيله إلى ما يزيد عن خمس وثلاثين سنة مرت على آخر عملية إنتخابات بلدية واختيارية حصلت في لبنان. وهذا يعني أن المواطن اللبناني الذي لم يتجاوز السادسة والخمسين من عمره، في أقل تقدير، لم يمارس حقه في انتخاب المجلس البلدي الذي يرفع شؤون بلده، أو مدينته في شتى المجالات الإنمائية والتنظيمية والصحية، وغيرها... طيلة هذه السنوات.

وموضوع الإنتخابات فتح الباب مشرعاً أمام تساؤلات عديدة حول تصرفات المواطنين في مدينة طرابلس، في حياتهم اليومية، وفي أنماط سلوكهم، وفي طرق تعاملهم مع بعضهم بعضاً، ومع أجهزة الدولة، ومع المؤسسات المدنية التي تربطهم بها علاقات ضرورية ويومية؛ يمكن أن توحى جميعاً بالذهنية، بل وتدل عليها، من حيث هي الموجهة لأنماط تعاملهم مع الآخر، مهما كان شأن هذا الآخر، ومهما كانت هويته.

عندما طرح هذا الموضوع نفسه علينا، كان الإحساس بوطأته كبيراً. ليس لأنّه مفتاح الحياة الآمنة والمستقرّة، وبداية الحياة المدنية ممارسة ومعايشة فحسب، بل لأنّه يشكل من خلال تنفيذ الانتخابات، أو عدم تنفيذها، نوعاً من الإطمئنان، أو عدمه، على استقرار وجود الدولة. كناظمة لشؤون المجتمع والموكول إليها إعادة تنظيم مؤسّساته الرسمية والمدنية التي لا يمكن أن يستقيم أي مجتمع من دونها؛ وخصوصاً أنّ ثمة الكثيرين كانوا يراهنون على عدم إجراء الانتخابات، أو تعطيلها من قبل الدولة بالذات بحجّة عدم نضوج الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لإجرائها بما يمكن أن تثير من خلافات وحساسيات وتناقضات على مختلف الأصعدة في كلّ مجتمع محليّ يمكن أن تجري فيه. كما أنّ ثمة الكثيرين كانوا يتوجّهون الوجهة المناقضة، ويقدمون الدلائل الكثيرة على إمكانية إجراء هذه الانتخابات؛ أولها، الحاجة إلى تنويع وجود الدولة وحضورها في الحياة السياسية والاجتماعية اللبنانية؛ وثانيها، حاجة «المواطن» إلى التأكيد على وجود الدولة، بما يثيره هذا الوجود من قضايا تنظيمية على كافّة المستويات، وإلى إحساسه و«حماسه» بوجوب ممارسته «حقّ المواطنة»، وإن كان بصفتها الأولى المحدّدة بحق الإنتقاء وانتخاب من يراه مناسباً لتسلّم مقدرات الإنماء والتنظيم في بلده، والإحساس بالعبور، ولو نظرياً، إلى المجتمع المدني برعاية الدولة وإشرافها وقيادتها.

فتح لنا هذا الباب المدى الواسع لمعرفة الكثير ممّا نريد معرفته، عن مدى إحساس المواطن بمواظنته، عمّا يدور في ذهنه ومجال تفكيره عندما يتوجّه وجهة الإنتقاء لمن يمثله في المجلس البلدي والاختياري، عن الإعتبارات التي تدفعه إلى انتقاء هذا أو ذاك ممّن سيشغل هذا المنصب لما له من أهمية في تحديد وجهة المدينة أو البلدة، وفي تدبير أمورها على شتّى الأوجه والاحتمالات، وتحديد مسار أيامها الآتية، وموقعها على خارطة المحيط الأوسع، وتأثيرها على امتداد مساحة الوطن.

وقد أظهر لنا هذا التوجّه أنّ الكثير ممّا نعيشه، وممّا نمارسه في حياتنا العملية اليومية، نعيشه ونمارسه دون أن نعيه، أو نفكر فيه بمضمونه الحقيقي. وأثبت لنا أنّ المعيش من المتغيّرات لا يمكن الإحساس به واقعياً، والشعور بسلطته عملياً، إلا من خلال النظرة الموضوعية النقدية الواعية لآليات التطور، والمدرّكة لأسباب التغيّر وشروطه ونتائجه، من حيث هي أمور

غير محسوسة بالمعنى المادي، والموجودة بثقلها الضاغط بالمعنى العقلي، أي بالوعي والإدراك، في الوقت نفسه، مما يتطلب محاولة جادة للخروج من الممارسة التقليدية للمعيش اليومي، وإخضاعه، بالتالي، للرؤية العلمية النقدية. ولا يكون ذلك إلا بالعمل على فصل الذات عن الموضوع، وإعمال فكر الذات في الموضوع.

ما عرفناه كان كثيراً ومفاجئاً في الوقت نفسه. كان كثيراً لأنه تجمّع من جهات مختلفة. وكان مفاجئاً لأنه نبّه عقولنا على غير ما كنا نحسب ونعتقد. وفتح أبصارنا على وقائع ما كنا ندرك أنها موجودة.

أولى هذه المعارف: الغياب التام لمفاهيم المواطنة، الحسّ المدني، المجتمع المدني والمجتمع الأهلي عن وعي وإدراك الطلاب الجامعيين، مما جرّنا إلى تساؤل ما كان يدور في ذهننا قبل هذه المعلومة: ما جدوى القيام بهذا البحث؟ إذا كان الطلاب الجامعيون لا يعرفون شيئاً عن مفهوم المواطنة، وعن موقع النقد المجتمعي والحسّ المدني؛ فكيف تكون الحال لدى المواطن العادي؟

وثانية هذه المعارف: الإدراك بشكل لا يقبل اللبس، التقصير الفادح والفاضح في مناهجنا التربوية، علماً أننا لا نزال نتذكّر وجود موادّ تعلّم التربية المدنية والوطنية والأخلاق في مناهج سبقت. وقد تمّ تدارك هذه المسألة في المناهج التربوية الجديدة التي ترافقت مع فترة إعداد هذا البحث.

وثالثة هذه المعارف: الإحساس بمدى حاجتنا إلى القدر الكثير من التجريب، ومن الأبحاث الحقلية والميدانية، للتأكد مما هو موجود فعلاً على أرض الواقع، من أجل الاستفادة منه في بلورة وفهم المعطيات النظرية وتطويرها. والتأكد من أن مدى حاجتنا إلى الإبتعاد عن التنظير مساوٍ لبعُد هذا التنظير عن عالم الواقع، إذا لم يكن أكثر.

أما المفاجأة، فقد كانت بقدر وسع الهوة بين ما هو موجود في الذهن، وما تفسّح عنه أرض الواقع، وما يقوله الميدان. بين ما نعرفه بشكل مسبق، وبين ما ينتجه الواقع من معرفة. وقد أظهرت هذه المفاجأة مدى صعوبة التخلّي عن «معرفة» من أجل إبدالها بـ«معرفة» جديدة وبديلة. ومن المهم التأكيد أن هذا الأمر موجود سواء في فهم الواقع المجتمعي في ديناميّته المستمرة ووعي تطوّراته، أو في فهم التعامل معه وفق مقتضيات هذه التطوّرات.

ومن جملة ما أثاره هذا الموضوع، المشكلة المتأتية من التضارب بين ممارسة حق المواطنة بالإنقاء والانتخاب، وبين الجهل شبه التام لما يعنيه هذا الحق. هذا ما سمح لنا ببلورة وصوغ هذه المسألة بالتساؤل التالي: كيف يمكننا أن نمارس حقنا كمجتمع مدني له قوانينه ومؤسّساته الناظمة لشؤنه، ونحن لا نزال ننتمي إلى مجتمع أهلي له مؤسّساته وقوانينه الناظمة لشؤونه أيضاً؟

لا شك أن للمجتمع الأهلي قوانينه ومؤسّساته المبنية على العرف والتقليد، وعلى التنظيمات الإجتماعية المبنية على هذه الأعراف والتقاليد، والمعيدة لإنتاجها في الوقت نفسه، والضامنة لتوريثها إلى الأجيال الطالعة. ولا شك أيضاً، أن للمجتمع المدني قوانينه ومؤسّساته المبنية على القانون ذي النظرة الواحدة لجميع المواطنين المتساوين في الحقوق والواجبات، والمهدّد لهم بالعقوبات الصارمة في حال المخالفة عن الشرعي والمشروع. ممّا يعني أن للمواطنة شروطاً يجب أن تستوفى. ولكن قبل أن تستوفى يجب أن تُعلّم عن طريق المناهج التربوية والتعليمية، وتُمارس عن طريق التدريب والمراقبة والقسر الذي يفصح عنه قانون العقوبات؛ والمنوطة جميعها بالدولة ومؤسّساتها كافّة، وبعضها عن طريق الضبط الإجتماعي الذي يمارسه المجتمع بمؤسّساته المدنية والأهلية. وتكون أهمية هذه المؤسّسات، أو تلك، على قدر أهمية الموقع الإجتماعي - التاريخي للمجتمع.

ما أتاح لنا ولوج هذا الباب، لحظ التعايش بين مؤسّسات المجتمع الأهلي ومؤسّسات المجتمع المدني. هذا التعايش المتوتّر حيناً، والمجامل حيناً آخر، والمتكيّف حسب الظروف والأحوال، أحياناً كثيرة، يجعلنا نعجز عن تصنيفه بأنه مجتمع مدني، أو مجتمع أهلي. ويدفعنا إلى التأكيد على أنه مجتمع هجين. لا هذا ولا ذاك. مزيج من الإثنين. كل مؤسّسات الدولة موجودة فيه، ولكنها غير فعّالة وضعيفة. وعدم الفعالية هذا والضعف الملازم له، ليسا بسبب وجود مؤسّسات المجتمع الأهلي فحسب، بل لرضى الدولة بهذا الواقع، ولرغبتها بالإبقاء عليه، في الوقت نفسه.

بوجود هذا الضعف وعدم الفعالية، تحاول الدولة، بمؤسّساتها كافّة، تنفيذ ما يؤوّل إلى مجتمع مدني دون أن تُعدّ المواطن للمساهمة في هذا التنفيذ. الدولة «ترغب» في إيجاد مؤسّسات مدنية لمجتمع مدني، و«المواطن» يعمل على

إيجاد مؤسّسات مدنية لمجتمع أهلي. المواطن يمارس انتماءه الأهلي - أو انتماءه المدني - تحت سمع الدولة وبصرها دون أي رادع - أو الرادع الذي لا غنى عنه في حدوده الدنيا، من أجل تأمين الضبط الاجتماعي عن طريق العقاب للمخالفين. وإذا كان ثمة إنتماء مدني، فهو إمّا من إنتاج مجهود شخصي، أو نتيجة وعي ثقافي عام، وإمّا لظروف يخلقها المكان. وفي كل الأحوال، إنتماء يعبر عن نفسه بممارسة واعية يوجد لها الرادع الذاتي للمواطن، لا الرقابة الصارمة للدولة غير الموجودة أصلاً، إلا في حدودها الدنيا.

نحن مدينون، إذن، وبكافة هذه التداعيات إلى الإنتخابات - الحدث التي جرت في صيف العام ١٩٩٨. ذلك أنها ساهمت في تحديد مسار البحث في التحولات المدنية التي سمحت لطرابلس أن تتوجّه في حركتها وجهة التحديث والعصرنة مع الحفاظ على بناها الذاتية التي لا تزال تضرب بجذورها في عمق التاريخ الموصول بالعصر المملوكي بحلقات متينة.

إذا كانت بدايات العمل في هذه الدراسة موصولة بهم أكاديمي له علاقة بالتدريب على البحث الاجتماعي من خلال قياس الحس المدني في مدينة طرابلس، فإن هذا الطموح قد تحول في لحظة تحققة، إلى توجه أعم وأشمل فرضه منطق الأمور، وأملاه منهج البحث، اللذان يستدعيان التفتيش عن الأسباب التي أدت إلى تشكّل الحس المدني، وعلى الوجهة التي ظهر فيها، في نمط حياة هذه المدينة خلال قرن، وفي تحولات الزمن الأخير في معيشتها اليومي. وهو توجه يحاول أن يتناول التغيرات المجتمعية في المدينة والتحولات التي طرأت عليها في لحظات المواجهة مع العصرنة، إن كان على مستوى العمران، وبما يمكن أن يفصح عنه؛ أو على مستوى العلاقات الاجتماعية والسياسية والتربوية وكيفية التعامل مع هذه العناصر التغييرية من أجل التكيف، أو الثبات، في مجال حيوي دائم التغير والتحول.

لم تكن المسألة بالسهولة التي تخيلناها في بداية تفكيرنا في نقل هذه الدراسة من مجرد قياس للحس المدني وكيفية التعامل مع متطلبات المجتمع المدني، إلى دراسة تحاول أن تتناول التغيرات المجتمعية على امتداد القرن العشرين، مع ما يتصل بالفترات التاريخية المفصلية التي سبقت هذا القرن، وساهمت في تشكيله على الصورة التي ظهرت فيها المدينة عشية الإصلاحات العثمانية

التي تتوجت بإعادة العمل بالدستور، مروراً بإلحاق طرابلس بدولة لبنان الكبير، وفترة الإنتداب، ووصولاً إلى ما نحن عليه الآن.

ظهرت الصعوبات على أكثر من صعيد. فالصعوبة الأولى كانت في كيفية ربط ما تم إنجازه بما يمكن أن يشكل المقدمات المنهجية لهذا الإنجاز، أو الفصول التي ستسبق هذا الإنجاز.

أمّا الصعوبة الثانية، فظهرت عند البحث في كيفية توزيع العمل ليأتي إنتاجه منسجماً من جهة، ومتكاملاً من جهة ثانية، علماً أن الأبحاث الإجتماعية بالمشاركة قليلة الحدوث، إذا لم تكن نادرة، بالإضافة إلى أننا حديثو العهد بها. وربما حداثة العهد هذه تشفع بنا إذا ظهر في ثنايا البحث بعض الهنات والثغرات على مستوى الترابط المنهجي، أو على مستوى التكرار في التحليل والتفسير.

على أي حال، قمنا بتوزيع الفصول بشكل يضمن الترابط المنطقي ضمن التوجه العام الذي قرّرناه لهذه الدراسة. فظهرت في قسمين: يتناول الأول التغيرات المدنية التي حصلت في طرابلس على امتداد قرن من الزمن، وفي أكثر المجالات حيوية ونشاطاً وتأثراً برياح التغيير؛ ويتناول الثاني دراسة الحسّ المدني وقياسه ميدانياً في نهاية هذا القرن، وفي مدينة طرابلس حصراً. والحصص جاءت نتيجة لأمرين اثنين:

الأول، هو أن البحث الميداني كان النواة الأساسية لهذه الدراسة، وجاء القسم الأول منها ليظهر المقدمات الأساسية المعرّقة لعملية تبلور الحسّ المدني، والمبقية مسألة الإلتزام في حالته الأهلية؛

والثاني، هو محدودية القدرة الذاتية للقيام بهذه التجربة، إن كان على مستوى دراسة التغيرات المدنية في طرابلس، أو على مستوى البحث الميداني الذي تناول قياس الحسّ المدني لدى الطرابلسيين. فجاءت إمكانياتنا المتوفرة متوافقة مع سهولة التنقل في شوارع المدينة؛ فأدّى ذلك إلى توفير أقصى ما يمكن مادياً ومعنوياً من أجل أن يحسّ الطلاب بلذة العمل دون جهد كبير، ودون أوقات طويلة، ودون مصاريف كثيرة، خصوصاً إذا علمنا أن أكثريتهم الساحقة من الإناث، مع كل ما يعني ذلك من نظرة إجتماعية لا تزال دونية إلى الأنثى، ومن قناعة راسخة بتقييد حركاتها. هذا بالإضافة، طبعاً، إلى كونهن من غير المنتجات، بالمعنى المادي للكلمة.

ومن المهم التأكيد هنا، أننا لم نعتد إلا على المعطيات الثابتة والموثوقة التي تحقّقنا من معظمها، وخصوصاً بالنسبة للمعطيات الميدانية، من أجل بناء التفسير والتحليل. ومن نافل القول التأكيد على أننا وحدنا المسؤولان عن كل ما جاء في هذه الدراسة.

إنّها محاولة، ومن المهم أننا حاولنا.

طرابلس، لبنان ١٥ آذار ٢٠٠١

مها كيال عاطف عطية

القسم الأول

طرابلس، التحوّل
والنموّ المدني خلال قرن



مقدمة

المجتمع تاريخ. فهو دائم الإتصال بالحركة التاريخية، دائم التأثير بمتغيراته الذاتية، بأعضائه، بمحيطه، بالمجتمعات الأخرى المرتبط وإياها برباط علائقي. والمجتمع هو دائم الإنتاج، الخضوع أو الإستقبال لقوى داخلية أو خارجية تؤثر على طبيعته، على اتجاهاته وعلى مصيره. وهو دائم التغيير والتحول.

والمجتمع ليس فقط فعلاً إجتماعياً لأغلبية من الناس، كما أن دوره لا يقتصر على حدود تنظيمه الإجتماعي فحسب، بل هو، إضافة إلى ذلك كله، حركة تغير لمجموعة شعب عبر الزمان¹.

من خلال هذا المنظور العلمي للمجتمع ومتغيراته كان التأمل، في ما سبق، في تاريخية طرابلس وفي امتداداتها المدنية، منذ نهايات القرن التاسع عشر وحتى اليوم. وطمحت المحاولة ولا تزال إلى رصد نمطية هذه الإمتدادات التي نحت منحى دائرياً، وبشكل أفقي، حول المدينة المملوكية البناء، والمطعمة بما استجد من أنماط وأشكال حملتها رياح التغيير وضروب الإنفتاح، والمرتبطة اليوم، عمرانياً: بالبحر غرباً، والقلمون جنوباً، والبدايوي شمالاً والكورة وزغرتا من ناحيتي الشرق والجنوب الشرقي بطريقة بدأت تفصح، وبشكل واضح، عن تحول هذه المناطق المذكورة كلها لتكون، وخلال فترة زمنية قريبة، الضواحي المستقبلية، لمدينة طرابلس الحالية.

إن هذا النمو المدني المعيش والمتواصل، الذي تحولت معه المدينة المملوكية الأم اليوم، إلى منطقة من مناطق طرابلس، تعرف باسم «المدينة القديمة»، سببته متغيرات مجتمعية عدة، مترابطة ومتفاعلة مع بعضها بعضاً، جاءت كنتيجة لعوامل داخلية وتأثيرات خارجية متنوعة، طالت غالبية عناصر النظام المجتمعي لهذه لمدينة.

سنتناول، في هذا القسم من الدراسة، المتغيرات المجتمعية التي عاشتها

¹ Guy Rocher, "introduction à la sociologie générale: 3 - le changement social", édition points, France, 1968, p. 5.

طرابلس خلال قرن من الزمان، وذلك بهدف إظهار مدى تأثير هذه المتغيرات على النمو المدني.

يتضمن هذا القسم خمسة فصول.

قام عاطف عطيه بالبحث في الواجهة السوسولوجية من خلال فصلين: يتناول الأول كيفية تشكّل المدينة في التاريخ، وتقلبها بين التقليد والحداثة، وبين الأهل والدولة، وكيفية تعاملها مع قضايا التربية والتعليم في حركتها الإجتماعية - التاريخية بين الوسط والأطراف.

ويحاول الفصل الثاني أن يبيّن التغيرات المكانية التي حصلت في المدينة منذ نهايات القرن التاسع عشر وحتى الآن. وقد توضحت هذه التغيرات في خروج هذه المدينة من حيزها الضيق إلى الفضاء الرحب الذي يفصلها عن البحر وعن المحيط العمراني القريب منها. كما توضحت في اختلاف التعامل مع الأمكنة والمعالم، وفي طريقة التدليل عليها، وما يمكن أن يعنيه ذلك، إن كان على مستوى التعامل اليومي والعلاقات الإجتماعية وأنماط السلوك، أو كان على مستوى تشكّل الحسّ المدني، وتبلور مفهوم المواطنة.

أما الفصول الثلاثة المتبقية فقد خصّصتها لها كيال لدراسة التغيرات المجتمعية التي عاشتها طرابلس خلال قرن وفق منظور الدراسة الأنثروبولوجية الإجتماعية.

تنطلق الباحثة هنا من كون التغير الاجتماعي يظهر أحياناً، وكما ذكر روشيه (Rocher)، بطريقة فجائية، ولا يظهر أحياناً أخرى إلا بعد فترة زمنية طويلة، وبشكل غير منظور؛ وبما أن كل مجتمع بهذا المعنى، والقول دائماً لروشيه، يتعرّض كل يوم، إلى تغيرات دائمة الارتباط بتاريخه^١، لهذا الأمر، ومن أجل تسهيل عملية البحث، ستعتمد الباحثة إلى ربط دراسة التغيرات المجتمعية والمدني في طرابلس، بأبرز التغيرات السياسية المفصلية التي طبعت، كافة التغيرات المجتمعية التي عرفتها هذه المدينة خلال هذا القرن. وبهذا المعنى، ستقسم الفترة الزمنية المدروسة إلى ثلاث حقبات تاريخية كبرى، هي:

١. نهايات الحكم العثماني (نهايات القرن التاسع عشر وحتى ١٩٢٠).
٢. مرحلة الإنتداب (١٩٢٠ - ١٩٤٣).
٣. مرحلة الإستقلال (١٩٤٣ - ...).

١. المرجع السابق، ص. ٥.

طرابلس، التحول والنمو المدني خلال قرن

إن الإعتقاد على هذه التواريخ، لا يعني مطلقاً أن النظم المجتمعية قد تغيرت عندها بين ليلة وضحاها. أما فعل التغيير، الذي تحدثنا عنه سابقاً، والذي اعتبرناه مفصلاً محرّكاً، فقد برز، ومع هذه الأحداث، كنتيجة متدرّجة التأثير بتوالي تغير السلطة الحاكمة (النموذج السلطوي)، إلى أن وصل إلى تغيير جذري بالمقارنة مع بداياته. وسيظهر في ثنايا هذا البحث الأثر الفعّال لهذا التغيير ودوره المفصلي في تغيير المنحى المجتمعي العام في البلد.

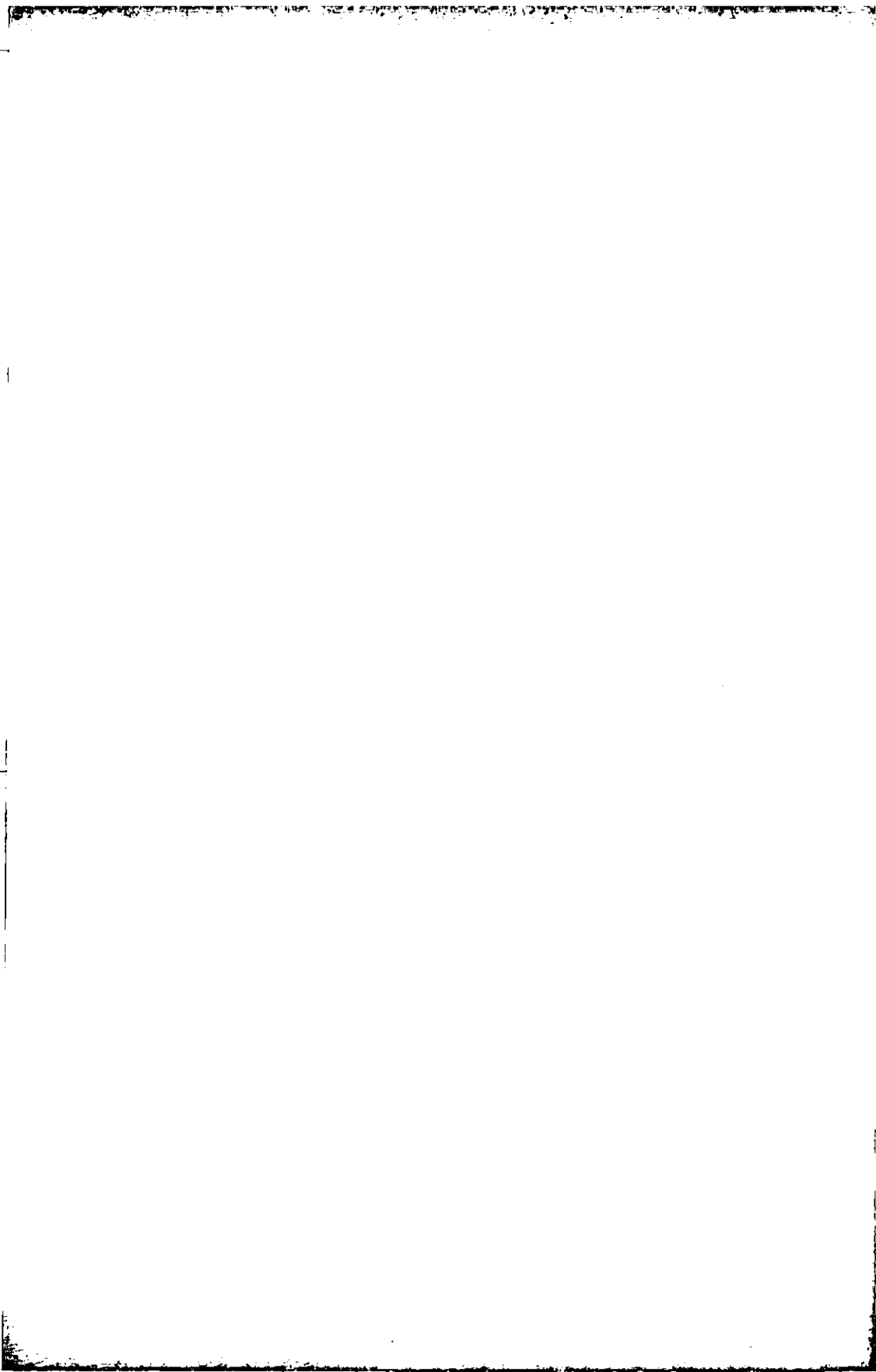
بقي أن نضيف، أن كل فصل من الفصول الثلاثة سيكون مخصّصاً لوصف وتحليل المتغيرات المجتمعية التي عاشتها طرابلس خلال مرحلة من المراحل التاريخية الثلاث التي حدّدناها سابقاً، كما وتفاعلها مع المد الجغرافي الذي تعرّضت له هذه المدينة وتدرّجاته المكانية.

بعد تحديدنا لحقبات الدراسة ولفصولها، لا بدّ لنا من أن نوضّح تقنيّات البحث الميداني التي اتبعتها الباحثة في دراستها.

لقد اعتمدت الباحثة كيال، وخصوصاً لدراسة بدايات القرن، تقنية المقابلة الحرّة، وتحديدأ مع كبار السن الذين عايشوا هذه الفترة الزمنية ومتغيراتها المجتمعية. ولقد تمّ هذا، مع تطبيق تقنية الملاحظة المباشرة لأماكن وأحياء المدينة القديمة، كما ولبعض أدوات ذلك الزمان، هذا طبعاً مع الاستناد، وبشكل أساسي، على النصوص المرجعية القليلة المتوفّرة عن تلك الحقبة التاريخية.

ومن المهم التنويه هنا، أن عملية رصد المعلومات الخاصّة بهذه الحقبات، لم تبدأ مع هذا البحث فقط، فمنذ أن اتخذت هذه الباحثة طرابلس مكاناً لبحوثها الميدانية، أي منذ تحضيرها لرسالتَي الدبلوم والدكتوراه، وهي ترصد وتدوّن وتدقّق في تاريخ هذه المدينة وفي نمط متغيراتها المجتمعية المعيشة.

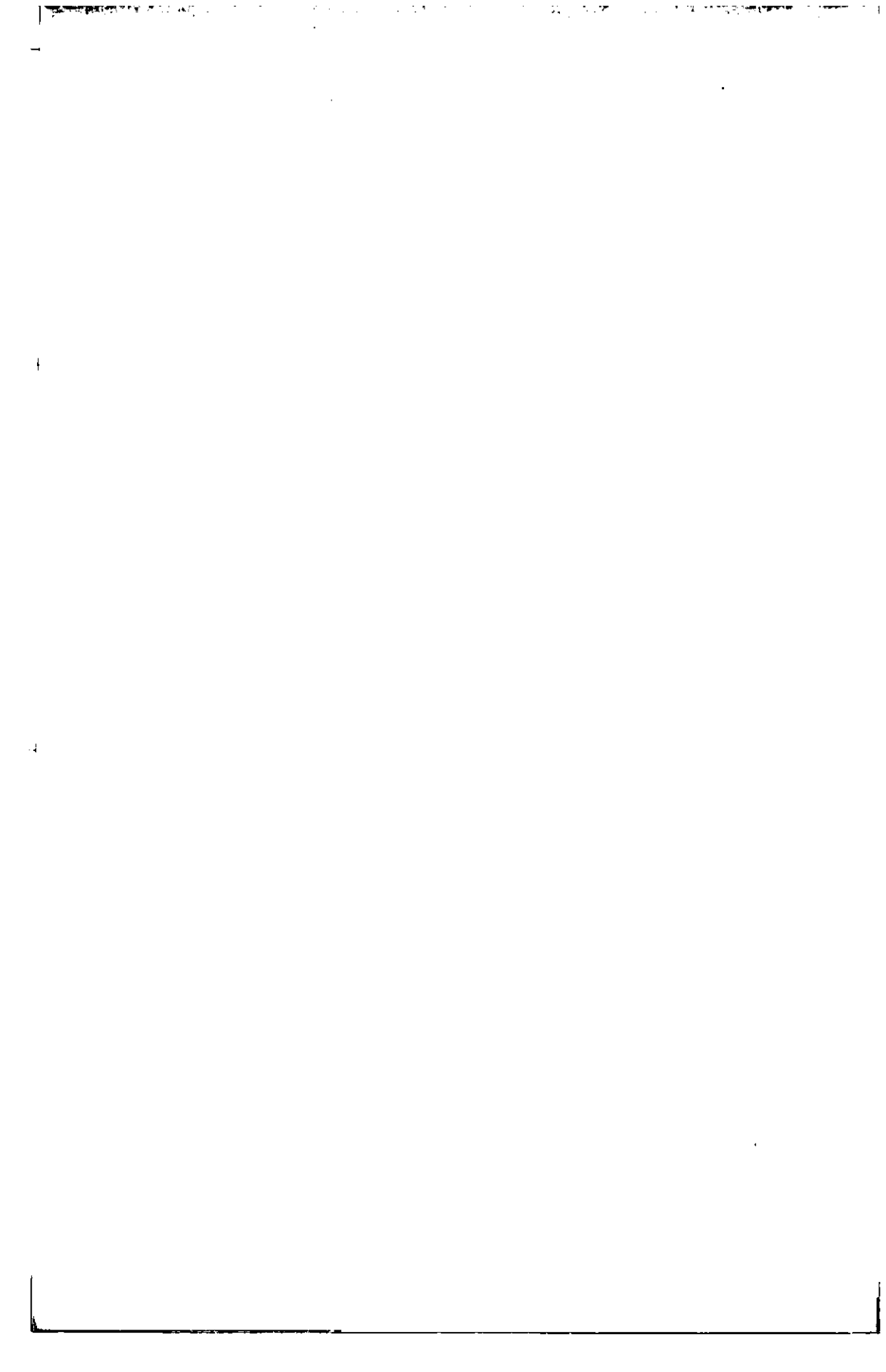
أما الحقبات التي عايشتها هي بصفتها منتمية للمجتمع المدرّس، فلقد اعتمدت لرصدها، هي أيضاً، تقنية المقابلة الحرّة، ولكنّها استندت بملاحظاتٍ للكثير ممّا خزنته في ذاكرتها من خلال معايشتها الذاتية للمتغيرات الإجتماعية والتي بدأت تستوضح معالمها فعلياً منذ نهاية الستينيات.



الفصل الأول

طرابلس، التاريخ وتشكل المدينة

د. عاطف عطيه



بقيت طرابلس، وحتى بدايات هذا القرن، أو قبل ذلك بعدد من الزمن، أسيرة أبوابها المغلقة على حياة رتيبة تجعل منها عالماً قائماً بذاته^١. تتطلع إلي هموم العالم ومشاغله، وتعلم ما يدور فيه على القدر الذي يسمح به أصحاب السلطة وأنصار السلطان من العثمانيين^٢. تعيش نمط حياتها التقليدية المعتمدة أساساً على الزراعة، وعلى الحرف، وعلى ما يكفل أود السكان من منتوجات خارجية يتولى إستحضارها مزارعو المناطق والقرى المجاورة، وأصحاب الحظوة من التجار، من طرابلس وخارجها، الذين شكّلوا بأكثرهم فئة متميزة، بدأت، ومنذ نهايات القرن التاسع عشر، تتحوّل من القطاع الزراعي الصرف، عن طريق ضمان المحصول ومن ثم بيعه، إلى القطاع التجاري الصرف والقطاع الصناعي التحويلي لبعض المنتوجات الزراعية من الزيتون والتوت وزهر الليمون، وغيرها. وبهذا التحوّل، بدأت هذه الفئة تتقدّم على المزارعين في مواقعها الإجتماعية، وفي علاقاتها مع السلطة العثمانية، ومع المقربين منها والعاملين فيها من الطرابلسيين، ومع العلماء المتميّزين أصلاً لما لهم من أهمية في الحياة السياسية المتمفصلة بشكل وثيق على الحياة الدينية^٣.

هذا النمط من الحياة، وقبل هبوب رياح التغيير مع بدايات القرن الثامن عشر، لم يستوجب وجود أكثر من موقع متراصف تحدّد حول الجامع الكبير، وعلى ضفتي نهر «أبي علي» - تيمناً بأmir طرابلس أبي علي بن عمار^٤ - على ما

١. أنظر في هذا الخصوص الدلالة الهامة التي تعطىها الوثيقة الصادرة في العام ١٧٣٩م عن محكمة طرابلس الشرعية والتي بموجبها تتوزع محلات طرابلس على إحدى عشرة بوابة ممّا يوحي بالإنغلاق على الذات وعدم التواصل مع العالم الخارجي، في عهد السلام تدمري، «محلات طرابلس، مواقعها، أسماؤها، سكانها، من خلال الوثائق العثمانية»، في المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس إبّان الحقبة العثمانية، ١٥١٦ - ١٩١٨، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية، الفرع الثالث، طرابلس، ١٩٩٥، ص. ٩٧ - ١٣١.

٢. حول تشديد الرقابة والتضييق على الحريات في طرابلس إبّان تعليق الدستور في فترة حكم السلطان عبد الحميد، أنظر: عاطف عطية، «لطف الله خلاط، الصحافة بين الدين والسياسة»، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٩، ص. ٧٢.

٣. خالد زيادة، «طرابلس: العائلة والسياسة»، في:

"La vie publique au Liban, sous la direction de Bahout et Doueyhi, Cermoc, Beyrouth, 1997, p. 263 - 266".

٤. حول أهمية بني عمار ودورهم في ازدهار إمارة طرابلس، أنظر عمر عبد السلام تدمري، «تاريخ طرابلس السياسي والحضاري عبر العصور»، الجزء الأول، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان، بيروت، طرابلس، ١٩٨٤، ص. ٣٥٣ - ٣٥٨. وحول تسمية النهر باسم أبي علي بن عمار، أنظر اختلاف المؤرخين حول التسمية وترجيح تدمري للتسمية المذكورة، في المرجع نفسه، ص. ٤٠، هامش ٦٠. أيضاً محمد علي مكي، «لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، ٦٣٥ - ١٥١٦»، دار النهار للنشر، ١٩٧٧، ص. ١٠٢.

يقوله مؤرخون كثير - بأشكال هندسية إسلامية محصنة تستجيب لتحديات الأغيار بالمقاومة، ولمتغيرات العصر، وعناصر التحديث فيه بالممانعة. فظهرت على هذا الشكل المخصوص بأسواقها وأسوارها، وبمواقع القتال فيها، وبحرفها ومخازنها ومساجدها وكنائسها وكتاتيبها، وبكل ما له علاقة بممارسة الحياة اليومية دون الشعور بالحاجة إلى ما هو موجود في الخارج، أو الإحساس بأي نوع من أنواع النقص. يدل على ذلك كله بناء المدينة المملوكي الذي يظهر كحصن يغلِق أبوابه مع مغيب الشمس ليفتحها مع الصباح. ولا تزال أبواب المدينة المعروفة حتى اليوم تفسح عن نمط حياة الحصن الماضية^١، بما توحيه من الفصل بين عالمين شديدي الحضور: الداخل والخارج.

المدينة بين التقليد والتحديث

بدأت المدينة تعيد صلتها بالبحر، بعد شعورها بالأمان وانخراطها بالتنظيمات العثمانية الجديدة، وبعد تيقنها من التغيرات التي تحصل في العالم إثر الثورة الصناعية، وإثر العلاقات غير المتكافئة التي بدأت تنسجها الثورة الصناعية في الغرب، عن طريق تجارة الحرير أولاً، مع ليون الفرنسية على الخصوص، ومع بداية التأثر بالمنتجات المصنعة الجاهزة التي كانت تفعل فعل السحري في عقول سكان المدينة، وقلوبهم.

ترافق ذلك مع بداية تأثير العلاقات السياسية غير المتكافئة، أيضاً، بين السلطنة العثمانية والدول الأوروبية التي أنتجت، من جملة ما أنتجت، إمتيازات أجنبية ونظاماً للمل^٢، وقنصليات عملت بجد ونشاط على ترجمة ما تنص عليه هذه الإمتيازات، وهذا النظام، إلى ممارسات عملية ساهمت في التعجيل بأقول سلطة العثمانيين وقوتهم، وأرست نمطاً جديداً من العلاقات ظهر، على مستوى الخارج، على شكل من التبعية والخضوع لسلطة الأوروبيين

١. أنظر حول شكل المدينة المحصنة ويواباتها وتقسيماتها في الداخل والخارج ما جاء في كتابات الآباء الكبوشيين في: جوزيف ليكي، «طرابلس من خلال أرشيف الآباء الكبوشيين، ١٦١٠ - ١٨٠٤، المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس إبان الحقبة العثمانية، ١٥١٦ - ١٩١٨»، مذكور سابقاً، ص. ٢٢٣ - ٢٢٤.

٢. للتفصيل حول مسألتي نظام الملل العثماني والامتيازات الأجنبية، أنظر مسعود ضاهر، «الجدور التاريخية للمسألة الطائفية في لبنان، ١٦٩٧ - ١٨٦١»، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١، ص. ٢٨٠، ٢٨٣ - ٣٠١.

وإرادتهم، وخصوصاً في ما يتعلق بالتقسيم الدولي للعمل وبالدين العمومي العثماني؛ وعلى مستوى الداخل، على شكل من الخلطة والتخلع لبنية المجتمع الداخلية، كان من تجلياتهما البارزة: التناقض في التعامل مع نمط الحياة الجديدة، والتفاوت في الإستجابة لتداعيات التحديث ومكوناتها على مختلف الأصعدة الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتأثير ذلك على فئات السكان، وعلى مواقعهم: كطبقات وطوائف ومناطق. فكان مستوى التأثير على قدر الإستجابة لمتطلبات التغيير، أولاً، وبما لا يتناقض مع الشريعة الدينية، ثانياً، باعتبار هذا التغيير قادماً من غير بلاد الإسلام، وعلى غير ما يمكن أن تنتجه بنية المسلمين الذهنية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. لذلك كانت إستجابة المسيحيين لمتطلبات العصر أكثر تقبلاً، وكان دخولهم في طور التحديث أقل تحفظاً من المسلمين. إلا أن التأثير بشكل عام كان متزامناً، وإن اختلفت مصادر التأثير. ذلك أن الغرب كان يساعد المسيحيين في توجيه إلهم، باسم الإمتيازات الأجنبية، وبحماية نظام الملل العثماني الذي أعطى لكل طائفة دينية غير سنية، من داخل الإسلام، ومن خارجه، من الملل غير الإسلامية، القيام بما تراه مناسباً لخدمة رعاياها بقيادة رئيس الملة (الطائفة) والمسؤول عنها شرعاً، دون أن يتناقض ذلك مع توجه السلطنة العام ومصحتها العليا؛ ولكن، في الوقت نفسه، دون لحظ ما يمكن أن يؤول إليه مصير السلطنة إذا لم تكن قادرة على حماية مصالحها العامة وتوجيهها.

أما بالنسبة للمسلمين، فكان توجيههم بشكل عام متناسباً مع منطوق التطور والإرتقاء الإجتماعيين. وكانت تطلعاتهم إلى وجوب التغيير بما ينسجم مع انتمائهم الديني وهويتهم الإجتماعية المنبثقة من تراثهم الحضاري، حافزهم الأساسي للإقتداء بقمّة الهرم السياسي والإجتماعي التي كان يمثلها الأتراك العثمانيون، من حكام وولاة وموظفين إداريين وعسكريين. فكان التشبه بهم على القياس الذي لحظه إبن خلدون، وهو ولع المغلوب بالإقتداء بالغالب^١ والتشبه به. وبدأ هذا الإقتداء في الفئات الطرابلسية العليا التي هي على علاقة مباشرة مع طبقة الحكام من خلال رباط الوظيفة، أو التولية على الشؤون العامة بفرمانات وأوامر سلطانية وإدارية عليا. تبعها في ذلك كبار التجار، حتى كادت تصل إلى الطبقات الدنيا.

١. إبن خلدون، «المقدمة»، دار الجيل، بيروت، ص. ١٦٢.

لذلك ظهر التغير في وقت متزامن تقريباً بين المسيحيين والمسلمين. ذلك أن المسيحيين كانوا يرون في نمط حياة الغرب قدوة تحتذى، إن كان بما يقومون به على مستوى التربية والتعليم، أو بما يمارسونه في حياتهم اليومية كتجار وسائحين وأعضاء بعثات قنصلية، أو بما يوحي به هؤلاء من كيفية ممارسة العيش لقناصلهم المعتمدين، دون أن يحول ذلك بينهم وبين محاولات التشبه والإقتداء بنمط الحياة المرفهة التي كان يعيشها عليّة القوم من الأتراك العثمانيين والطرابلسيين السنة. والمسلمون كانوا يرون في نمط حياة عليّة القوم من العثمانيين أنفسهم قدوة تحتذى في حياتهم اليومية، وفي نمط عيشهم وسلوكهم الاجتماعي؛ وإن كان العثمانيون هؤلاء في حياتهم هذه قد تشبهوا بالأوروبيين، وأخذوا ينسجون على منوالهم في نمط حياتهم وفي تنفيذ شؤونهم الخاصة والعامة إبتداء من نهاية القرن الثامن عشر^١.

لذلك يمكن حصر الفرق على الشكل التالي: تمثل الطرابلسيون المسيحيون بالغرب بشكل مباشر دون أن يشعروا بأي ضير في ذلك مع استمرارية تفاعلهم مع نمط الحياة المدنية المبنية على الأساس العربي - العثماني الإسلامي؛ وتمثل الطرابلسيون المسلمون نمط حياة الغرب من خلال العثمانيين، ومن خلال التفاعل اليومي مع مواطنيهم المسيحيين ليتجنبوا أي شعور بالضير والغربة.

ضمن هذا الإطار، كانت تعيش طرابلس متأثرة بما يمكن أن تصنع رياح التغيير فيها. فبدأت بالتطلع إلى خارج أسوارها، وإلى إمكانية التوسع في كل الاتجاهات. وبدأت تفتح على الأمكنة المجاورة المستعدة بطبيعتها المنبسطة، الفسيحة والمزروعة بأشجار الحمضيات والتوت، لاستقبال العمران والحركة المدنية. فظهرت أولاً، منطقة الزهرية المتكئة في جهتها الشرقية على البلد القديمة، وفي جهتها الجنوبية على منبسطة مزروعة، أو رملية، ستشكل بعد فترة وجيزة مكونات المدينة الحديثة.

ليس من قبيل الصدفة أن يسكن منطقة الزهرية، منذ بداية نشوئها المسيحيون

١. أنظر في هذا الخصوص التقارير والدراسات الاستكشافية التي قام بها سفراء وباحثون عثمانيون للبلاد الأوروبية وخصوصاً فرنسا منذ بداية القرن الثامن عشر وتأثر السلطان سليم الثالث في العقدين الأخيرين من القرن نفسه وما تبع ذلك طيلة القرن التاسع عشر وانعكاسه على الأوضاع العثمانية في كافة اللوجوه وإن كان بدأ بالوجهين العسكري والعلمي... في خالد زيادة، «تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا»، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٢، ص. ٤٥ - ٨٨، وخصوصاً ص. ٧٩ - ٨٨.

من أرثوذكس وطوائف أخرى، بالإضافة إلى عدد قليل من الطائفة اليهودية^١. وإذا رأى هؤلاء في هذه المنطقة مركزاً جديداً للسكن والإقامة، فقد رأى بعض التجار المسلمين فيها مساحة واسعة للتجارة والصناعة التحويلية، ومن ثم السكن والإقامة. وإذا اختلفت الأسباب التي دفعت المسيحيين إلى السكن في هذا الطرف من المدينة عن الأسباب التي دفعت المسلمين، فإن النتيجة كانت واحدة وهي إعمار منطقة الزهرية لدرجة وكأتها أصبحت على مشارف القرن العشرين من ضمن البلد القديمة بالمقارنة مع الأحياء والمناطق التي تم إعمارها لاحقاً.

وجد المسيحيون في منطقة الزهرية مكاناً يستجيب لمنطق التغيير إما لضيق الأمكنة المعدّة للسكن في داخل المدينة، أو تمشياً مع انتمائهم الديني الذي يرى في كثرة النازحين من المناطق المجاورة، من الكورة وزغرتا وبشري وعكار، وفي أبنية الإرساليات الأجنبية والمرسلين، جيراناً وأخوة يلتقون معهم في وحدة الدين أو المذهب، ويجمعهم فضاء الإنتماء الديني الواحد إلى جانب فضاء الإنتماء الديني للآخر. فتمظهر ذلك، على المستوى الديني ببناء كنائس جديدة في أحد أحياء منطقة الزهرية، الملاصق للبلد القديمة، سمي بشارع الكنائس؛ وعلى المستوى التربوي - التعليمي، ببناء شارع جديد سمي بشارع الراهبات مع المدارس التابعة لهن، وتبعهما في الفترة نفسها تقريباً، وإلى الجنوب من البلد، شارع المدارس، نسبة إلى المدارس التي بنيت فيه؛ هذا طبعاً بالإضافة إلى الكنائس التي بنتها الإرساليات لتستقطب الطلاب والمؤمنين من الكنائس المحلية^٢.

إنخرطت طرابلس في بداية القرن العشرين في نمط الحياة المدنية المنفتحة

١. أحصى رفيق التميمي ومحمد بهجت في كتابهما «ولاية بيروت»، عدد اليهود في مدينة طرابلس، فوصل العدد إلى سبعين شخصاً، عشية الحرب العالمية الأولى: أنظر رفيق التميمي ومحمد بهجت، «ولاية بيروت، القسم الشمالي»، دار لحد خاطر، (الطبعة الأولى ١٩١٦)، بيروت، ١٩٧٩، ص. ١٩١.

٢. أنظر في هذا الخصوص الغاية المضمرة للإرساليات الأجنبية خلف نشر التعليم التي تلخص بالتبشير ونشر اللغات الأجنبية على حساب اللغة العربية والدور التفتيتي لمدارس الإرساليات في: لطف الله خلاط، «الحوادث»، العدد ١٨٣ في ١٧ تشرين الأول ١٩١٣، العدد ٣٦٨ في ٢١ تشرين الأول ١٩١٩، العدد ١٠٥٢ في ٢٧ آب ١٩٢٦. أيضاً، حول الدور التبشيري للإرساليات الأجنبية وخصوصاً الدور الإنجيلي والدور الروسي الأرثوذكسي المقابل، أنظر هلا سليمان، «من تاريخ الإرساليات الأجنبية في طرابلس»، في المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس، مذكور سابقاً، ص. ٣٨١ - ٤٠٤.

على كلّ جديد. فظهرت منطقة التل المكملّة لمنطقة الزهرية، والموصولة بشارع حديث يتّجه وجهة الميناء، تمّ بناؤه بتوجيه من الحاكم العثماني عزمي بك، وسمّي باسمه، بهندسة حديثة يمتزج فيها أنماط البناء الإيطالي والعربي الإسلامي مع الهندسة العثمانية.

هذا التوجّه الحديث في البناء، مع ما ينتج عنه من لحظ الشوارع العريضة والساحات الفسيحة، يفصح عن عقلية جديدة تتعاطى مع البناء بشكل لا يستجيب لما تتطلبه الحياة الحديثة من وسائل نقل فحسب، بل تبين أيضاً الوجهة التي بدأت تسلكها المدينة في حركتها، وفي عمرانها، ناحية البحر، وتدلّ على سرعة تقبّلها لكلّ ما هو جديد. فترافق ذلك مع كثرة نزوح من الأرياف المجاورة للإنخراط في حياة المدينة، إن كان بتوسل زراعة الأرض الممتدّة على الأطراف، أو بالارتزاق في أسواقها بعد الهروب من الحياة الرتيبة في الريف القائمة على ما يمكن أن تجود به الأرض من مزروعات محصلة بالوسائل البدائية التي تكاد لا تكفي أود الحياة الضرورية، أو لإيجاد منفذ في البحر يوصل إلى أماكن أخرى تنحو مناخي مغايرة في حياتها، وفي كيفية تحصيل الرزق^١.

يمكن النظر إلى التوسّع لذي طال كل الجهات المحيطة بالمدينة على أنه رسم لنفسه هويات متفرّقة ضمن الهوية العامّة التي تميّز المدينة وتعطيها حضورها البين. ففي شمالي نهر «أبي علي»، توسّعت المنطقة حتّى اتصلت حدودها مع حدود مدينة البداوي. وارتقت التلة المعروفة بـ«القبّة» وتوسّعت هناك كمقر صيفي لأغنياء تلك المنطقة، واشتهرت بعد أن أصبحت مقراً لجيش الفرنسيين، ولرجال الأعمال الإنكليز المسيّرين لشركة نفط العراق، وموطناً لأهالي الريف القادمين من جهات زغرّتا وزاويتها والجبة، ومن أماكن بعيدة تحطّت الحدود المرسومة للبنان الكبير، سعياً وراء رزق عزّ إيجاده في جبال باردة ومثلجة في أكثر أوقات السنة. وقد تحوّلت هذه المنطقة من مقرّ لنزوح شتوي موقّت إلى موطن دائم يفصح عن اختلاط ديني وطائفي ومناطقّي، لم تعرفه، بهذه الكثافة، منطقة أخرى في طرابلس.

١. شكّل موضوع الهجرة مشكلة قائمة بذاتها في السنوات السابقة لبداية الحرب العالمية الأولى. وكانت السفن ترسو على شاطئ طرابلس لتنقل المهاجرين حتّى دون أن يعرفوا إلى أين. حول هذا الموضوع أنظر خلاط، «الحوادث»، العدد ٩٣ في ١٢ تشرين الثاني ١٩١٢. وحول ضرورة معالجة هذه المسألة المصدر نفسه، العدد ١٣٥، ١٥٧، وغيرها كثير. وللتفصيل، أنظر عطية «لطف الله خلاط»، مذكور سابقاً، ص. ٧٠ - ٧٢.

كانت منطقة «أبي سمراء» أرضاً واسعة وخصبة إستقطبت أهالي الجبال لاستغلالها زراعياً، فقصدها المزارعون من بشري وحصرون ومن المناطق القريبة منهما، ليعملوا في الأرض إما مستأجرين أو محاصصين لمالكها الطرابلسيين أو من مسؤولي الأوقاف الإسلامية والمسيحية. ونسجوا علاقاتهم اليومية مع أهالي المدينة من المسيحيين والمسلمين وحصلت حالات زواج مختلطة، وإن قليلة فيما بينهم. وبقوا على هذه الحال إلى أن بدأ الطرابلسيون بالتطلع إلى السكن والإقامة في التلة المشرفة على مدينتهم، في الوقت الذي بدأ فيه مزارعو هذه المنطقة بالتطلع إلى السكن في داخل المدينة أو على تخومها بعد إحساسهم بالقدرة على العيش في قلب العصر وممارسة حياة أهل المدن، أو بالإنكفاء إلى ما وراء وادي هاب، الحد الفاصل بين طرابلس والكورة، بعد اكتظاظ المنطقة بسكانها من الطرابلسيين السنّة، حتى اقتصر عليهم أو كادت مع تغيّرات الخمسينيات وأحداثها.

عندما بدأ بعض تجار البلد القديمة وبعض فئات الطبقة المتوسّطة التوجه وجهة المرتفعات المطلّة عليها، ما كان يدور بخلد هم أن هذه المبادرة ستحوّل إلى استقرار دائم لمجموعة من الطرابلسيين، ومن المناطق المجاورة التي تدين بمذهب السنّة من المسلمين تتعدّى المئة ألف في حدود نصف قرن أو يزيد قليلاً. ذلك أن الرواد الأوائل قصدوا هذه التلال إما للترويح عن النفس هرباً من ضجيج المدينة وزحمة أسواقها، أو للإفادة من الهواء الجاف نسبياً الذي يمكن أن تؤمّنه أشجار الزيتون والتوت، أو لقضاء شهور الجفاف في ما يشبه الإصطياف ضمن ملكياتهم الخاصة. لذلك لم تتعدّ في البداية، البيوت المسكونة في هذه النواحي، أشكال المنازل الخشبية التي توحى بالسكن الموقّت من جهة، والتقسّف من جهة أخرى، والجهتان تدلان على أنها لا تستعمل إلا للراحة والإنفراد العائلي الحميم بعيداً عن ضجيج المدن وصخبها والواجبات المنزلية التي تفرضها الزيارات والعلاقات الإجتماعية؛ إلا أن بعضها كان معداً للسكن الدائم، إما لضيق أحوال المعيشة لسكانها، أو لتفرّغهم الكامل للعمل الزراعي في أملاكهم. وبدأ النزوح يتكاثر ويتحوّل من إقامة موقّته بأكثريتها إلى استقرار دائم تجاوز التلال المشرفة على المدينة إلى المنبسّطات التي تليها، وإن بهدوء وحذر مستفيدين من إنبساط الأرض ووسعها، وأشكال ملكيتها السهلة الإنتقال. وقد ساهمت في هذا التوجّه الأحداث السياسية والتغيّرات التي أصابت المنطقة بانتقال السلطة من

العثمانيين إلى الفرنسيين مع انتهاء العقدين الأولين من القرن العشرين.

في اللحظة التي بدأ الإنتداب الفرنسي يمارس سلطته في المدينة، أحس ساكنوها أن عهداً جديداً قد بدأ، وأن التغيرات لا بد آتية، وعلى كافة المستويات، وليس على المستوى السياسي فحسب. فاعتبروا أن ساحة التل وكل ما يتصل بها ناحية الغرب والجنوب أصبحت وكأنها خارج المدينة بما تمثله من مراكز السلطة الموروثة عن العثمانيين والمنشأة حديثاً. فزاد ذلك من انكفاء أهالي المدينة إلى الداخل وإلى التطلع للتوسع على غير الوجهة التي اتجهت نحوها المدينة قبل عهد الإنتداب. فلم يكن بمقدور أهاليها إلا التوجه وجهة أبي سمراء فظهرت المنطقة الحديثة بساكنيها، واكتظاظها فيما بعد، كنتيجة طبيعية ومحتمة لتمدد المدينة من الداخل.

هذه الوجهة أعطت لمنطقة أبي سمراء هويتها الجديدة المدنية والدينية. وساهمت في بلورتها أحداث متتالية أخذت في أكثريتها المنحى الطائفي كنتيجة للتعامل السلبي بين المدينة والمستعمر الفرنسي، منذ بدايته مروراً بأحداث الثلاثينيات، إلى فترة الإستقلال وما بعدها، وما تعنيه من وجوب الإنتماء إلى الدولة وتقديم الولاء لها، وصولاً إلى أحداث ١٩٥٨ حيث دخلت البلد القديمة في مواجهة مع الدولة، وفي ممانعة المشروع التوحيدي القسري الذي حاولت السلطة المحلية المتمركزة في منطقة التل الحديثة تنفيذه، والناظرة شذراً إلى أهالي البلد القديمة، وإلى توجههم الأهلي الراض لما تكنه الدولة تجاههم، ولما تضرر من توجه يتجه عكس التوجه العروبي ومناقض له، ولما تخزنه من القسر الكامن في مشروعيتها المحتكرة للعنف والممارسة له.

كان ذلك كله سبباً في التخلي الموقت عن الساحة العامة، وعن المناطق المجاورة لها، وعن كل ما تعنيه هذه المناطق من الإنفتاح وضروب التحديث والإنكفاء نحو التلة المطلّة على الأسواق الداخلية والبلد القديمة بشكل عام؛ التلة التي كانت تمثل بالنسبة إليهم المنفذ الوحيد والملاذ الذي فيه يجدون بعض الراحة من عناء العمل اليومي، والفضاء الذي يشعرون فيه بالحرية بعيداً عن أعين الحكومة ورجالها، ونقطة الإنطلاق في مناوشتها^١ إذا اقتضى الأمر، باعتبارها التلة المشرفة على منبسطات المدينة بأسرها. فرسخت بذلك

١. كانت المستشفى الحكومي في أبي سمراء أثناء أحداث ١٩٥٨ مركزاً مهماً لقيادة الثورة.

هويتها المدنية وانتماءها الإسلامي - العروبي. وساهم في زيادة حدة هذا الانتماء المزدوج: للمكان والإيمان - نزوح من كان يقطن في هذه المنطقة للأسباب عينها سياسية كانت أو دينية أو طموح للإرتقاء والعيش في «جنة» المدينة الحديثة، أو في أماكن يغلب عليها الطابع المسيحي. ولا تزال تعيش في ذاكرة المسنين من الطرابلسيين^١ أسماء الأحياء والحارات التي كان يسكنها المسيحيون في أبي سمراء، منها: حارة الحصارنة، نسبة إلى حصرون، وحارة البشاروية، نسبة إلى بشري، وحارة الحداوشة نسبة إلى حدشيت، وحارة الزغرناوية نسبة إلى زغرنا، وذلك في أطراف طرابلس إن كان في أبي سمراء أو القبة. وانتقلت هذه الحارات في الزمن الحاضر إلى ما وراء وادي هاب، في منطقة زهر العين والحارة الخاصة (بزعون وحصرون) وحارة البقرقاشية (بقرقاشا وتنورين وحدث الجبة وغيرها).

بعد ذلك حافظت منطقة أبي سمراء على انتمائها المدني والديني، ولكن إلى حين لم يدم أكثر من عقدين، كسر من بعده أهالي الضنية طوقها المدني فبنوا بجوارها، وعلى امتداد الضفة اليسرى للنهر، «مدينة» خاصة بهم^٢ بشكلها العشوائي واكتظاظها السكاني. واختلط فيها أهالي الجوار، مما أبعد عنها صفة النقاء المدني، أو كاد، وإن بقيت على حالها في صفاتها الديني^٣.

حافظت المدينة على وتيرة تقدّمها ناحية الجنوب والغرب. فظهرت مناطق ما بعد منطقة الحدادين وباب الرمل: الخناق ومحرم، وما بعد منطقة الزهرية باتجاه البحر وسهل الحمضيات: الثقافة، الملعب البلدي والمعرض. وسبق هذه المناطق في التكوّن منطقة شارع المطران المتشكلة من النازحين من مناطق قريبة (أبي سمراء)، أو من مناطق بعيدة، بنوا مساكنهم إما من أموال إغترابية أو مدخرة من اشتغالهم بالزراعة، أو استجابوا للسكن، بجوار المؤسسات الدينية التابعة لهم، واكتسبوا صفتهم الدينية من خلال تسمية المنطقة التي

١. هذه المعلومات مستقاة من بعض الطرابلسيين المسنين الذين لا يزالون يذكرون هذه الأحياء ويعرفون أهلها.

٢. أنظر في هذا الخصوص الفوارق بين المدينة الحقيقية في تشكيلها التاريخي والمدينة التي يشكلها تجمع كبير من البشر القادمين من الأرياف، والتغيرات التي حصلت وتحصل في المدينة العربية، المقالة القيمة التي كتبها محمد مطالسي، «الأحياء القديمة في المدن العربية، إلى ماذا انتهت ومن سكانها؟» المقالة الثانية، صحيفة المستقبل البيروتية، ١٥ آذار ٢٠٠٠، ص. ١٦، نقلها عن الفرنسية حسن الشامي.

٣. أنظر الرواية الشيقة التي يرويها خالد زيادة عن الظروف المحيطة ببناء منطقة أبي سمراء، في خالد زيادة، «حارات الأهل، جادات اللهو»، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٥، ص. ١١٢ - ١١٤.

سكنوها باسم «شارع المطران». إلا أن السكان اختلطوا فيه بشكل ينفي عنه الصفة الدينية الغالبة، وأصبح شأنه شأن الإختلاط في منطقتي الزهرية والتل والمناطق الحديثة المحيطة بهما^١.

لم يبق الطرابلسيون أوفياء للمناطق التي ولدوا فيها، أو التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم، بل نزحوا عنها مستجيبين لحركة المدينة المتوجّهة جهة البحر غرباً، فتحرّكوا مع حركتها، ونزحوا من أماكن سكناهم في البلد القديمة متوجّبين نحو الزهرية والتل تاركين أماكنهم السابقة لمتحرّكين قادمين من مناطق أكثر توغلاً في ثنايا المدينة، أو نازحين من المناطق الريفية المجاورة تحذوهم الرغبة في العيش في كنف المدينة، ويجذبهم نمط حياة طالما حلموا بالعيش فيه والإبتعاد عن كل ما يربطهم بفلاحة الأرض وزراعتها، وإن أبقوها، إذا كانوا مالكين في قراهم، بين أيدي مزارعين ومحاصصين يحصلون منهم ما يمكن أن يساهم في سد نفقات المدينة. ولم تتوقّف الحركة عند هذا الحد، بل استأنفت التوجّه إلى المناطق الجديدة في الثقافة والمثتين والمعرض وطريق الميناء ذات الخطوط المتوازية الثلاثة تاركة الأماكن القديمة في التل والزهرية وباب الرمل والخناق، وحتى أبي سمراء، للحركة نفسها.

من الواضح حتّى الآن، أن هذه الحركة لم تقف عند موقع محدود، بل بقيت على موجاتها المتعاقبة، تخلو بموجبها كل فئة من الطرابلسيين موقعها للموجة اللاحقة، لتحتل موقعاً جديداً. وهكذا، إلى أن يمنع البحر ذاته تعاقب هذه الموجات، وما تتيحها الأرض المترامية التي سمحت قوانين الضم والفرز باستعمالها كمساحات للبناء ضمن خطط مرسومة ومعلنة^٢.

ما يفصح عن هذا التوجّه، الأسماء التي بقيت عليها مناطق الإنتماء لسكان المدينة، ولم تبرحها إلى أسماء جديدة يفرضها التوسّع الجديد والمنطقي للسكان وللمناطق التي يسكنونها. وبقيت كما أرادها سكانها أن تكون. وتكرّست رسمياً، كما هي، على الشكل الذي تنص عليه دوائر النفوس وسجلاتها في المدينة. وهذا يعني أن جميع سكان طرابلس ينتمون إلى مناطق

١. الأثرية الساحقة من المسيحيين الموجودين في طرابلس هي في منطقة الزهرية والتل والقبّة. ولا يتعدى وجودهم في المناطق الداخلية ١٪. أنظر لوائح الشطب الحديثة المتعلقة بالانتخابات البلدية والتحليل السوسولوجي للسلوك الانتخابي في عبد الغني عماد، «الانتخابات البلدية في طرابلس»، جروس برس، طرابلس، ٢٠٠٠، ص. ٥٠ - ٥٥.

٢. أنظر في هذا الخصوص القوانين التنظيمية المتعلقة بمنطقة بساتين طرابلس والمعروفة بمشاريع الضم والفرز وخصوصاً المرسوم التنظيمي رقم ٩٧/١٠٧٨٢.

تشكل بأغلبيتها البلد القديمة، وهي: المهاترة، النوري، الجسرين، الرمانة، السويقة، الحدادين، باب الحديد، التبانة، الزهرية، التل والقبة^١. وهي المناطق التي تم تكريسها رسمياً في الإحصاء الشامل الذي حصل في العام ١٩٣٢. إلا أن أصالة الطرابلسيين الحقيقية، حسب عرفهم ومداولاتهم، هي في كونهم ينتسبون إلى مناطق البلد القديمة، وليس إلى الأطراف، أو ما وراء النهر. وباعتبارهم، الأطراف هي: التبانة، الزهرية، التل والقبة. وسجلات النفوس، حتى الآن، لا تزال تعتبر مرجعاً لدى الكثيرين من الطرابلسيين للتدليل على أصالة انتمائهم المديني - البلدي الطرابلسي^٢.

لم تنحصر توجهات التحديث في إطلاق الأسماء الجديدة لمناطق مستحدثة إزدحمت بساكنيها، دون أن تدخل سجلات النفوس الخاصة بها، ولم تبق في إطار أشكال البناءات واتساع الشوارع، وتراصف المحلات والمخازن ذات الأشكال المنمطة والمتشابهة، بل تعدت ذلك إلى انكشاف البيوت أمام بعضها بعضاً، أو على جنباتها، من خلال النوافذ والشرفات والأبواب. فخفت بذلك ضغوطات حرمت المنازل، وأضحت الحركات ضمن المنزل عرضة للرؤية من الخارج. فأصبح بذلك عالماً الداخل والخارج أكثر تقارباً، والحواجر التي تفصل بينهما أكثر رقة وشفافية. وتوسعت، بذلك أيضاً، مشاهد المدينة، وصارت أكثر تعرضاً واستعداداً للانفتاح، وأكثر تقبلاً لمقتضيات العصر الحديث. وانتقلت الفرص المتاحة للتعارف من داخل دائرة القرابة، ومما تتيحه علاقات الأهل وزيارات الأقارب في المناسبات الدينية واحتفالات الزواج، إلى دائرة أوسع، أخذت الشرفات والنوافذ المفتوحة على حياء وخجل، مساحة واسعة منها، لتأمين هذه الفرص أو إتاحتها. وتصدرت الجيرة، أو عادت لتتصدر، الأسباب الأكثر إلحاحاً للتعارف، وبناء العلاقات خارج إطار القرابة، وخارج القانون الصارم الذي كان مرسوماً لها منذ عصور سبقت؛ وهو قانون تفصح عنه الآثار التي لا تزال موجودة حتى اليوم، وحيّة بساكنيها، وفسحاتها المغلقة وأسوارها العالية التي كان لها أن تحدد مقدار الحركة وتمنع إمكانية الرؤية المتبادلة؛ وتشبي به حدة إنقسام حقل العلاقات الاجتماعية: حقل العلاقات الذكورية المبنية في إطار السوق، وحقل العلاقات

١. أنظر في هذا الخصوص التقسيمات الإدارية التي على أساسها جرت الانتخابات البلدية في

صيف ١٩٩٨، في عبد الغني عماد، مذكور سابقاً، ص. ٥٠ - ٥٥.

٢. خالد زيادة، «La vie publique»، مذكور سابقاً، ص. ٢٧٢.

النسوية المبنيّة في تسلسل لا ينتهي إلا ليبدأ من جديد في صبحيات تقتصر عليهن، مع بعض من لم تتجاوز، أو يتجاوز، سن الطفولة المبكرة، دون أي تداخل بين نوعي العلاقات المذكورة، ويفصل يكاد يكون تاماً. وما تخطى هذا الإطار، كان نتاج هذا الإنفتاح الذي أسهم في إيجاد إمكانيات الإختلاط، والظهور بمظهر العصر الذي انعكس حتى على طريقة اللباس، وانتشار الأزياء، وإن كان ذلك أسبق للظهور عند الرجال منه عند النساء، على الأقل في إطار المشهد الخارجي وفي علاقات السوق والتفاعلات الإجماعية المرتبطة به. وهو إطار سهل التبدل والتغير بتبدل وتغير نمط الحياة بكل أشكالها تأثراً بالإنفتاح واستجابة لبعض مظاهر التحديث.

لم يتأخر هذا التغير عن الوصول إلى نوعية العلاقات الإجماعية. فظهرت الزيارات المتبادلة والمختلطة بين السكان، بصرف النظر عن الإنتماء القرابي، الديني، أو المحلي. وبدأ التخفيف من حدة الفصل بين الداخل والخارج. وأصبحت المرأة أكثر ظهوراً في الأسواق، وأصبح حجابها أكثر رقةً وشفافية. وبدأت تظهر الوجوه بعد أن اقتصر الحجاب على الرأس فقط، ومن ثم بدأ يظهر السفور الكامل للرأس والوجه. وكأن في هذا التدرج في التعامل مع الحجاب إستجابة لمنطق التحديث، وإن كان مخالفاً للشريعة الدينية. وأصبح من غير المستطاع تمييز المسلمات عن المسيحيات اللواتي سبقن أقرانهن بالسفور مستجيبات لمنطق العصر والتحديث دون تحمل وزر مخالفة الشرع الديني المسيحي الذي لم يلحظ هذه المسألة أصلاً. ووصل الأمر إلى إعادة النظر في تركيب أدوات المطبخ وأصول الطبخ وأنواعه.

المدينة بين الأهل والدولة

لم يخرج الطرابلسيون، على المستوى السياسي، عن القاعدة الشرعية التي توصي بطاعة أولي الأمر. ولم يكن «السياسي» في هذا المجال مفصلاً عن «الديني». وكان الإهتمام بالشأن السياسي إبان الحكم العثماني لا يتعدى طلب الواجهة من خلال تولية المناصب العلمية الشرعية، أو الإدارية. وشغل أي منصب في هذين القطاعين كان يعني مشاركة العثمانيين في الحكم، وبالتالي لحظ حلقة الوصل بين الحكام والمحكومين. وهذا كان أقصى ما يمكن أن يصل إليه الطرابلسي ليكون وجيهاً معتمراً.

وإذا كان العلم والثروة مصدرِي الجاه الحقيقي، فإن هذه الجاه من خلال العلاقات التي يمكن أن ينسجها، ومن خلال ما يمكن أن يقوم به صاحبه كشاغل لمنصب إداري أو علمي، قادر على تجديد نفسه، وعلى الإنتقال بالوراثة من جيل إلى جيل، من الأب إلى الابن إلى الحفيد. والجاه بطبيعته قادر على وسم عائلة بكاملها بميسمه دون جهد ودون تدبير، إلا بما يفرضه منطق الجاه نفسه للحفاظ على استمراريته. فانتقلت بذلك الوجاهة من حالتها الفردية إلى حالة عمومية تتّصف بها عائلات بعينها. وبدأت تتميز عائلات عن غيرها بما تمتلكه من وجاهة متأتية من الثروة والمال. ولم تبق هذه الوجاهة عند حدود العرف والتقويم الأهلي، بل تركزت من خلال المناصب الرسمية التي شغلتها في مجالس الإدارة العثمانية المحلية والمركزية، والمجالس البلدية، واللجان ومجالس المندوبين التي كان ينص عليها الدستور العثماني الجديد^١.

كانت العلاقة الوثيقة بين العلماء والإداريين الطرابلسيين من جهة، والولاة العثمانيين من جهة أخرى، تجعل طاعة الولاة سهلة التحقيق إلا في الحالات النادرة التي يتقاطع فيها «الديني» مع «السياسي»، أو تتقاطع عناصر السياسي في شأن حكم، أو معارضة، مع العناصر المشكّلة للديني، ومع ما يمكن أن يقوله القيمون على الشؤون الدينية. فتنحوّل قاعدة الطاعة سائلة الذكر، إلى توصية وحضّ على مقاومة الظلم بالسيف وصولاً إلى المقاومة بالقلب، وهو أضعف الإيمان. ولا يظهر الظلم هنا، وكيفية التخلص منه، إلا مكتوباً على سيوف الأقوياء. لذلك كان التمثيل دائماً وثيقاً بين الديني والسياسي. ويظهر الأمر إماماً ممارسة الشأن السياسي تحت مظلة الشأن الديني ورعايته، وإماماً الظهور بهذا المظهر عندما يجبر الشأن السياسي القيمين على الشؤون الدينية بإصدار فتوى تبين شرعية العمل السياسي وموافقته للتوجه الديني.

هذا ما أفصح عنه تعليق العمل بالدستور العثماني وعودة الفردانية المطلقة للحكم، ومن ثم العودة إلى ممارسة أحكام الدستور. فظهرت الممارسة السياسية في ثنائية واضحة تظهر تناقضاً وتقاطعاً في المصالح بين الحاكم والمحكوم، لم تسمح الظروف بإظهارها بشكل بين في طرابلس، ذات الأثرية الساحقة من المسلمين، على الخصوص.

١. للتفصيل، أنظر المرجع السابق، ص. ٢٦٥ - ٢٦٧.

شكّل طرفاً هذه الثنائية السياسية من الطرابلسيين، القائلون بالإصلاح على أساس اللامركزية من جهة، والمنتسبون إلى جمعية الإتحاد والترقي الداعية إلى المركزية الصارمة، من جهة ثانية^١. ولكن الصراع لم يتعدّ الحملات الإعلامية والإتهامات المتبادلة بمخالفة الشريعة الإسلامية، أو بانتماء المؤسّسين إلى أصول غير إسلامية^٢.

لم يدخل الطرابلسيون في طور الممارسة السياسية الفعلية إلا بانتهاء الحرب العالمية الأولى، ودخول مدينتهم في التجاذبات السياسية التي كانت تنشط عشية انتهاء الحرب من أجل تقرير مصير المنطقة، وذلك عن طريق إستفتاء الرأي الذي قامت به لجنة كينغ - كراين^٣ المكلفة من قبل لجنة مؤتمر الصلح الذي سينعقد في باريس سنة ١٩١٩.

يمكن النظر إلى إستفتاء كينغ - كراين في المدينة على أنه المحدّد للوجهاء، ولأهل الحل والعقد فيها الذين يمكن أن تقع عليهم مهمة ممارسة الحياة السياسية. ذلك أن تغيّر وجهة الحياة السياسية التي كانت سائدة قبل الحرب، باعتبار الدولة العثمانية دولة الطرابلسيين والمعبرة عن توجههم السياسي، وبإخفاق الدولة العربية في تحقيق وجودها بعد الحرب؛ تغيّر الوجهة هذه، فرض على الطرابلسيين نمطاً جديداً وحزراً من التعامل مع الإنتداب الفرنسي ومفاعيله التي كانت نتيجة المؤتمرات والترتيبات التي عقدت قبل إعلان لبنان الكبير وبعده.

وجد الطرابلسيون سهولة في الإنتقال من موقع الإدارة والعلم إلى موقع السياسة لأنّ زاد هذا الإنتقال والنسخ الذي يسري في عروقه يتمثلان بالوجاهة المكتسبة من ظروف سابقة أملت لها الأوضاع الإدارية والعلمية

١. للتفصيل حول الحياة السياسية في طرابلس في هذه الفترة، وتقاسم الحزبين الشؤون السياسية في المدينة، أنظر عاطف عطية، «لطف الله خلاط»، مذكور سابقاً، ص. ٢٧ - ٣١.
٢. حول الإتهامات المتبادلة بين الفريقين، وخصوصاً إنتماء أصول مؤسسي الإتحاد والترقي إلى اليهودية، وانتماء أكثريةهم إلى الحركة الماسونية، أنظر زين نور الدين زين، «نشوء القومية العربية»، دار النهار للنشر، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٧٢، ص. ٨١ - ١٠٩.
٣. أنظر ما قدّمته وفود طرابلس بمختلف انتماءاتها الرسمية والطائفية والصحافية والنقابية من آراء إلى لجنة كينغ - كراين الأميركية، في طرابلس، في جريدة «الحوادث»، العدد ٣٤١ في ١٤ تموز ١٩١٩. وللتفصيل حول هذه المسألة، وللإطلاع على رأي وجهاء طرابلس وممثليها الأنفي الذكر، وتوحيد كلمتهم بالإنضمام إلى سورية وبرعاية الفرنسيين وإشرافهم، أنظر عاطف عطية، «لطف الله خلاط»، مذكور سابقاً، ص. ٣٠ - ٣١.

والمرتبة الدينية والثروة المادية. وإذا كانت هذه الأسس هي المشكلة للوجاهة ومحددة مرتبة التمييز لدرجة الإشتراك بتقرير مصير المدينة لجهة إنتمائها ووجهتها الوطنية، فإن الدخول في معترك الحياة السياسية يصبح من بديهيات نشاط الوجهاء والمميزين. إلا أن العمل في المجال السياسي يقتضي وجود عناصر وأساليب تختلف عن عناصر وأساليب العمل في المجالات الأخرى الإدارية والعلمية والدينية، وإن كان العمل في المجال السياسي وليد العمل في المجالات الأخرى ومنبثقاً منها^١.

أول العناصر الداعمة للعمل السياسي في محيط أكثره الساحقة من المسلمين هو العمق العائلي الذي يتمتع به الطامح لشغل المنصب السياسي، أولاً، ولأهميته الدينية ثانياً، وخصوصاً عندما أصبح التمثيل السياسي يتم عن طريق الانتخاب. إلا أن التوجه السياسي في المدينة لم يتبلور في ثنائية واضحة إلا بعد المرور بفترات من الترقب والحذر في كيفية التعامل مع سلطات الإنتداب وإداراتها التي تفصح عن وجود دولة لها قوانينها وتوجهاتها الجديدة على عقول الطرابلسيين وطريقها غير المعبدة إلى قلوبهم. فنظروا إلى هذا الواقع الجديد نظرات متقاطعة. فبينما تعاملت العائلات العريقة في خبرتها الإدارية والعلمية وثروتها المادية بإيجابية معها من أجل الحفاظ على استمراريتها بالإضطلاع بالوظائف الإدارية وشغل المناصب التي تتطلبها الدولة الحديثة، نحت عائلات أخرى لا تقل عراقاً وتأثيراً في توجهات المدينة منحي المعارضة لسلطات الإنتداب يحدها الحفاظ على ثقل التوازنات السياسية المتمفصلة على توازنات الزعامة العائلية، ويؤيدها في ذلك العامة من الطرابلسيين الذين يشكلون الأكتية الساحقة، مدفوعين جميعاً بعمق انتمائهم الديني^٢، وبنظراتهم الشذرة إلى حكام منعوا قيام حكومتهم العربية في دمشق، وقضوا على أحلام الإستقلال في موقعة ميسلون في تموز ١٩٢٠، ومنعوا الأمير فيصل من اعتلائه عرش مملكة سورية^٣.

١. خالد زيادة، «La vie publique»، مذكور سابقاً، ص. ٢٦٥ - ٢٦٦.

٢. يذكر التميمي ويهجت في كتابهما «ولاية بيروت» أن جميع الرجال المسلمين في المدينة ينتمون إلى الطرق الصوفية. وإذا كان في هذا القول بعض المبالغة فإنه يدل على عمق الإنتماء الديني لدى الطرابلسيين وعلى تأثيره في حياتهم وممارساتهم. التميمي ويهجت، «ولاية بيروت»، مذكور سابقاً، ص. ١٩٩. وحول الطرق الصوفية ونشأتها في المدينة وممارستها من المشايخ والعلماء والمفكرين، أنظر محمد أحمد درنيقة، «الطرق الصوفية ومشايخها في طرابلس»، دار الإنشاء، طرابلس، ١٩٨٤، ص. ٣٢٥.

٣. حول اللباس الجديد الذي لبسته الثنائية السياسية الطرابلسية بعد بداية الإنتداب: عروبة/إنتداب، أنظر خالد زيادة، «La vie publique»، مذكور سابقاً، ص. ٢٦٣ - ٢٦٤.

كانت الساحة العامّة في طرابلس، المجاورة للحديقة، والمنبسطة أمام ساعة التل العثمانية، الدالة بالساعات والدقائق، وبالذقات الرتيبة على توقيت العصر الحديث وسرعة إيقاعه، مكان تجمع المحتجّين والمعبرين عن أمانهم في الحرية والإستقلال، والمناهضين لتطلّعات الفرنسيين، ومن يمشي في ركابهم من لبنانيين الجبل الذين لم يستسيغوا دخول الأطراف في جسد الجمهورية الجديدة، لما لها (الأطراف) من قدرة على قلب الموازين والقوى التي لم تكن لتقاس بغير المقياس الديني، أولاً، ولمطالبة هذه الأطراف نفسها بالإنضمام إلى سورية، بصدى لا يزال يسمع، ثانياً. فأجج ذلك كله، شعور الطرابلسيين الذي لم يجد، حتّى ذلك الحين، فرصته للبروز بحكم منطق الأكثرية الساحقة في ميدانهم المحلي، إلا لحظة شعورهم بأنهم يتشاركون الحياة في مجتمع أهلي جديد يتعدّى حدود المدينة ليصل إلى وطن رسمت حدوده إتفاقيات غريبة جاءت على غير ما أوصى به ممثلوها وأملوه، وتقوده دولة قيد التشكّل، ويحكمه دستور منسوخ عن دستور الفرنسيين، بالإضافة إلى ما يميّزه في تعدّد طوائفه، وتنوّع ثقافته ومشاربه. فلحظ الدستور الجديد ذلك كله بتجليات لا تزال تشكّل عموده الفقري حتّى الآن، منها: إعطاء وحدة الإهتمام للطائفة وليس «للمواطن»، وتوزيع الحقوق عليها، وإيلاء أمور التربية والتعليم إليها، لا إلى الدولة^١.

ظهرت طرابلس بعد إعلان لبنان الكبير، على غير ما كانت عليه قبله. كان ذلك في نظر الدولة وفي نظر أهاليها في الوقت نفسه، وإن كان على وجهين متناقضين. ففي نظر الدولة أضحت طرابلس مجرد مدينة ألحقت ببلدان الكبير دون أن يضافي عليها الوضع الجديد أيّة ميزة أكثر من كونها مدينة لبنانية على ساحله الشمالي تأتي في الدرجة الثانية من حيث عدد سكانها وأهميتها بعد العاصمة بيروت؛ وفي نظر أهاليها كانت طرابلس أكثر من مدينة، كانت «الأمة الطرابلسية» التي ترفض الإنضمام إلى لبنان الكبير^٢. والمدينة التي تستحق أن تكون لواء مستقلاً^٣.

١. أنظر في هذا الخصوص المادتين التاسعة والعاشر من الدستور اللبناني اللتين لا تزالان كما وضعتا في دستور ١٩٢٦ دون أي تعديل.
٢. أنظر في هذا الخصوص محمد علي ضناوي (محرّر) وأكرم عويضة، «معالم مدينة في القرن العشرين»، دار الإيمان، طرابلس، ١٩٩٦، ص. ٧٣؛ ونص الوثيقة المطالبة بانضمام «الأمة الطرابلسية» إلى المملكة السورية، ورفضها الإنضمام لدولة لبنان الكبير، والموقعة من وجهاء المدينة وأولياء الأمر فيها في المرجع نفسه، ص. ٢٥٣.
٣. أنظر في هذا الخصوص مقالة «غموض في غموض» للصحافي الطرابلسي لطف الله خلاط في «الحوادث»، العدد ٤١٠ في ١٩ آذار ١٩٢٠.

وبين تناقض النظرتين، بدأت أهمية طرابلس بالتراجع في الوقت الذي بدأت فيه بيروت بالإزدهار كعاصمة للدولة الجديدة من خلال تركز كافة المنشآت والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية فيها من المرفأ إلى المطار، ومن الوزارات إلى المحاكم الاستئنافية، ومن السفارات والوكالات الدولية، إلى الشركات التجارية والمؤسسات المالية. ولم تلحظ الدولة لطرابلس ما يمكن أن يدل على أهميتها، أو يؤسس لاكتساب هذه الأهمية في المستقبل، رغم المطالبة الدائمة والمستمرّة بتجهيز وتأهيل المرفأ والسكة الحديدية - شرياني المواصلات والتجارة في تلك الفترة - وتثبيت المحاكم الاستئنافية فيها، وغيرها، من قبل صحافتها المحلية^١. حتى أن أحد صحافيينها المتنوّرين كان يتساءل بمرارة: «هل في طرابلس أويّنة؟ أليس عاراً أن يكون ميناؤها خالياً من البواخر، وقد كان في عهد الأتراك حافلاً بها؟ أيرضى الإنتداب أننا نسير إلى الوراء؟^٢ وإذا كان هذا ما تريده سلطات الإنتداب، فلتعذر طرابلس إذا أرادت الإنفصال^٣».

الإهمال الذي عانت منه مدينة طرابلس، طيلة فترة الإنتداب، كان بمثابة العقوبة التي عليها تحمّلها بسبب موقفها من دولة لبنان الكبير من جهة، وبسبب الإهتمام شديد التركز بالعاصمة بيروت، وما حولها من المناطق من جهة ثانية. أنتج ذلك كلّ آراء ومواقف شديدة التوتّر وظاهرة السلبية من الدولة الجديدة، ظهرت وكأنها ضدّ منطق الدولة، أي دولة، وضدّ منطق المؤسسات لبقى أهاليها في الفضاء العام الذي كان يجمعهم قبل فترة الإنتداب، وفي حمى النظام السياسي والاجتماعي السابق الذي لحظ لمدينتهم حيزاً تتحرّك ضمنه، وبموجبه. أهم بكثير وأكبر من الحيز الذي أعطاه إياه الإنتداب. واعتبروا أنه إذا كان لا بدّ من التغيير، فعلى الأقل، ضمن المناخ الذي سكنوا إليه وأشعرهم بالطمأنينة، وهو المناخ العروبي الذي ألمحت إليه الدولة العربية في دمشق وحلمت بتحقيقه. فزاد انكسار الحلم من توتير العلاقة مع المنتدبين، وعمق الهوة بين أهل في المدينة وسلطات الإنتداب، ترجمته المدينة عملياً بمعارضتها للدستور في ١٩٢٦ عقب معارضتها للإنضمام

١. للتفصيل حول هذه المسائل، وحول إهمال طرابلس ومطالبها، وخصوصاً في عهد الإنتداب، أنظر من خلال ما جاء في جريدة «الحوادث»، عاطف عطية، «لطف الله خلاط»، مذكور سابقاً، ص. ٦٧ - ٦٨، ٧٤ - ٨٠.

٢. لطف الله خلاط، «الحوادث»، العدد ١٠٤٥ في ٣ آب ١٩٢٦.

٣. لطف الله خلاط، المصدر نفسه، العدد ١٠٨١ في ٨ كانون الأول ١٩٢٦.

لبنان الكبير، وبإضراب الستة وثلاثين يوماً الشهير في ١٩٣٦.

لم تبق الأحزاب المنشأة حديثاً بمنأى عن هذه التطورات السياسية التي أوجدت طرابلس نفسها في مواجهتها. وقد ساهم في إظهار هذه المواجهة، وفي بلورتها، التوجّه السياسي العام المنقسم بين الخضوع لسلطات الإنتداب أو التعامل معه على أنه المانع لإعلان الإستقلال على اختلاف أوجهه: الإستقلال اللبناني، الإستقلال السوري والاستقلال العربي.

وإذا كانت الدعوة إلى الإستقلال اللبناني عن السوريين، وعن العرب، ومن ثم عن الفرنسيين مطلب تيارات سياسية خارج مدينة طرابلس أملت ظروف علاقاتهم مع الغرب، إن كان على المستوى الديني أو السياسي، فإن الدعوة إلى الوحدة العربية واستقلال العرب حتى بعد إجهاض حركة فيصل وجدت من يضعها في قالب تنظيمي شبه حزبي يدعو إلى الأخاء القوي والتآلف الوطني دون أن ينجح في بلورة هذا التوجّه وفصله عن التوجّه الديني^١. فظهرت الدعوة إلى الإستقلال اللبناني بوجهها المسيحي. والدعوة إلى الوحدة العربية والتوجّه العروبي بوجهها الإسلامي في الوقت الذي بدأ يظهر فيه للعلن الشكل الجديد للبنان الكبير بحدوده الحاضرة، وبالمتمتمين إليه في هذا التوجّه أو في ذلك. ولم تستطع سنوات العِشْرَة الجديدة أن تُظهر اللبنانيين، كمجتمع ودولة، وطيلة ثمانية عقود على وجه واحد وإن كان بالنسبة لعلاقاتهم الداخلية، أو بالنسبة لنظرة الخارج إليهم.

١. للتفصيل حول هذا الإضراب الذي يعبر عن رفض الطرابلسيين الإنضمام إلى لبنان الكبير واحتجاجهم على عدم الإهتمام بمطالبهم والأخذ بأرائهم في مستقبل مدينتهم السياسي، والرغبة في الإنضمام إلى حكومة الشام أنظر محمد كامل البابا، «طرابلس في التاريخ»، تحقيق فضل مقدم وعمر تدمري، جروس برس، طرابلس، ١٩٩٥، ص. ٣٠٢ - ٣٠٣.
٢. ظهرت التيارات الحزبية، في بداية الثلاثينيات كاستجابة للتطورات الحزبية والعمل التنظيمي الذي بدأ يظهر على المستوى الإقليمي والدولي بعد الحرب العالمية الأولى. فكان أن ظهر في طرابلس المناصرون لعصبة العمل القومي المتمركزة في بيروت. إلا أن هؤلاء وغيرهم من رجال المدينة ومثقفها تحوّلوا في مناصرتهم لعروبة عبد الحميد كرامي إلى حزب الشباب الوطني «الكرامي». ولما بقي هذا الحزب أسير التوجّه السياسي المحلي، عاد حزب النداء القومي إلى الظهور والنشاط باسم القومية العربية والنضال الوطني من أجل الإستقلال للعرب جميعاً. ورفد هذا التوجّه حزب النجادة «المركزي» بعد تأسيس فرع له في طرابلس، وكان ظهوره يمثل الطرف المقابل للثنائية الدينية - السياسية: الإسلامية/المسيحية، النجادة/الكتائب اللبنانية. وبقي الأمر على ما هو إلى أن ظهر حزب البعث العربي كبديل للمناداة بالعروبة وبالقومية العربية. أنظر في هذا الخصوص ما كتبه كل من خالد زيادة، «La vie publique»، مذكور سابقاً، ص. ٢٦٦ - ٢٦٢؛ محمد عارف ميقاتي، «طرابلس في النصف الأول من القرن العشرين»، دار الإنشاء، طرابلس، ١٩٧٨، ص. ١٦٥ - ١٦٨.

وجد الحزب السوري القومي، والقومي الإجتماعي فيما بعد، في منتصف الثلاثينات، وبعد انكشاف أمر نشاطه من قبل سلطات الإنتداب، وسجن زعيمه اللبناني الأرثوذكسي أنطون سعاده، أذاناً صاغية من الطرابلسيين المثقفين، وخصوصاً أنه يدعو إلى الوحدة السورية، مطلب الطرابلسيين جميعاً، على أسس مختلفة عن التوجه الإستقلالي اللبناني والعروبي، وهي أسس الوعي القومي والإنتماء الإجتماعي بصرف النظر عن الإنتماء الديني، الطائفي أو الإقليمي داخل «الوطن السوري». ونجح الحزب في ضم الكثير من الطرابلسيين إلى صفوفه من عائلات المقدم والمغربي والعمادي وصافي وعجم والبابا وفتال وغيرها الكثير. وبقي في تناميهِ المضطرب إلى أن اصطدم بأحداث ١٩٥٨ التي جاءت على شكل متناقض بين التوجه السياسي للحزب القومي وبين توجه المدينة بشكل عام. فأثر ذلك على قوته العديدة بعد أن إنكفأ عنه الكثير من القومييين إما خوفاً، أو احتجاجاً ضامتاً على السياسة المتناقضة مع سياسة المدينة، ومع توجهها العروبي العام^١.

وفي الإطار نفسه، ظهر الحزب الشيوعي في المدينة، يحدو أفرادهِ العمل من أجل التغيير والنضال على غير الطريقة التقليدية التي يتمظهر فيها النضال حينئذ. فأخذوا وجهة العمل مع الفئات العمالية والكادحة إنطلاقاً من مقولة صراعية مختلفة عن الصراع الديني تقوم على محاربة الظلم والإستغلال. ونجح هذا الحزب في العمل مع النقابات واشتهر بمساندته للعمال في المدينة وساعدهم على تحقيق الكثير من المطالب دون أن يؤثر في توجه المدينة العام، وفي مسارها الذي اختطته لنفسها^٢.

أمّا على مستوى الجمعيات الأدبية والدينية، فقد بقيت محصورة ضمن دوائرها الضيقة، ولم تلعب أي منها دوراً عاماً في المدينة إلا في إطار اهتماماتها وفي الوجة التي أنشئت من أجلها. فالمحافل الماسونية بقيت على انطوائيتها النخبوية والجمعيات الأدبية بقيت محافظة على تميزها، والجمعيات الدينية نشطت في مجالات دفن الموتى، والأعمال الخيرية

١. حول السمعة السيئة التي «حظي» بها الحزب القومي في طرابلس أثناء أحداث ١٩٥٨، أنظر محمد كامل البابا، «طرابلس في التاريخ»، مذكور سابقاً، ص. ٣٢٨.
٢. حول دور الحزب الشيوعي وقياداته المطلوبة لتحسين الوضع الإقتصادي في طرابلس، ومعاكسته للإنتداب، وتظاهره ضد الإستعمار أنظر محمد الأدهمي، «مذكرات مواطن في سجون الإنتداب، ١٩٣٠ - ١٩٣١»، الحلقتان الثانية والثالثة، الإنشاء، العدد ٦٥٣٩ و ٦٥٤٠، في ١١ كانون الأول ١٩٩٨ و ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٩.

لإسعاف المحتاجين^١، وإيواء الأيتام، وتأسيس المدارس التي ما لبثت أن لعبت أدواراً هاماً على الصعيدين التعليمي والتربوي في المدينة سوف نرى بعضاً من تجلياتهما لاحقاً. والنقابات لم تخرج عن كونها أدوات مطلّبية أو قوى محافظة على مكتسبات تاريخية تتنازعها التوجّهات السياسية في المدينة، وبقيت في كل الأوقات تابعة للقوى السياسية فيها، وأدوات في توازن القوى وفي نسج التحالفات أو المنازعات فيما بينها^٢.

ظهرت الدولة الخارجة من أحضان الإنتداب، ومن ثمّ من سجنه، وكأنّها تعيد إنتاج علاقات سياسية واجتماعية وثقافية، على غير ما بشرّ به رئيس حكومة الإستقلال في أول بيان وزاري من أنّه سيعمل على إلغاء الطائفية لأنّ إلغائها سيكون «ساعة مباركة» في تاريخ لبنان^٣. وظهر الأمر جلياً من خلال سياسة إستقلالية توصل الحاضر بالماضي برباط من الإنتماء الديني والطائفي وتسمح بتوجيه «المواطن اللبناني» هذا التوجّه في علاقاته، وفي نمط حياته، وفي تربيته وتعليمه. فنشأ وتربّى على ولائه لأهله، وأبناء قرابته، ولحارته، ولطائفته ودينه، لا لشيء إلاّ لأنّه يشعر تجاههم بالأمن والاستقرار والطمأنينة. ولم يبق لديه متسع من الولاء لوطنه، ولدولته التي من المفترض أن ترعى شؤونه كمواطن، وليس كفرد في رعية ينتمي إليها بالأصالة وإلى الدولة بالواسطة والوكالة. وذلك ليس لقصور طبيعي فيه، بل لأنّه لم يربّ على ذلك، ولم يتعلّم «أصول» محض الولاء.

لم تعمل دولة الإستقلال على حرف توجّهها هذا للمجتمع الذي تقوده، للحفاظ على الميثاق الوطني، من جهة، ولطراوة الإستقلال الذي لا يستطيع الصمود أمام أيّ تغيير جذري. وبقي الطرابلسيون على حذرهم منها. ولم تنفع لعبة التوازن بفرض «اللاءين» لضمان إستقلال لبنان: لا للتأثير الغربي، ولا للعمق العربي. واعتبروا مع زعيمهم الخارج من دار الإفتاء إلى معترك السياسة، عبد الحميد كرامي «الأفندي» أنّ «ما من قوة في العالم تجبرنا على الاعتراف بلبنان إذا لم يكن عربياً ومن صميم

١. حول تأسيس الجمعيات وانتماءاتها الدينية والأهلية ودورها في المدينة، أنظر سميح وجيه الزين، «تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً»، دار الأندلس، بيروت، ١٩٦٩، ص. ٤٤٩ - ٤٥٢.
٢. حول دور النقابات ذات الرفعة في طرابلس الذي بقي محصوراً ضمن اهتمامات المنتسبين إليها، أنظر سميح وجيه الزين، المرجع نفسه، ص. ٣٨١ - ٣٨٢.
٣. يقول رياض الصلح، أول رئيس حكومة بعد الإستقلال في البيان الوزاري الذي ألقاه أمام أعضاء مجلس النواب ١٩٤٣ «إن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان. وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة بإذن الله». جان ملح، «الوزارات اللبنانية وبياناتها، ١٩٤٣ - ١٩٨١»، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨١، ص. ١٧.

طرابلس، التاريخ وتشكل المدينة

البلاد العربية»^١. وفي العروبة، هنا، يندغم الإسلام، كما في الغرب تندغم المسيحية. فكيف تجوز المقارنة وطرابلس قلعة المسلمين؟^٢ هنا أيضاً يعود الصراع ليكشف عن ثنائيته الدينية، ويعود ليخدم بإعادة التوازن، وبصورة «لا غالب ولا مغلوب»، ليظهر على أعقابه صراع جديد - قديم، يلبس للباس الملازم لكل زمان: العثمانية/العروبة، اللبنانية/العروبة، الغرب/العروبة، الإنعزالية/الوطنية...

وقف الطرابلسيون في أكثر المحطات سخونة في تاريخ لبنان الحديث يدافعون عن إيمانهم بالنضال الفعلي والمواجهة المسلحة. ففي أحداث ١٩٥٨ وقفوا يناقحون عن عروبة طرابلس قبل عروبة لبنان، ويردّون على رصاص السلطة برصاص التمرد. وفي أحداث ١٩٧٥ وما بعد، وقفوا الموقف نفسه إلى الوقت الذي انحسر فيه تأثير الأحزاب العروبية وغيرها، فحلت السلطة المستمدة من الإسلام محل السلطة المستمدة من العروبة ومن العقائد العلمانية، بالطريقة نفسها التي حلت فيها الروابط العائلية محل الجمعيات الثقافية والنقابات والأحزاب^٣.

المدينة وقضايا التربية والتعليم

كان القيّمون على شؤون المدينة، وخصوصاً في المجال التربوي، يدركون تماماً ما للتعليم من أهمية في بلورة البنية الذهنية بما يخدم الإيمان الديني، وبما يعزّز هذا الإيمان. فكانت التربية، وكان التعليم، في خدمة هذا التوجّه. ولم ينفصلا عن وظيفة رجل الدين، أو شيخ الكتاب. كما لم تنفصل العلوم الوضعية عن العلوم الشرعية. بل كانت الأولى تابعة للثانية. ممّا يعني أن

١. وضعت هذه العبارة، بحروف برونزية نافرة على رخام أبيض، على قاعدة تمثال عبد الحميد كرامي في مدخل طرابلس الجنوبي في منتصف ساحة تحمل اسمه في النصف الأول من الستينيات.
٢. إستبدل تمثال عبد الحميد كرامي الذي يدل على انتماء صاحبه، كما طرابلس، إلى العروبة، ويرمز إلى النضال من أجل جمع شمل العرب، بعد أن بقيت ساحته فارغة منه ما يقارب الخمس سنوات، بتمثال من نوع آخر يمثل كلمة «الله»، وعلى قاعدته عبارة: «طرابلس قلعة المسلمين ترحب بكم». وبالإضافة إلى الإعلان الساطع لانتماء المدينة «الجديد» زاد المعطون عن انتمائهم وانتماء مدينتهم من توغلهم في فضائهم الديني برفض أي توجّه شخصاني، فاستبدلوا في الوقت نفسه، إسم الساحة: «ساحة عبد الحميد كرامي»، باسم جديد مأخوذ أيضاً من قاموسهم الديني: «ساحة النور». ولا يزال «تمثال الله» متصدراً حتى الآن مدخل طرابلس الجنوبي، كما ساحة النور، تزيّنهما رايات الشهاداتتين.
٣. قام خالد زيادة بإحصاء الروابط العائلية في طرابلس التي تأسست بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٥، فإذا هي ٢٤ رابطة مقابل ٧ روابط تأسست قبل عام ١٩٨٠. ولهذه الأرقام دلالة كبرى. خالد زيادة، «La vie publique»، مذكور سابقاً، ص. ٢٤١.

العلوم الشرعية هي الأصول، والعلوم الوضعية هي الفروع. وبقي الأمر على ما هو عليه، حتى واجهت السلطنة العثمانية ظروف التحديث الغربية بمحاولة الدخول في هذا الركب، فأنشأت المدرسة العلمانية الحديثة، أي التي لا تعتمد الطريقة الدينية لتخريج كوادر تعتمد العلم الحديث للقيام بشؤون الدولة العثمانية، وذلك في اسطنبول سنة ١٨٣٨^١. ومنذ تلك الفترة ظهر الصراع جلياً بين هذا النوع من المدارس، وبين أصحاب التوجه الديني. وظهر هذا الصراع على شكل منع الطلاب من دخول هذه المدارس من قبل رؤساء طوائفهم^٢.

وانتشرت من بعد، المدارس الحكومية والدينية في كافة أنحاء السلطنة. وطبق العثمانيون نظام التعليم في لبنان إبتداء من سنة ١٨٦٩، وإن كانت طرابلس في هذه الفترة خارجه. إلا أنها حظيت ببعض هذه المدارس في فترة متأخرة^٣ كانت قد سبقتها بكثير مدارس الإرساليات الأجنبية والمؤسسات الدينية المسيحية التي طبقت برامج التربية والتعليم العثمانية التي جاءت مكملةً للبرامج الموضوعية من قبل هذه المؤسسات لتستمر في نشر العلوم، على ما تريده هي، وعلى غير ما تخطط له السلطنة العثمانية في ولاياتها العربية، أو داخل متصرفية جبل لبنان^٤.

١. أنظر في هذا الخصوص عزيز العظمة، «العلمانية من منظور مختلف»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص. ٨٨.
٢. للتفصيل حول الصراع الديني والعلماني في قضايا التربية والتعليم في أنحاء السلطنة العثمانية، أنظر المرجع نفسه، ص. ٨٧ - ٨٩، ١٩٨.
٣. يحصي التميمي ويهجت عدد المدارس الرسمية العثمانية في مدينة طرابلس التي أنشئت بناء على نظام المعارف الصادر عام ١٨٦٩، بالإعتماد إلى إحصاء يعود إلى العام ١٩١٥ المدرسي. ولكنهما يؤكدان أن «وضع هذه المدارس كان مأساوياً بسبب جهل المعلمين...» وبأن «تلاميذ (هذه) المدارس الرسمية لم يشاركوا في النهضة الفكرية الطرابلسية...» التميمي ويهجت، «ولاية بيروت»، مذكور سابقاً، ص. ١٦٠ - ١٦١.
٤. قبل انتشار النظام التعليمي الحديث، وقبل ظهور الإرساليات الأجنبية في ميدان التعليم، كانت المدارس في طرابلس تعتمد تدريس العلوم الدينية واللسانية وأهمها: المدرسة القرطانية ومدرسة الملك الناصر ومدرسة الخيرية حسن والمدرسة الطويشية، والمدرسة الرفاعية، والمدرسة الزريقية. وكان بعض طلاب هذه المدارس يتوجهون إلى مصر لمتابعة التحصيل في الجامع الأزهر. كما كان للمسيحيين في المدينة مدارسهم على هذا النمط أيضاً. ومنذ العام ١٨٥٢ بدأت الإرساليات الأجنبية تغد إلى طرابلس وكان أولها الفرنسيكان، ثم أتى الكبوشيون سنة ١٦٢٩ واليسوعيون سنة ١٦٥٠ ثم اللعازاريون والكرمليون بعد ١٧٢٠. وقد شهد العام ١٨٦٣ الدفعة الأولى من راهبات المحبة، والعام ١٨٨٦ جاء أخوة المحبة (الفرير). وفي هذه الفترة (١٨٤١) ظهر المرسلون البروتستانت الأميركيون وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر ظهر المرسلون الروس. ولم يبدأ النشاط العلمي لهذه الإرساليات إلا بعد منتصف القرن التاسع عشر. للتفصيل حول وضع المؤسسات التعليمية والإرساليات الأجنبية ودورها في التعليم أنظر مارون عيسى الخوري، «ملاحم من الحركات الثقافية في طرابلس خلال القرن التاسع عشر»، جروس برس، طرابلس، ط ٢، ١٩٨٣، ص. ٩ - ١٨.

كان مسيحيو المدينة أكثر تقبلاً للنظام التعليمي الجديد. فقد استقبلوا مدارس الإرساليات الأجنبية والمؤسسات الدينية المسيحية المحلية المتوافقة مع توجههم الديني ومعتقداتهم الإيمانية. وكانوا أوائل من أرسلوا أبناءهم وبناتهم للتعلم في هذه المدارس، مقابل الإبقاء على الكتابات التقليدية الملحقة بالمساجد، ورفض التعامل مع الإرساليات والمؤسسات الدينية المسيحية لصبغتها الدينية وتوجهها التبشيري^١، من قبل المسلمين، وإلى الوقت الذي قرّرت فيه السلطنة فتح المدارس الرسمية لمواجهة الإرساليات من جهة، وللإستجابة لمنطق العصر والعلم الحديث، وكيفية تلقيه من جهة ثانية. هذا كله، قبل أن يفتح المسلمون على مدارس الإرساليات والمؤسسات المسيحية، وخصوصاً الأرثوذكسية منها التي حاولت، من خلال فتح المدارس، أن تحمي أبناءها أيضاً من مد التبشير الغربي اللباس لباس العلم والتربية^٢، وقبل أن ينشئوا مدارسهم الخاصة بهم، وخصوصاً كلية التربية والتعليم الإسلامية بقسميها التي أخذت موقعها إلى جانب المدارس الحديثة، وخرجت الكثيرين من دعاة العروبة ومن قادة طرابلس ورجالها^٣.

١. حول مجافاة الطرابلسيين لمدارس الإرساليات الأجنبية والمؤسسات الدينية المسيحية يورد أنيس الأبيض سببين: الأول، بالإستناد إلى معلومات مستقاة من سجلات مدرسة الفرير من سنة ١٨٨٦ إلى ١٩١٤، لم يتخرج من معهد الفرير، طيلة هذه الفترة، سوى طالب مسلم واحد هو عارف الرفاعي؛ والثاني، هو أن مسألة الإمتيازات الأجنبية أعطت الطوائف حق إنشاء المدارس «من أجل الإهتمام بالرعايا الأجانب والمسيحيين الوطنيين فقط»، وأي تجاوز لهذا الدور يعتبر تعدياً على العرف العام. للتفصيل حول هذه المسألة، أنظر أنيس الأبيض، «الحياة العلمية ومراكز العلم طرابلس خلال القرن التاسع عشر»، جروس برس، طرابلس، ص. ٣٥، وخصوصاً الهامش رقم ١.
٢. لم يكن أرثوذكسيو المدينة أقل حذراً من مسلميها، فقد وجدوا في وجود الإرساليات الأجنبية والرهبنات الغربية خطراً على توجه أبنائهم الإيماني والديني فعملوا على تأسيس المدارس «الوطنية» الخاصة بهم. وقد كان صوتهم يعلو من أجل تعزيز العلم الرسمي وإنشاء المدارس الوطنية للحفاظ على الهوية والإيمان. أنظر نماذج من هذه الأفكار في جريدة «الحوادث»، العدد ١٨٣ في ١٧ تشرين الأول ١٩١٣؛ العدد ٣٦٨ في ٢١ تشرين الأول ١٩١٩. ومقالات كثيرة غيرها للتفصيل حول هذه المسألة، أنظر عطيه، «لطف الله خلط»، مذكور سابقاً، ص. ٦٨ - ٧٠.
٣. نشأت كلية التربية والتعليم، ومن ثم دار التربية والتعليم الإسلامية كردّ مباشر على نشاطات الإرساليات الأجنبية التربوية في طرابلس، وخصوصاً معهد الأخوة المسيحية (الفرير)، أولاً، وعلى سقوت الحذر الإسلامي تجاه المدارس الأجنبية. وهي أول مدرسة إسلامية خاصة للصبيان حسب منهج المعارف الجديد أيام الإنتداب. وقد تأسست في العام ١٩٢٤ على يد جمعية إسعاف المحتاجين، وكان من أهم مؤسسيها الشيخ جميل عدرة والحاج رفيق الفتال بالإضافة إلى بعض المشايخ والتموليين والتجار من الطرابلسيين. وفي بداية الثلاثينات (١٩٣٠) ونظراً لنجاح هذه المدرسة والجمعية التي تديرها، اندمجت معها الجمعية الخيرية الإسلامية التي أسست أول مدرسة إسلامية للبنات في العام ١٨٧٩ في مدينة طرابلس. وأصبح الاسم الجديد للجمعية: «الجمعية الخيرية الإسلامية وإسعاف المحتاجين». وأصبحت المدرستان تعرفان باسم واحد هو كلية التربية

لم يبق التوجه الفكري العام والتجليات الثقافية والنظرة العامة للحياة والكون والإنسان بمنأى عن التوجه التربوي والتعليمي الذي عملت الإرساليات الأجنبية والمعاهد الوطنية والمجالس الرشدية العثمانية والكتاتيب الدينية على زرعها في نفوس طلابها، بل كانت هذه الأفكار والثقافات والنظرة العامة إلى الحياة من إنتاج هذا التوجه التربوي والتعليمي بكل اختلافاته وتناقضاته. لذلك كان من الطبيعي أن يتأثر الدارسون، ومن ثم المفكرون، بمنهج التربية والتعليم الغربية بمناحيها المختلفة بالقدر الذي سمحت به الظروف للإطلاع على الثقافات التي كانت تنشرها هذه المؤسسات التعليمية ولدرجة الإلمام باللغات الأجنبية التي كانت المفتاح الذهبي لمعرفة ما كان يشغل الشعوب الغربية وما كانوا يدونونه ويمارسونه من معارف وعلوم في شتى شؤون الحياة؛ وفي الوقت نفسه كان المفكرون والعلماء المسلمون منشغلين في كيفية الحفاظ على شؤون دينهم ودنياهم في مواجهة التغييرات التي يوحى بها الغرب ويعمل على ترتيب حياته بموجبها.

هذا التوجه الجديد، دفع مفكرين من طرابلس، اعتمد كل واحد منهما في نهل علومه وثقافته على مصدره المخصوص: فرح أنطون الأرثوذكسي، على مدرسة كفتين الأرثوذكسية، المنفتحة على علوم العصر وعلى التيارات الفكرية الحديثة، ورشيد رضا المسلم السنّي، على الإسلام عقيدة وفقهاً؛ هذا التوجه دفع بهذين المفكرين إلى الهروب من ضيق جو الحرية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، على متن باخرة واحدة إلى مصر، قبلة طالبى الحرية، وخصوصاً في مجالي الصحافة والفكر. إلا أن وحدة التوجه الجغرافي المبنية على وحدة النظرة إلى أهمية الحرية في مجالات الفكر، لم تمنع صاحبي «الجامعة» و«المنار»، وفي أرض مصر، من مناقشة أمور فكرية، فلسفية وسياسية هامة، تسبح جميعاً في الفضاء الديني، إمّا لتلازم الديني والدنيوي عند صاحب المنار رشيد رضا، أو بفصل الديني عن الدنيوي بالمقابل عند فرح أنطون الداعي إلى اعتماد العقل كمصدر أعلى للتشريع في كافة أمور الدنيا، وميزان الأمور الدينية في الوقت نفسه. ولم تؤخذ هذه الحوارات، ولم تفهم

والتعليم في العام ١٩٣١، ودار التربية والتعليم الإسلامية في العام ١٩٣٢، بقسميها الذكور والإناث. وللتفصيل حول الظروف التي رافقت تأسيس هذه المدرسة وأهميتها والدور الذي لعبته في المدينة ومن ثم انحدار مستواها وأقول نجمها، أنظر وهيب قدورة، «كلية دار التربية والتعليم الإسلامية، التأسيس والدور التربوي - الإجتماعي»، رسالة دبلوم دراسات معمقة في علم اجتماع التربية، معهد العلوم الإجتماعية، الفرع الأول، بيروت، ١٩٨٣، ص. ٣٦ - ٣٩، ٩٢ وغيرها.

المناقشات إلا على أنها مناظرات دينية انعقدت من أجل تفضيل ديانة على أخرى، ومن أجل الرد على ذلك^١.

انتشر التعليم في طرابلس، كما في لبنان كله، دون ضابط، أو موجه، إلا ما يخدم الدولة في توجيهها المللي، وتوجه الطوائف والأيدولوجيات السياسية - الدينية المتباعدة والمتنافرة. ولم تغير الدولة الفرنسية المنتدبة ما أوجدهته السلطنة العثمانية قبلها، إلا ما يخدم توجيهها من تعزيز لدور فرنسا، ومن نشر الآداب والعلوم باللغة الفرنسية لتثبيت وجودها، ولتكريس هيمنتها في أذهان الناشئة بتتويج المراحل التعليمية بشهادات مماثلة للشهادات الفرنسية^٢. وبقيت الإرساليات الأجنبية والجمعيات الدينية على نهجها السابق في نشر المعرفة والعلوم دونما رابط يربط هذه التوجهات، أو يعمل على وضعها في خدمة المجتمع، أو في إطار ما يساعد على بلورة استراتيجية تربوية موحدة، أو على الأقل متناسقة، تساعد الدولة على ترسيخ سلطتها في المجتمع الذي تقوده، وتزيد من وحدة هذا المجتمع.

لم تزد دولة الإستقلال شيئاً على التوجه التربوي والتعليمي الموروث عن العهود السابقة، إلا ما يتناسب مع استقلال لبنان، ومع المحافظة على حرية التربية والتعليم المعطاة للمؤسسات التعليمية الدينية والإرساليات الأجنبية. وقامت المدرسة الرسمية بتوجه علماني، في الظاهر، لتمارس دورها. ولكنها بقيت أضعف بكثير من توجه المدارس الخاصة على اختلاف إنتماءاتها الدينية والطائفية، والأهلية «العلمانية». ذلك أن ما مارسته المدرسة الرسمية في طرابلس، كما في غيرها من المناطق اللبنانية، كان يعبر عن مضمون أيديولوجي طائفي، ظهر بشكل لا لبس فيه، في ما تفصح عنه مواد التدريس، ولجان الإشراف، وواضعو الكتب المدرسية.

١. أنظر حول هذه المسألة ألبرت حوراني، «الفكر العربي في عصر النهضة»، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٧، ص. ٣٠٣ - ٣١٠. أيضاً، القراءة الفلسفية الجديدة لهذه المناقشة في موسى وهبة، «الإلتباس الميتافيزيقي في عصر النهضة، الصداقة والحمية»، النادي الثقافي العربي، وآخرون (ناشرون)، عصر النهضة، مقدّمة لبيبرالية للحداثة، بيروت، ٢٠٠٠، ص. ٣٥ - ٥٠. ونشرت المقالة ذاتها في «الفكر العربي»، العدد ٩٩، معهد الإنماء العربي، بيروت، ص. ٨٣ - ٩٥.

٢. للتفصيل حول تاريخية المسألة التربوية في لبنان، أنظر مفيد أبو مراد، «ذاكرة لبنان التربوية، ١٩٠٠ - ١٩٨٤»، الذاكرة الثقافية، محطات ومفارق، الحركة الثقافية، إنطلياس، ١٩٨٤، ص. ٤٠٠ - ٤٢٨.

هذا التناقض بين الظاهر والمضمون في توجه المدرسة الرسمية هو مصدر ضعفها، وعلّة عدم القدرة على الوقوف والثبات في مواجهة المدرسة الخاصة المنسجمة في ظاهر توجهها التربوي والتعليمي ومضمونه.

ترافق هذا الضعف في طرابلس مع بروز مؤسسات دينية إسلامية وأهلية، حاولت أن تحل محل بعض مدارس الإرساليات الأجنبية التي فضّلت الخروج من المدينة أثناء أحداث ١٩٧٥ وما بعدها. إلا أنها لم تنجح، حتى الآن، في سدّ الفراغ. فكان ذلك من الأسباب الإضافية في شذوذة التربية والتعليم في طرابلس، وفي زيادة الأعباء والمصاريف على الأهل بإرسال أبنائهم للتعلم خارج المدينة.

وبقي أمر التربية والتعليم، في طرابلس، كما في غيرها، في خدمة توجه الدولة الميثاقي، القائم على التوازن الطائفي، وبشكل لا يتعارض مع هذا التوجه، ولا يخل بهذا التوازن.

المدينة بين الوسط والأطراف

على امتداد تاريخها الطويل، عاشت المدينة ضمن حاراتها المغلقة، المفصحة عن هوية إنتماء إلى فضاءات متباينة، متغايرة، بتباين أهاليها وتغايرهم حسب نحلّتهم من المعاش، ونمط حياتهم المعقود في ساحات وزوارب وأزقة عرفت بأسماء اللامعين من قبضاياتها، أو زهادها وأولي الأمر فيها من شيوخ الحارات ووجهائها. فيها يمكن أن يمر يوم العمل، ووقت الفراغ واللهو، دون أن يبرح ساكن الحارة حارته. يدعم هذا التوجه تجار الحارات وأصحاب المقاهي فيها وأماكن اللهو، ورفاق الحارة، الذين يغنون قاطنيتها عن الخروج إلى فضاء أوسع، ومشهد مغاير، يمكن أن لا تتسنّى مشاهدتهما إلا في أوقات خاصة، يتحوّل فيها الزمان إلى مناسبات عامّة تضيع فيها معالم الحارات، وتختلط الأمكنة والناس بفرح وانفتاح وتسامح قلماً تشهدا الأيام العادية، وعلى قدر ما تتيحه الأعياد الدينية.

مع بدايات هذا القرن، الأيل إلى الأفول، ولهذه الأسباب الأنفة، واستجابة لمنطق التغير، إنوجدت ساحة التل، وأضحت موقعاً للتجمع في أية مناسبة تجد المدينة نفسها في مواجهتها: فهي إما ساحة إحتفال في الأعياد الدينية، أو مركز إحتجاج في المناسبات التي توحى بغير ما تريده المدينة وأهلها؛

وهي مركز إستقبال وتفرّج على أية شخصية سياسية يمكن أن تقوم بواجب الزيارة، أو تعمل على تثبيت مركز؛ وإلى كل ذلك، ما توحيه هي نفسها في مجالات التحديث، وفي كل ما يمكن أن يوصف بالجديد، إن كان على صعيد المتاجر الحديثة التي تعرض آخر ما توصلت إليه العلوم والتقنية في الغرب من سلع ومنتجات لا تزال، حتى ذلك الحين، خارج مدارك الأغلبية الساحقة من أبناء المدينة وساكنيها؛ أو على صعيد المراكز الرسمية وما ترمز إليه من وجود السلطة المتطلّعة من هناك إلى إيجاد الطريقة الفضلى لحكم المدينة، وإلى كيفية إشاعة الأمن والإستقرار فيها، وخصوصاً في أوقات الأزمات المتمثلة بخروج الأهل على الدولة: بتمردهم عليها ومناوشتهم لها.

أصبحت ساحة النتل، بذلك كلّه، مركز المدينة، قبل أن تصير وسطها بعد الإعمار السريع الذي أصاب المناطق المحيطة بها من الناحيتين الجنوبية والغربية. وازدهرت هذه المناطق، ونجحت في استقطاب أهالي المدينة والمناطق المجاورة، بأبنيتها الضخمة والحديثة بما تتضمن من أماكن للهو، ودور السينما والمسارح والمقاهي بالإضافة إلى المطاعم، والفنادق، ومحلات عرض آخر ما توصلت إليه دور الأزياء الرجالية والنسائية.

توحّدت المدينة في وسطها، وخسرت الحارات الكثير من بريقها السابق. ولم يبق ما تتمسك به إلا كونها ملاجئ آخر النهار، أو محلات تقدّم ما لا يستحق تجسّم عناء الوصول إلى وسط المدينة من أجل إحضاره، ومقاه شعبية بقيت على وفائها لماضيها، فصمدت. وزبائن اعتادوا مناخ الحارات، فبقوا أوفياء لها، يقضون فيها فترة متقطعة بين نهار عمل، والعودة إلى المسكن، ويتداولون في المصير الذي آلت إليه المدينة بجغرافيتها التي انفتحت على كل الإتجاهات، وناسها الذين لا يثبتون على حال ولا يحدهم قرار.

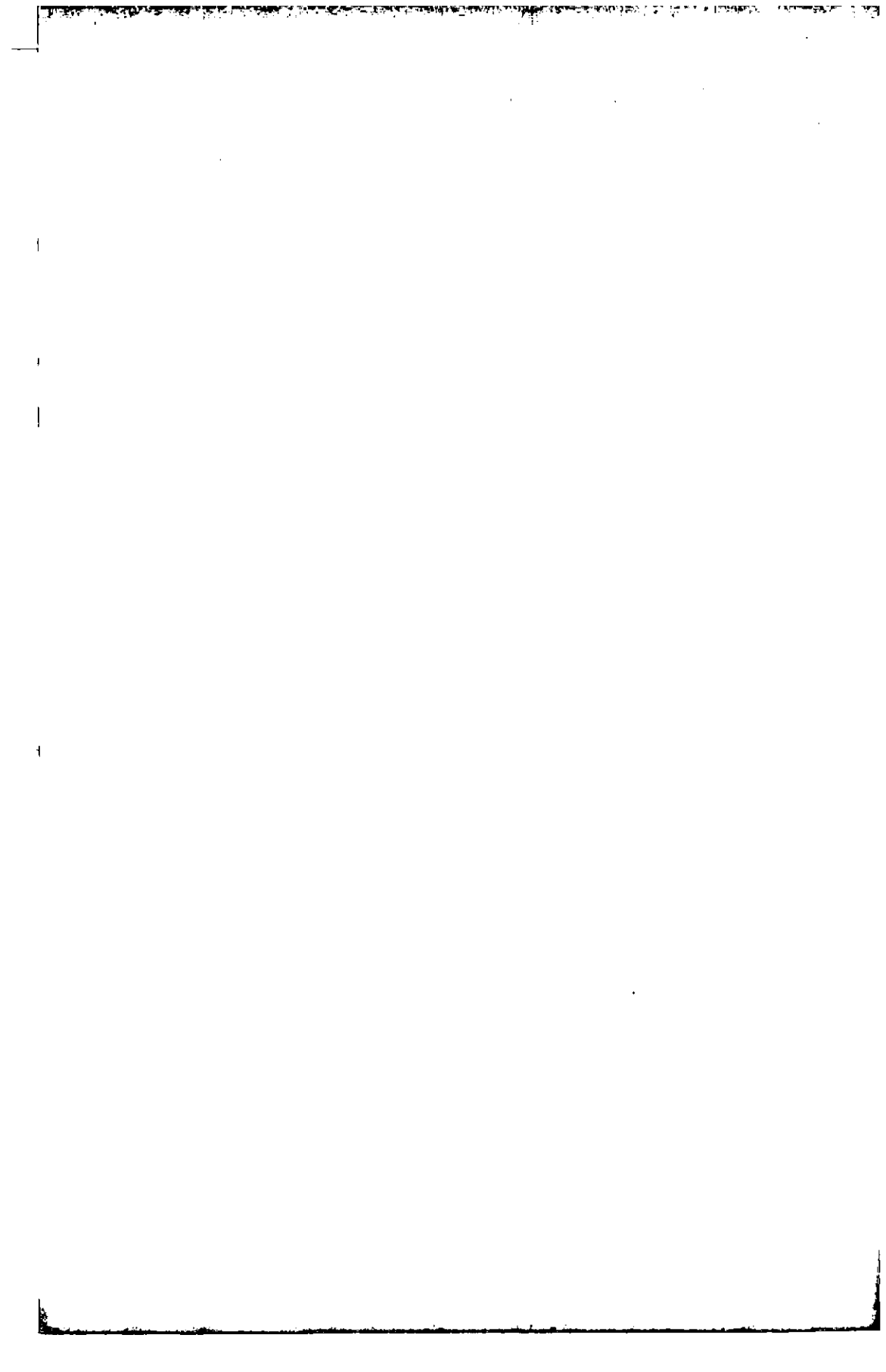
لم تُبق حركة المدينة وسَطها في الموقع المميّز الذي صنعته لنفسها. فأعادت النظر في صوغ حاراتها الجديدة التي ابتدأت بالنهوض، راضية بمواقعها كأطراف، ومسلّمة بقيادة الوسط لها في المعاش والسياسة والترفيه، ومعتبرة أن الوسط هو مركز البيع والشراء وتخليص المعاملات، وكل ما يهم الأهل في حياتهم اليومية وممارساتهم العملية. وعملاً بتقسيم العمل والأدوار، احتفظت الأطراف لنفسها بمواقع السكن وأمكنة الراحة واسترداد الأنفاس لاستئناف العمل في يوم جديد في السوق الذي هو وسط المدينة ومتفرّعاته. فظهرت

نتيجة لذلك، البنايات الحديثة في شارع المطران والثقافة والممتين خالية من المحلات التجارية. ولكنها لم تستمر على هذا النمط من البناء، إماً لعدم قدرة المركز على الإستمرار في عملية الإستقطاب، لتوسع المدينة وزيادة سكانها؛ أو لظروف وأحداث ومناوشات أعطت لمركز المدينة، ولساحتها، سمعة ملتبسة، لا توحى بالأمان، ولا بالإستقرار. فانكفأ الأهل إلى حاراتهم القديمة والحديثة، وعدلوا من نوعية الأبنية التي يبنون، وألغوا الطوابق الأرضية المخصصة للسكن، وأوجدوا مكانها المحلات التجارية. وتحولت كل منطقة في طرابلس، قديمها وحديثها، إلى ما كانت عليه سابقاً، مناطق وعوالم، فيها كل ما يغني عن التوجه إلى مركز واحد يشي بوحدة توجه المدينة، ويدل على انسجام في وحدة الإرادة ووحدة المصير. ولم تعد الساحة ساحة المدينة، ولا الوسط وسطها. وانتهى الأمر إلى وجود ساحات وأوساط على قدر حارات المدينة ومناطقها.

الفصل الثاني

طرابلس، الحارات والشوارع،
من حمية الإتصال إلى برودة الإنفصال

د. عاطف عطيه



طرابلس الحارات والشوارع، من حمية الإتصال إلى برودة الإنفصال

عندما انتقل المماليك بطرابلس من شاطئ البحر إلى الداخل، تلبية لحاجات استراتيجية عسكرية، وبنوها على الطراز الذي يحميها من غارات الفرنج وغيرهم، وعلى الشكل الذي يحفظ وحدة أبنائها، ويجعلهم مشاركين في الدفاع عنها؛ ما كان يدور في خلداهم أنها ستعاود التوجّه جهة البحر، والإطلالة المباشرة عليه من جديد، بعد أقل من خمسة قرون. وإذا كانت قد حصّنت نفسها ضد أي إمكانية للعدوان العسكري، فإنها نعمت باستقرار وأمن تامين، وبلغت درجة من الإزدهار قلما بلغته في عصور سبقت، طيلة عهدي المماليك (١٢٨٩ - ١٥١٦ م.) والعثمانيين (١٥١٦ - ١٩٢٠ م.)، وإن كان في العهد الأخير بدرجة أقل. ولكنّه على أي حال، إزدهار يكفي لأن تعيد المدنية صلتها بالبحر عند هبوب رياح التغيير والتحديث، وتجعله قبلتها في حركتها العمرانية، وفي توجّه حياتها الحديثة، معتبرة، شأنها شأن أية مدينة متوسطية، أن البحر هو مصدر كل جديد وكل تحديث^١.

والمدينة بشكلها المملوكي الجديد، وبطراز عمرانها، وتلاصق بيوتها، وضيق ممراتها، وانخفاض أبوابها، وتعرج متاهاتها، وعلو جدرانها ونوافذها، أنبنت تجسيدا لتصور وتصميم سابقين، وتراصفت على هذا الشكل الهندسي، وعلى هذه التقاطعات المرسومة، كاستجابة لهموم وهواجس قادتها. وهي الهواجس والهموم التي كانت تسيطر عليهم لحظة تفكيرهم في بنائها، والصادرة عن أجواء توالي الحملات الصليبية وهجماتهم بحجة السيطرة على الأماكن المقدسة، وتأمين الطرق الموصلة إليها، من جهة؛ والإنفتاح من حاجات الشرق الذي يمتص الكثيرين من الطامحين للوصول إلى السلطة والغنى والمجد، من جهة ثانية.

هذا الهمّ رسّخ في أذهان المشرفين على البناء، وعلى المنفّذين من مهندسين وبنائين، الخطوط العريضة لخريطة مدينتهم الجديدة. وهي الخريطة التي سوف تحل فيها الأسوار الخارجية والبوابات المؤدية إلى داخل المدينة، وإلى خارجها، المقام الرئيس في تدرج أولوية البناء وشكله وطرازه؛ ومن ثم المحلات (ج. محلة) التي سوف تكون مكثفة بذاتها في نمط حياتها، وفي

١. أنظر للتفصيل، الأسباب التي دعت السلطان المملوكي قلاوون إلى نقل طرابلس من شاطئ البحر إلى الرينة بمحاذاة القلعة الصليبية وعلى المنبسط الذي تطل عليه، عمر عبد السلام تدمري، «تاريخ طرابلس السياسي والحضاري عبر العصور»، الجزء الأول، مذكور سابقاً، ص.

حركة التفاعل اليومي في قضايا الإنتاج والإستهلاك والسكن، وفي شؤون الممارسة اليومية للإيمان الديني، وفي تعليم الصغار مبادئ القراءة والكتابة وما يقتضيه الشرع من معرفة في شؤون الدين والدنيا. ولا تفرّض الإتصال بالعالم خارج المحلّة إلا الحاجة التي يحصرها منطلق التخصص في الأسواق.

والمنهج هذا المتبّع في تأمين مسائل الحماية والرعاية، وفي إفساح المجال لممارسة الحياة اليومية، بما تتطلبه من شعور بالإستقرار، وإحساس بالأمن والطمأنينة، سمح بإيجاد الأشكال التي يمكن أن تؤدّي إلى ذلك كلّ من خلال إعلاء جدران المنازل لتصير بمثابة أسوار للمدينة، ومن خلال بوابات الحارات الموصلة داخل المدينة بخارجها، نهاراً؛ وموانعة التواصل من مغيب الشمس إلى مشرقها. والصباح وحده كان يعيد كل يوم اختلاط الداخل بالخارج عن طريق فتح البوابات.

لم يقيم أهل الحل والعقد بهذه الإجراءات في المدينة من أجل عزلها عن الخارج ليلاً إلا لمقتضيات المحافظة على أمنها وحمايتها من عبث اللصوص، أو من احتمالات الغارات في زمن كان استتباب الأمن، أو الإنفراد بالمجد، على الطريقة الخلدونية، صعب الحدوث، ونادره أيضاً. وهو زمن امتلأ بالتغيرات والتقلبات السياسية والعسكرية، وتميّز بظهور القادة الكبار والصغار على مسرح الحياة العسكرية والسياسية عقب الإنهيار الكبير للسلطة المركزية في بغداد، وانتقال السلطة من الضعيف إلى القوي، ومن القوي إلى الأقوى في كافة المناطق التي كانت تابعة للعباسيين، ومنها طرابلس التي نعمت بشيء من الإستقرار مع المماليك دام أكثر من قرنين، فرضته الظروف الدولية في تلك الفترة، وعززته الإجراءات والترتيبات الأمنية التي رافقت بناء المدينة الجديدة على شكل الحصن الذي تحدّثنا عنه أعلاه^١.

كانت الحارات التي تتشكّل منها مدينة طرابلس تقوم على جوانب الأسواق التي سوف تتوزع على أصناف الحرف والمواد التي تعرض للإستهلاك اليومي، أو التي تشكل الحاجات الضرورية للحياة. وكان الجامع المنصوري الكبير، على ما يبدو من الخريطة القديمة للمدينة، النقطة المركزية التي استقطبت الأسواق والحارات حيث بدأت تنشأ حوله في الوقت الذي تمّ فيه

١. للتفصيل حول الأوضاع السياسية والاجتماعية والعسكرية في المشرق العربي عشية بداية الحروب الصليبية وأثناءها، ووضع طرابلس خلالها، أنظر الرواية التاريخية - الأدبية لأمين معلوف، «الحروب الصليبية كما رآها العرب»، ترجمة عفيف دمشقية، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٥.

طرابلس الحارات والشوارع، من حمية الإتصال إلى برودة الإنفصال

بناؤه على الصورة التي لا يزال عيلها إلى اليوم. ومن ثم بدأت كل حارة، أو محلة، تنهض على شكل أزقة تتفرع من مجرى السوق الأساسي، إما لتتصل بسوق رئيسي آخر يتوازي مع السوق الذي بدأت منه، أو تشكل مع نهاية رفاق آخر زاوية تصنع من نفسها ساحة تصغر أو تكبر على قدر عدد الأزقة، حسب المساحة المتشكلة من تقاطعاتها. وغالباً ما تصل بعض هذه الأزقة إلى البيوت التي تشكل خلفياتها أسوار المدينة في تقاطعها مع الخارج، أو تصل إلى نهاية منحدرات تشكل على طول مساحة المدينة، من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، أزقة تمتد صعوداً إلى ما قبل الشريط الذي بنيت في منتصفه القلعة، والمخترق من وادي «أبي علي»، سوف تعرف فيما بعد باسم «العقبات» الموحية بالصعود والإرتفاع.

كان لكل من هذه الحارات المنشأة على جوانب الجامع الكبير أن تستمر بالإمتداد في كافة الإتجاهات التي تسمح بالتمدد. وكان من الطبيعي أن تلحق بكل حارة المنشآت الأساسية والضرورية التي تشكل النسيج الذي ترتسم عليه العلاقات الإجتماعية اليومية، وهي الجامع والمدرسة وسبيل المياه، الملحقة جميعاً بالسوق الذي يشكل عصب الحياة الإقتصادية لأهل الحارة ومصدر معاشهم.

المحلة الطرابلسية

ليس المقصود من مصطلح «المحلة الطرابلسية» إلا الدلالة على التجمع السكاني الطرابلسي في أمكنة محددة، عرف كل مكان منها باسم محدد. والمحلة تعبير قديم ظهر في «لسان العرب» يعني طول الناس في مكان ما. وحلول القوم بمكان يعني «نزول القوم بمحلة (وهو) نقيض الإرتحال»^١. فالمحلة إذن، هي المكان الذي ينزل القوم فيه. وإذا كان «لسان العرب» يفرق بين المحلة والحي، باعتبار أن هذا الأخير يعني «أحد أحياء العرب يقع على بني أب كثروا أو قتلوا»^٢، أي تجمع قرابي نسبي مباشر، فإن كثيرين يعتبرون أن الحي والمحلة والحارة هي تسميات متعددة لمسمى واحد^٣.

١. ابن منظور، «لسان العرب»، دار المعارف بمصر، مادة حلل، ص. ٩٧٢.

٢. المصدر نفسه، مادة حيا، ص. ١٠٧٨.

٣. عبد الرحيم غالب، «العمارة الإسلامية»، جروس برس، طرابلس، ١٩٨٨، مادة حارة التي تعني كل محلة دنت منازلها، وتعني بالعامية اللبنانية حي، ص. ١٢٤، والمحلة هي الحي أيضاً ص. ٣٥٦.

وعلى أي حال، فإن المحلّة الطرابلسية التي نحن بصددّها الآن، التجمّع السكاني الموجود في مكان محدّد من مدينة طرابلس حيث تجري فيه حياة الناس اليومية بشكل أقرب ما يمكن من الكفاية دون الشعور بالحاجة إلا نادراً، للخروج منها. ومن أجل إشباع هذا الشعور بقدر الإمكان، كان لا بد أن تتأمّن في المحلّة الوسائل الحياتية الضرورية، إبتداء من كل ما له علاقة بمستلزمات السكن والطعام وممارسة الواجبات الدينية وتعليم الأولاد، وصولاً إلى تأمين المياه بشكل دائم إن كان على شكل سبيل ماء مشترك لأبناء المحلّة، أو عدّة أسبلة يخضع عددها لكبير مساحة المحلّة وامتدادها، قبل الفترة التي سوف يضاف إليها قنوات المياه الواصلة إلى المساكن، وخصوصاً بالنسبة للمقتدرين من أهالي المدينة. وبقيت الأسبلة، كما يدل عليها إسمها لأبناء السبيل وللعاشرين في المحلّة، أو في حي من أحيائها، أو لمن لا يستطيع جرّ المياه إلى بيته من أبنائها. يضاف إلى ذلك جميعاً، طريقة اكتساب العيش، أو الحصول على المعاش الذي يمكن أن يؤمّن الحد الأدنى من الحياة. ويتّوجّ حالة الإكتفاء هذه، الحمّام الذي عليه أن يساهم بتأمين النظافة التي هي من مقتضيات الإيمان في التشريع الإسلامي.

أمّا بالنسبة للحارة، أو الحي، فلا نستعملهما هنا، إلا للدلالة على أجزاء من المحلّة. لذلك اعتبرنا أنّ الحارة والحي مترادفان، وفرّقنا بينهما وبين المحلّة تفريق الكل عن الجزء.

أحصى عمر تدمري محلات المدينة القديمة^١، والمحلات جمع محلّة، فوجد أنها تتراوح بين ٢٦ محلّة في سنة ١٥١٩ م.، و٢٤ محلّة في سنة ١٥٣٧ م. لترسو على ٢٥ محلّة في سنة ١٥٧١. وبقي العدد على ما هو عليه إلى ما بعد منتصف القرن السابع عشر، كما تفيدنا إحدى وثائق المحكمة الشرعية^٢. إلا أنّ هذا العدد بقي على تغيير دائم نتيجة اندغام أكثر من محلّة في إسم واحد إلى أن ثبتت في أواخر الثلث الأوّل من القرن العشرين على المحلات التي قسّمت بموجبها البلد القديمة، حسب ما يذكره إحصاء ١٩٣٢ م. وهو الإحصاء الذي لا تزال تعتمد تقسيماته لهذه المحلات حتّى اليوم بعد أن أضيفت إليها مناطق القبّة والزهرية والتل. وسنعود إلى هذه المسألة لاحقاً.

وإذا تطلّعنا إلى خريطة المدينة القديمة، يظهر لنا بسهولة ويسر التوجّه العام

١. عمر عبد السلام تدمري، «محلات طرابلس القديمة»، مذكور سابقاً، ص. ٩٧ - ١٣١.

٢. المصدر نفسه، ص. ١١٩.

طرابلس الحارات والشوارع، من حمية الإتصال إلى برودة الإنفصال

لقيام هذه المحلات التي تنتشر بشكل واضح حول الجامع المنصوري الكبير - وهو على إسم السلطان المملوكي قلاوون - وتحت القلعة، وعلى ضفتي النهر؛ من الوسط باتجاه الجنوب الغربي، إنطلاقاً من الجامع وتحت القلعة، ومنه باتجاه الشمال الشرقي الذي يخترق النهر ويشكل كثافة سكانية لا مثيل لها في المدينة القديمة على الضفة الغربية لنهر أبي علي. وقد أظهرت هذه الكثافة دفاتر إحصاء مدينة طرابلس من سنة ١٥١٩ م. إلى سنة ١٥٧١ م^١. ومن الواضح أن هذه الكثافة أنتجها مجرى النهر وما شكله من نمط حياة خاص به، نسجها على ضفتيه الأهالي على المستويين الإقتصادي والاجتماعي. وسمي نمط الحياة هذا، وبموجب هذين المستويين بـ«مجتمع النهر»^٢.

اكتسبت هذه المحلات أسماءها من مجريات الأمور في حياتها اليومية، ومما يتعارف عليه ساكنو هذه المحلات من أسماء. وفي الأغلب، كانت تشتهر المحلّة باسم شخصية هامة، دينية أو إدارية، أو بمعلم هام من المعالم التي يبنيها الوالي، أو أحد أعوانه، إن كانت صرحاً دينياً أو تربوياً، أو مسكناً لعالم أو وجيه أو متنفذ. كما كان من الطبيعي أن تتغير أسماء هذه المحلات في مجرى الحياة اليومية نفسه الذي يقتضي إستبدال إسم بإسم آخر. والأمثلة على ذلك كثيرة. فمحلّة الجامع الكبير تحوّلت إلى سوقة النوري تيمناً باسم شخصية إدارية مملوكية أقامت في هذه المحلّة^٣. وهي المحلّة التي لا تزال تعرف حتى اليوم باسم محلّة النوري، والمعتمدة رسمياً منذ إحصاء ١٩٣٢ م. وحارة النيني، وهي على إسم شخصية مملوكية هامة، تحوّلت إلى محلّة القنواتي تيمناً بلقب صاحب وظيفة حيوية هامة متعلّقة بإيصال المياه إلى الحارات والأحياء وإلى البيوت داخل المحلّة. وعلى هذا المنوال أيضاً نسجت أسماء محلّة اسن دمور على إسم نائب السلطنة المملوكي لأنّه بنى معظم دورها بالإضافة إلى حمام الحاجب. ومحلّة سوقاق (زقاق) المصري تيمناً بلقب تاجر من مصر بنى خاناً في المحلّة لإيواء أمثاله من التجار المصريين وغير الطرابلسيين. ومحلّة حصن

١. أنظر الجداول التي تبين الكثافة السكانية في محلات طرابلس وانتماء السكان الديني في المصدر نفسه، ص. ١٢١ - ١٢٤.

٢. حول مجتمع النهر ونمط معيشته المرتبطة بمجره، أنظر الدراسة القيّمة التي أعتها الطالب طلال المنجد لنيل شهادة الجدارة في العلوم الإجتماعية (الأنثروبولوجيا)، «مجتمع النهر في طرابلس»، معهد العلوم الإجتماعية في الجامعة اللبنانية، الفرع الثالث، رسالة غير منشورة، طرابلس، ١٩٨٨.

٣. تدمري، «محلات طرابلس»، مذكور سابقاً، ص. ١٠٠ - ١٠١.

صنجيل نسبة إلى القائد الصليبي الذي بناه، وهو المعروف اليوم بقلعة طرابلس. والمحلة هذه هي المهاترة، المعروفة رسمياً في سجلات طرابلس العقارية وفي دوائر نفوسها. كذلك الحال بالنسبة لمحلة سوقاق (زقاق) الشيخ علي الذي سمي تيمناً باسم باني مدرسة الوتار. وقد ادغمت هذه المحلة لاحقاً بمحلة بين الجسرين. وعلى الطريقة نفسها سميت محلة خوري نسبة إلى دار البطريركية التابعة للروم الأرثوذكس الموجودة بالمحلة التي سميت بهذا الإسم. ومحلة الشيخ فضل الله سميت تيمناً بأحد المجاهدين المغاربة الذين حاربوا الصليبيين^١.

لم تقتصر تسمية المحلات على أسماء الكبار من شخصياتها الدينية والإدارية، أو على أمكنتها ومعالمها البارزة، إلا لطغيان أهمية هؤلاء، وشهرة تلك الأمكنة، على ما عداها. وفي حال عدم الطغيان هذا، ظهرت المحلات بأسماء ما تشتهر به من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية - الدينية. والأمثلة على ذلك كثيرة؛ فمحلة سوق الطواقي سميت بهذا الإسم لشهرة سوقها بصنع وبيع الطاقيات، وهي أغطية لرووس الرجال، إشتهرت أيضاً في أزمنة متعاقبة بسوق العطارين وسوق الصباغين. وشهرة السوق هذه هي التي أعطت إسمه للمحلة بأسرها. ومحلة الحجارين سميت بهذا الإسم لأنها كانت مركزاً لصناعة أحجار البناء، وقسمت لاحقاً إلى محلتين تبعاً للانتماء الديني، وعرفتا بمحلة «الحجارين المسلمين» ومحلة «حجارين النصرى». والتخصيص هنا على المستوى الديني يوحى بالعلاقات غير المستقرة بين الطوائف أو بين السلطة والطوائف الدينية. ومحلة العوينات سميت بهذا الإسم تيمناً بالمركز الذي كان يوزع الإعانات والخدمات على الأراذل من المسلمين. وسميت محلة النصرى بهذا الإسم لأن ساكنيها بمعظمهم من المسيحيين. ومحلة اليهود كذلك. وكان للذين لا يمتلكون الحد الأدنى للمعيشة محلّتهم أيضاً التي عرفت باسم محلة «خان العديمي»، وهو المكان الذي يأوي من لا قدرة له على العيش. فكان هذا الخان بمثابة مؤسسة للرعاية الاجتماعية في اللغة الحديثة: «مأوى للعجزة والمعاقين».

وكان أن فرض مجرى نهر أبي علي أسماءه الخاصة به. فظهرت محلة بين الجسرين، ومحلة الجسر العتيق ومحلة الطواحين. كما كان للمدينة بابها أولاً،

١. هذه المعلومات جميعها، ما سبق، وما سيأتي في هذا الخصوص مستقاة من دراسة تدمري القيمة. المصدر نفسه، ص. ١٠١ - ١١٩.

طرابلس الحارات والشوارع، من حماية الإتصال إلى برودة الإنفصال

ومن ثم أبوابها: باب المدينة الذي سمي لاحقاً بباب الحديد تمييزاً له عن أبواب أخرى ظهرت، من بعد، مثل باب الرمل وباب التبانة.
ومن أجل زيادة الإيضاح حول مسألة هذه التسميات، سوف نحاول أن نبين محلات المدينة وأسباب تسمياتها في الجداول التالية:

أ - أسماء المحلات المأخوذة عن أسماء شخصيات دينية وإدارية

الجدول رقم ١: أسماء المحلات المأخوذة عن أسماء شخصيات معروفة

إسم المحلّة	تعريف الشخصية	إسم المحلّة الجديد
حارة النيني	شخصية مملوكية	حارة القنواتي
محلّة زقاق الأكور	شخصية اشتهرت بجمالها	لا تزال معروفة إلى اليوم
محلّة سوق أسن دمور	نائب السلطنة المملوكية	منها حمام الحاجب
محلّة سوقاق المصري	تاجر مصري	-
محلّة سوقاق الشيخ علي	مملوكي باني مدرسة الوتار	جزء من محلّة بين الجسرين
محلّة الشيخ فضل الله	مجاهد مغربي حارب الصليبيين	-
محلّة باب أق طرق	أمير مملوكي	صف البلاط وباب الرمل
محلّة عقبة الحمراوي	ضريح شخصية مملوكية	العويراتية
ساحة الحمصي	أمير من حمص	جزء من التربيعة
المجموع	العدد الإجمالي	النسبة
٩	٢٦	٣٤.٦١%

عندما سميت هذه المحلات تيمناً بأسماء شخصيات تاريخية، دينية وقيادية وإدارية، جاءت هذه التسميات تلبية لحاجة، وتكريساً لواقع معيش يعرفه سكان المحلّة تماماً. وظهرت كنتيجة طبيعية لإنجاز قامت به هذه الشخصية، أو لإقامتها في هذه المحلّة، أو لإنجاز ما كلّفت به من أعمال إنطلاقاً منها، فاشتهرت المحلّة لذلك، على قدر شهرة المؤثر فيها، إن كان عن طريق البناء أو السكن أو الوظيفة. بهذه الطريقة يثبت الإصطلاح أولاً، على كثرة الإستعمال والتكرار، ومن ثم ينتقل الإسم المتوافق عليه شعبياً وعفويّاً وبشكل غير مفكّر فيه من جيل إلى جيل كما ينتقل اللقب أو الشهرة. وهكذا يأتي إسم المحلّة كمحصلة طبيعية لما تمّ إنجازه، أو لمن برز أكثر من غيره في هذه المحلّة. والأسماء مهما كانت دلالاتها، إن كانت تدل على أشخاص، أو على أماكن، أو ألقاب، أو غيرها، لم تأت من خارج المحلّة، ولا ظهرت لصقاً على جدرانها، ولا

على غير ما يعرفه أهالي الحارات والأحياء في هذه المحلّة أو تلك، أو على غير ما يريدونه. فبقيت، لذلك، عصية على النسيان وعلى التغيير في الذاكرة الشعبية. ولم تأت هذه الأسماء الدالّة على أشخاص بكنياتهم، أو ألقابهم، إلا لإظهار ما قاموا به، أو على ما اشتهروا به بما له علاقة بالمحلّة ذاتها، دون الإهتمام بذاتية الشخص، أو باعتباره شخصاً محدداً، إذا صحّ التعبير. لذلك جاء اللقب أو الكنية أو حتّى الوظيفة، كوسيلة للدلالة على المكان لتحديده من بين جملة من الأمكنة الأخرى. ولا يكتسب إسم الشخص هذه الدلالة على المكان إلا إذا كان متميّزاً بين أقرانه من الناس، أو إذا كان مشهوراً بعمل قام به. وفي كل الأحوال جاء الإسم ليخدم المكان ويظهره وليحلّه في المقام الأول.

ب- أسماء المحلات المأخوذة عن أسماء أمكنة

الجدول رقم ٢: أسماء المحلات المأخوذة عن أسماء أمكنة

إسم المحلّة	إسم المكان	الإسم الجديد
محلّة الجامع الكبير	الجامع المنصوري الكبير	محلّة النوري
محلّة القرمشي	مسجد القرمشي	نفسه
محلّة مسجد الخشب	مسجد الخشب	زقاق الخولي، عبد الرحمن الصوفي، سوقة الخيل المهاترة
محلّة حصن صنجيل	قلعة طرابلس	الحدادين
محلّة العوينات	مكان توزيع المساعدات للأرامل	جزء من الجسر الجديد وبين الجسرين
محلّة الخوري	مقر البطيركية	باب الحديد
باب المدينة	الباب المؤدي إلى القلعة	نفسه
محلّة بين الجسرين	موقع بين جسر الدباغة والجسر الجديد	اليقوبية
ملحّة الطواحين	طواحين على ضفة النهر	جسر الحمامة، الدباغة، ساحة عميرة
محلّة جسر العتيق	جسر على النهر	
المجموع	العدد الإجمالي	النسبة
١٠	٢٦	٪٣٨.٤٦

لم تظهر أسماء الأمكنة للمحلات إلا للقيام بالوظيفة نفسها التي قامت بها أسماء الأشخاص في الفقرة السابقة، وهي الدلالة على موقع المحلّة من خلال المعلم البارز فيها. ومن الطبيعي أن يكون الجامع المعلم الأساسي، إلا إذا كان

طرابلس الحارات والشوارع، من حمية الإتصال إلى برودة الإنفصال

ثمة معلّم اشتهر أكثر من الجامع، إمّا لأسبقيته في الوجود، أو لعمق دلالاته التاريخية، كما هي الحال بالنسبة إلى حصن صنجيل وجامع الأويسية الموجودين في المحلة نفسها، وهي المحلة التي عرفت بمحلة الحصن أو القلعة، ومن ثم محلة المهاترة. كما أنه من الطريف أن تسمّى المحلات بأسماء متميزة؛ إمّا لندرتها، كما في تسمية محلة خوري للدلالة على مركز بطريركية النصارى التي يمكن أن تكون مشهورة لتمييزها في محيط إسلامي، أو في تسمية العوينات والعميمي لسطوع وجودهما لما له من دلالة إن كان بالنسبة للخدمة الإجتماعية أو رعاية الأرامل والمعدمين؛ وإمّا للقرب من النهر، أو للإنتقال من إحدى ضفتيه إلى الأخرى، كما في حالة الطواحين أو الجسور التي لا يمكن أن يضيّع وجودهما أحد.

أيضاً، لم تظهر هذه الأسماء إلا لشهرتها كمعالم أساسية أطلقها الناس على حاراتهم وأحيائهم، ومن ثم امتدّت إلى المحلات بأسرها من باب تسمية الكل باسم الجزء. واستمرت هذه الأسماء من خلال تفاعلات الناس في حياتهم اليومية. وترسّخت في ذاكرتهم الشعبية، وبقيت حية وعصية على أي تغيير. ليس هذا فحسب، بل زاد رسوخ هذه التسميات من خلال استعمالها في دفاتر المالية للولاية ونواب السلطنة من أجل تحصيل ما يمكن من الضرائب التي تفترض، من أجل حسن الجباية، الدقة في التسجيل للتحصيل الضريبي. ولا يسهل ذلك إلا بالتقسيم الدقيق للمحلات، وما تحتويه من العائلات، وعدد الأفراد في كل عائلة، وتوزعها على الأديان الثلاثة: الإسلام، المسيحية واليهودية. وهذا يعطينا، طبعاً، بالإضافة إلى ما نحن بصدده الآن، وحسب السجلات المتوافرة، فكرة وافية عن عدد السكان في كل محلة، بالإضافة إلى انتماءاتهم الدينية، والتغير الديموغرافي لهؤلاء السكان على المستويين: العددي والديني¹. كما يعطينا في الوقت نفسه، مجالاً واسعاً للتحليل لسنا بصدده الآن، ويمكن أن نعالجه لاحقاً.

وفي حالة أسماء الأماكن، أيضاً، جاء إسم الجزء (جامع، قلعة، جسر، إلخ...) ليحل محل الكل، وليقوم بوظيفة الدلالة على الكل (المحلة)، وليكون في خدمتها. المكان الأصغر في خدمة المكان الأكبر.

1. يعطينا تدمري أرقاماً معيّنة عن هذه المسألة في الجداول الموجودة في دراسته، المصدر نفسه، ص. 121 - 124.

ج - أسماء الأمكنة المأخوذة عن الهوية الدينية والاقتصادية والاجتماعية

الجدول رقم ٣: أسماء الأمكنة المأخوذة عن الهوية

إسم المحلّة	الهوية	الإسم الجديد
محلة سوق الطواقي	مركز لبيع الطاقيات	سوق العطارين والصباعين
محلة خان العديمي	مركز لإيواء شديد الفقر	القواسير
محلة سوقاق (زقاق) الطويل	السوق التجاري المستقيم والطويل	قسم من سوق البازركان
محلة حجارين	مركز لتصنيع حجارة البناء	شارع الزاهبات
محلة زقاق الحمص والملوخية	مركز لبيع الحمص والملوخية	منها زقاق الحمص
محلة النصارى	سكانها من النصارى	خان العديمي، قيسارية
محلة اليهودي	سكانها من اليهود	الفرنج، زقاق القسيس الزهرية، معمل الثلج
المجموع	العدد الإجمالي	النسبة
١٠	٢٦	٪٣٨.٤٦

مما لا شك فيه أنّ المحلّة أكبر من السوق وأوسع مساحة. بل يمكن أن تحتوي المحلّة على أكثر من سوق واحد، بما أن السوق هو مركز البيع والشراء لصنف واحد، أو لأصناف متعدّدة من السلع والأغراض التي يستهلكها الطرابلسي، أو القادم من خارج طرابلس، في مجرى الحياة اليومية.

أمّا أن تسمّى محلّة بكاملها باسم سوق بعينه، من باب تسمية الكل باسم الجزء، وقد ألمحنا إلى هذه الحالة سابقاً، فهو تقليد متّبع، ليس في تسمية الحارات والمحلات فحسب، بل في تسمية الكثير من الأشياء والمسائل التي نتداولها في تفاعلاتنا وعلاقاتنا الإجتماعية. إلا أن المتّبع في هذا التقليد هو أن الجزء الأكثر أهمية في الكل هو الذي يطغى على الكل. وهذا يعني أن سوق الطواقي، أو العطارين، أو زقاق الحمص، أو زقاق الطويل هي الأسماء الأكثر أهمية في المحلات التي أطلقت عليها هذه الأسماء. وكذلك بالنسبة لتسمية المحلّة باسم خان العديمي، أو باسم النصارى، أو اليهود، أو الحجارين قبل وبعد انقسامها حسب انتماءات أهلها الدينية. فالأهمية هنا تأتي من الصفة، أو من الموقع الإجتماعي والاقتصادي، أو الديني، الذي تتميز به هذه المحلّة، فتسمّى بهذه الصفة أو بهذا الموقع. وتقوم بالوظيفة نفسها للدلالة على المكان الأعمّ لتمييزه عن غيره من الأمكنة. ويبقى هذا المكان - المحلّة - في المقام الأول وفي مرتبة المخدم.

طرابلس الحارات والشوارع، من حمية الإتصال إلى برودة الإنفصال

وفي كل الأحوال، فإن هذه المحلات لم تبق على حالها، بل تعرّضت للتغيير وللإختصار. فاندغمت في مجرى التاريخ الأهلي لهذه المدينة أكثر من محلة في محلة واحدة، إلى أن ضمّتها جميعاً وثيقة للمحكمة الشرعية في إحدى عشرة بوابة في بداية الثلث الثاني من القرن الثامن عشر (١٧٣٩ م). وتتبع كل واحدة من البوابات محلات محددة على الشكل التالي^١:

١. بوابة الحجارين وعليها: محلة النوري، الحجارين، والقنواتي.
٢. بوابة دار السعادة وعليها: محلة الصباغة، والعوينات.
٣. بوابة باب الحديد وعليها: باب الحديد ثلثين، والرمانه ثلث.
٤. بوابة عقبة الحمراء وعليها: بين الجسرين، وقبة النصر.
٥. بوابة الدباغة وعليها: محلة اليهود، والتربيعة.
٦. بوابة القلعة على النهر وعليها: القواسير، والمزابيل.
٧. بوابة الطواحين وعليها: محلة اليعقوبية، والناعورة.
٨. بوابة الأمير محمد وعليها: عديمي المسلمين، عديمي النصراري.
٩. بوابة الغنشا وعليها: محلة أق طرق، زقاق الحمص، والأكوز.
١٠. بوابة التبانة باب حلب وعليها: محلة التبانة، وساحة عميرة.
١١. بوابة باب بيروت، وعليها: محلة سويقة الخيل، ومسجد الخشب.

بلغ مجموع هذه المحلات أربعاً وعشرين لم يبق منها ما يشملها جميعاً وبأقل أسماء ممكنة إلا ما حفظه إحصاء ١٩٣٢ م. الذي قسم المدينة إلى محلات ينتمي إليها الطرابلسيون في سجلات نفوسهم، بعد أن أضاف إليها محلاتي: الزهرية والتل - وبقيت هذه الأسماء المحفوظة في السجلات الرسمية إمتداداً للذاكرة الشعبية وحافطة لها.

السوق، الزقاق والعقبة

البحث في جدلية المحلة والسوق، وفي أيهما أسبق في الوجود لا يعيننا هنا، بقدر ما تعنيه الحاجة التي تفصح عنها الحارة إلى السوق، وحاجة السوق إلى الحارة، أولاً، ومن ثم إلى الحارات المجاورة من أجل تأمين الزبائن الذين بدونهم لا يمكن للسوق أن يقوم في حركة البيع والشراء، وفي سرعة هذه

١. هذا هو محتوى وثيقة المحكمة الشرعية الموضوعة في العام ١٧٣٩ م. وهي تضع محلات طرابلس جميعها داخل إحدى عشرة بوابة. المصدر نفسه، ص. ١١٩ - ١٢٠.

الحركة، وما يمكن أن تستقطبه من «الأرجل» الغريبة عن أهل الحارة وأهل المحلة. ومن أجل زيادة حركة الإستقطاب هذه، ظهرت المهن المتخصصة في أسواق خاصّة بها، وظهرت في الوقت نفسه مسألة المناقسة في التخصص ذاته. وتوزعت الأسواق على محلات المدينة، وعلى حاراتها. وارتفعت شهرة أسواق على القدر الذي ترتفع الحركة فيها. فرفعت بذلك من شأن المحلات والحارات الموجودة فيها لدرجة أن أعطتها إسمها، ورأينا ذلك واضحاً في الفقرات السابقة. وتوزعت المحلة على عدّة أسواق، أو اشتركت أكثر من محلة في سوق واحد، حسب امتداد هذا السوق وحجمه. وهي جميعاً تدل على صنف واحد ينتجه الحرفي، أو صاحب المهنة المحددة، ويبيعه مباشرة إلى من هو بحاجة إليه. فتلخصت بذلك أمور المعاش، بمجملها، بالعلاقة المباشرة بين المنتج والمستهلك، قبل أن يحل بينهما التاجر المستقل نوعاً ما عن الإنتاج والإستهلاك في الوقت نفسه، وقبل أن تحل الوكالات الحصرية وغير الحصرية الموزعة لمنتجات العصر الحديث، وقبل أن يحل نمط من الإقتصاد الإستهلاكي قضي على ما قبله، أو كاد.

في هذا السياق، ظهرت الأسواق المعروفة بسوق النحاسين، وسوق البازركان، وسوق الكندرجية، وسوق العطارين والصباعين والصباعين والحدادين، وسوق الخضرة والسّمك، وخان الخياطين وسوق حراج وغيرها.

وجود السوق في المحلة، أو أسواق عديدة، حسب حجم المحلة وامتداد مساحتها، يفرض تفرّعات على جانبي السوق تنتهي إمّا إلى امتداد سوقٍ موازٍ، أو تتفرّع منها طرقات في الضيق نفسه، أو أضيق، تصب في امتداد سوق متقاطع. هذه الطرقات الفرعية تمتد بشكل مستقيم، أو متعرج، تفرضه هندسة البناء الممتد على الجانبين بجدران عالية، وتظلّها قناطر نصف دائرية تحمل أجزاء من البيوت المنتشرة على الجانبين، وتتكشف أمام أشعة الشمس في فسحات متقطعة منها. وتخترق الجدران، في مسافات متباعدة، الأبواب الواطئة والنوافذ العالية التي لا تطولها عيون الفضوليين، والمصمّمة بالشكل الذي يتصل بالخارج دون العكس، والمفصحة عن وجود عالم آخر داخل هذه الجدران لا يتصل بالخارج إلا عبر هذه الأبواب الموصدة، وعبر النوافذ المشبكة، الشعريّات، أو المشربيات^١. أمّا الإتصال الوثيق وغير المعلن، في

١. حول وظيفة كل من الشعريّة والمشربية في بيت المدينة الإسلامية بشكل عام، وفي البيت الطرابلسي بشكل خاص، أنظر غالب، «العمارة الإسلامية»، مذكور سابقاً، ص. ٢٣٤، ٣٨٤.

الوقت نفسه، فهو ذلك الذي يتم عبر الأحاديث المتداولة بين شبكات الجنس الواحد عن الجنس الآخر، في مجتمع كان الفصل بين الجنسين فيه من البيديهيات التي تمارس يوميا، وعبر نقطة إلتقاء هذين الجنسين في دائرة الأسرة. والمرأة بحكم بقائها في المنزل، كانت بمثابة المحطة الإعلامية التي من خلالها تنتشر جميع أخبار الحارة، وحتى المحلّة والسوق في هذه الحالات، كان يتولّى مهمة تأمين نقاط لقاء الرجال، ومركز توزيع الأخبار التي تشكل حصيلة تفاعلات أبناء المحلّة ونتائج تحركاتهم اليومية. وبهذه الطريقة كان الكل يعرف الكل، وعلى دراية بكافة نشاطاته وأفعاله العادية والحميمة. والكل، في الوقت نفسه، لا علاقة له بالكل، إلا بما تفرضه العلاقات الإجتماعية والاقتصادية واحدية الجانب على مستوى الذكور أو الإناث.

أما الطرقات الفرعية فهي التي اصطلح على تسميتها بالأزقة، ومفردها زقاق. ويعرّف «لسان العرب» الزقاق بأنه «السكة والطريق الضيق النافذ وغير النافذ»^١. ولم يتغيّر معناه في موسوعة «العمارة الإسلامية»^٢. والزقاق هو الطريق الموصل إلى البيت من خلال الباب الذي يفصل الزقاق عن «عالم» البيت. ولذلك اتخذ البيت أهميته الخاصّة من خلال تشكيله الخصوصية الحميمة لأهله، ومن خلال فصلها عن العالم الخارجي أو حفظها. وما زاد من أهمية البيت، أنّه كان بمثابة الموقع الذي من خلاله تجري عمليات المراقبة لما يجري في الخارج على قدر الإستطاعة، إن كان من الشرعيات أو المشربيات باعتبار أن الرائي لا يرى، ولكن ليس من غير حدود، وإلا اعتبر مخترقا لخصوصيات الآخرين، وإن كان عليهم أن يحصّنوا خصوصياتهم من الإختراق. وحدود الحرّية هذه القول المأثور: «إذا نظرت، فالنظرة الأولى لك، أما الثانية فعليك».

هذه الحميمة يحفظها جدار البيت المطل على الزقاق، ويفصلها عن الخارج، ويجعل الإختلاط في الداخل ممكناً بين من هم من المحارم. ولا يعكّر هذا الإختلاط، أو يفصله إلا طارق على الباب، أو زائر، لا بد أن يشعر من هم في الداخل بحضوره، وذلك بطريقة متعارف عليها دخلت قاموس الحياة الإجتماعية وعلاقاتها، ولا تزال حية حتى اليوم.

١. ابن منظور، «لسان العرب»، مذكور سابقاً، مادة زقق، ص. ١٨٤٥.

٢. غالب، «موسوعة العمارة الإسلامية»، مذكور سابقاً، ص. ٢١٣.

استطاع البيت بوظيفته الصارمة هذه أن يعطي للعائلة هويتها واستقلاليتها عن عائلة تجاورها، أو تلتصق بها. فاندغمت بذلك العائلة مع البيت. وبدل أن يسمّى ساكنو البيت بعائلة الكيال، أو السندروسي، أو الرافعي، عرفوا ببيت الكيال، وبيت السندروسي، وبيت الرافعي. ولم يكن البيت ليحظى بهذه الأهمية، وليحل محل العائلة، لولا الوظيفة الحافظة لاستقلالية العائلة، والحاضنة لخصوصياتها الحميمة. والجدير ذكره أن العائلة تمتد على قدر ما تسمح به مساحة البيت وخصوصية الأبناء المتزوجين؛ وإلا يضطر من لا مكان له يسمح بهذه الخصوصية إلى النزوح إلى حارة أخرى في المحلّة، أو يسكن خارجها مع إمكانية إبقاء أحوال معاشه بالمشاركة مع أبيه وإخوته. فيكون الفصل في السكن والاتصال في بقية شؤون الحياة.

ومن أجل أن يميّز ساكنو هذا الزقاق أنفسهم وموقعهم عن زقاق آخر، كان لا بد من تسميته باسم محدد. وغالباً ما يكون الإسم تيمناً باسم الأقدم سكناً في الزقاق، أو الأكثر أهمية، أو الأعلى مقاماً أو جاهاً أو وظيفة. وفي كلّ هذه الحالات، كان يستمد الأهل إسم زقاقهم من داخله، وليس من الخارج، وبشكل يتعارف عليه الجميع بعد أن يتكرّس ويترسّخ في الذاكرة من خلال تكرار استعماله في مجرى حياتهم اليومية.

يتحوّل الزقاق إلى عقبة^١ عندما يصير التوجّه صعوباً لمحاذاة القلعة، أو صعوباً إلى طول الشريط المحاذي للقلعة والممتد من الشمال - قبة النصر - إلى الجنوب المشرف على محلة باب الرمل. وهو الشريط الذي سبّنى ابتداءً منه نحو الشرق منطقة «أبي سمرأ».

أحصت بلدية طرابلس أربعة وخمسين زقاقاً، وستة وأربعين عقبة تشكل جميعاً محلات المدينة وساحاتها. وهي مجموع طرابلس المملوكية والعثمانية قبل أن تتوسّع في كلّ الإتجاهات ابتداءً من أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، مخليّة، بذلك، المكان والصدارة والشهرة لطرابلس الحديثة بشوارعها وساحاتها وأبنيتها ودورها المستلهم بناؤها من طراز العمارة الغربي.

رأت بلدية طرابلس، لدى تداولها في مسألة تسمية بعض شوارع المدينة تحت ضغط وفاة شخصيات لبنانية، طرابلسية وغير طرابلسية، وعربية، ووجوب

١. «العقبة» هي طريق في الجبل وعر، وهي الجبل الطويل يعرض للطريق فيأخذ فيه. إبن منظور، «لسان العرب»، مذكور سابقاً، مادة عقب، ص. ٣٠٢٨.

طرابلس الحارات والشوارع، من حماية الإتصال إلى برودة الإنفصال

تخليد ذكراهم بإطلاق أسمائهم على شوارع هامة ورئيسية في المدينة؛ رأته أنه لا بد من تسمية جميع الشوارع وليس بعضاً منها فقط. فكلّفت لجنة لدراسة هذه المسألة ووضع مشروع متكامل حولها^١.

اصطدمت اللجنة منذ لحظة قيامها بعقبة أساسية، وهي أن جميع محلات المدينة القديمة بأزقتها وعقباتها وساحتها، بالإضافة إلى الأكثرية الساحقة من شوارعها الحديثة، لها أسماءؤها المتداولة والمتعارف عليها من قبل أهاليها والساكين فيها، والراسخة في أذهانهم منذ فترات تتراوح بين مئات السنين وعشراتها، حسب حداثة الحي أو قدمه. فكيف لها أن تبدأ؟ وما هي الطريقة الواجب اتباعها للحفاظ على ماضي المدينة وتراثها، حتى وإن كان بعضه شفوياً، وبين مقتضيات تسمية الشوارع الجديدة وبالتوجه الجديد؟

وكان أن اتخذت القرار الوسيط: إطلاق أسماء جديدة على الشوارع الحديثة التي لم تسم بعد، واستبدال الكثير من أسماء الشوارع والساحات الخارجة عن حدود البلد القديمة بأسماء جديدة، والإبقاء على التسميات المعروفة داخل البلد القديمة نفسها التي لا تزال حية في ذاكرة الطرابلسيين، والمنقلة جيلاً فجيل، وبالحنين نفسه إلى ماضي المدينة التليد. فكان أن جاء القرار المثبت لهذه الأسماء في السجلات الرسمية لدوائر البلدية تكريساً لها، وحفاظاً عليها بنقلها من الذاكرة الشعبية إلى الذاكرة الرسمية، واعترافاً بأهميتها في وصل الماضي بالحاضر، وربط التراث بالعصرنة، ووعي أهمية التراث في نظرتنا إلى الحاضر وإلى المستقبل.

لم تتركس التسميات المعروفة في المدينة القديمة رسمياً في سجلات البلدية إلا بعد مرور سبعة عشر عاماً على بداية إطلاق أسماء الشخصيات المحلية والوطنية على الشوارع الحديثة نسبياً في المدينة^٢. وهي الشوارع التي بدأت بالظهور إبتداءً من أربعينات القرن العشرين، ما عدا شارع عزمي بك الذي تعود تسميته إلى بداية القرن المذكور تيمناً باسم المتصرف العثماني الذي أمر بشقه وبنائه. ومن هذه الشوارع التي عرفت قبل سنة ١٩٥٢: شارع عبد الحميد كرامي، شارع بشارة الخوري، شارع رياض الصلح، شارع محمد

١. قرار المجلس البلدي رقم ٢٨٤ تاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٨، سجلات بلدية طرابلس.

٢. ظهر الإقتراح الأول في هذا الإتجاه، على ما يبدو من سجلات البلدية، تحت رقم ١٩٢ تاريخ ١٤ تموز ١٩٥١، ونفذ بالقرار ٥١/٢٠٤. وظهر القرار الذي قضى بتثبيت أسماء العقبات والأزقة والطرق والأسواق في المدينة تحت رقم ٢٩٤، تاريخ ٢١ آب ١٩٦٨.

كرامي، شارع عبد اللطيف البيسار، وشارع خالد شهاب. ولنا عودة إلى القرارات التي اهتمت بهذه المسألة لاحقاً.

وجد المجلس البلدي نفسه، إذن، أمام قرار لا بدّ من اتخاذه في مسألة تسمية العقبات والأزقة والأسواق التي تشكل المدينة القديمة. فاتخذ قراره التاريخي رقم ٢٩٤ تاريخ ٢١ آب ١٩٦٨ بالحفاظ على هذه التسميات كما تتداولها الذاكرة الشعبية.

وظهرت هذه التسميات وتكرّست في قرار المجلس البلدي كما يلي:

أ - العقبات

عرفت هذه العقبات بتسميات مختلفة، يطغى عليها إسم عائلة أول من سكن فيها. فأخذت إسمها منه، أو من عائلته أو إسم شهرته، أو إسم الوظيفة التي يشغلها، أو بسبب المركز الإداري أو الديني الذي يشغله فذاع صيته ليشمل اسمه الزقاق بكامله. وقد أتينا على ذكر ذلك سابقاً. وقد ظهرت العقبات التالية في هذا القرار:

عقبة السنكري، عقبة الأحذب، عقبة الضناوي، عقبة الغلابيني، عقبة مخلوف، عقبة الزعبية، عقبة النملي، عقبة الحداد، عقبة خضر آغا، عقبة الزحول، عقبة معتوق، عقبة التكريتي، عقبة الحاج، عقبة محسن، عقبة المفتي، عقبة الزاهد، عقبة الكيال، عقبة المقدم، عقبة العمري، عقبة الحمرأوي، عقبة الشرمند، عقبة منقارة، عقبة العابد، عقبة صبيح، عقبة القطان، عقبة الشعراوي، عقبة الحلوة، عقبة حجازي، عقبة البخاش، عقبة الزعبي، عقبة الحامدي، عقبة أمانة الله، عقبة الإمام، عقبة الشيخ فضل الله، عقبة الكوت، عقبة الشيخ حسين الجسر، عقبة مصطفى سهيّم وعقبة حسّات.

بلغ عدد هذه العقبات ثماني وثلاثين عقبة. ولم يظهر منها إسم محدد لشخص بعينه إلاّ لثلاثة: الشيخ فضل الله، وهو اللقب والإسم الصغير الذي يغني عن العائلة التي لا نفع منها بما أنّها مغربية، ولا امتداد لها في محيط عائلي؛ والشيخ حسين الجسر لأهميته الفقهية، ومصطفى سهيّم الذي لا بدّ أن يكون له تأثير لتعرف العقبة باسمه الشخصي وليس باسم عائلته، وربما زامنه لقب سهيّم آخر، فتميّز على هذا الشكل. ووجدنا أنّ عقبة حسّات أقرب ما تكون إلى إسم عائلة أو لقب، أو ربما إسم امرأة.

طرابلس الحارات والشوارع، من حمية الإتصال إلى برودة الإنفصال

أما الأسماء التي ظهرت تيمناً بأسماء أمكنة معروفة، أو معالم بارزة في الزقاق فهي: عقبة السيدة، عقبة الجامع، عقبة الدلية، عقبة الأويسية، عقبة الراهبات، عقبة زهر البير، عقبة البحصّة وعقبة خان أبو نعيم. فيكون المجموع ثماني عقبات فقط.

من خلال إستعراض هذه الأسماء ودلالاتها، نلاحظ أن إسم العقبة له وظيفة محدّدة وهي تحديد الموقع - العقبة - كمكان متميّز من بين الأمكنة الكثيرة في داخل البلد القديمة.

وتميّزه هنا لا يعني أكثر من تفريقه عن بقية الأمكنة المتشابهة في الشكل من أجل تحديده كإسم مكان، ومن أجل الوصول إليه لقاصده. والإسم بذاته يترسّخ كنتيجة لاستمرار تداوله من أجل تحديد عنوان ما قريب، أو بعيد، بالنسبة له. ولا يحظى أي معلم ليكون إسماً لعقبة بكاملها إلا إذا كان يدل على المكان اللامع في هذه العقبة، أو على الشخصية التي أقامت فيه إمّا لكونه الأقدم، أو الأشهر، أو الأكثر تميّزاً، أو المعروف أكثر من الناس، سكان الزقاق، أو المحلّة. ولا يختلف الأمر في التسميات التي أطلقت على الأزقة.

ب- الأزقة

تنوّع أسماء الأزقة، كما العقبات، على العائلات التي سكنت فيها في بداية نشأتها، وعلى أسماء الأمكنة التي اشتهرت في هذه الأزقة، وخصوصاً تلك التي لها الصفة الدينية والتعليمية.

تحت العنوان الأول تندرج الأزقة التالية: زقاق القاوقجي، زقاق الحمصي، زقاق الحفار، زقاق الأدهمي، زقاق الحجة، زقاق الطيبال، زقاق مسيكة، زقاق كاتسفليس، زقاق الشنبور، زقاق الصباغ، زقاق حافظة، زقاق الرافعي، زقاق البيروت، زقاق رمان، زقاق القطب، زقاق المقساسي، زقاق طنبوزه، زقاق العاروني، زقاق الشهال، زقاق السبيل، زقاق الطيب، زقاق المقدم، زقاق قنطرة، زقاق نوفل، زقاق العبد، زقاق الجلاذ، زقاق المغربي، زقاق الميقاتي، زقاق السيد، زقاق صقر، زقاق ورود، زقاق لطيفة وزقاق العنكليس.

بلغ مجموع هذه الأزقة أربعة وثلاثين زقاقاً سمّيت بأسماء العائلات التي يمكن أن تعتبر الأولى التي سكنت فيها لتفسير هذه التسمية، أو لتبريرها، باعتبار أن الطريق (الزقاق) الموصلة إلى البيت المأهول تسمّى باسم عائلة

صاحب هذا البيت. ولا يزال هذا النوع من التسمية متداولاً حتى اليوم في مدينة طرابلس؛ فيقال مثلاً عن الأنثى المعروفة ممن يتم تداول أخبارها في الصبحيات أنها «تزوجت ابن الشهال» وأن «أحمد، جارنا ابن الضناوي خطب بنت الأدهمي»، وهكذا...

أمّا أسماء الأزقة التي عرفت تيمناً بأسماء الأمكنة والمعالم المشهورة في الأزقة فقد توزعت بين أسماء المدارس التعليمية، أو التكايا الصوفية، أو أسماء المساجد والخانات التي تصلح أكثر من أسماء العائلات للدلالة على الأزقة التي تحتويها. وهذه الأزقة هي: زقاق العوينات الأول، زقاق العوينات الثاني، زقاق العوينات الثالث، وهي الأزقة التي تحتويها محلة العوينات التي مرت معنا سابقاً، زقاق (جامع) البرطاسية، زقاق (محلة) الرمانة، زقاق (مدرسة) المحمودية، زقاق (حارة) التربيعة، زقاق (تكية) المولوية، زقاق (مدرسة أو تكية) القادرية، زقاق (جامع) سيدي عبد الواحد الأول، زقاق (جامع) سيدي عبد الواحد الثاني، زقاق خان العسكر، زقاق (مدرسة) الأحمدية، زقاق مصبغة الضناوي، زقاق جامع العطار، زقاق خان الشاويش، زقاق المدرسة التدمرية، زقاق (محلة) الحجارين.

بلغ مجموع هذه الأزقة عشرين زقاقاً، عرفت بأسماء أماكن مشهورة فيها من أجل تسهيل الوصول إلى المكان المقصود للغريب عن المحلة أو الزقاق، ومن أجل تحديد مكان إقامة أحدهم، أو محله، أو غير ذلك.

ج - الطرق والأسواق

لحظ القرار البلدي الذي نحن بصدده الطرق والأسواق التي كانت معروفة منذ القدم. وربما لا يختلف الطريق عن الزقاق في شيء إلا أنه مكشوف لا تتخلله القناطر المسقوفة (القبوات). إلا أن هذه الطرق لم تظهر، كما يبدو، إلا في المرحلة المتأخرة من الفترة العثمانية، مثل طريق الدبابسة، طريق المهاجرين، طريق بعل الدراويش الداخلية، طريق صف البلاط، طريق بعل السراقبة الداخلية وشارع النصر في ظهر المغر.

أمّا الأسواق فإن أسماءها تدل على أنها غارقة في القدم، وتعود إلى بدايات نشوء المدينة في الفترة المملوكية؛ أولاً، لوجودها في قلب البلد القديمة؛ وثانياً، لأنها أسواق متخصصة بأصناف بعينها دون غيرها، وهي ما كانت

طرابلس الحارات والشوارع، من حمية الإتصال إلى برودة الإنفصال

عليه الأسواق في المدن الإسلامية. ولا يزال الكثير من هذه الأسواق موجوداً في المناطق القديمة منها حتى اليوم. وقد ظهرت هذه الأسواق بالأسماء التالية التي لا تزال تعرف بها إلى يومنا هذا:

سوق العطارين، سوق الخضرة، سوق البازركان، سوق الكندرجية، سوق حراج وسوق الجديد. هذا طبعاً بالإضافة إلى أسماء أسواق لم تلحظها قرارات البلدية من أجل تثبيتها رسمياً، وإن بقيت ثابتة في ذاكرة الناس وفي تداولهم اليومي. ومن هذه الأسواق: سوق القمح، سوق السمك، سوق الصاغة، سوق النحاسين.

وتمّة أسواق خرجت من التداول الشعبي لانتفاء الحاجة إلى ما كانت تقوم به من مهام. ومن أهمها: سوق السلاح، سوق العقادين، سوق الطواقي وسوق الصباغين وغيرها.

مما سبق، يمكن تصنيف العقبات والأزقة، ومن ثم الطرق والأسواق حسب دلالاتها في التسميات لندرك كيف كان يتجه الناس في تحديد أماكنهم أو في تمييزها عن بعضها بعضاً، وكيف كان الإسم يقوم بوظيفته المحددة في خدمة المكان وفي تمييزه.

الجدول رقم ٤: توزع أسماء العقبات والأزقة حسب أنواعها

النوع الإسم	أسماء العائلات	النسبة %	أسماء أشخاص محددين	النسبة %	أسماء أمكنة	النسبة %	المجموع	النسبة العامة
العقبات	٣٥	٧٦	٣	٦.٥	٨	١٧.٤	٤٦	١٠٠
الأزقة	٣٤	٦٢.٩	-	-	٢٠	٣٧.١	٥٤	١٠٠
المجموع	٦٩	٦٩	٣	٣	٢٨	٢٨	١٠٠	١٠٠

يظهر لنا من خلال هذا الجدول أن أكثرية العقبات والأزقة حملت أسماء عائلات الذين أقاموا فيها، ٨٢.٥٪ في العقبات و ٦٢.٩٪ في الأزقة. وربما التفاوت في هذه النسبة يعود إلى اعتبار أماكن السكن المفضلة في المدينة القديمة هي العقبات. لذلك سميت بأسماء العائلات. بينما الأزقة حملت أسماء الأماكن العامة أو المعالم البارزة في المدينة لوجودها في قلبها وليس في منحدراتها. ومن الطبيعي أن تأخذ الأزقة في هذه الحالة أسماء أماكنها العامة إن كانت جوامع أو مدارس أو تكايا، أو غيرها من المعالم التي تعطي أسماءها إلى أزقتها. لذلك قفزت هذه الأسماء الدالة على الأماكن من ١٧.٤٪

في العقبات إلى ٣٧.١٪ في الأزقة. وفي كل حال بقيت أسماء العائلات في الأزقة والعقبات طاغية على أسماء الأماكن بنسبة ٧٢٪ مقابل ٢٨٪. وهذا ما يحدده الجدول رقم ٤.

أما الطرق والأسواق، فيظهرها الجدول التالي:

الجدول رقم ٥: توزيع أسماء الطرق والأسواق حسب أنواعها

النوع / الإسم	أسماء العائلات	النسبة %	الصفة	النسبة %	التخصّص	النسبة %	المجموع	النسبة العامة
الطرق	٢	٢٣.٣	٤	٦٦.٦	-	-	٦	١٠٠
الاسواق	-	-	١	١٦.٦	٥	٨٣.٣	٦	١٠٠
المجموع	٢	١٦.٦	٥	٤١.٦	٥	٤١.٦	١٢	١٠٠

يظهر جلياً في هذا الجدول أنّ التوجّه الذي يتجهه إسم الطريق أو السوق يختلف عن توجّه الزقاق أو العقبة، وتوحي التسميات بأنّها خارج البلد القديمة أو على أطرافها، إذا كانت للطرق التي تدل على مجموعة بكاملها (الدبابسة، الدراويش، السراقية)، أو على صفة محدّدة (المهاجرين، النصر). وهنا لأول مرّة يحل إسم الشارع محل الطريق (شارع النصر). وفي كل حال طغت أسماء الصفة على أسماء العائلات لأول مرّة أيضاً، ٦٦.٦٪ مقابل ٣٣.٣٪.

أما بالنسبة للأسواق فالأمر اختلف تماماً لما لإسم السوق من أهمية في الدلالة على ما يتعاطاه من أعمال. لذلك ظهرت تسميات الأسواق للقيام بهذه المهمة. ولأنّ التخصّص كان السمة الأساسية لهوية السوق، جاءت التسمية لتكرّس هذا التخصّص. فمن بين ستة أسواق لحظها القرار البلدي الذي نحن بصده (القرار ٦٨/٢٩٤)، كان منها خمسة متخصّصة. ومن أجل أن يتميّز السوق السادس لحدائته بالنسبة للأسواق الباقية، عرّف باسم سوق الجديد، ولم يعرف بتخصّصه، ربما لأنّ عدم التخصّص هو سمة الأسواق الجديدة. وفي كل حال كانت نسبة الأسواق المتخصّصة هي الطاغية (٨٣.٣٪). أما إذا أخذنا بعين الإعتبار الأسواق المتخصّصة التي لم تلحظها البلدية، مع أنّها لا تزال متداولة، والأسواق التي انتفت الحاجة إلى وجودها، فإنّ هذه النسبة ترتفع كثيراً.

طرابلس الحارات والشوارع، من حمية الإتصال إلى برودة الإنفصال

المدينة الحديثة، الشوارع والساحات

ظهر أول القرارات المتعلقة بتسمية الشوارع في مدينة طرابلس، حسب ما تفصح عنه سجلات بلديتها، في ١٤ تموز ١٩٥١. وهو القرار الذي صدر تحت رقم ١٩٢ على أثير اغتيال رئيس مجلس الوزراء اللبناني رياض الصلح. ويقضي «بإقرار تسمية الشارع الممتد من شارع عبد الحميد كرامي إلى الميناء باسمه، وهكذا يتجاوز هذان الرجلان (الصلح وكرامي) بالتسمية كما ترافقا بالجهاد في سبيل الإستقلال والجلاء»^١. وتلا هذا القرار قرار آخر يقضي بتسمية أحد شوارع المدينة على إسم الشيخ بشارة الخوري، وحمل الرقم ٥١/٢١٢.

كان هذان القراران فاتحة البحث في شوارع المدينة، ومناسبة لإعادة النظر في تسمياتها، وتحفيزاً لوضع القرار الأساس الذي ظهر في محضر الجلسة المنعقدة في ٣٠ نيسان ١٩٥٢، موضع التنفيذ. وينص هذا القرار الذي يحمل الرقم ١٠٢ على الموافقة على تقرير اللجنة المكلفة من المجلس البلدي بوضع مشروع بتسمية شوارع المدينة بموجب القرار رقم ٢٨٤ تاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٨، من قبل المحافظ - رئيس البلدية نور الدين الرفاعي، ومن ثم من قبل المجلس البلدي بإجماع الحاضرين، وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء أصبح نافذاً في ٧ أيار ١٩٥٢.

تكمن أهمية هذا القرار في كونه القرار الأول الذي يلحظ إهتمام المجلس البلدي في تسمية شوارع المدينة دون أن يكون معرضاً لضغط وفاة هذه الشخصية السياسية، أو تلك، ليسمي شارعاً باسمها؛ فتشمل هذه التسمية جميع الشوارع بالإضافة إلى وضع الأرقام على المنازل لتعرف بها، وذلك منذ ما يقارب النصف قرن. وهو القرار الذي حاول أن يطمس أسماء عامة أطلقت على مناطق بكاملها من خلال تجزئتها إلى شوارع وساحات يمكن أن تعرف بها. إلا أن هذه المحاولة لم تنجح، إمّا لأن الأسماء القديمة كانت راسخة لدرجة لم تستطع الأسماء الجديدة الحلول محلها، أو لأن الأسماء الجديدة لم تنبثق من داخل الشارع، أو المحلّة، اللذين ارتبطا، بالقرار المذكور، باسم لا يمت إليهما بصلة، أو لأن مرور هذا الإسم بأي منهما كان عابراً، أو لأن التسمية جاءت لتقوم بوظيفة تخليد ذكرى شخصية فردية بذاتها، في عصر بدت فيه الفردية

١. قرار المجلس البلدي رقم ٥١/١٩٢ والمنفذ بالقرار ٥١/٢٠٤.

والمبادرة الحرّة كتجليات أساسية للنظام الرأسمالي العالمي ترخي بثقلها على الذهنية العامّة لدى المتنوّرين من مسؤولي المدينة ووجهائها دون أن تنجح في الوصول إلى ذهنية الطرابلسيين جميعاً. فظهرت الوظيفة هنا مختلفة تماماً عن الوظيفة السابقة. فبينما كان إسم العائلة، أو المعلم الديني أو التربوي أو الصوفي في خدمة المكان الأعم لتحديد موقعه بالنسبة للمواقع الأخرى، بالإضافة إلى كونه منبثقاً من داخل الموقع بالذات؛ أصبح المكان، أو الشارع، أو البولفار، في خدمة شخصية فردية من أجل تخليد ذكراها. وأصبح الكل في خدمة الجزء، بالإضافة إلى عدم وجود علاقة بالضرورة بين الإسم والمسمّى. هذه الوظيفة الجديدة تتناقض تماماً مع وظيفة الإسم الشعبي الذي لا يبغي من التسمية سوى الدلالة على المكان العام من خلال إسم خاص؛ فترسخت، بذلك، التسميات عفويّاً. أمّا التسميات الرسمية التي جاءت لصقاً على جدران الشوارع فبقيت عاجزة عن الرسوخ في الذاكرة الشعبية وفي التداول اليومي.

وعليه، فإنّ المجلس البلدي بقراره المذكور أعلاه، قد وضع التسميات الجديدة للشوارع مع حدودها العقارية إلى جانب الأسماء المعروفة بها حتّى اللحظة التي غير فيها القرار هذه الأسماء. ولكن، وللأسباب المفصّلة أعلاه، بقيت الأسماء المعروفة في التداول الشعبي هي المستمرّة في ذاكرة الناس، ولم توفق الأسماء الجديدة في الحلول محلّها. وللمثال على ذلك يكفي أن تذكر شارع يزيك ليدلّك أي طرابلسي عليه. أمّا إذا ذكرت شارع الشيخ محمد الجسر، فالأقلية النادرة هي التي تعرفه؛ والإسمان لشارع واحد: إسم قديم وإسم جديد (القرار ١٠٢). كذلك الحال بالنسبة لشارع العجم، فهو معروف، أمّا شارع محمد الحسيني الذي حل محله في التسمية، فلا أحد يعرفه إلا نادراً. وكذلك طريق الرفاعية والإسم الذي حل محلّها، وهو شارع الشيخ رشيد رضا. وقد انتظر أرثوذكسيو طرابلس إثنتين وعشرين سنة ليعيدوا إسم شارع الكنائس بعد استبداله في القرار المذكور باسم شارع بشير الشهابي. واستجابات البلدية إلى الطلب وقسمت الشارع المذكور إلى قسمين، شارع الكنائس وشارع بشير الشهابي، من ساحة البلدية القديمة حتّى النهر^١.

١. نصّ القرار البلدي ٧٤/١٣٢ على إعادة تسمية شارع الكنائس بهذا الإسم بعد تغييره إلى شارع بشير الشهابي بالقرار ٥٢/١٠٢، بناء على طلب «رجال الطائفة المسيحية ووجود ٧ كنائس فيه وعدم رغبتهم في تغيير اسمه». أنظر للتفصيل القرار ١٣٢ تاريخ ٢٧ آذار ١٩٧٤. ونفّذ هذا القرار بعد مرور ٢٢ سنة على القرار ١٠٢ تاريخ ٣٠ نيسان ١٩٥٢.

طرابلس الحارات والشوارع، من حمية الإتصال إلى برودة الإنفصال

لم يأت المجلس البلدي على تثبيت الأسماء المتداولة شعبياً في البلد القديمة، وبعض أطرافها، إلا بعد أن اضطر إلى ذلك عندما سلك طريق تسمية الشوارع. وهو السلوك الذي فرضته الظروف والأحداث، إمّا تخليداً لذكرى شخصيات تاريخية وسياسية هامة لعبت دوراً أساسياً في تاريخ لبنان الحديث (بشارة الخوري، رياض الصلح، خالد شهاب)، أو تركوا أثراً هاماً في تاريخ المدينة (عبد الحميد كرامي، محمد كرامي، عبد اللطيف البيسار، عزمي بك).

هذا السلوك فرض على المجلس البلدي إعادة النظر بأسماء الشوارع المتداولة في المدينة، لينهج النهج نفسه في التسمية المبني على الأسماء المحددة لشخصيات طرابلسية برزت في ميدان المدينة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ودينياً وعلمياً. فتوجّه المجلس وجهة تغيير الأسماء القديمة بأسماء جديدة تيمناً بأسماء الأشخاص الذين تميّزوا في الميادين المذكورة أعلاه، دون أن يكون ثمة أي ربط أو علاقة، إلا في القليل النادر، بين إسم الشخصية والشوارع الذي سوف يسمّى تيمناً به.

ظهر القرار الذي أعاد النظر بأسماء الشوارع المتداولة شعبياً منذ وجودها في بداية القرن العشرين، وما بعد حتى منتصف الخمسينات منه. ووضع أسماء جديدة لتحل محل الأسماء القديمة، أو ليقسم الأسماء القديمة إلى تفرعات جديدة. وكان للشخصيات الطرابلسية والوطنية النصيب الأكبر منها بناء على توجّه اللجنة الذي أخذ بعين الإعتبار «العظماء ورجال الفكر والوطنية وما تركوه من تراث يوجب تخليد ذكراهم»^١.

يحمل هذا القرار تسمية ثلاثة وأربعين شارعاً في طرابلس. من هذه الشوارع أسماء سبعة تسمّى للمرّة الأولى. أمّا بقية الشوارع فقد تغيّرت أسماؤها. من هذه الأسماء إثنان وثلاثون إسماً لشخصيات محلية طرابلسية ووطنية وتاريخية. وظهرت هذه الأسماء بشكل كامل تحدّد شخصياتها مثل: خالد بن الوليد، الأمير بشير الشهابي، الشيخ ناصيف اليازجي، أبو العلاء المعري، الشيخ رشيد رضا، والشيخ إبراهيم الأحذب، وغيرهم. وظهرت أسماء شوارع تدل على مناسبات ومفاهيم وطنية ورمزية قيمة، مثل: شارع الإستقلال، شارع الشهداء، شارع الحرية، شارع المغتربين، شارع المطران، شارع الراهبات، شارع فلسطين، وغيرها. وقد بلغ مجموع هذه الشوارع أحد عشر

١. أنظر للتفصيل، المقدّمة المستفيضة التي وضعها المجلس البلدي في القرار ١٠٢/٥٢.

تحوّلات الزمن الأخير

شارعاً. أمّا الأسماء الحديثة التي ظهرت للمرّة الأولى، فهي، شارع سليم تقلا، شارع أبي العلاء المعري، شارع الملك فيصل الأوّل، شارع طارق بن زياد، شارع جبران خليل جبران، شارع عمر بن عبد العزيز، شارع أمين المقدم. هذا طبعاً بالإضافة، إلى الأسماء المسجلة سابقاً، وهي سبعة أيضاً^١.

أمّا الأسماء التي بقيت على حالها، أو استلهمت من الأسماء القديمة، فهي: شارع المطران، شارع الراهبات، شارع مصطفى عز الدين الذي حل محل شارع عز الدين - وهنا يبدأ الإسم الشخصي الكامل يحل محل إسم العائلة، وشارع بيروت. أمّا بقية الشوارع فقد حلت الأسماء الجديدة محل أسماء الأمكنة والمعالم القديمة، أو تقسّمت إلى شوارع فرعية لتسمّى بأسماء الشخصيات، أو الرموز والمفاهيم الوطنية والدينية. فنجد، مثلاً، أن أسماء اختفت رسمياً مثل الرفاعية، المدارس، الزهرية، ساحة البلدية، طريق الكلية لتحل محلّها أسماء شوارع داخل هذه المناطق ليبقى الإسم الشعبي الذي يحتوي على جزء من هذه التسميات الجديدة، أو الذي كان محلّها مترسّخاً في الأذهان، ولتبقى أسماء الشوارع الجديدة مترسّخة في سجلات البلدية، وفي دوائر المدينة العقارية، إلى أن يأتي الوقت الذي يمكن أن تنتقل إلى ذاكرة أبناء المدينة وتترسخ فيها. ويمكن توزيع أسماء الشوارع حسب القرار ٥٢/١٠٢ كما يلي:

الجدول رقم ٦: تغيير أسماء الشوارع في مدينة طرابلس بالقرار ٥٢/١٠٢

إسم الشارع	القرار	العدد	النسبة %
أسماء شخصيات لشوارع غير مسمّاة سابقاً	قبل القرار ١٠٢	٧	٧٨
أسماء شخصيات حلت محل أماكن	٥٢/١٠٢	٣٢	
أسماء مناسبات ورموز وطنية ودينية	٥٢/١٠٢	١١	٢٢
المجموع	٥٢/١٠٥ وما قبل	٥٠	١٠٠

يحمل القرار ٥٢/١٠٢ أسماء ثلاثة وأربعين شارعاً سمّيت بغير أسمائها المتداولة سابقاً أو عدّلت، أو سمّيت بعد أن كانت غير مسمّاة أصلاً إمّا لعدم

١. أضاف قرار المجلس البلدي ٥٢/١٠٢ إلى مجموع الشوارع المسمّاة حديثاً، أو التي استبدلت أسمائها القديمة بأسماء جديدة، أسماء الشوارع المسمّاة سابقاً في القرارين ٢٠٤ و ٥١/٢١٢ والشوارع المعروفة قبل هذين القرارين، وهي: شارع بشارة الخوري، شارع عبد الحميد كرامي، شارع رياض الصلح، شارع محمد كرامي، شارع عبد اللطيف البيسار، شارع خالد شهاب، شارع عزمي.

طرابلس الحارات والشوارع، من حمية الإتصال إلى برودة الإنفصال

وجودها، أو لأنها كانت غير مأهولة. هذا بالإضافة إلى الشوارع السبعة التي كانت مسمّاة سابقاً وموجودة في آخر القرار. فيكون المجموع خمسين شارعاً، موزعة كما يلي:

- ١٤ شارعاً سمّيت بأسماء جديدة تيمناً بأسماء أشخاص ولم تكن مسمّاة سابقاً.
- ٤ شوارع بقيت على أسمائها القديمة بعد أن حوّرت (طريق بيروت، شارع بيروت).
- ٢٤ شارعاً سمّيت بأسماء شخصيات لبنانية وعربية وتاريخية حلّت محل أماكن ومناطق (البوسطة صار عبد الحليم الحجار، الرفاعية صار رشيد رضا...).
- ٨ شوارع سمّيت بأسماء رموز ومفاهيم، وطنية ودينية ومناسبات حلّت محل أماكن. (القبة تقسّمت إلى شارع الأرز وشارع الجيش، طريق الكلية تحول إلى شارع الحرّية...).

بعد هذا القرار بدأت تظهر قرارات المجلس البلدي المتعلقة بتسميات الشوارع على أنها تلبية لرغبات الأهالي، أو بناء على اقتراح أحد أعضاء المجلس الذي يمكن أن تتم مراجعته بهذا الشأن من قبل الأهالي. واستطعنا أن نحصي تسعة وعشرين قراراً تقضي بتسمية اثنين وثلاثين شارعاً في المدينة. وكان كل قرار يحمل إسماً واحداً، ما عدا القرار ٦٥/٢٢ الذي حمل أربعة أسماء دفعة واحدة.

ظهر القرار ٢٤٥ بتاريخ ١١ أيلول ١٩٦١ بتسمية حي بعل الحداد والملولة باسم شارع حليم أبو عز الدين، محافظ لبنان الشمالي السابق، بناء على تمنيات أهالي وسكان هذا الحي. وظهر القرار ٢٢ تاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٥ القاضي بإطلاق أسماء الطرابلسيين المعروفين: لطف الله خلاط والشيخ عبد الكريم عويضة والشيخ عبد المجيد المغربي وإبراهيم الحلو على أربعة شوارع في المدينة. وهذا القرار هو الوحيد، من بين القرارات الموجودة بين أيدينا، الذي يحمل أكثر من إسم شارع بعد القرار التنظيمي الأساس ٥٢/١٠٢، والقرار ٦٨/٢٩٤ الذي يثبّت أسماء الأزقة والعقبات والطرق والأسواق كما عرفت بها تاريخياً. وجاءت بقية القرارات لتتوجّه التوجّه نفسه في إطلاق أسماء شخصيات طرابلسية ولبنانية وعربية على شوارع محدّدة في المدينة. فنجد مثلاً أن القرار ٢٧٢، تاريخ ٩ حزيران ١٩٦٩ يقضي بتسمية أحد شوارع المدينة باسم «شهيد العروبة عبد المنعم رياض (المصري)

لاستبسال رئيس أركان قوات الجمهورية العربية المتحدة المسلحة واستشهاده، وهو يقتحم خط النار...» والقرار ٧٠/٢٩٥ يقضي بتسمية أحد شوارع المدينة الرئيسية باسم جمال عبد الناصر «على أثر الفاجعة التي هزت الشعوب العربية بوصفه بطل العروبة والقائد الذي لا مثيل له...» ونص القرار ٨٧/١٤٣ على تسمية المعرض والشوارع المحيطة به باسم الشهيد رشيد كرامي «الذي سقط دفاعاً عن قضايا الشعب ووحدة وعروبة لبنان، وفداء لخلاص الوطن والإصلاح السياسي فيه...».

لم تقتصر تسميات الشوارع على أسماء شخصيات محدّدة، بل تعدّت ذلك إلى تسمية الشوارع بأسماء أماكن محدّدة فيها. وذلك إمّا بناء لطلب المسؤولين في هذه الأماكن أو لشهرة هذه الأماكن، أو اعترافاً بفضلها. هكذا ظهر شارع «روضة الفيحاء» بناء لطلب مجلس الأمناء في ثانوية روضة الفيحاء في القرار ٩٦/٨٢. وقضى القرار ٦٩/٢٧٦ بتغيير إسم شارع الثقافة باسم «النادي الثقافي». ونص القرار ٨٦/١٩٠ على تسمية الشارع الممتد أمام مقر جمعية التوجيه الإسلامي باسم شارع «التوجيه».

وقد استبدل المجلس البلدي الجديد في القرار ١٢٨ تاريخ ٢٥ أيلول ١٩٩٨ إسم ساحة النجمة باسم «السلطان الأشرف خليل بن قلاوون» المملوكي. ولم يتدخل الأهالي من أجل إعادة إسم الشارع القديم إلا مرّة واحدة، حسب ما هو موجود بين أيدينا من قرارات، وذلك عندما طالبوا بإعادة إسم شارع الكنائس المستبدل باسم شارع بشير الشهابي بموجب القرار ٥٢/١٠٢. فظهر القرار ٧٤/١٣٢ ليعيد الإسم القديم إلى نصف الشارع المذكور، على أن يبقى النصف الآخر باسمه الجديد، «بطلب من رجال الطائفة المسيحية ووجود ٧ كنائس فيه وعدم رغبتهم في تغيير اسمه».

هكذا ظهرت قرارات المجلس البلدي منذ بداية إهتمامه بتسمية شوارع المدينة، مجسّدة توجّهه في عملية إطلاق الإسم على أحد شوارع المدينة. وهو توجّه لا يبقى على طغيان أسماء الأشخاص على ما عداها فحسب، بل ويزيدها أيضاً. ويظهر الجدول التالي هذا التوجه بشكل واضح:

طرابلس الحارات والشوارع، من حماية الإتصال إلى برودة الإنفصال

الجدول رقم ٧: قرارات تسمية الشوارع منذ العام ١٩٥١ وحتى ١٩٩٨

النسبة %	المجموع	إسم مكان في الشارع	إسم مناسبة رمز أو مفهوم	إسم شخصية محدّدة		الشارع القرار
				وطنية عربية	محلية	
٧٠	٧	-	-	٤	٣	٥١/٢١٢ وما قبل
	٤٣	٢	٩	١٧	١٥	٥٢/١٠٢
	١	-	-	١	-	٦١/٢٤٥
	٤	-	-	-	٤	٦٥/٢٢
	١	-	-	-	١	٦٨/٤١١
	١	-	-	١	-	٦٩/٢٧٢
	١	١	-	-	-	٦٩/٢٧٦
	١	-	-	١	-	٧٠/٢٩٥
	١	١	-	-	-	٧٤/١٣٢
	١	-	-	١	-	٧٥/٢٩٢
٣٠	١	١	-	-	-	٨١/٣٥
	١	-	-	-	١	٨١/٩٤
	١	-	-	-	١	٨١/٩٥
	١	-	-	-	١	٨٣/١٣٥
	١	١	-	-	-	٨٦/١٩٠
	١	-	-	-	١	٨٧/١٤٣
	١	-	-	-	١	٨٨/٣٤
	١	-	-	١	-	٨٨/٧٣
	١	-	-	-	١	٨٨/٩٠
	١	-	١	-	-	٩١/٢٠٥
	١	-	-	-	١	٩٢/١٧
	١	-	-	-	١	٩٢/١١٠
	١	-	-	-	١	٩٣/٣٦
	١	-	-	-	١	٩٣/١٣٤
	١	-	-	-	١	٩٤/٨٢
	١	-	-	-	١	٩٤/٢٧٦
	١	-	-	-	١	٩٦/٤٦
	١	-	-	-	١	٩٦/٤٧
	١	١	-	-	-	٩٦/٨٢
	١	-	-	١	-	٩٨/١٢٨
١	١	-	-	-	٩٨/١٢٩	
١٠٠	٨٢	٨	١٠	٢٧	٣٧	المجموع

تحوّلات الزمن الأخير

النسبة:	إسم شخصية محدّدة ٧٨٪
منها:	٤٥.١٪ محلية
	٣٢.٩٪ وطنية
	١٢.٢٥٪ رموز ومفاهيم
	٩.٧٥٪ أمكنة
المجموع	١٠٠٪

يظهر الجدول رقم ٧ القرارات التي صدرت عن المجلس البلدي في طرابلس، أو عن اللجنة المكلفة بأعمال مجلس بلدية طرابلس (من القرار ٧٥/٢٩٢ إلى القرار ٩٦/٨٢). ويبيّن أنّ أكثرية الشوارع سمّيت وحدّدت في القرار ٥٢/١٠٢ على عهد المحافظ - رئيس بلدية طرابلس نور الدين الرفاعي. وبلغ عددها خمسين شارعاً مع الشوارع السبعة المسماة سابقاً، من أصل اثنين وثمانين، أي بما نسبته ٧٠٪. وهي موزعة بين ١٧ شخصية وطنية وتاريخية و ١٥ شخصية طرابلسية بأسمائها المحدّدة لهويتها الذاتية، و ٩ أسماء لمناسبات أو رموز ومفاهيم وطنية ودينية، واسمين لأماكن ومعالم بارزة في الشارع. ولم يظهر قرار آخر يحتوي على عدد كبير آخر من أسماء الشوارع إلاّ ذلك الذي ظهر بتثبيت أسماء الأزقة والعقبات والطرق والأسواق المتداولة شعبياً والمنتقلة من جيل إلى جيل في ٢١ آب ١٩٦٨ تحت رقم ٢٩٤، على عهد رئيس البلدية عبد الحميد عويضة. وقد فصلنا ذلك في صفحات سابقة.

أمّا بقية القرارات، فقد فرضتها مناسبات محدّدة تجلّت إمّا في أعقاب غياب شخصيات طرابلسية أو وطنية وعربية محدّدة (القرارات ٦٩/٢٧٢، ٧٠/٢٩٥، ٨٧/١٤٣، عقب وفاة كل من عبد المنعم رياض وجمال عبد الناصر ورشيد كرامي، على التوالي)، أو استجابة لتوصية أو طلب يحملان تمنياً بإطلاق إسم هذه الشخصية، أو تلك، أو إسم هذه المؤسسة، أو الصرح التربوي أو الديني، على أحد شوارع المدينة (القرارات ٦١/٢٤٥، ٦٥/٢٢، ٨٦/١٩٠، ٩٦/٨٢، إلخ...).

وعلى أي حال، فإنّ هذا الجدول يظهر التوجّه العام الذي توجّهته بلدية طرابلس في تسمية شوارعها. وهو توجّه يهتم، في الدرجة الأولى، بإحياء ذكرى شخصيات محلية ووطنية وتاريخية لبنانية وعربية تركوا بصمات واضحة في تاريخ المدينة وفي تاريخ لبنان والعرب. وكان التنفيذ ترجمة

طرابلس الحارات والشوارع، من حمية الإتصال إلى برودة الإنفصال

للمعيار الذي وضعته اللجنة الأولى التي كلفها المجلس البلدي للقيام بمهمة وضع مشروع متكامل لتسمية شوارع المدينة وترقيم منازلها في سنة ١٩٤٨ وبموجب القرار ٤٨/٢٨٤. وقد جاء في مقدمة المشروع الذي تم عرضه على الرئيس، ومن ثم على المجلس، بأن اللجنة «عقدت إجتماعات عديدة استعرضت خلالها العظماء ورجال الفكر والوطنية وما تركوه من تراث يوجب تخليد ذكراهم»، قبل أن يقر نهائياً مشروع التسمية «على أساس الدروس السابقة»^١.

أما بقية القرارات، فقد جاءت تعكس أصل التوجه الذي ظهر في القرار ٥٢/١٠٢. ومن خلال تعداد جميع الشوارع التي شملتها هذه القرارات يتبين لنا ما يلي:

ظهرت أسماء ٦٤ شارعاً على أسماء شخصيات محلية ووطنية وتاريخية، منها ٣٧ شخصية محلية، أي ما نسبته ٤٥.١٪ من المجموع العام، و ٢٧ شخصية وطنية وتاريخية، أي ما نسبته ٣٢.٩٪. والنسبة الإجمالية هي ٧٨٪. وظهرت أسماء ١٠ شوارع على أسماء مناسبات أو رموز ومفاهيم وطنية ودينية، أي نسبة ١٢.٢٥٪ من المجموع العام. وظهرت شوارع على أسماء أمكنة أو معالم وصروح تربوية ودينية، أي بنسبة ٩.٧٥٪ من المجموع العام.

يبدو واضحاً أن وظيفة الاسم الذي يعطيه المجلس البلدي لأي شارع من شوارع المدينة قد اختلفت إختلافاً جذرياً عن وظيفة الاسم الذي أعطي للعقبة أو الزقاق، أو حتى الحديث نسبياً الذي أعطي لشوارع ظهرت في أواخر الحقبة العثمانية، وفي زمن الإنتداب. ولأن الوظيفة اختلفت، انقلبت أسماء كانت متداولة شعبياً، وطيلة فترة طويلة، لتحل محلها أسماء جديدة تخدم التوجه الجديد. وعندما اصطدم المجلس البلدي بعقبة تسمية شوارع المدينة القديمة، ظهر له أنها ليست كما الشوارع العادية، لأنها وجدت في زمن غير هذا الزمن، وتستجيب لحاجات ومتطلبات تختلف عما تستجيب له الشوارع العادية في هذا الزمن. وسميت بأسماء لها وظيفتها في الدلالة على المكان، وهي غير الوظيفة التي تضطلع بها شوارع اليوم. لذلك اضطر المجلس البلدي إلى اعتماد التسميات المتداولة شعبياً، ومنذ قرون سبقت. فجاءت على هذه الصورة

١ للتفصيل حول بدايات التفكير رسمياً بوجوب تسمية شوارع طرابلس، وخطيات التسمية، أنظر محضر جلسة المجلس البلدي المنعقدة في ٣٠ نيسان ١٩٥٢، وهو الذي يحتوي على اقتراح تسمية شوارع المدينة، والموضوع موضع التنفيذ بالقرار ١٠٢ تاريخ ٧ أيار ١٩٥٢.

المناقضة لتوجهات اليوم في عمليات التسمية، وللخلفيات التي تنطلق منها هذه التسمية. وهي التوجهات التي بدأت منذ منتصف الخمسينات، وتقاطعت مع القرار الذي يعيد الاعتبار للأسماء القديمة ويكرسها رسمياً في سنة ١٩٦٨ وللأسباب المذكورة أعلاه. ويكفي أن نقارن بين الأسماء القديمة والأسماء الحديثة لتتبين الفرق:

الجدول رقم ٨: الأزقة والعقبات والشوارع حسب أسمائها في قرارات البلدية

النوع الإسم	القرار	أسماء عائلات	النسبة %	أسماء لشخص محددين	النسبة %	أسماء أمكنة	النسبة %	مناسبات رموز ومفاهيم	النسبة %
الأزقة والعقبات	٦٨/٢٩٤	٦٩	٦٩	٣	٣	٢٨	٢٨	-	-
الشوارع وما بعد	٥٢/١٠٢	-	-	٦٤	٧٨	٨	٧٨	١٠	١٢.٢٥

يظهر في هذا الجدول أن أسماء الشوارع والأزقة والعقبات تختلف في وظائفها ما يؤدي إلى الإختلاف في التوجه في عملية التسمية، وفي الخلفية التي تشكل المصدر لإطلاق الإسم.

وما يمكن ملاحظته في هذا المجال أن التوجه في التسمية انقلب إنقلاباً حاداً من تسمية الأزقة والعقبات بأسماء عائلات محددة بالإضافة إلى أسماء أمكنة ومعالم بارزة في هذه الأزقة والعقبات بنسبة ٧٢٪ و ٢٨٪ على التوالي مع وجود أشخاص محددين بذواتهم لا تتعدى نسبتهم ٣، ومع طغيان أسماء الأمكنة على الأزقة دون العقبات لأسباب شرحناها سابقاً؛ إنقلب هذا التوجه إلى التسمية بأسماء أشخاص محددين بذواتهم بنسبة ٧٨٪ (توزعت بين ٤٥.١٪ لشخصيات محلية طرابلسية، ٣٢.٩٪ لشخصيات وطنية وعربية الجدول رقم ٧؛ وإلى أسماء مناسبات ورموز ومفاهيم وطنية ودينية بنسبة ١٢.٢٥٪، وإلى أسماء أمكنة بنسبة ٩.٧٥٪). واختفت بشكل تام الشوارع التي تحمل أسماء العائلات فقط (الجدول رقم ٨).

هذا التوجه الجديد كان نتيجة لتغير وظيفة الإسم. وهو توجه يختلف عن التوجه الشعبي الذي يأتي كحصيلة لمداولات الناس وترسيخاً لهذه المداولات في الذاكرة الشعبية بتكرار الدلالة على المكان وتحديد عنوانه للسائل من قبل

طرابلس الحارات والشوارع، من حماية الإتصال إلى برودة الإنفصال

المجيب، أو تكرار استعمال المصطلح الذي يتعارف عليه أهل الحارة أو الزقاق أو العقبة من أجل تفصيل أكثر قريباً، أو بعداً، عن المكان المصطلح على تسميته. من هنا جاءت هذه التسميات أكثر رسوخاً، وأكثر قدرة على الديمومة والإستمرار لأنها ناتجة عن تفاعلات الناس، ونابعة من علاقاتهم اليومية المرتبطة بالمكان. فجاء الإسم ليرتبط بالمكان أيضاً، وليخلق توجهاً مرتبطاً بالمكان، ولا يهم إذا كان على إسم عائلة أو مدرسة أو جامع أو أي معلّم آخر طالما يقوم بوظيفة الدلالة على هذا المكان وفي خدمته. والعكس تماماً هو ما تقوم به الوظيفة التي يعطيها المجلس البلدي لإسم الشارع. فهي وظيفة تخليد ذكرى هذه الشخصية أو تلك دون أن يكون ثمة اهتمام للدلالة على المكان من خلال معالم بارزة فيه، اللهم إلا بعض الأمكنة التي أعطت إسمها للشوارع الموجودة فيها، وبناء على تمنيات من المسؤولين عنها، والتي لم تتعد في كل الأحوال ٩.٧٥٪ من مجمل أسماء الشوارع المسماة حديثاً (الجدول رقم ٨). وانحصر الإهتمام فقط في وضع لوحة صغيرة على جدران بداية الشارع ونهايته تبين إسمه. فيكون إسم الشارع، في هذه الحالة وسيلة، علّة أو سبباً لتخليد ذكرى هذه الشخصية، دون أن يكون ثمة ضرورة للعلاقة بين الشارع واسم الشخص الذي سمّي الشارع باسمه. وفي الفترة الأخيرة، ظهرت أسماء شوارع، وقرارات من البلدية، على أسماء شخصيات طرابلسية، وهي لا تزال فارغة لم تسكن بعد، منها: شارع عشير الداية، شارع هاشم الحسيني، شارع أشرف كبارة. وبناء على هذا التوجّه، بقيت هذه الشوارع في السجلات البلدية ولم تترسّخ بعد في الذاكرة الشعبية، ولم تصبح مادة للتداول الشعبي.

ومن الأسباب التي أدت إلى انخفاض نسبة أسماء الأمكنة للشوارع، ظهور توجّه جديد لا يمت إلى المكان بصلة، ولا إلى الأشخاص. وهو توجّه يلحظ المناسبات والرموز والمفاهيم الوطنية والدينية مثل الإستقلال والحرية والشهداء والراهبات وفلسطين وغيرها. وقد تجاوزت نسبة هذه الأسماء نسبة أسماء الأمكنة (١٢.٢٥٪، الجدول رقم ٨). والتوجّه هذا ناتج عن حضور الدولة، وعن بروز مفاهيم وطنية وقومية لم تكن متداولة سابقاً. فجاءت مفصلة عن السياق العام الذي يجد المجتمع الأهلي الطرابلسي نفسه فيه، فبقي على تسمياته ومصطلحاته للدلالة على المكان. وبقيت البلدية على توجّهاتها في ترسيخ إسم الفرد في أمكنة الجماعة. فساهمت بتوجّهاتها، وبطريقة تعاملها مع أسماء الشوارع، وبنظرتها إلى المدينة الحديثة، وإلى البلد القديمة، في

ترسيخ الحس الفردي تجاه الجماعة وتجاه المدينة، وفي تقوية الشعور بالإنتماء إلى الأهل، وفي خلق حالة من الإنفصام الناتج عن محاولات التوفيق الدائم بين مقتضيات العصرية ومتطلبات التراث ومنطقه.

أمّا في الحالات التي استجاب فيها المجلس البلدي لمداولات الناس واصطلاحاتهم في تسمية الشوارع، وفي الوظيفة التي تقوم بها هذه الأسماء، وفي هذه الحالات فقط، تطابق الإسم الرسمي مع الإسم الشعبي المتداول، وتكرس رسمياً بعد أن كان مكرساً شعبياً من زمان. وفي مثل هذه الحالات، وعلى شتى الصعد الأخرى يمكن أن تتضافر التوجهات الرسمية مع التوجهات الشعبية من أجل المساهمة في نقل المجتمع من حالته الأهلية إلى حالته المدنية.

الفصل الثالث

التغيرات المعيشية في طرابلس
نهايات الحكم العثماني

د. مها كيال



التغيرات المعيشية في طرابلس نهايات الحكم العثماني

شهدت نهايات فترة الحكم العثماني في طرابلس (نهايات القرن التاسع عشر/ مطلع العشرين) بداية ظهور التخطيطات المدنية الحديثة، التي باشر الأتراك بتنفيذها، قبل وقوع أحداث الحرب العالمية الأولى.

هذه التخطيطات شكّلت، في الواقع، بشائر إنفتاح المدينة المملوكية التي حافظ الأتراك، وحتى الفترة المذكورة أعلاه، على هيكليتها العامّة، مع تركهم لبصماتهم المعمارية الهامة فيها^١.

المدينة الحصن

وطرابلس^٢، قبل التخطيطات الحديثة، كانت أشبه بالمدينة المغلقة (الحصن). بنيت في غالبيتها بالحجر الرملي الذي كان يؤتى به من المقالع المجاورة، وزينت بيوت أغنيائها وخصوصاً الجوامع، الكنائس و الدوائر الحكومية فيها بالرخام والفرانيت والرخام السماقي^٣. أما شكلها المعماري فيشبه الوصف الذي أعطاه أريك باشي «Eric Pachy» لمدينة صيدا القديمة.

ذكر باشي «Pachy»، أنه لا يوجد فصل واضح، في صيدا القديمة، بين الأحياء السكنية والتجارية، فالنوعان مترابطان بشكل مفضللي، فيه تنظيم جلي لحيزين مكانيين جد مختلفين وجد متكاملين، هما: الداخل والخارج، الخاص والعام.

إنّ التناغم المعماري بين هذين الحيزين المكانيين، والمعتمد في كافّة أرجاء المدينة، يجعل هذه الأخيرة تبدو وكأنّها شبكة موحّدة أو بيت واحد، تشكل فيه السلالم الهاوية والأزقة الضيقة العتمة، المساحات الفاصلة بين ما أسميناه بالحيز العام (المحلات، الأسواق) والحيز الخاص (البيوت). إنّ هذا الشكل الإتصالي هو، ودائماً برأي باشي، نادر الوجود في عمارة الشرق وحوض المتوسط^٤.

١. من أهم الآثار التركبية الباقية في طرابلس نذكر على سبيل المثال لا الحصر: الجامع المعلق، جامع محمود بك السنجق، جامع محمود لطفى الزعيم، حمام العبد، الحمام الجديد، ساعة التل، قصر آل كستفليس، عدرة، الذوق، العوينات، سبيل الدفتردار، المدرسة الرجبية... للمزيد من المعلومات أنظر د. هشام نشابه، «طرابلس مدينة الآثار والعلماء»، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ١٤٢، آذار/نيسان ١٩٩٣.

٢. Vital Cuinet, "Syrie, Liban et Palestine: géographie administrative", statistique, descriptive et raisonnée, éd. Ernest Leroux, Paris, 1896, p. 136.

٣. Eric Bachy, "la formule urbaine de la Médina: Perceptions et analyses (XIX - XX ème siècle)", 4-Médine: Saïda cité du monde, revue bi-annuelle, éd. par l'association Média-cité du monde, 1997, p. 44 - 60.

والعمارة المملوكية/العثمانية في طرابلس هي، بشكل عام، نموذج هام من نماذج الفن المعماري الإسلامي، الذي جاء متأثراً بمفهوم هذا الدين لفكرة التوحيد. فالإسلام يعتبر أن لا وجود (بالمطلق) لشكل أولهية في العالم. فالله هو وحده القيوم، الموجود فعلاً، وكل ما عداه فان، أي غير موجود. ومن هذا المفهوم العقائدي، جاءت غالبية الأشكال المعمارية، في المدن الإسلامية، أشكالاً هندسيةً مفتوحة: مزلعات متقاطعة، انحناءات دائرية وترصيعات بدل النتوءات البارزة^١.

وتأثر هندسة المدن الإسلامية بمفهوم التوحيد في الإسلام ظهر أيضاً، وحسب شوفالييه «Chevalier»، في اعتماد شكل الفناءات المكشوفة في عمارة المباني الخاصة (البيوت) والعامّة (الجوامع والخانات). فهذه المساحات المفتوحة والمسيجة بسور معماري (البناء)، تسمح بتواصل العين مع الأفق، فتبدو بذلك وكأنها تسهم في عملية الارتقاء الروحي للفرد نحو السماء^٢.

ويرى ماسينيون «Massignon»، أن وجود المساحات المكشوفة والمسورة له أيضاً بُعد اجتماعي، ثقافي عربي، يتعدى المفهوم الروحي المستمد من القرآن. ويرتكز في تفسيره لهذه الفكرة، على الدور الذي يلعبه عادة البعد الإنساني في الحيز المدني. ويذكر بأن فكرة المساحات المسورة، ترتقي زمنياً في المنطقة إلى فترة العصور القديمة. ويذكر أيضاً بأن هندسة بيوت المسلمين كما المسيحيين، في هذه المدن، هي واحدة، وذلك بسبب تشابه التنظيم البنوي العائلي بينهما^٣.

١. تأثر الفن الإسلامي، وكما نعلم، منذ بداياته بفن الحضارات السابقة له من بيزنطية، فارسية، قوطية، رومانية، كما وبكافة الفنون المحلية الخاصة بالمناطق التي شملتها حضارته. والفن الإسلامي، بالرغم من موروثه المتعدد المصادر، فإنه لم ينتق من هذا الموروث، إلا ما يتوافق وروح دينه. وهذا ما يفسر لنا بعده عن عمل التماثيل وتركيزه على الفن الزخرفي الذي تميز به. ويقول د. عبد العزيز مرزوق، في هذا الصدد، أن الفنان المسلم قد تعلم منذ البداية، من القرآن الكريم، أن هذا العالم المتغير المتطور مآله إلى الزوال المحتوم بمن فيه وما فيه ولا يبقى إلا الله وحده فهو الذي لا يلحق به فناء أو زوال، فلماذا يحاول هو أن يخلد ما هو محكوم عليه بالفناء؟ لهذا اعتمد في فنه التحوير الذي يرتفع فوق مرتبة التقليد. وركز على نمط فني عرف بفن الأرابسك الذي يعتمد على قوانين التوازن والتقابل والتماثل والإشعاع وهي جميعاً من الأسس الرئيسية التي يقوم عليها فن الزخرفة الإسلامية. د. محمد عبد العزيز مرزوق، «الفنون الزخرفية الإسلامية في العصر العثماني»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧، ص. ١١ - ١٢.

٢. إريك باشي، مذكور سابقاً، ص. ٤٦.

٣. إريك باشي، مذكور سابقاً، ص. ٤٦.

التغيرات المعيشية في طرابلس نهايات الحكم العثماني

ولقد تعددت تفسيرات ماسينيون لدور هذا الحيز المكاني سواء في المسكن، الجامع أو الخان. فهو يرى أنه قد وجد تلبية لحاجات المجتمع المدني. هذه الحاجات، وإن تنوعت بتنوع الأمكنة المذكورة أعلاه، فهي تتشابه كلها في التعبير، وبسبب اعتمادها لهذا الحيز المغلق، عن العقلية الفردية لعناصر المجتمع في مختلف أدوار ونظم مجتمعاتهم^١.

وهنا لا بد لي من أن أنوه، وقبل أن أشرح الدور المجتمعي المعيش للفناءات، بخصوصية هذه الأخيرة في البيوت الطرابلسية.

لم تكن الفناءات المنزلية كلها في هذه المدينة، كما الحال في بيوت المدن الإسلامية عموماً، على مستوى الطابق الأرضي، فأحياناً كثيرة نجدها على مستوى الطابق الثاني وحتى في بعض الأحيان الطابق الثالث. وهذا الأمر مرده، باعتقادي، إلى التركيبة المعمارية المتعددة الحقبات التاريخية لطرابلس. فالكثير من البيوت فيها قد بني وارتفع خلال فترات تاريخية مختلفة من الحقبتين المملوكية (١٢٨٩ - ١٥١٦) والعثمانية (١٥١٦ - ١٩١٨). لا ننسى أن طرابلس، وبالرغم من تزايدها الديموغرافي أثناء هذه الفترات الطويلة من تاريخها، لم تفتح أبواب مدينتها وتمتد خارج أسوارها إلا نهايات الحكم العثماني، أي نهايات القرن التاسع عشر. وهذا الأمر هو الذي فرض، إضافة إلى ما ذكرناه من خصوصية بناء المدينة الحصن، هذا النمط المعماري الخاص.

أما فكرة وجود الفناءات المكشوفة، في نمط العمارة المدنية في طرابلس، فيمكن ردها لأسباب مجتمعية عدة أذكر منها:

١. التأثيرات الدينية و الثقافية (مسألة حجب المرأة المدنية في البيوت، واقع سنشرحه بشكل تفصيلي لاحقاً).

٢. الواقع المعيشي الاجتماعي (الفناءات في البيوت يشبه دورها المعيشي الاجتماعي دور ساحة القرية، بمعنى أنها تؤدي دور الساحة العامة المشتركة التي يتم فيها التلاقي والتخالط العام بين كافة أفراد العائلة القاطنين تحت سقف البيت. أما مساحة هذه الفناءات أو الدارات فمختلفة باختلاف البيوت والإمكانات المادية لأصحابها، بعضها لا يتعدى الأمتار القليلة، وبعضها كبير يضم في وسطه وغالباً في جانبه (لحفظ

١. إريك باشي، مذكور سابقاً، ص. ٥٢ - ٥٣.

المساحة فيه) حوض ماء (بركة). بعض هذه الدارات مرصوف بالرخام الأبيض والملون، وبعضها بسيط مرصوف بالحجارة البيضاء المقطعة أو مصبوب بالإسمنت. هذه الاختلافات تحددها الإمكانيات المادية لأصحاب البيوت كما وأذواقهم الخاصة).

٣. الواقع الإقتصادي (في هذه الفئات كان يتم العمل النسائي المشترك للوظائف المنزلية كما ويتم تحضير الطعام للعائلة. هذا العمل كانت تشرف عليه وتنظم أموره ربّة المنزل. وهنا لا بد لي من أن أضيف، أن كبر حجم العائلة والتقنيات البسيطة التي كانت متاحة وقتها، والتي كانت تتطلب الكثير من الجهد الجسدي، هي التي فرضت، إضافة طبعاً لواقع الإقتصاد المعيشي المشترك، هذا النمط من العمل التعاوني^(١).

٤. التركيبة الأمنية/الدفاعية للمدينة المملوكية التي بنيت لتكون حصناً دفاعياً ضدّ الهجمات الصليبية.

٥. الواقع البيئي للمدينة (طقس متوسطي، غالباً دافئ. اذا نظرنا اليوم بالمجمل «للمدينة القديمة» في طرابلس لوجدناها، وبالرغم من الطرقات المستحدثة فيها، كتلة معمارية متراصة، مترابطة المباني، متجاورة بشكل يمكن الإنتقال فيه وبسهولة - عبر الأسطح - من منطقة إلى أخرى. واللافت أن غالبية هذه المباني مفتوحة على بعضها البعض، من خلال نوافذ صغيرة عالية «كُور»).

إنّ هذا النمط المعماري، الذي شدّد على تشبيهه بالحصن، غالبية دروبه، أزقته، ممرّاته وقببه (أو وحسب التعبير المحلي قبواته) معتمة وضيقة.

وإذا تطلّعنا قليلاً إلى أماكن وجود المساحات المكشوفة (الفئات)، لوجدناها في أكثر الأماكن التي تشهد، بالعادة اليومية المعيشية، كثافة سكانية، وهي الخانات والجوامع (كأماكن عامّة) والبيوت (كأماكن خاصّة). وكأنّ هذه المساحات قد وجدت لخلق متنفس طبيعي، خصوصاً في مدينة مبنية وفي منطقة متوسطية المناخ، دافئة نسبياً في غالبية أيام السنة بل أقرب إلى الحارة، وخصوصاً أيضاً أن غالبية مباني المدينة، وإنّ تمتعت بنظام تهوئة

١. أنظر حول هذا الموضوع: مها كيال، «عالم النسوان في طرابلس بدايات القرن العشرين»، بحث قدّم في المؤتمر التاريخي الثاني عن مدينة طرابلس في فترة الحكم العثماني، الجامعة اللبنانية، قسم التاريخ، الفرع الثالث، ١٩٩٩.

التغيرات المعيشية في طرابلس نهايات الحكم العثماني

مدروس بسبب اعتماد البناء المتعدد الإرتفاعات والفتحات التي تحمي من الحر كما من البرد، فإنها ظلت تشكو جميعها من الرطوبة، لعدم تعرض أقسام كثيرة فيها لأشعة الشمس.

إن ما يهمني إبرازه هنا هو أن للفناعات المفتوحة كما ولبقية النمط المعماري المدني في طرابلس المملوكية/العثمانية مدلولات تعكس لنا معطيات النظام المجتمعي العام لهذه المدينة خلال تلك الحقبات من تاريخها، وتعكس، كما سنبين الآن بشكل تفصيلي، أسباب مقولة الإنغلاق والإنطواء التي استخدمها ماسينيون لوصفه هذا النوع من المجتمعات.

المدينة القديمة: الخصائص والمميزات

لو استعرت فكرة الإنغلاق والإنطواء التي اعتمدها ماسينيون في وصف مجتمعات المدن الإسلامية، فإنني سأستعملها هنا في وصف خاصية التقسيم الاجتماعي الذي تميزت به هذه المدن عموماً كما طرابلس حتى نهايات القرن التاسع عشر/ مطلع العشرين.

كان المجتمع الطرابلسي، في تلك الفترة، مقسماً واقعياً إلى قسمين، أو يمكن تسميتهما مجازاً عالمين هما: «عالم النساء» و«عالم الرجال».

إن فهم خصوصية هذا التقسيم الاجتماعي، وأعني تقسيم المجتمع وفق «عالمين» مبنيين على أساس جنسي (ذكور، إناث) هو، برأيي، الذي سيمكننا من فهم أسباب اعتماد صفة الإنغلاق والإنطواء في وصف هذا المجتمع كما وكافة المجتمعات المدنية الإسلامية/العربية في ذلك الزمان.

وأول تفسير يمكننا طرحه، لتبرير عملية الفرز الجنسي بين الرجل والمرأة في طرابلس، كما في كافة المدن الإسلامية، استمددينا معطياته من موروثنا الثقافي الخاص بمسألة الحماية الذكورية للعرض، أي للعائلة، وبشكل أدق لنسائها أو كما يسمونهم أيضاً لحرمتها أو حريمها^١.

١. إن تسمية النساء بالحرمت أو الحریم له مدلولاته الأنتروبولوجية الهامة. فكلمة حرمت هي الجمع لكلمة حرمة ومعناها لغوياً ما لا يحق انتهاكه، وحرمة الرجل: حرمة وأهله، أي ما يدافع عنه ويحميه. ما حرم التفريط به. أنظر «المنجد في اللغة»، دار المشرق، بيروت، ص. ١٣٠. وما لا يحق انتهاكه إجتماعياً له في الغالب صفة القدسية.

نحن نعرف أن لهذه المسألة تاريخياً، وعند كافة شعوب المجتمعات الإسلامية/العربية، مكانة قيمة/أخلاقية أساسية في تركيبهم الذهنية. ونحن نعي ما يسببه الإخلال بهذا الدور الإجتماعي الذكوري من تبعات قيمية سلبية على مرتكبه وذلك قياساً لمفهوم هذه المجتمعات لمعنى الشرف العائلي الذكوري.

إن عملية الفصل الجنسي في المدن الإسلامية يمكن تبريرها إذاً، ووفق هذا المنظور، بأنها تساعد في حفظ نساء العائلة من عمليات الإغتصاب والخطف (حالات قسرية) كما الغواية (حالات طوعية) فيحتمى عندها الشرف الذكوري وتحتمى أيضاً نساء العائلة، وهذا برأبي هو الأهم إن لم نقل المحرك الأساسي لمبدأ الحماية الذكورية العائلية، فيصان بذلك دور المرأة الثقافي/الإجتماعي كما الإقتصادي الذي يعتبر، وكما سنبين الآن، العمود الفقري في حفظ النظام المجتمعي المبني على أساس العصبية العائلية.

الكل يعرف أن التركيبة الإجتماعية، لغالبية المجتمعات الإسلامية / العربية، والتي من بينها طرابلس، مبنية على موروث النظام القبلي العشائري الذي يعتمد في الأساس على العصبية العائلية وموروث الأجداد كقوام لنظام بنيته الإجتماعية. والكل يعلم أنه من الواجب، وفي ظل هذا النظام الإجتماعي، المحافظة على الطاقة الإنتاجية الإجتماعية والاقتصادية للعائلة حتى تتمكن هذه الأخيرة من الديمومة والبقاء.

من الطبيعي، وفي ظل هذا النمط الإجتماعي، أن تلجأ العائلة، ومن أجل حماية ذاتها، إلى اعتماد نظام الزواج الداخلي العائلي بالرغم من دعوة الرسول محمد (صلعم)، ولصحة النسل، إلى اعتماد الزواج الخارجي^١. فالزواج الداخلي هو الذي سيضمن للعائلة: الحماية الاقتصادية (عدم تقسيم الميراث والمحافظة - كما سنبين لاحقاً - على نمطية الإنتاج العائلي) الحماية الإجتماعية (المعاملة الحسنة للزوجة القريبة وعدم محاولة تطليقها عموماً بسبب المصالح العائلية المشتركة) والحماية الثقافية (نقل موروث الأجداد التربوي/الاجتماعي للأبناء).

١. قال الرسول محمد (صلعم): «لا تنكحوا القرابة القريبة فإن الولد يخلق ضاويماً»، وحديث آخر قال فيه: «أغربوا لا تزواوا». وحسب تفسير ابن قتيبة: الضاوي هو النحيف الجسم. ولمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، أنظر بن حجر العسقلاني، «تلخيص الجبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير»، الجزء الثالث، المدينة المنورة، ١٩٦٤، ص. ١٤٦.

نستطيع أن نتبين ممّا تقدّم، وبشكل أفضل، الأسباب الموجبة والمحرّكة لمسألة الحماية الذكورية للعرض في العائلة. ونستطيع أن نعي، وممّا تقدّم أيضاً، ما للمرأة ومسألة حمايتها، من دور في صون هذا النظام بالذات.

نحن نعلم أنّ دور الرجل في ظل هذا النمط من الأنظمة الإجتماعية هو جوهري ولكنه لا يقل أهمية عن دور المرأة فيه. ونحن نعي أنّ عناصر المقاومة الداخلية لهذا النظام، من أجل المحافظة على بقائه، لا تأتي فقط من الرجل بل وللمرأة دورها المماثل إن لم نقل الأقوى خصوصاً في عملية إعادة إنتاج هذا النمط الإجتماعي بالذات، وذلك من خلال وظيفتها كحاضنة ومربية أساسية لأبنائها (الذكور والإناث)^١.

ما أريد أن أقوله هنا، وباختصار، هو أنّ الزواج الداخلي في العائلة يضمن لهذه الأخيرة الحفاظ، ليس فقط على موروثها الإقتصادي، ولكن أيضاً على موروثها الثقافي/الإجتماعي التقليدي. فإن كان رب الأسرة، بهذا المعنى، هو القيم الأول على النتاج الإقتصادي (المادي) لعائلته، فزوجته^٢ هي القيمة الأولى على النتاج الثقافي/الإجتماعي الموروث لعائلتها.

إنّ عملية الفرز الإجتماعي الجنسي، في المدن التي تعتمد العصبية العائلية كقوام لنظامها الثقافي/الإجتماعي والاقتصادي، هي إذاً، إضافة إلى أنها عملية حماية للنساء، عملية فرز سلطوي بين دور الرجل ودور المرأة في مضمّار العائلة^٣.

وتقسيم الأدوار في العائلة الممتدة المدينة بين الرجل والمرأة، وفق المنهاج الذي نوهنا له، قد ترجم معمارياً بتقسيم مكاني يتوافق ومعطيات دور كل جنس منهما. فاعتبر الدار (الداخل) للمرأة والأسواق والمحلات (الخارج) للرجل.

١. كانت حضانة الطرابلسية للذكور من أطفالها تظل في الغالب حتّى سن السابعة، أمّا حضانتها لبنايتها فتظل حتّى تزويجهن الذي كان يتم في سن مبكرة (بين الرابعة عشر والثامنة عشر) كمعدّل وسطي.

٢. لا بد لي من أن أذكر هنا الجواب الذي كنت أتلّقه ميدانياً من النساء الطرابلسيات المسنّات اللواتي كنّ يبررن لي سبب تفضيلهن لبنت العائلة كزوجة لأبنائهن والذي كان يتلخص بالتالي: «يا بنتي، بنت العيلة نحنا مريابنها، ونحن عارفين شو مريابين». إن مضمون هذا الكلام هو جدّ مهم، فهن وكأنهن كن يردن القول أنّ هذه الفتاة ستكون على منوالهن في القرية، وبالتالي ستفرز عائلة شبيهة بعائلتهن، مكملة لمسيرتها.

٣. لن أبحث هنا مدى سلطة كل جنس (الذكر والأنثى) بالنسبة للآخر. ما يهمني إبرازه فقط، في هذا المضمّار، هو تساوي الجنسين في عملية حفاظهم على هذا النظام، وتفوق المرأة، بسبب دورها التربوي، في إعادة إنتاج هذا النظام لذاته.

ولقد كان هذا التقسيم جدّ محترم ومصان. كانت المرأة عند اجتيازها لحيز الرجل المكاني تحتجب وراء إزار. واحتجابها هذا له مدلولات وظيفية أكثر منها دينية، خصوصاً وأن الدين الإسلامي، وإن فرض الحجاب الشرعي للمرأة، إلا أنه لم يفرض عليها الإحتجاب الكلي عن موقع الرجل. والدين المسيحي، وإن فرض الإحتشام إلا أنه لم يفرض الإزار والإحتجاب. ومع ذلك كانت المرأة المسيحية في الخارج متأزرة ومحتجبة. أمّا الرجل، فكان لا يحق له اجتياز حيز المرأة إلا في داره مع محارمه (إن كان مسلماً) أو مع نساء بيته (إن كان مسيحياً).

إن كان مجتمع الرجل (الخارج)، لا تشاهده المرأة إلا من خلال «الشعرية»^١ أو من وراء المنديل، فلقد كان مجتمع المرأة (الداخل) لا يرى إلا من رجال الدار، وحتى هؤلاء يدخلون دورهم من خلال أبواب صغيرة وممرات ضيقة، غالباً مظلمة، حتى يروا من الداخل قبل أن يستطيعوا هم أنفسهم الرؤية، فتنحصر النسوة وفق الأصول والمقام العائلي للرجل لاستقباله.

وإذا أعطينا الفكر قليلاً من التصوّر، لأمكننا تشبيه النمط المعماري للبيت المسمّى محلياً بـ«العربي»، والمتميّز ببابه الخارجي الصغير، بممره الضيق وبفنائنه الداخلي المحاط بالبناء، برحم المرأة الحاضن للطفل. فكما أن الرحم هو المكان الحاضن لهذا الأخير منذ مرحلة تكوّنه كمنطقة إلى مرحلة خروجه كامل التكوين، كذلك هو حال حضن الأم في عالمها الداخلي النسائي، الذي يمكن اعتباره الحاضن الحقيقي للطفل حتى تتم مراحل تكوينه الإجتماعي الأساسي وفق النظم المرعية في بيئته.

تحدّثنا حتى الآن عن دور النظم القيمية/الأخلاقية والاجتماعية في تدعيم مسألة تقسيم المجتمع المدني لعالمين: الذكور والإناث، وبيننا كيفية توافق هذا التقسيم ونمط العمارة المدنية الإسلامية. لكن ما أريد أن أنوه له هنا، هو أنه - وإن كان لهذه النظم دور في إرساء دعائم النظام التقسيمي الجنسي في المجتمعات المدنية الإسلامية - إلا أن هذا التقسيم ما كان ليتم بهذا الوجه لولا توافقه والنظام الثقافي/الإقتصادي لهذه المجتمعات.

١. «الشعرية» مُسكّله من عيدان دقيقة من الخشب، توضع على النوافذ، متشابكة، تسمح بدخول الهواء والنور مخفّفين، وتحتجب داخل المنزل، بينما يمكن من خلالها رؤية ما يجري خارجه. عبد الرحيم غالب، «موسوعة العمارة الإسلامية: عربي - فرنسي - إنكليزي»، جروس برس، طرابلس، ص. ٢٣٤.

لو أمعنا النظر قليلاً في كافة أنماط المجتمعات الإسلامية/العربية: البدوية، الريفية والمدينة، لوجدناها كلها تشترك ثقافياً في مسألة حماية العرض (النساء)، وفي مسألة الجهوزية للدفاع عنه (وإن اختلفت الأساليب المتبعة اجتماعياً في تطبيق هذه المفاهيم الثقافية/الأخلاقية وفق خصوصيات كل مجتمع)، وكلها تشترك أيضاً في مسألة اعتماد العصبية العائلية كقوام لنظامها الاجتماعي. لكن، وبالرغم من هذا التوافق الثقافي (القيمي) الاجتماعي، فإن هذه المجتمعات تختلف في نمط توزيع الأدوار الوظيفية الإنتاجية بين الذكور والإناث فيها وفق النمط الثقافي الإنتاجي لكل واحدة منها. ولقد أدى هذا الاختلاف بدوره إلى تباين هذه المجتمعات في تحديد ما تسميه بالحيز النسائي، والحيز الرجالي فيها.

لو نظرنا قليلاً لنمطية التوزيع الإقتصادي/الإنتاجي في طرابلس أثناء الفترة التاريخية المنوّه لها (نهايات القرن التاسع عشر/ مطلع العشرين) لوجدنا أنّ المرأة قد تولت كافة أعباء الإنتاج المنزلي الذي يتمتع بالطابع الاستهلاكي العائلي (إستهلاك محلي/داخلي)، أما الرجل فقد تولى كافة أعباء النتاج الحرفي ذي الطابع التجاري، كما النتاج التجاري (إستهلاك سلمي/خارجي). إنّ هذا التقسيم الإنتاجي يتوافق، ليس فقط مع ما أسميناه بالداخل (عالم النساء) وبالخارج (عالم الرجال)، ولكن أيضاً مع ما أعطيناه في المدينة صفة الخاص (الدار) وصفة العام (الدكاكين والشوارع).

كل هذه النظم المجتمعية التي ذكرناها (القيمية/الأخلاقية، الاجتماعية، الإقتصادية) قواها وتمدّنها نظام الثقافة التعليمية السائد وقتها، والذي كان يغلب عليه الطابع الديني التقليدي. صحيح أنّ الفترة الزمنية المدروسة تتوافق وفترة إرساء غالبية الإرساليات الأجنبية لقواعدها في طرابلس، إلا أنّ الأثر التغييرى الثقافى الذى حملته هذه الإرساليات - وإن بدأ بالظهور - فإنّ معالمه لم تتبلور اجتماعياً، وبشكل واضح، إلاّ أثناء فترتي الإنتداب الفرنسى والإستقلال.

وإلى وصفنا لواقع النظام التعليمى، بدايات القرن، ودوره فى دينامية المجتمع الطرابلسى، نضيف ووصفنا لواقع النظام السياسى وقتها لنبيّن نمطية تفاعله المتوازن مع بقية النظم المجتمعية التى ذكرناها حتى الآن فى هذه المدينة.

كانت الزعامات والوجهات السياسية المحلية فى طرابلس منبثقة من الزعامات والوجهات العائلية فيها. أمّا السلطة السياسية الخارجية الحاكمة

وقتها، وأعني طبعاً سلطة الأتراك العثمانيين، فإنها اهتمت، في علاقاتها مع المناطق الخاضعة لنفوذها، بمسألة الولاء والطاعة لهذا النفوذ وبمسألة التنظيمات التي تحميه، أكثر من اهتمامها بمسألة التطبيع الثقافي، إن هذا الأمر، حفظ لكل منطقة خاضعة لهذه السلطة، خصوصياتها المحلية المعيشة^١. وهنا لا بد لي من أن أذكر بحالات المقاومة التي واجهتها السلطة العثمانية، أثناء فترة الحرب العالمية الأولى، عندما حاولت جماعة «تركيا الفتاة» تغيير سياسة دولتهم الإستعمارية، واستبدالها بسياسة التطبيع المباشر للمناطق الخاضعة لنفوذهم. صحيح أن النفوذ الأجنبي كان قد بدأ بالتغلغل - وفي هذه الفترة الزمنية بالذات - في المنطقة ككل، إلا أن تغلغله جاء تدريجياً، ولم يأخذ بداية شكل التغلغل العنفي الظاهر. هذا الأمر أعطاه قوة تأثير تغييرية، سبباً لاحقاً نمطية حدوثها ومداهما الإجتماعي.

ولا بد لنا من أن نقول، ختاماً لوصفنا العام للنظام المجتمعي لمدينة طرابلس في نهايات فترة الحكم العثماني، بأن هذا النظام ما كان ليستمر لولا تناسبه والحس العملي للطرابلسيين. ما أعنيه هنا هو أن كافة الأنظمة، التي شرعنا بشرحها منذ بداية هذا الفصل، لم تكن محسوسة أو محسوبة بالدقة والعناية التي وصفناها بها، لكنّها كانت متبّعة ومحافظ عليها بالشكل الذي وصفناه، بسبب ما امتلك كل فرد في المجتمع، ومن خلالها، من مكتسبات عملية معيشية ترجمها بتصرفاته اليومية. لهذا، ولفهم أدق لما أعنيه بالحس العملي، سنحاول الآن الدخول للمجتمع الطرابلسي من خلال المعيش اليومي لكل من «عالم» النساء و«عالم» الرجال فيه، كما وسنبين أيضاً واقع حال التمايز المادي الطبقي في ذلك الزمان.

١. «عالم النساء»

لنعد الآن، وفي تناولنا لعالم النساء في طرابلس، إلى الدار. هذا المكان الذي يعتبر المقر الأساسي لهذا العالم والذي أطلقنا عليه صفة «الداخل» كحيز مكاني في المدينة، وصفة «الخاص» كحيز إجتماعي فيها.

لو أمعنا النظر في هيكلية الدار معمارياً، لوجدنا أن الفناء فيه يمكن اعتباره

١. صحيح أن الكثير من التأثيرات التركية قد دخلت منطقتنا، لكن دخولها لم يكن يوماً دخولاً طبيعياً. المحاولة الوحيدة التي قام بها الأتراك لتتريك المنطقة، حصلت نهايات الحكم العثماني، ولقد جوبهت بالكثير من التصدي، بل وساهمت في تأجيج مسألة القومية العربية.

التغيرات المعيشية في طرابلس نهايات الحكم العثماني

المكان الوحيد، الذي تستطيع المرأة من خلاله، التواصل مع العالم الخارجي دون حجاب (الفتحات الأخرى في الدار: الشبابيك والخرجات أو المشربيات كانت تغطيها «الشعريات»). والفناء هذا غالباً ما يكون مزيناً ببركة ماء وأحواض زرع، فيبدو بذلك وكأنه «حديقة» نقلت من خلالها الطبيعة إلى المحيط السكني^١.

وتشكل الفناءات في الدور عموماً مساحات لا يدخلها عند العائلات المسلمة إلا رجال العائلة، وحتى هؤلاء، لا يدخلونها في العادة إلا بعد الإعلان عن قدومهم، إما بإغلاق الباب بشكل لافت، أو النخحة، أو المناداة (يا ساتر). ولا ننسى هنا، أن البيت، في ذلك الوقت، كان مسكناً لأسر العائلة كلها، ولهذا الأمر فإن المرأة كانت تضطر، وبحضور رجل من العائلة ومن غير محارمها، أن ترتدي الحجاب الشرعي، أي أن تغطي رأسها (دون وجهها) وجسمها بثوب محتشم.

في ظل هذا النظام المركب، نجد أن الرجال عموماً يخرجون عند الصباح، ولا يعودون إلا عند المساء، حتى طعامهم، يُرسل إليهم في أماكن عملهم التي هي، في الغالب، دكاكين حرفية أو تجارية.

وإذا كانت العائلات المسيحية في طرابلس أكثر ليونة، في ذلك الزمان، في نمط العيش الداخلي وفي مسألة اختلاط رجال العائلة بنسائها بالذات، إلا أن الرجال، هم أيضاً، كانوا جد محافظين على نسائهم، اللواتي يعشن، إما وراء

١. إن كافة الدارات كبيرها وصغيرها، كانت تتميز بما تحويه من أحواض مخصصة لزراعة الشجيرات، النباتات والزهور العطرية مثل: التمرحنة (tamaris)، القرنفل (girofle-ceillet)، الياسمين (jasmin)، الفل البيروتي، الاسكندراني، الطقطاقي أو الطرابلسي (différentes sortes de jasmin d'Arabie). حلقة الست (fushia)، النسيم (lys)، السيم، البنفسج (violette)، النرجس (narcisse)، المضعف (jonquille)، عطر الليل (cologne)، الليلك، زهرة العطره أو الصقصلية (géranium)، الفتنة (erygium)، الورد البلدي (rose de Damas)، النسرين (égfantine)، العبيتران، الويهز (verveine)، الزنبق (lys)، تم السمكة (geule de loup)، السيسبان (mimosa)، المنتور (girofflet)، الكشكشة أو زهرة الألماسة (de porcelaine fleur)، الورد الجوري، ست فطوم الغنجانة (sensitive)، الياسمين الأنتكلي (acutifolia)، ليلة القدر، القرطاسيه (أرطنسية) (hortensia)، زهرة الشنته، السجاده (créton)، السوسن (iris)، الريحان (basilic)، مرقدوش (majorana)... والدارات الفسيحة كانت تحوي إضافة إلى ما ذكرناه، بعض أشجار الفواكه: ليمون، زفير، ليمون حامض، أو كما يسمّى في طرابلس «مراكبي» لأن هذا النوع كان يسفر في المراكب، عريضة عنب، شجرة زعرور، وغالباً شجر البلح.

٢. نعني هنا العائلة الممتدة.

حجاب المباني (في الداخل)، أو وراء حجاب الإزار^١ (في الخارج). وبالرغم من هذا النظام التقسيمي في المجتمع، فإن كل «عالم» من هذين العالمين، أقصد «عالم» النساء و«عالم» الرجال، كان نشطاً إجتماعياً، في حيّزه المكاني. فالكل يعيش مع الكل من جنسه، والكل يعرف الكل.

يمكنني القول بالمجمل، أن نمط الحياة الإجتماعية في طرابلس ذلك الزمان، يتطابق في واقعه المعيش، مع الوصف الذي أعطاه ميشال يونغ «Michel Young» وبيتر ولموت «Peter Wilmott» لمجتمع المساحات المغلقة، حين قالوا: «كل السكان القاطنين في مساحة مغلقة نسبياً هم متصاهرون أو متعارفون من خلال العائلة أو الأصدقاء المشتركين. إن التقارب السكني للعائلة وللأولاد المتزوجين، وحتى للأقارب الأبعد، هو كبير. والسكان ليس عليهم الذهاب بعيداً للوصول إلى أماكن عملهم»^٢. وفي السياق نفسه، تقول مارتين سجالن «Martine Segalen»: «من المؤكد أنه، كلّما كانت الجماعة مستقرّة، وكلّما كان محل الإقامة قديماً، كلّما كانت الحركية الإجتماعية والسكانية ضعيفة، وكلّما تضاعفت وتناضدت الروابط العائلية، لدرجة أنها تنشئ مجتمعاً متعارفاً، كحال الأحياء القديمة في المدينة»^٣.

كان يكفي، في طرابلس ذلك الزمان، أن يذكر اسم الشخص، واسم والده حتى تتم سلسلة أصله وفصله. فالعائلات الطرابلسية، وقبل انفتاح المدينة، وتزايد الهجرة الداخلية (القرى) والخارجية (البلدان المجاورة) إليها، كانت، في الواقع، كلّها بالمجمل تمت لبعضها بعضاً بصلة القرابة، وذلك بالرغم من أن البعض منها، كان يسعى، لحفظ الثروة في نطاق العائلة، للتزواج الداخلي من أفراد العائلة ذاتها. إلا أن ضيق نطاق الإختيار أحياناً، وحاجات التصاهر السياسي أو الاجتماعي، أحياناً أخرى، كانت تفرض، وحتى على أكثر

١. الإزار: نوع من اللباس يسمّى أيضاً «حبره». والحبرة بدايات القرن كانت من نوع الحبره الزمامه مكونة من قطعتين: الأولى تغطي من وسط الجسم وحتى القدمين وتسمى خراطة (من كلمة مخروط، نظراً لتشابه شكلها والمخروط) أو تنورة. والثانية، تغطي من الرأس وحتى الخصر، أمّا الوجه فيحجب وراء المنديل المصنوع من قماش الكريب جورجيت «Crêpe Georgette».

Voir à ce sujet: Maha Kayal, "le système socio-vestimentaire à Tripoli entre 1885 - 1985", thèse de doctorat, Université de Neuchâtel, 1990.

٢. Martine Segalen, "sociologie de la famille", Armand Collin, collection U., Paris, 1981, p. 89

٣. المرجع السابق، ص. ٨٩.

التغيرات المعيشية في طرابلس نهايات الحكم العثماني

العائلات المحافظة على تقليد الزواج الداخلي، الزواج والتصاهر مع العائلات الأخرى.

كان مجتمع طرابلس وقتها، مجتمعاً شديد التواصل القرابي، شديد التقارب السكني وشديد الإنفتاح الإجتماعي. «فعالم» النساء^١ كان مليئاً بالإستقبالات^٢، «الصباحيات»^٣، العصريات^٤ والسهريات^٥. كانت الطرابلسيات يذهبن سويةً للحمامات العامة^٦ وللسيارين^٧؛ يتعاونن في مواسم الترميم، يتساكنن الطعام مع الجيران، يتعايشن ويتشاركن وهؤلاء في السراء

١. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر مها كيال، «عالم النسوان في طرابلس بدايات القرن»، مذكور سابقاً.
٢. «الإستقبالات» (ج. إستقبال). كانت العادة في طرابلس أن تحدّد كل ربة منزل «أو حسب التعبير المحلي» «تربط» يوماً في الأسبوع أو في الشهر (حسب حجم نشاطها الإجتماعي) لتستقبل فيه زوّارها بدون خبر.
٣. «الصباحيات» (ج. صبحيه) وهي زيارة ما قبل الظهر، وتتم عادة إما بخبر للأغرب أو بدون خبر للأقارب أو الجيران اللواتي لا حرج معهن، أو بوجودهن، من إتمام بعض الأعمال المنزلية.
٤. «العصريات» وهي زيارات ما بعد أذان العصر، تنتهي عادة قبل أذان المغرب، وقت عودة الرجال إلى بيوتهم.
٥. «السهريات» (ج. سهريه) تتم عادة، وأكثر ما تتم، في شهر رمضان، حيث تعقد التجمّعات النسائية (السهرات) بعد العشاء وحتى السحور. كانت النساء يعدن بعدها إلى بيوتهن، على ضوء المصابيح اليدوية، التي تجهز خصيصاً لهذه المناسبات.
٦. «الحمامات العامة» بالرغم من أن بيوتاً كثيرة، كانت مزودة، في الفترة المدروسة، بركن خاص للإستحمام، إلا أن الحمامات العامة، ظلت تلعب في المجتمع، دوراً هاماً، خصوصاً في مناسبات الأفراح (حمام العروس، حمام النفاس يقام بعد الولادة بأربعين يوماً). وكثيراً ما كانت الحمامات هذه تستخدم «للسيارين» (ج. سيران، أي تنزه). كانت العائلات الميسورة تحجز الحمام لها ولضيوفها ويقضين وقتهن بعد الإستحمام، في القسم الخارجي من الحمام، حول البركة، باللهو والسمر، وهن يستمعن للمغاني (لقب يطلق وقتها على مغنيات وعازفات الموسيقى اللواتي كان لهن دور بارز في مجتمع ذلك الزمان، في المناسبات السعيدة وحتى في استقبالات العائلات الغنية حيث كن يقمن بالتشريفات أي يستقبلن النسوة بعدية غنائية خاصة تتناسب ومستوياتهن الإجتماعية). وإن تحدثنا عن المغاني، لا بد من أن نذكر «الداية» التي كان لها هي أيضاً دور بارز، في كلفة المناسبات الحياتية العامة والخاصة (الزيجات، الولادات، الموت كما الإستقبالات والحمامات، هذا دون أن ننسى التنويه بدورها كمولدة وكعلاجية للكثير من الأمراض النسائية وفق وصفات العطارين ووفق ما اكتسبته من خبرة، بالممارسة، في هذا الميدان).
٧. «السيارين» (ج. سيران أي النزهة)، كانت الطرابلسيات في نزهاتهن، سواء علي شاطئ البحر أو في بساتين الليمون أو الزيتون، محصنات محميات، لا يقترب من مجلسهن إلا رجال العائلة.

(الأعراس، إحتفالات النفاس^١، الختميات^٢، الطهور^٣ للأولاد) وفي الضراء (المرض والموت)، كما ويتساندن أيام المحن والعوز.

إن هذه الحياة الإجتماعية للمرأة، تتوافق في الحقيقة، وواقع النتاج الإقتصادي المنوط بها في ذلك الزمان. فدورها، في هذا الميدان، كان مقتصرًا على العمل المنزلي. أما المهن المأجورة، التي كان يحق لها إجتماعياً ممارستها، فكانت محدودة ومحددة: داية، ماشطة^٤، عازفة آلة موسيقية، مغنية (المهنتان الأخيرتان من المتعارف على تسمية ممتهناتهما محلياً بالمغاني)، مقششة كراسي^٥... كلها، وكما نلاحظ، مهن بسيطة، لا تمارسها إلا فئات نسائية منتمية إلى الطبقة الفقيرة في المجتمع. أما الخياطة والتطريز^٦، فهما حرفتان تعتبران أرقى إجتماعياً، وعلى كل النسوة في طرابلس، على اختلاف طبقاتهن وطوائفهن، تعلمهما، لأنهما مرتبطتان وقتها مع صفة

١. إحتفالات النفاس كانت تقام، وكما نوهنا، بعد الولادة بأربعين يوماً، حيث يتم استقبال المهنتين بسلامة الأم والطفل، وانتظار الأربعين يوماً للإحتفال مرده الإعتقاد السائد وقتها، أن بعد هذه الفترة الزمنية، تكون المرأة قد تخطت مرحلة إمكانية إصابتها بحمى النفاس. وعدا عادة الحمام، كانت تقدّم في أيام المباركة، «كاسات المغلي» (نوع من الضيافة مكوّنة من القرفة، السكر، الأرز المطحون، الكراوية ومزينة بأنواع المكسرات المختلفة). وحول الأربعين ودلالاته الأسطورية والرمزية والاجتماعية أنظر غازي أبو شقراء، «أربعون الحياة والموت والأسطورة»، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص. ١٧ - ١٩.

٢. «الختمية» هي إحتفال يتم بعد إنهاء الطفل حفظه «لجزء عم» من القرآن الكريم الذي كان يتعلّمه إما في الكتابيب (إن كان صبياً) أو في الخوجايات (إن كانت بنتاً). والخوجايات (ج. خوجايه) هولقب تركي كان يطلق على حضانة الأطفال وعلى المسؤولة فيها التي كانت مهمتها، إضافة لحضن هؤلاء، تعليم البنات القرآن بطريقة التلقين الشفوي الغيبي. وإن كانت بعض الخوجايات تستقبل الصبيان وقتها فكان ذلك يتم حتّى يبلغ هؤلاء عمر ذهابهم للكتاب.

٣. الطهور أو الختان: كان طهور الصبي في طرابلس يتم بين الدء وال٧ سنوات. ويرافق عادة عملية الختان إحتفالات كبيرة. يحمل الطفل، بعد أن يلبس ثوباً (في الغالب مصنوع من قماش الأطلس) على ظهر حصان يتقدّمه حملة المكابس (يختلف عددها باختلاف غنى العائلة) المزينة بالزهور وقطع الذهب التي أهديت للمناسبة من الأهل والأقارب والأصدقاء، ويمرر بـ«عراضة»، تكبر أو تصغر حسب مستوى العائلة الإجتماعي، في الحارات، بعدها يعاد به إلى المنزل حيث تجرى له حينها عملية الختان. المكابس (ج. مكبس) هو كرسي من الخيزران ترصف فوقه لفافات (بقج) القماش المقصب حتّى علو ظهره. العراضة: إستعراض لألعاب السيف والترس والنويات (فرق الطرق الصرفية في طرابلس).

٤. الماشطة هي مزينة وحلاقة ذلك الزمان.

٥. مهنة تمارسها في الغالب نساء يحترفن تنجيد كراسي الخيزران في بيوتهن.

٦. يبدأ تعليم التطريز والخياطة للفتاة منذ نعومة أظافرها، مع بداية تدريبها القيام بالأعمال المنزلية أحياناً قبل بلوغها سن العاشرة، فهي من يجب عليها المساهمة بتحضير جهازها، وهي من سيناظ بها بعد زواجها مهام الإعتناء بملابس أسرتها.

المرأة المدبرة القادرة على القيام بالأعمال المنزلية المنوطة بها. وهما أيضاً مهنتان يمكن احترافهما أيام العوز، دون أن يسبب ذلك للمرأة أي ضير إجتماعي. إن هذا الأمر يفسر لنا كثرة احتراف هذه المهنة من طرابلسيات ينتمين في الغالب إلى فئة الطبقة الوسطى.

بقي أن نذكر هنا أن كافة المهن المشار إليها أعلاه، كانت تمارس فقط ضمن عالم النساء، وأنها وجدت لتلبي حاجاته. وهي تتوافق والدور الإقتصادي/الإجتماعي كما والمستوى الثقافي/التعليمي^١ للمرأة الطرابلسية بدايات القرن، خصوصاً وأن هذا الأخير كان مقتصراً، وكما نعلم، على التعليم الديني التلقيني. وأمّا النساء اللواتي كن يجدن القراءة والكتابة فكن قليلات ولم يخرقن، بتمايزهن الثقافي المحدود هذا، حدود دورهن الإجتماعي الإقتصادي المنوط بهن.

بعد تحديدنا للدور الإقتصادي للمرأة في طرابلس، نستطيع أن نفهم الآن وبشكل أوضح التركيبة الإجتماعية/الإقتصادية لعالمها في ذلك الزمان، وعلاقته التفاعلية والمكان المعيشي (خصوصاً الفناء الخارجي أو ما نسميه محلياً الدار).

كل نساء العائلة الطرابلسية كن يشتركن بنوعية الأعمال المنزلية التي كانت تتطلب، ومستوى التطور التقني وقتها، الجهد الجسدي الكبير^٢. وكن يعشن في كنف الأب أو الزوج، الذي كان يعيش في الغالب، هو أيضاً، في كنف أبيه المسؤول الفعلي عن إدارة شؤون أسرته إجتماعياً واقتصادياً. كما وكن يستعملن، وبشكل مشترك، أمكنة العمل الأساسية في المنزل (المطبخ كما الدار: الفناء) وكن يخضعن بالتالي لإدارة رب الأسرة، من خلال زوجته، المديرية الإجتماعية والاقتصادية لأمر عالمها العائلي.

وحديثنا عن «عالم» المرأة الإجتماعي والاقتصادي، يؤدي بنا للحديث عن

١. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر: أمان شراني، «المرأة بين الماضي والحاضر»، مجلة تاريخ العرب والعالم، دار النشر العربية للتوثيق والأبحاث، بيروت، العدد ١٤٣، آذار/نيسان ١٩٩٣.

٢. هنا لا بد لي من أن أذكر أن الجهد الجسدي للأعمال المنزلية كان يتفاوت مع تفاوت الطبقات الإجتماعية. فالموسرات كن يستخدمن في بيوتهن للخدمة، الخادمت وأحياناً «اللفايات» (اسم يطلق على المرأة التي تعمل لساعات محدّدة في خدمة البيوت وذلك للتفريق بينها وبين الخادمة أو «الصانعة»، المقيمة الدائمة في الخدمة. وتعتبر اللفاية أرقى إجتماعياً في الرتبة من الخادمة لأن لها بيتها الخاص).

«عالم» الرجل في المضممار ذاته، وذلك لتكملة صورة البناء الاجتماعي/الإقتصادي للعائلة الطرابلسية، لنبين مدى ارتباطه وتفاعله والتركيبية المدنية لطرابلس بدايات القرن.

٢. «عالم الرجال»

إن «عالم» الرجال لا يختلف اجتماعياً عما ذكرته عن «عالم النساء»: دكاكين مفتوحة متلاصقة وترابط عائلي في ممارسة المهنة والحرفة الواحدة. كان يكفي وقتها، أن يضع صاحب الدكان حاجزاً خشبياً على بابه، عند تركه له لقضاء حاجاته، وهو آمن على ماله، لوجود جار أو قريب بجانبه. الكل يعرف بأفراح الكل ويشارك فيها، والكل يساند الكل في الأحزان أو في حال أملت بأحدهم مصيبة. حتى أوقات التسلية كانت مشتركة في المقاهي، «المنازيل»^١ المفتوحة، الحمامات وحتى في «سيارين» الربيع (في بساتين الليمون والزيتون) والصيد (على شاطئ البحر في منطقة رأس النهر، الكازخانة^٢، رأس الصخر «الميناء»، أبو حلقة «البحصاص»، عين البرج «المنية»).

يتربط مع هذا النمط من الحياة الاجتماعية عند الرجال، نمط حياة إقتصادية قوامها، وكما نوهنا، النتاج العائلي المشترك، سواء في ميدان التجارة أو الصناعات الحرفية.

والتخصصية العائلية في الإنتاج، المترجمة لنمطية البناء الاجتماعي/الإقتصادي الهرمي، المترأس من رب الأسرة، هي أيضاً مرتبطة بنظام اجتماعي/إقتصادي/مديني، له هو أيضاً، نظامه الهرمي. لا ننسى هنا

١. المنازيل (ج. منزل)، هو المضافة البيتية للرجال، يستقبل فيها هؤلاء زوارهم. كان في طرابلس ذلك الزمان، وتحديداً لبعض الأعيان والوجهاء منازل مفتوحة، لها مداخلها الخاصة المحايدة عن المداخل العمومية للبيت. والواقع أن إسم المنزل، أصبح يطلق، في البيوت الحديثة على الغرفة المحايدة في المنزل التي حوفظ، وفي أغلب العماثر وقتها، على أن يكون لها مدخلها الخاص، وهذا الأمر مرتبط طبعاً ومفهوم صيانة حرمة المنزل وخصوصاً حرمة نسائه، من الإحتكاك المباشر والرجال الأغرأب.

٢. الكازخانة كلمة تركية تعني مكان تخزين الكاز. كان الكاز المستورد بحراً يخزن في طرابلس ضمن صهاريج تقع في الناحية الشرقية من المرفأ. هذه المنطقة هي التي حملت، بكافة مساحتها، إسم الكازخانة. وأول من أنشأ هذه الصهاريج لاستعمالها كمتودعات للمواد الملتهبة هو، وكما ذكر ميقاتي، مصطفى عز الدين الذي أسس شركة «عز أول» (EZZ Oil) وذلك قبل أن تنشأ شركة ال«IPC». محمد نور الدين وعارف ميقاتي، «طرابلس في النصف الأول من القرن العشرين ميلادي»، دار الإنشاء، طرابلس، ١٩٧٨، ص. ١٢٣.

التغيرات المعيشية في طرابلس نهايات الحكم العثماني

نظام الطوائف الحرفية^١ بالذات، والذي بقي صامداً في بنائه الاجتماعي/الإقتصادي حتى قويت منافسة الصناعات الغربية لنتاجه، خصوصاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع العشرين. صحيح أن فترتنا التاريخية المدروسة تتوافق زمنياً وفترة ضعف نظام الطوائف الحرفية الذي نوهنا له، إلا أن التركيبة الاجتماعية الحرفية العائلية ظلت صامدة طوال هذه المرحلة.

وإن بدأت الصناعات الحرفية بالتقهقر بسبب منافسة البضائع الأجنبية لها، إلا أن التجارة (الإستيراد والتصدير) قد نشطت بشكل لافت في هذه المرحلة التي بدأت تشهد بروز برجوازية تجارية في المجتمع توازي إقتصادياً فئة ملاكي الأرض^٢. وغالبية التجارة الخارجية كانت وقتها في يد بعض العائلات الأرثوذكسية التي ساعدها اتقانها للغات، بسبب علاقاتها مع الإرساليات الأجنبية^٣، من لعب دور الوسيط التجاري بين تجار المدينة والغربيين (هذه الفئة كما نظيرتها الغنية من المسلمين هي، وكما سنشرح لاحقاً، أول المساهمين بحركة الإفتتاح خارج حدود المدينة القديمة).

١. كان لكل حرفة في طرابلس طائفتها الخاصة، يترأسها شيخ «كارها» (حرفتها)، كما ولها دستورها الخاص. ودور الطائفة الحرفية تنظيمي، إداري (هي من يقرر من يحق له ممارسه المهنة وهي من يقرر الأسعار)، كما ودورها أيضاً ديني (غالبية هذه الطوائف كانت مرتبطة والطرق الصوفية المنتشرة في المدينة) سياسي (كل طائفة متمثلة بشيخها عليها أخذ موافقة الوالي ومباركته) قضائي (على شيخ الكار أن يحل مشاكل طائفته، كما عليه أن يدافع قانونياً عن حقوقهم). للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر سجلات المحكمة الشرعية القديمة في طرابلس والعائدة حتى عام ١٨٨٣.

٢. فئة ملاكي الأرض كانوا وقتها هم أيضاً المسيطرين على تجارة الحمضيات، كما وعلى تجارة الزيتون وصناعاته التحويلية وأغني تجارة الزيت، وخصوصاً الصابون، كما وعلى تربية دودة الحرير وإنتاج الحرير وتصديره. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، أنظر شذا عدرة، «صنائع طرابلس الزراعية (١٨٨٠ - ١٩١٤)»، مجلة تاريخ العرب والعالم، دار النشر العربية للترقيق والأبحاث، بيروت، العدد ١٤٢، آذار/نيسان ١٩٩٣.

٣. إن غالبية التعليم في طرابلس كان تعليماً دينياً. وقليلون هم من استطاعوا تكملة تحصيلهم العلمي، إن في الأستانة أو في مصر. (كثيرة هي الأبحاث التي تناولت الحياة الثقافية في طرابلس في الفترة الممتدة من نهايات القرن التاسع عشر وحتى مطلع العشرين. سنذكر هنا بعضها لمن يرغب التوسع أكثر في هذا الموضوع. أنيس الأبيض، «الحياة العلمية ومراكز العلم في طرابلس خلال القرن التاسع عشر»، جروس برس، طرابلس. هلا سليمان، «من تاريخ الإرساليات الأجنبية في طرابلس الإنجليون، والأرثوذكس الروس، من المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس إبان الحقبة العثمانية ١٥١٦ - ١٩١٨»، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الثالث، ١٩٩٥، أنظر ص. ٣٨١ - ٤٠١. مارون عيس الخوري، «ملامح من الحركات الثقافية في طرابلس خلال القرن التاسع عشر»، طبعة ثانية، جروس برس، طرابلس، ١٩٨٣.

إن التركيبة الإجتماعية/الإقتصادية/العائلية في طرابلس، سواء في ميدان التجارة أو الحرف، كانت تتوافق وقبل بدايات انفتاح المدينة، وواقع التخصصية للأسواق المحلية. فلقد كان، وعلى غرار كافة المدن الإسلامية، لكل حرفة ولكل تجارة سوقها الخاص^١.

وفي طرابلس، ذلك الزمان، كان التمايز الطبقي الإجتماعي موجوداً، ولكن على غير ما يفصح عنه المظهر المادي وإن كان لهذا العنصر دلالاته في ثنايا الحياة الخاصة للعائلة الممتدة وشأنه الحميم في حياة الداخل بموازاة الخارج. فوجوده، كان إنتاجاً وتجديداً لهذا الإنتاج، من خلال أصل العائلة وفصلها وسيورتها التاريخية وجاهاها في المدينة. وهو التمايز الذي كان يعيشه ويحرص على استمراره الأغنياء والطبقة الوسطى معاً. وأي تمايز مادي، أو محاولة للظهور بمظهر التمايز المادي، كان في خدمة هذا التوجه وليس العكس.

٣. التمايز الطبقي المادي

إن التمايز الطبقي المادي يظهر، وكما نعلم جميعاً، من خلال المقتنيات المادية للأفراد التي تتمثل غالباً، بالملبس، والمسكن كما وبوسائل النقل.

كانت الصفة العامة الغالبة عند الطرابلسيين الأغنياء، في ذلك الزمان، مسألة الحرص على تطبيق المثل القائل «شلة شلوش ولا شلة قروش». لهذا، كانت غالبية العائلات الغنية تعتمد إلى امتلاك الأراضي وخصوصاً الزراعية منها. لا ننسى أن طرابلس وقتها كانت محاطة ببساتين^٢ وقرى وبلدات قوامها الإقتصادي الأساسي الزراعة، وأعني بلدتي المنية والقلمون، وقرى منطقتي الكورة والضنية، حيث كان للمتمولين من أهالي طرابلس أملاك هامة فيها.

١. كل سوق في طرابلس يحمل وحتى اليوم إسم التجارة أو الحرفة التي اشتهر فيها تاريخياً، مثل سوق العطارين، النصاغ، البازاركان، الكندرجيه، النحاسين، الحدادين، الدباغة، سوق القمح... للمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع أنظر شذا جميل عدرة، «تراث طرابلس العمراني: الأسواق القديمة»، مجلة تاريخ العرب والعالم، دار النشر العربية للتوثيق والأبحاث، بيروت، العدد ١٥٧، أيلول/تشرين الأول ١٩٩٥.

٢. كانت أشجار الحمضيات تزرع وبشكل كبير في البساتين المحيطة بطرابلس إضافة طبعاً لزراعة الزيتون التي كانت تغطي كافة التلال المشرفة على المدينة. (أنظر حول هذا الموضوع شذا عدرة، «صناعات طرابلس الزراعية: ١٨٨٠ - ١٩١٤»، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ١٤٢، آذار/نيسان ١٩٩٣). إن مردود هذه الأراضي الزراعية كانت تشكل بالنسبة للأغنياء في المدينة، الذين يعملون في التجارة أو في بعض الصناعات الحرفية أو حتى العلماء الوجهاء منهم، مصدراً مادياً هاماً. كما كانت تشكل مصدر رزق للعديد من الأسر الطرابلسية الفقيرة، كما ولغالبية القرويين النازحين شتاءً من قراهم للعمل في هذا المضمار.

التغيرات المعيشية في طرابلس نهايات الحكم العثماني

أمّا بالنسبة للمظهر، فكان التمايز الطبقي واضحاً بنوعية قماش الملابس ونمط تطريزها أكثر من وضوحه بالكَم العددي لهذه الأخيرة. وكثيراً ما كان «يُدِير» أو «يُجِير» أو يُحوّل الثوب من شخص لآخر في العائلة. وهذه العملية كانت تتم بشكل واضح في ملابس الأولاد، التي كانت تنتقل في الإستعمال من الأخ الأكبر إلى الأصغر^١. وبشراء الملابس، عموماً، كان يتم أكثر ما يتم في المناسبات ومواسم الأعياد. وإن تحدثنا عن التمايز المادي من خلال المظهر الملبسي، فلا بدّ لنا من أن نعطي صورة عن التمايز من خلال المسكن.

كان الأثاث في البيوت محدوداً بتلبية الحاجات الفعلية. حتّى العائلات الغنية كان يطغى على حياتها التقشف بالإجمال^٢، فرشها كان مقتصراً على سرير أو سريرين نحاسيين نوع سبدرك^٣، خزانة خشبية^٤، مصبنة^٥، جردينيار^٦، صندوق خشبي^٧، طقم أرائك^٨، قنصلية^٩ (console)، وإذا وجدت غرفة للطعام،

١. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر لها كيال، «Le système socio-vestimentaire à Tripoli (Liban) entre 1885 - 1985»، مرجع مذكور سابقاً.
٢. محمد نور الدين عارف ميقاتي، «طرابلس في النصف الأول من القرن العشرين»، مرجع مذكور سابقاً، أنظر ص. ٤٧.
٣. «السبدريك» إسم نوع النحاس الذي كانت تصنع منه الأسرة.
٤. الخزانة الخشبية كانت في ذلك الزمان، مزينة إما بالصدف، أو مزودة في أعلاها، بشكل نصف دائري يسمّى القوس. والقوس هو خشبه مشغول عليها، بواسطة الحفر النافر، نماذج زخرفية غالبها على شكل طيور وزهور وأغصان. أمّا أبواب الخزانة هذه، فغالباً ما كانت مزودة بمرايا طويلة، طول الباب. وما كان يميّز هذه الخزائن أيضاً أدراجها الكبيرة الظاهرة المزينة هي أيضاً بحفر نافر. (غالبية الأثاث المزين بالصدف كان يستورد من الشام).
٥. «المصبنة» قطعة أثاث توضع عادة في غرفة النوم، ويوضع فوقها الطشط (إناء من نحاس أو من بورسلان (porcelaine)) والإبريق، لغسل الأيدي والوجه صباحاً، ومن هذه الوظيفة اشتق إسمها. وللمصبنة مرآة كبيرة، وأدراج ظاهرة وغالباً ما تكون زخرفتها على شاكلة زخرفة الخزانة في الغرفة.
٦. «جردينيار» (jardinière) قطعة أثاث للزينة مشغولة إمّا بالصدف، أو بخشب محفور بعروق نباتية وزهور أو عصافير ومزودة بأحواض صنعت خصيصاً لوضع الزهور فيها.
٧. «صندوق خشبي» يستخدم كخزانة ملابس. كان يشكّل قطعة من قطع الجهاز الأساسية للعروس. وهو أنواع، منه المفصص المطعم بالصدف (هذا النوع كان يستورد في الغالب من دمشق) ومنه المزين بنقوش خشبية (نوع كان يؤتى به من اسطنبول أو أوروبا) ومنه أيضاً المزين بلوائح من النحاس والقماش بشكل هندسي جميل (وهذا النوع كان الأكثر انتشاراً لسعره المنخفض بالنسبة للأنواع الأخرى ولأنه كان يصنع وقتها في طرابلس).
٨. «طقم أرائك» والطقم يعني وقتها ١٢ قطعة كانت ترصف على دائرة الغرفة كلها. والطقم الغالي الثمن كان يصنع من قماش المخمل الجنوي (velour de Gènes). أمّا أشكاله فمتنوّعة، منه المصدف ومنه المحفور.
٩. القنصلية (console) منضدة مزخرفة بالصدف أو بالحفر.

وطاولة سفرة^١ فإنها لا تستخدم إلا للضيوف. أما غالبية غرف المنزل، فكانت مفروشة بمقاعد خشبية مستطيلة تسمى «الدشك»^٢، مغطاة ببساط سليمي^٣ ولها مساند من القش. لا ننسى هنا أن البيوت في غالبها كانت تسكنها العائلة بكاملها. وهذا الأمر كان يتطلب، في أحيان كثيرة، استخدام المساحة السكنية لأكثر من دور. فالغرفة الواحدة يمكن استخدامها غرفة جلوس في النهار وغرفة نوم في الليل، خصوصاً وأن الفراش الذي كان يمد للنوم في الليل يرفع في النهار ويرصف فوق بعضه في خزانة تسمى «السمندره»^٤.

وحركة الانتقال من البيوت، في طرابلس، كانت جد نشطة. والانتقال، كان يتم، إما بسبب صغر المنزل على العائلة، أو بسبب تزويج أحد أبنائها، مما يدعوها إلى اعتماد مساحات سكنية أكبر تستوعب الوضع الجديد، وإلا فالإنقسام الذي غالباً ما يعتمده الإبن المتزوج وصاحب العائلة الكبيرة.

والانتقال من المنزل كان يتم أحياناً، بسبب «وجه البيت». فللببوت، وحسب الاعتقاد السائد وقتها، وجوه وأعتاب. فإذا صودف مرض أو موت أحد أفراد العائلة في المنزل، يسارع رب العائلة إلى الانتقال منه. وحركة الانتقال هذه، تنشط عادة في شهر محرم^٥ من السنة بالذات، حيث تنتهي غالبية عقود الإيجارات (الكري).

١. كانت العادة في غالبية البيوت الطرابلسية حتى التي كانت تمتلك وقتها غرفة طعام وطاولة سفرة أن تتناول العائلة طعامها حول «الطبلية»، أو صينية القش الملونة. والطبلية ليست إلا طاولة قليلة الارتفاع عن الأرض يجلس حولها على وسائد «مخدّات القش» أو طنافس (طرايح) مصنعة ومحشوة بالقماش.
٢. «الدشك» مقعد خشبي شكله مستطيل (sofa). كان يصنع، كما غالبية الأثاث وقتها، من الخشب الخشن الذي يستخدم أيضاً لصناعة صناديق الليمون. ويغطي بطرايح محشوة بالقش. ليس «الدشك» في الغالب سدة ظهر، وكان يستعاض عنها بمساند من القش.
٣. «البساط السليمي» هو بساط كانت تصنعه بعض النساء القرويات في بيوتهن على نول ضيق. وللبساط السليمي شكل واحد (مميل طولاً باللون الأحمر والأبيض والأسود) وعرض واحد. أما الطول، فهو مختلف حسب الطلب. كان هذا البساط يفرش أرضاً وأحياناً يغطي به الدشك.
٤. «السمندره» خزانه خشبية، تعرف أيضاً باليوك. وتستخدم لرفع الفرش والحف والمخدّات نهاراً. وتكون أحياناً مجرد تجويف في الحائط يغطي في الغالب بستارة من القماش.
٥. إختيار شهر محرم، عند المسلمين خصوصاً، لتغيير منازلهم، عائد لأمرين، الأول: إن محرم هو أول شهر في السنة الهجرية وعليه فإن عقود الإيجار كانت تبرم وفق التاريخ الهجري. الثاني: إن شهر سفر الذي يلي محرم هو شهر، وحسب اعتقاد العديد من الطرابلسيين، يحصد الموت فيه غالبية كبار السن في العائلة، وتشاؤمهم من شهر سفر بالذات يدفع العديد منهم للإمتناع حتى عن إجراء الزيجات فيه، ويقولون في ذلك، أن من يتزوج في سفر يسافر، أي يفترق عن شريكه، سواء بالموت أو بالسفر، لهذا فإن الغالبية كانوا «يتركنون» (وحسب تعبيرهم)، أي يستقرون في بيوتهم الجديدة قبل هذا التاريخ.

التغيرات المعيشية في طرابلس نهايات الحكم العثماني

وبالرغم من أن الإنتقالات كانت نشطة، فإن صغر المدينة، كان يجعل المحلات السكنية كلها قريبة من بعضها بعضاً. وفي كل محلة من هذه المحلات، تجد العائلة لها أقارب، أصدقاء ومعارف. واللافت أن بيوت الأغنياء والطبقة الوسطى وحتى «دارات» الفقراء، كانت وقتها متجاورة، قريبة من بعضها البعض.

وإذا تحدثت عن التنقلات الداخلية، فلا بد لي من أن أذكر أنه، وفي فصل الصيف تحديداً، كانت العائلات الغنية، تنتقل للإصطياف في «المناظر»^٢ أو المناظر، المبنية على مشارف أبي سمرأ أو القبة. فالمدينة، في ذلك الزمان، كانت تعاني كثيراً من مسألة الرطوبة. ولقد ذكر لنا كونييه^٣، أن المناخ الرطب في طرابلس كان يسبب بعض الأمراض المستوطنة غير الخطرة، خصوصاً في فصل الخريف. لهذا الأمر، كانت غالبية الطرابلسيين القادرين ترك بيوتها في الصيف، للتعيم بهواء الزيتون في منطقة أبي سمرأ أو القبة، أو بهواء مروج الليمون في القلمون والمنية حيث تسكن بيوت فلاحيهاء الذين كانوا يتركونها لها لقاء أجر ويخيمون، هم، طيلة فترة الإصطياف، على شاطئ البحر.

وإن تحدثنا عن الملابس والمسكن، فلا بد لنا من أن نذكر أن وسيلة النقل ونوعيتها، في ذلك الوقت، كانت إحدى وسائل التمايز الطبقي. كلنا يعلم أنه، وفي نهايات القرن التاسع عشر وبدايات العشرين، كانت الدواب هي الوسيلة الوحيدة والأساسية في النقل، حتى أن خط الترامواي الذي كان يصل طرابلس بالميناء وبحمص، كانت تجره البغال. كانت غالبية الأعيان في طرابلس يستخدمون الحمار القبرصي الأبيض للتنقل، وكانت البردعة ونوعيتها، تشكل، هي أيضاً، وسيلة تمايز. كان لكل حي اسطبله (زريبته)، أما أصحاب البيوت

١. «الدارات» تسمية كانت تطلق على بيوت الفقراء. والدار وقتها كان له التقسيم الهندسي ذاته لبيوت طرابلس. أما اختلافه عن هذه الأخيرة فيعود إلى أن ساكنيه كانوا مشكلين من عائلات مختلفة، لا علاقة تربطها ببعضها إلا علاقة الجوار. وهي تستعمل المطبخ ومنافع البيت بشكل مشترك.

٢. المناظر (ج. منطرة أو منظر) بيوت خشبية (شبيهة بالشاليهات) بحجم طابق أو طابقين في العلو. كانت تبني فوق جسر خشبية ترفعها عن الأرض وبألواح من الخشب الذي يترك على شكله ولونه الأساسي (brut). أما سقفها الخشبية فكان شكلها، شكل السقوف القرميدية هرمية محدبة.

٣. «Vital Cuinet»، مذكور سابقاً، ص. ١٣٦.

٤. إن غالبية أغنياء طرابلس كانوا، في تلك الفترة ملاكين، إضافة لأراضي السقي الغربي والشرقي المحيطة بالمدينة وإضافة لأراضي المرجة، لمروج الليمون في منطقتي المنية والقلمون.

الكبيرة، فكانت لدوابهم اسطبلها الخاص، القريب من المنزل. أما عربات الخيل، فكانت لا تستخدم إلا في التنقلات البعيدة نسبياً، خارج إطار المدينة القديمة الغير مجهزة، بأزقتها ودروبها الضيقة، لهذا النوع من وسائل النقل.

المدينة القديمة وبدايات الانفتاح الجغرافي

ذكرت في بداية حديثي عن المتغيرات الاجتماعية التي عاشتها طرابلس، نهايات الحكم العثماني، أن هذه الأخيرة، قد شهدت، وفي هذه الفترة الزمنية، بدايات ظهور تخطيطات مدينة حديثة، قام بها الأتراك أنفسهم. وخير دليل على الواقع المعماري لطرابلس، ذلك الزمان، ما ورد على لسان «التميمي وبهجت»، في كتاب «ولاية بيروت»، حين قال أنه لا يصعب أن نقسم البنيان في طرابلس و الميناء إلى قسمين ونفرق بين النسق القديم في الإنشاء وبين الحديث منه بنظرة بسيطة. فالأول، للبيوت فيه سطوح مستوية مطلية ومرشوشة بالكلس الأبيض. أما الثاني، فبيوته مستورة بسطوح محدبة من القرميد الأحمر. الأول نسقه نسق بيوت الشام، أما الثاني فنسقه نسق بيوت بيروت^١.

ولقد أضافاً أن ثلثي البيوت في طرابلس، والتي يبلغ عددها عشرة آلاف بيت، هي من الطراز القديم وثلثها من الحديث. فالقسم الذي يبدأ من يسار «أبو علي» ويمتد إلى الجانب الغربي من البلدة، المسمى بالتل، هو المدينة القديمة. ومقابل هذا القسم، الذي توسع الكاتبان في وصف واقعه الصحي والبيئي المتردي، ذكر تميمي وبهجت ما كان عليه حال البيوت الحديثة في موقعة القبة. أما عن ساحة التل، فقالوا: «كان هذا الموقع من قبل، عبارة عن سهل رملي. أما الآن فقد شيدت فيه كل البنايات الفخمة التي تفخر بها طرابلس، ثم أن دار الحكومة^٢، وبرج الساعة^٣، وروضة البلدة، ودار البريد، والقنصليات،

١. ما أسماه الكاتبان تميمي وبهجت بالنسق المعماري الشامي، هو النسق العربي الذي تحدثنا عنه سابقاً. أما النسق البيروتي فهو النسق المعماري الذي بدأت تظهر فيه التأثيرات الغربية وتحديداً الإيطالية التي دخلت لبنان منذ أيام فخر الدين. أنظر تميمي وبهجت، «ولاية بيروت»، لحد خاطر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩١٦، الطبعة الثانية ١٩٧٩، ص. ١٧١.

٢. أنشئ دار الحكومة، كما يذكر سميح الزين، سنة ١٣٠٨ هـ (١٨٩٠ م). سميح وجيه الزين، «تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً منذ أقدم الأزمنة حتى عصرنا الحاضر»، دار الأندلس، بيروت، ١٩٦٩، ص. ٤٤٦.

٣. بُني برج الساعة سنة ١٣٢٠ هـ (١٩٠٢ م) بمناسبة اليوبيل الفضي للسلطان عبد الحميد. أنظر سميح الزين، مذكور سابقاً، ص. ٤٤٦.

والمصارف، والفنادق، ومركز الترام، كلها من تلك الناحية، لهذا أصبح موقع التل له الوقع العظيم في تلك البلدة... خصوصاً بعد أن أصبح أيضاً مركز المسارح ومحلات اللهو المتعددة^١.

إن الوصف الذي قدّمه تميمي وبهجت، يبيّن لنا بوضوح أن التخطيط المدني الجديد الذي اعتمده الأتراك، قد نجح في جذب الطبقة الغنية في طرابلس، بفعل حاجتها للتماثل والطبقة الحاكمة (الأتراك)، للخروج من حدود الأبواب المغلقة وللحاق بركب النمط المعيشي الجديد.

هذه النقلة الجغرافية، وإن كانت مساحتها المكانية قريبة جداً من تخوم المدينة القديمة، فقد شكّلت نقلة نوعية كبيرة، برز من خلالها التمايز المادي الطبقي في طرابلس بصورة أكثر وضوحاً، خصوصاً وأن هؤلاء الأغنياء بدأوا يتسابقون في إظهار غناهم في عمائرهم التي سقفت فيها الفناءات المكشوفة، وبدأت تظهر مكانها، كوسيلة إتصال مع الخارج (ولو بشكل خجول)، الشرفات الضيقة. والغنى المادي، بدأ يظهر أيضاً في الفرش الذي كان، في غالبه، مستورداً إما من اسطنبول أو من أوروبا أو من الشام وبيروت.

يتبيّن لنا ممّا سبق، أن التمايز الطبقي، في هذه المنطقة الحديثة، قد اختلفت معاييرها عما كانت عليه في المدينة القديمة. فمعيار المظهر المادي فيه طغى على معيار التمايز الطبقي، المبني على مبدأ التجذر التاريخي والأصالة للعائلة. ولقد توافقت النقلة الجغرافية وبداية اكتساب الطبقة الطرابلسية الغنية لسلوكيات إجتماعية جديدة كان أبرز ما فيها علاقات الصداقة والتجاور، المبنية على أساس الإختلاط الإجتماعي الذي بدأ يزاحم الإختلاط العائلي التقليدي.

وحدثنا عن طرابلس، نهايات الحكم العثماني، وعمّا عايشته من متغيرات إجتماعية، يدفّعنا لأن نذكر أن تعداد سكان هذه المدينة، في هذه الفترة الزمنية بالذات، وحسب المصادر المتوفرة آنذاك، لا يتجاوز ٢٣١١٠ في طرابلس و٧٠٠٠ نسمة في الميناء، سنة ١٨٦٩^٢. ولم يزد عن ٢٥٠٠ نسمة في مدى ١٧ عاماً حسب ما ورد في كتاب «تميمي وبهجت». فلقد نكر، في هذا، الأخير أن سكان طرابلس، في سنة ١٩١٣ كان ٢٤٠٣٦ نسمة و٨٥٣٥ نسمة

١. للتوسّع أكثر في هذا الموضوع أنظر تميمي وبهجت، «ولاية بيروت»، مذكور سابقاً، ص. ١٧٠

- ١٧٧ -

٢. «Vital Cuinet» مذكور سابقاً، ص. ١٣٤.

في الميناء^١. والكاتبان نفسهما يشككان في صحة هذه الأرقام ويعتبران أنها لا تشمل كافة المقيمين الفعليين في المدينة وعلى تخومها.

فلقد استقبلت طرابلس، نهايات القرن التاسع عشر/ مطلع العشرين، هجرات جماعية عدة، متنوعة المصدر والأسباب، أهمها هجرات الأرمن^٢، الأكراد (المهاجرين)^٣ المردلية^٤ واليونانيين^٥. كل هؤلاء المهاجرين، وإن زادوا، عددياً، سكان المدينة، إلا أن أثرهم المجتمعي ظل، وأثناء الفترة المدروسة، جد ضعيف، خصوصاً وأنهم كانوا حديثي العهد في الهجرة. أما تجمعاتهم فكانت وقتها، وفي غالبها، ضمن مناطق محدودة (الخانات، الكنائس، محيط الجوامع).

وإن تحدثنا عن الهجرات الخارجية، فلا بد لنا أن نذكر الهجرات الداخلية الموسمية التي عرفتها طرابلس في تلك الفترة.

كل سنة وفي فصل الشتاء تحديداً، كانت طرابلس تستقبل، وكمهاجرين موسمين إليها، أهالي القرى الجردية. كان هؤلاء ينتقلون إلى الساحل، إما طلباً للمرعى والعمل (فئة الرعيان والمزارعين) وإما طلباً للمناخ المعتدل وإما طلباً للقرب من المرافق التجارية والحكومية (فئة الأغنياء من الأعيان).

١. تميمي وبهجت، «ولاية بيروت»، مذكور سابقاً، أنظر ص. ١٧٩.

٢. الأرمن تعرّضوا، وكما نعرف، نهايات القرن التاسع عشر/ مطلع العشرين، إلى إبادات جماعية من قبل الأتراك، دفعت بالعديد منهم إلى ترك دياره والهجرة، ولقد حل في طرابلس فريق منهم لا ندري بالتحديد عدده، استقبلتهم الميناء في كنائسها وخاناتها كما في الخيام التي نصبت لهذه الغاية.

٣. الأكراد (وحسب اللفظ المحلي: الكراد) أو الكريتيون (نسبة إلى جزيرة كريت أو وكما يلفظها الطرابلسيون وقتها كريد) أو المهاجرون (لقب أطلق عليهم بسبب هجرتهم الجماعية إلى المنطقة) هم مسلمون يونان (أقليات في كريت) اضطروا إلى هجرة الجزيرة بعد احتلالها من اليونان المسيحيين الذين استرجعوها من الأتراك. والمهاجرون الكريتيون الذين أنزلهم الأتراك بداية في خان العسكر (خان الشيخ سعيد الجارح) في طرابلس بلغ عددهم، كما ذكر محمد كامل بابا، ١٢٠٠ نفس (سنة ١٨٩٩). أنظر محمد كامل بابا، «طرابلس في التاريخ»، جروس برس، طرابلس، ١٩٩٥، ص. ١٠٥.

٤. المردلية مهاجرون إقتصاديون، ولهم إضافة لهذا الأمر مشاكل ثأرية أسرية في مجتمعهم، لهذا أتوا تبعاً إلى طرابلس في نهايات القرن التاسع عشر مطلع العشرين وسكنوا بداية في بيوت مصنوعة من التناك، بنوها أسفل القلعة في جهتها الجنوبية (في منطقة بين القلعة والرفاعية).

٥. اليونان مهاجرون إقتصاديون، سكنوا في غالبيتهم منطقة الميناء لسببين: الأول وجود المرفأ، فأكثرية اليونان المهاجرين كانوا تجار إستيراد وتصدير. أما السبب الثاني لاختيار الميناء فيعود لقرب الجالية من المراكز الدينية الأرثوذكسية التي تستطيع إقامة شعائرها الدينية فيها.

التغيرات المعيشية في طرابلس نهايات الحكم العثماني

وكما كان التنوع في الفئات الاجتماعية الجردية المهاجرة كذلك كان التنوع في اختيار مراكزها السكنية في طرابلس.

كان الرعيان والفلاحون يختارون لسكنهم المناطق الشمالية والشرقية المحيطة بالمدينة (التبانة، القبة، أبي سمراء)، وذلك لتوفر عنصر الرعي والعمل الزراعي في الأراضي (بساتين الزيتون والليمون)، وكان هؤلاء يبنون بيوتهم من التنك.

واللافت، أن أهالي كل قرية جردية، كانوا يختارون لسكنهم منطقة جغرافية محددة وبنون فيها بيوتاً متلاصقة متجاورة بشكل يحمي خصوصياتهم الاجتماعية، كما ويؤمن لهم نوعاً من التعاضد. وأكبر دليل على أماكن وجود هؤلاء في طرابلس، ما بنوه من كنائس لتأدية واجباتهم الدينية فيها (كنيسة السيدة: التبانة، كنيسة مار مخايل: القبة. والكنيستات كانتا عند بنائهما خارج حدود أسوار المدينة)^١. ولقد شكّل هؤلاء الجرديون مع المرديّة وقتها ما نطلق عليه اسم مجتمعات الأطراف.

أمّا فئة الأغنياء من الأعيان المتمولين الجرديين، فلقد كانت تختار لسكنها بيوتاً في حارة النصراري كما وفي بقية أحياء طرابلس.

وطرابلس المدينة كانت تجذب، إضافة إلى المهاجرين الموسمين الذين ذكرناهم، مهاجرين فرديين من المناطق المجاورة، خصوصاً من الراغبين الاستفادة مما تحويه هذه المدينة من مرافق تفتقر إليها مناطقهم. وهؤلاء كانوا، في الغالب، يذوبون في المجتمع ويتطبعون بطباعه العامّة.

ختاماً لدراستنا المجتمعية لمرحلة نهايات الحكم العثماني في طرابلس، وقبل الشروع في دراسة مرحلة الإنتداب في هذه المدينة، لا بد لنا من أن نعي، أن كل حالة لنظام مجتمعي، ليست في الواقع إلا توازن مؤقت أو آونة من آونات دينامية هذا المجتمع. هذه الدينامية التي، وكما نعرف، دائمة التجدد والتقطع لخلق توازنات مؤقتة، لا تلبث أن تتغير وتتبدل بتغير وتبدل التسويات القائمة بين تقسيماتها وتصنيفاتها الداخلية^٢. بمعنى أن الوصف الذي قدمناه لواقع النظام المجتمعي في طرابلس نهايات الحكم العثماني، وبيننا من خلاله الواقع

١. فاروق حبلص، «المعالم الأثرية المسيحية في مدينة طرابلس ما قبل القرن العشرين»، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ١٤٢، آذار/نيسان ١٩٩٣، ص. ٥٧ - ٦٠.

٢. Pierre Bourdieu, "Le sens pratique", éd. de Minuit, Paris, 1980, (Le sens commun), voir p. 244.

المعيشي لمجتمع هذه المدينة، ليس إلا وصفاً لحالة دينامية هذا النظام، في الفترة الزمنية المعلنة بالذات. هذه الحالة تحمل في تركيبها، وفي الوقت ذاته، عناصر المقاومة الحامية لنظامها الممارس، كما وعناصر المقاومة المغيرة لهذا النظام.

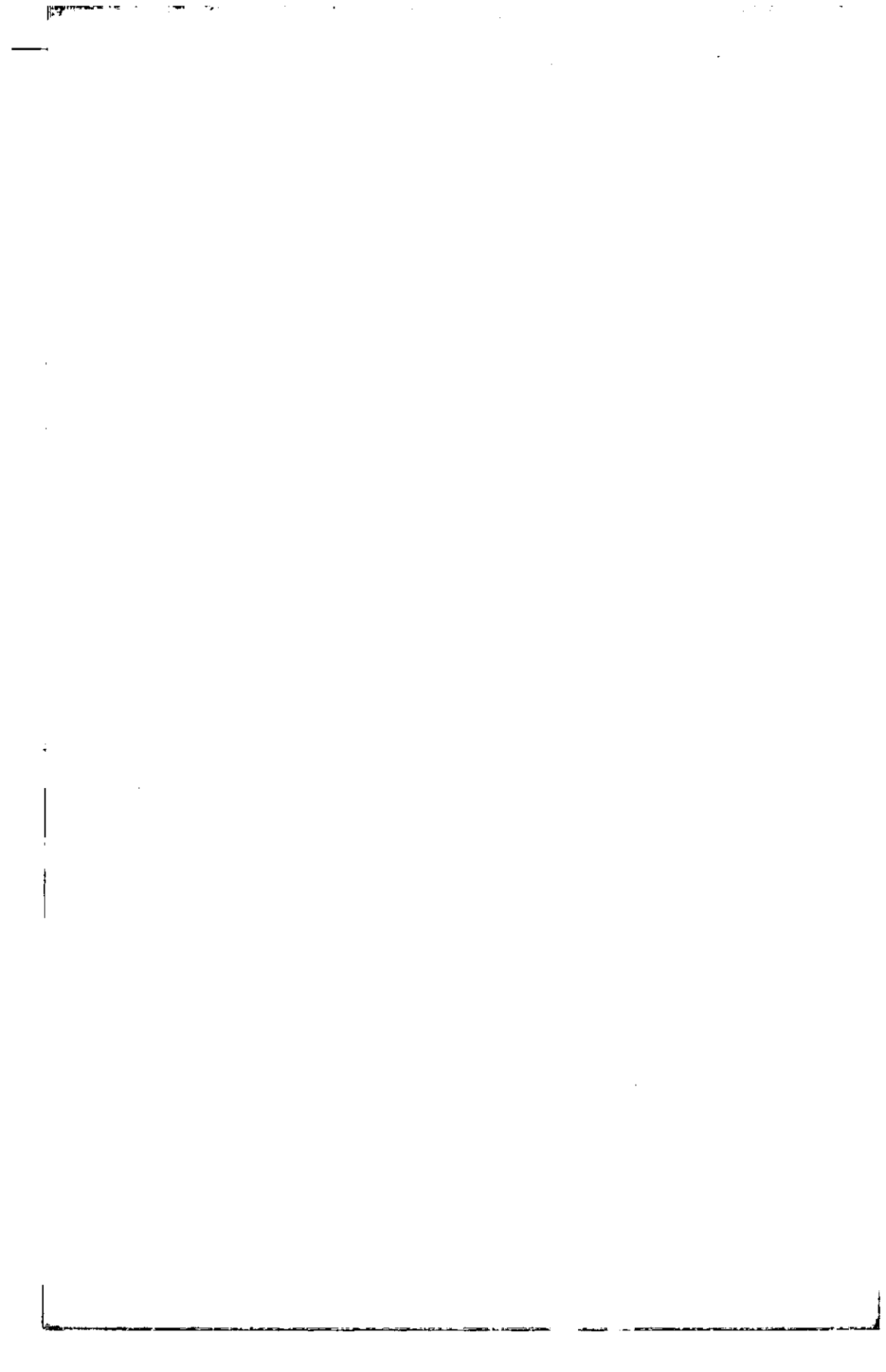
إن هذا المبدأ الصراعى/التنازعى الداخلى فى التركيبه الدينامية للنظام المجتمعى، يترجم ميدانياً من خلال تغير متدرج للتصرفات العادية التلقائية وغير الواعية للفرد فى حياته اليومية. هذا التغير، وإن اختلفت مسبباته، لا بد من أجل حصوله، أن تتم عملية فصل التصرفات هذه عن القواعد والطقوس المبررة لوجودها. وعملية الفصل لا تتم إلا عندما تصبح هذه التصرفات غير قادرة على تلبية الحاجات المعيشية المستجدة فى حياة الفرد والمجتمع.

سنهني الآن بحثنا حول الواقع المجتمعى لطرابلس فى فترة نهايات الحكم العثمانى، لنبدأ بمتابعة ملامح التغير المعيشى لهذه المدينة فى مرحلة الإنتداب، وذلك من خلال نظرتنا التى عرضناها الآن لدينامية المجتمع ونمطية متغيراته المعيشية.

الفصل الرابع

التغيرات المعيشية في طرابلس
خلال مرحلة الإنتداب

د. مها كيال



التغيرات المعيشية في طرابلس خلال مرحلة الإنتداب

دخلت طرابلس بعد الحرب العالمية الأولى عام ١٩٢٠، وبسبب إلحاقها بدولة لبنان الكبير وخضوعها لسلطة الإنتداب الفرنسي التي دامت حتى عام ١٩٤٣، مرحلة سياسية جديدة. سنبين في هذا الفصل مدى تأثير هذه المرحلة على المتغيرات المجتمعية التي عاشتها هذه المدينة عموماً وعلى المد المدني فيها، خصوصاً، خلال هذه الفترة الزمنية من تاريخها.

لكن، وقبل البدء بهذا الأمر، لا بد لنا من أن نعيد التركيز على ضرورة ربط المتغيرات المجتمعية التي سندرسها ومحاولة فهمها من خلال تاريخ طرابلس. فالتاريخ هو، في المجتمع، وحسب رأي الباحث الأنثروبولوجي بلاندييه «Balandier»، بمثابة اللاوعي عند الفرد بالنسبة لوعيه، وبمثابة الذاكرة الجماعية الشبيهة بالذاكرة المعلوماتية، التي تخزن الكثير من أحداث الماضي المتنوعة، والتي يمكن إعادة برمجتها وفق المناسبات. هذه الذاكرة، لا يستطيع أي نظام، حتى المعروف بثورويته المتطرفة، تدميرها. فهي مكونة من أشكال مادية منظورة (المشاهد، الآثار التي صنعتها الأجيال المتعاقبة، طرق وأساليب العمل...) ومن أشكال أقل ظهوراً (التركيبية العقلية (الذهنية)، المثل، الرموز والصور التي تحرك بطريقة لا شعورية الآراء والتصرفات). كل هذه المخزونات تظل جاهزة، نشطة ويمكن إعادة تفعيلها في كافة المجتمعات، حتى في تلك التي تتميز باهتماماتها المعاصرة والمستقبلية^١.

وإعادة تأكيدنا هنا على أهمية قراءة التاريخ لفهم الحاضر، مردّه رغبتنا التركيز على فكرة أن كافة المجتمعات، حتى التي تميزت بأنها كانت مسرحاً لورشات عمل تغييرية إجتماعي كبير، تحمل في سيرورتها التاريخية الكثير من معطياتها المجتمعية القديمة. بمعنى أن هذه المجتمعات، وعندما تخضع لعمليات «التطوير» لا يكون كل ما فيها من القطاعات قابلاً للدرجة نفسها من التغيير؛ وحتى الذي يتغير، لا يتبدل دفعة واحدة. إن هذا الأمر عائد لعدم تساوي القطاعات الإجتماعية عموماً بذات القدرة الدينامية على تقبل فعل التغيير.

ففي المجتمع قطاعات أكثر ببطاً دينامياً عن غيرها، نذكر منها علي سبيل المثال: المقدسات والمؤسسات الدينية، التي تعتبر نفسها، أيديولوجياً، خارج إطار التغيير، بالرغم من أنها تتغير في الغالب، بطريقة لا تبرز عموماً بشكل واضح للعيان.

Georges Balandier, "le détour: pouvoir et modernité", Fayard, Paris, (l'espace politique), 1985, .١ voir p. 168.

ومن القطاعات المقاومة ظاهرياً لفعل التغيير، القطاع المميز لهوية شعب، طبقة أو مجموعة. فقوام هذا القطاع وجود وحدة هوية متمثلة برموز، طقوس وشعائر لا يمكن لأي مراقبة سطحية لها أن تلاحظ تغييرها.

وكما في المجتمع قطاعات متميزة ببطنها الدينامي، هناك بالمقابل، قطاعات أخرى تتميز بديناميتها السريعة، وتسمى لذلك، «محركات التطور»، «les générateurs du progrès». من هذه القطاعات السريعة نذكر: قطاع المعرفة العلمية المعروف بسرعته التغييرية الدائمة النمو؛ قطاع العلوم التطبيقية المتميز بالتزايد المستمر فيه في استعمال التقنيات الحديثة؛ الإقتصاد الذي يبدل بتقلباته نظم الإنتاج، طرق توزيع الثروة، نمط الاستهلاك، وذلك تحت تأثير منافسات عالمية شرسة، ووسائل الإتصال التي تعجل في تنقل الأفراد والمعلومات^١.

بعد هذه المقدمة، التي أعدنا التركيز فيها على أهمية ربط المتغيرات المجتمعية وفهمها من خلال تاريخ المجتمع، وبيننا من خلالها عدم تساوي القطاعات الإجتماعية بذات القدرة الدينامية على تقبل فعل التغيير، نعود الآن لدراسة سيرورة المتغيرات المجتمعية التي عاشتها طرابلس خلال مرحلة الإنتداب الفرنسي فيها.

سنبدأ دراستنا هذه بتبيان بدايات ظهور التأثير الغربي في المدينة، أي بدايات ما يعرف محلياً باسم «التفرنج» في المجتمع، أو بدايات بروز المتغيرات المجتمعية ذات الطابع الغربي. وسنقوم بهذا الأمر مع علمنا طبعاً لأمرين:

١. صعوبة التحديد المطلق لبدايات التغيير. فالمجتمع، وكما ذكر بلاندييه «Balandier»، هو، في تاريخه، دائم النمو ودائم الصياغة الذاتية لنفسه. إن هذا الأمر يؤدي إلى عدم وجود رؤية واضحة لعمليات القطع، التي تتسبب في تحوله من شكل إلى آخر^٢.

٢. شمولية معنى كلمة التأثير الغربي، التي تغطي بمضمونها، كافة التأثيرات الغربية التي عرفت طرابلس والتي تختلف واقعياً بمصادرها الثقافية الغربية (روسية، فرنسية، إيطالية، نمساوية، إنكليزية، أميركية...).

١. Georges Balandier, "le détour: pouvoir et modernité", ibid., p. 169 - 170

٢. المرجع السابق، ص. ١٤٨.

التغيرات المعيشية في طرابلس خلال مرحلة الإنتداب

طرابلس و«التفرنج»

«التفرنج» كلمة مشتقة من لفظ الفرنجة، وهو الإسم الذي أطلق، في المنطقة، فترة الحروب الصليبية، على عناصر القوات العسكرية الغربية. إن هذه الكلمة ما زالت تستخدم بكثرة حتى اليوم في اللغة العامية للتعبير عن كل ما هو غربي المصدر «فرنجي» أو لوصف كل من هو مقلد للغربيين في تصرفه، أي «متفرنج». بدأ «التفرنج» يظهر بشكل واضح في طرابلس، وكما بينا في الفصل السابق، نهايات القرن التاسع عشر. ولقد دخل المدينة من خلال الأتراك، الذين خضعوا هم أنفسهم، في هذه الفترة، لتأثير السيطرة الغربية.

شكل الأتراك إذاً إحدى القنوات الأساسية لدخول «التفرنج» منطقتنا. فلقد استطاع الأوروبيون، وبدعم الإمتيازات الأجنبية التي حصلوا عليها منذ العام ١٥٣٥، ثم وتحديداً، بفضل المعاهدات التي أبرمها مع السلطة العثمانية بحجة حماية أموالهم، كمعاهدة بلتا - ليمان «Balta-Liman» (١٨٣٨)، خطي شريف «Khatti Chérif» (١٨٣٩) وخطي هميون «Khatti Houmayoun» (١٨٥٦)، وبفضل القوانين التجارية، المالية والمدنية، من أن يعيدوا تنظيم القوانين التركية مع ما يتفق ومصالحهم الصناعية والتجارية، ومن أن يدخلوا العديد من التغيرات على النظم السياسية والرسمية في البلاد، ومن أن يتسببوا في ظهور نمط إقتصادي جديد في المنطقة يتميز بطابع رأسمالي مرتبط بهم^١.

تجلى هذا النمط الإقتصادي بغزو البضاعة الأوروبية لأسواق المنطقة. ولقد نالت مدينة طرابلس من هذا الغزو حصتها، بمعنى أن إنتاجها المحلي بدأ بالتأثر أمام جودة الإنتاج الأوروبي الذي كان يصنع، خصوصاً في ميدان الأقمشة والملابس، وفق متطلبات ذوق وحاجات السوق المحلي^٢.

ما يهمني التركيز عليه هنا، هو أن تأثير التدخل الغربي في طرابلس قد خلق، منذ نهايات القرن التاسع عشر، الحاجة لإيجاد بنى مدنية تتوافق ومتطلباته. هذا الأمر هو الذي ساهم في زيادة إهتمام الأتراك بشق وتوسيع الطرق في

١. Boutros Labaki, "Introduction à l'histoire économique du Liban: soie et commerce extérieur en fin de période Ottomane (1840 - 1914)", publication de l'Université Libanaise, Beyrouth, 1984, voir p. 281.

٢. المرجع السابق، ص. ٢٢٧ - ٢٥٤.

المدينة (توسيع وتزفيت الطريق التي كانت تربط طرابلس بالميناء وتزويدها بخط حديدي لعربات ترامواي تجرّها البغال^١). شق سكة حديدية لعربات ترامواي تربط طرابلس بحمص^٢، شق طريق تربط مباشرة التل بالبحر (طريق عزمي)^٣. كما سبب زيادة الإهتمام بالعمارة خارج إطار المدينة القديمة «الحصن»، التي لم تعد قادرة على احتواء الحاجات المعمارية المستجدة عليها. فكان أن زاد الإهتمام بمنطقة الزاهرية والتل خصوصاً. فهذه الأخيرة أصبحت، وكما نوهنا في الفصل السابق، أهم منطقة في طرابلس وقتها ليس فقط معمارياً وسكنياً (لفئة الأغنياء في المدينة)، ولكن أيضاً بما احتوته من فنادق، مصارف، مراكز حكومية، أمنيه، إدارية، وبما ضمته من مراكز للهو والمتعة^٤.

وللأتراك الحاكمين الفضل ليس فقط في تطوير البنى المدنية وفق ما يتوافق والنظام الإقتصادي الجديد، بل هم أيضاً من أدخل العديد من التغييرات الغربية السمة خصوصاً في الملابس^٥، المسكن والأثاث المنزلي (العفش) الذي كان

١. أنشأها مدحت باشا بشكل شركة عام ١٨٧٩، أثناء ولايته لسوريا، ولقد استقدم لإنشائها الخطوط الحديدية والعربات التي كان عددها خمسة (اثنتان بطابقين، واثنتان بطابق واحد وواحدة مكشوفة) من إنكلترا. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر سميح وجيه الزين، «تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً، منذ أقدم الأزمنة حتى عصرنا الحاضر»، دار الأندلس، بيروت، ١٩٦٩، ص ٣٢٠.
٢. خط طرابلس حمص أسس أيضاً من قبل مدحت باشا وبشكل شركة ولقد عرفت باسم «الشوسيه» (chaussée) الطريق المعبدة، والتي أسماها محمد نور الدين عارف ميقاتي بـ«شركة الشوشة» (أظنه تحريف للفظ كلمة «chaussée» الفرنسية). (مذكور سابقاً، ص. ٦١). للمزيد من المعلومات أنظر الزين، المذكور سابقاً، ص. ٣٢٠ - ٣٢١.
٣. طريق عزمي شقت أثناء الحرب الأولى عام ١٩١٥، لتلبية لرغبة والي بيروت عزمي بك الذي كان قبلها والياً على طرابلس. ولهذا حملت هذه الطريق إسمه. وهذا الوالي هو من بنى، أثناء ولايته في طرابلس، وفي منطقة أبي سمر، المستشفى الذي سمي وقتها أيضاً باسمه «مستشفى عزمي بك». نذكر على سبيل المثال: مقهى التل العليا (في عهد مدحت باشا) مقهى ماريات باشا، مقهى سلطان، أمام مبنى سلطان...
٥. إن اللباس الغربي الذي اعتمده السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٨) عندما اعتمر الطربوش كغطاء للرأس بدل العمامة، وتبعته في ذلك الطبقة الأرستقراطية الحاكمة، انتقل من خلال هؤلاء إلى أنحاء السلطنة وبدأ بالانتشار فيها خصوصاً في عهد السلطان عبد العزيز (١٨٧٤ - ١٨٦١) الذي سمى الطربوش، في المنطقة، باسمه (طربوش عزيزي). وأول من قلد هذا اللباس في طرابلس فئة الوجاهة الشباب والأفندية وكان هؤلاء في غالبهم من التجار في المدينة. أما العلماء والوجهاء من كبار السن وبقية فئات الشعب، فلقد حافظوا على لباسهم التقليدي وتعني (العمامة، القنبان، الشروال، العباءة، القميص، الصدرية، السوكة...). وتقليد اللباس الغربي في تلك الفترة، لم يبلغ، حتى عند هؤلاء الشباب من فئة الأغنياء في المدينة، اللباس المسمى محلياً بـ«العربي». أما النساء الميسورات (زوجات الوجهاء والأفندية) في طرابلس، فلقد بدأن، هن أيضاً بتقليد التركيات الأرستقراطيات بلباسهن للفستان، طبعاً ضمن «عالمهن» (أي داخل المنزل)، لكن هذا التقليد ظل خجولاً في تلك المرحلة. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر مها كيال، "Le système socio-vestimentaire à Tripoli entre 1885 - 1985"، المذكور سابقاً.

التغيرات المعيشية في طرابلس خلال مرحلة الإنتداب

يستورد إماً مباشرة من الغرب، وإماً من اسطنبول أو بيروت. فطرابلس كانت تفتقر لهذه الصناعة^١.

ودخول التأثير الغربي طرابلس من خلال السلطة المسيطرة، وأعني طبعاً الأتراك، أعطى مسألة «التفرنج» فيها قوةً وزخماً ورفعةً ترجمت في المقولة الشعبية التالية: «كل شي فرنجي برنجي» والتي تعني أن «كل شيء إفرنجي هو الأول».

وهنا لا بد لنا من أن نعي أن محاولة التماثل مع النموذج الغربي التي حدثت نهايات القرن التاسع عشر/ مطلع العشرين، لا تعني أن المجتمع الطرابلسي قد استطاع التشبه، ولو ظاهرياً، بالغرب. وهذا الأمر عائد لسببين: الأول، أن كل الأنماط التي قلّدت وكل الأشكال والأدوات، حتّى التي استوردت مباشرة من هناك، استخدمت في بيئة إجتماعية مخالفة كلياً لبيئة مصدرها. هذا الأمر أكسبها معطيات إجتماعية تتوافق مع بيئتها الجديدة، لهذا السبب يجب أن نفرّق جيداً بين ما هو غربي «occidental» وما يمكن أن نسميه بغربي السمة «occidentalisé».

الثاني، أن الإنسان عموماً لا يخضع بشكل أعمى لتأثيرات أصحاب النفوذ والحظوة في مجتمعه، فهو في تقليده لهؤلاء، يخضع التقليد عادة لعملية فرز يأخذ منها ما يتوافق ومعطيات تركيبته الإجتماعية.

طرابلس والتبعية الغربية

خضعت طرابلس إذاً، وبعد الحرب العالمية الأولى، للحكم الفرنسي. وخضوعها المباشر هذا للسيطرة الغربية سيغيّر فيها نمط تأثيرها بالغرب، الذي سيتحوّل من تأثير غير مباشر له صفات ظاهرية حضارية، تسرّبت في أكثريتها، وكما بينا، من خلال الأتراك في نهايات عهدهم، إلى تأثير مباشر حاكم عنفي ليس فقط في شكله السلطوي ولكن أيضاً في بنيته الثقافية المخالفة كلياً للبنية المحلية، وفي هيمنته التقنية والاقتصادية المتفوّقة والمهدّدة بشكل واضح للأنماط التقنية والاقتصادية التقليدية في المدينة.

١. أسس رفيق أفندي الفتال أول معمل للأثاث في طرابلس سنة ١٩١٠، وفي السنة نفسها أسس محمد أفندي الشمال المعمل الثاني الذي توقّف العمل فيه مع بدايات الحرب الأولى. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، أنظر تميمي وبهجت، مرجع مذكور سابقاً، ص. ١٨٩ - ١٩٠. أنظر أيضاً يوسف الحكيم، «سورية والعهد العثماني»، دار النهار، بيروت، ١٩٨٠، ص. ٢٣٥.

صحيح أن طرابلس قد حُكمت، خلال خمسة قرون تقريباً، من قبل العثمانيين، إلا أن هؤلاء، وبالرغم من أشكال العنف التي اتخذها حكمهم، لم يشكّلوا، في يوم من الأيام، خطراً على النظام المجتمعي السائد فيها. فالسلطنة العثمانية قد عرّفت بهيمنتها العسكرية. ولقد كان همّها في حكمها (المباشر أو الغير مباشر) إعراف السلطات المحلية الإقطاعية بتبعيتها لها وتأديتها لواجبات هذه التبعية بتسديدها الأموال المستحقّة عليها للخزينة. ولقد كان لهؤلاء الإقطاعيين حرية مطلقة في إدارة شؤون مناطقهم شرط أن يفوا بعهود الولاء والطاعة.

أمّا طرابلس ونظام الإنتداب الحاكم، فلم يكن الصراع بينهما صراع حاكم ومحكوم فقط، فلقد كان، إضافة إلى ذلك، صراعاً تناحرياً مبطناً بين ثقافتين. فثقافة الفرنسيين، والتي كانت محاطة، ومنذ زمن الأتراك، بهالة من الإنهيار والإعجاب، جاءت لتخلّ بنظام المجتمع الطرابلسي وبنمطية تطوره. ليس هذا فحسب، فهذه الثقافة الغربية كانت، في الوقت ذاته، إضافة إلى صورتها الرفيعة، كحامل لكافة ما يمكن توصيفه بمعاني «التقدّم»، «التطوّر» و«الرقى»، ثقافة المنتدب الحاكم، الذي يعتبر أن من أهم أهدافه، هو الحفاظ على كل ما يمكن أن يخدم مصالحه الخاصّة ويغذيها. بمعنى، أن ما سيسعى إلى تطويره في المجتمع الخاضع له هو فقط بعض القطاعات التي يمكن أن تنمّي نفوذه (كالإهتمام، وفي المقام الأول، بالطرقات، المرافق، السكك الحديدية، البريد، الثقافة... وفق متطلّباته)، بينما سيهمل القطاعات الإجتماعية الأخرى التي ستحافظ في الغالب على شكلها التقليدي.

قلنا سابقاً، أن القطاعات المجتمعية، وبالشكل الطبيعي لتطوورها، لا تتمتع بذات القدرة الدينامية التغييرية؛ ونحن واعون طبعاً لهذه القضية. لكن خطورة ما فعله الفرنسيون في بلادنا، هو أن دينامية المجتمع حرّكت من قبلهم وفق حاجاتهم لا وفق نمطية تغييرها الذاتي. ليس هذا فقط ما فعلوه، فهم دعموا وقوّوا قطاعات تقليدية إجتماعية اعتمدوا عليها في تثبيت حكمهم، ونعني هنا طبعاً محافظتهم وتقويتهم للتركيبية الطائفية، العائلية والطبقية في المجتمع اللبناني. صحيح أن السكن قد تغيّر شكله، كما تغيّر شكل اللباس والطرقات. أي صحيح أن «التفرنّج» قد بدأ بالبروز في المجتمع بشكل أوضح ظاهرياً في ظل الإنتداب، إلا أن التركيبية الإجتماعية، التي جسّدت هذا «التفرنّج» بقيت، في غالبية تكوينها، على ما كانت عليه. وهذا الأمر يحدّ، كما نعلم، من التطوّر الكامل للبلاد.

التغيرات المعيشية في طرابلس خلال مرحلة الإنتداب

ما أود أن أبينه هنا هو أن تدخل المنتدبين في حركة «التطور» التي تعرّض لها لبنان عموماً، كما طرابلس، سيؤدّي إلى خلق متناقضات في النظام البنيوي الإجتماعي للبلاد. كما وسيخلق في الوقت نفسه، عند المواطنين خصوصاً، تناقضاً نفسياً في رؤيتهم للمنتدب الذي يرغبون، في الغالب، التشبه بما يمثله من تقدّم وسلطة ويتمنّون في الوقت نفسه مقاومته^١.

والواقع أن هذا الصراع المتناقض بين الرغبة في المقاومة والتحطيم قد برز بشكل واضح في طرابلس التي أحسّت، ومنذ بدايات عهد الإنتداب فيها، أنه قد غرّ بها على مستويين: مستوى الهوية ومستوى المواطنة.

فعلى مستوى الهوية، يمكننا القول أن هذه المدينة قد خسرت، جرّاء سقوط الحكم التركي، هويتها الأممية الدينية الإسلامية، وهذا الأمر بالغ الأهمية بالنسبة لها، لأنها تميّزت، في تاريخها، بأنها مدينة العلماء المشايخ ورجال الدين ومدينة الزوايا الصوفية^٢. ولقد خسرت بعد ذلك هوية انتمائها القومي العربي بعد فشل أبناء الشريف حسين في تحقيق مشروع الممالك العربية المستقلة في المنطقة عموماً وفي لبنان وسوريا خصوصاً^٣، لتجد نفسها فجأة أمام هوية جديدة، مفروض عليها قبولها، بالرغم من أن معالمها الإنتمائية لم تكن واضحة بعد.

أمّا على مستوى المواطنة، فلقد تعهدت فرنسا، عند إخضاع لبنان لسلطتها الإنتدابية، أنها ستبدل، في هذا البلد، كل ما في وسعها من أجل إقامة لحمة وطنية بين كافة طوائفه الدينية، وذلك في ظل نظام ديموقراطي للمجلس النيابي فيه كافة سلطات البرلمانات الغربية. ولقد تعهدت فرنسا أيضاً باحترامها للحريات وبحمايتها لحقوق الأقليات وذلك من خلال ضمانها للتمثيل المتوازن لكافة الطوائف اللبنانية في كافة المجالات. ومن مزاعم هذه

١. Germaine De Montmollin, "l'influence sociale: phénomènes, facteurs et théories", psychologie d'aujourd'hui, PUF, Paris, 1977, p. 17.

٢. يقول تميمي وبهجت في كتابهما «ولاية بيروت» التالي: «يروى عن وثوق أن في طرابلس كثير من أشياع الطرق المختلفة. فأتباع الطريقة «الخلواتية» كانوا ٤٠٠٠ - ٥٠٠٠ شخصاً، وأتباع الطريقة القادرية مثلهم وأتباع الرفاعية ١٠٠ والشاذلية ٢٠ - ٣٠ والنقشبندية ١٠ - ١٥ شخصاً. فإذا سلّمنا بصدق هذا الحساب، يكون جميع الرجال في طرابلس منتسبين إلى الطرائق». تميمي وبهجت، مرجع مذكور سابقاً، ص. ١٩٩. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر دغادة المقدم، «الطرق الصوفية في طرابلس»، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ١٥٧، أيلول/تشرين الأول ١٩٩٥، ص. ٩٤ - ١٠٩.

٣. بعد هزيمة الثورة العربية بقيادة الملك فيصل ابن الحسين في معركة ميسلون.

السلطة الإنتدابية أنها ستسعى لإقامة المؤسسات وللإهتمام بالمدارس الرسمية في هذا البلد كما أنها ستعمل على رفع الشعور الوطني في لبنان^١. كل هذه التعهدات التي أبرمتها السلطة المنتدبة واتخذتها على عاتقها، لم تكن في الحقيقة، وكما وصفها صفيير باشا، إلا صيغاً لا قيمة لها، هدفها فتن المواطنين وجذبهم^٢.

ولو استقرأنا بتأن مضمون ما ورد في التعهدات الفرنسية لوجدنا أن أهمها التعهد بإقامة لحمه وطنية بين كافة الطوائف اللبنانية. وهذا التعهد بالذات متناقض مع الأسس التي تبني عليها السلطة المنتدبة، في العادة، دعائم حكمها. فأول ما تسعى إليه هذه الأخيرة، لتدعيم نفوذها الداخلي في البلاد التي تحكمها، هو القيام، بما أسماه روشيه، بتفتيت المجتمع إلى جزئيات إجتماعية^٣ «atomisation sociale»، تفاضل فيه وتكافئ «الفئة» الأقرب إليها وإلى خدمة مصالحها، ذلك يكون طبعاً على حساب بقية «الفئات» الإجتماعية في المجتمع. وهذا ما حدث في الواقع في لبنان. فلقد ظل الإحساس في هذا البلد بمسألة المواطن الغالب والمواطن المغلوب مع انقلاب الوضع عمّا كانت عليه الحال في هذا المضممار إبان عهد السلطنة العثمانية، بمعنى أن المسلمين وخصوصاً السنّة الذين كانوا يُعتبرون، وبسبب دينهم، الطبقة المميّزة بالحقوق في العهد التركي، حلّ محلّهم في التميّز، المسيحيون، وخصوصاً الموارنة، في ظل الإنتداب. ولم يكتف الحكم الفرنسي بإبقاء مسألة الطائفية متأجّجة في لبنان، بل ساهم في تدعيم خلط فكرة الإنتماء الوطني، في هذا البلد، بالإنتماء الديني.

نتبيّن ممّا سبق، أن طرابلس، هذه المدينة المعروفة بأكثريتها السنيّة (ثلاثة أرباع السكان)، قد تحوّلت، بعد إلحاقها بدولة لبنان الكبير، من مرتبة الإنتماء الوطني المميّز إلى مرتبة الإنتماء الوطني المغبون. ولم يبق الأمر عند هذا الحد بالنسبة لهذه المدينة التي تمتعت، رغم تبعياتها المتعدّدة، باستقلالية ذاتية، بل ألحقت، وفي ظل الإنتداب، بنظام مؤسّساتي قائم على الحكم المركزي. فأصبحت، ومن جرّاء ذلك، مدينة ملحقّة بالعاصمة بيروت، أي مدينة حالها أشبه بحال مدن الأطراف.

١. Abdallah Sfeir Pacha, "le mandat français et les traditions françaises en Syrie et au Liban", Librairie Plon, Paris, 1992.

٢. المرجع السابق، ص. ٣٩.

٣. «Guy Rocher»، مذكور سابقاً، ص. ٢٢٧.

التغيرات المعيشية في طرابلس خلال مرحلة الإنتداب

إن كل ما بيناه حتى الآن من تغيرات أصابت طرابلس جرّاء خضوعها لنظام الإنتداب، إن على مستوى الهوية أو المواطنة، يفسّر لنا أسباب تحوّلها، وفي ظل هذا النظام، إلى مدينة متمرّدة، لم تترك فرصة يمكنها إعلان عصيانها فيها إلا وأعلنته ولم تتوقّف عن مناهضة وعن دعم كل الحركات المقاومة لهذا النظام.

فلقد رفضت طرابلس، بأعيانها والمسؤولين عنها، المشاركة في صياغة الدستور اللبناني عام ١٩٢٦. ولقد جدّدت رفضها لواقع انضمامها لدولة لبنان في مؤتمر السباحل، اللذين انعقدتا عام ١٩٢٧ و١٩٢٨، ثم في تظاهرات عام ١٩٣١ التي نظمت إحتجاجاً على أعمال العنف التي اقترفتها إيطاليا في طرابلس الغرب، ثم في مؤتمر بيروت الذي انعقد عام ١٩٣٣، وفي احتفالات المولد عام ١٩٣٤، كما وفي ذكرى الإستقلال عام ١٩٣٤. ولقد توجت هذه الحركات، المناهضة لمسألة إلحاق هذه المدينة بدولة لبنان الكبير، بالإضراب العام الذي تم فيها عام ١٩٣٦ إثر زيارة الرئيس إميل إده لها^١.

وأهمية هذا الإضراب الأخير، الذي دام مدّة ستّة وثلاثين يوماً، أن المدينة انقسمت خلاله إلى شطرين: الشطر الداخلي منها، والمتمثل بالمدينة «الأم» أو «الحصن»، سيطر عليه الثوار. والقسم الخارجي منها، أي المدينة الجديدة، سيطر عليه الفرنسيون. إن هذا الصراع العنيف ذاته للمدينة بين قسميها القديم والحديث، ستشهد طرابلس تكراره مراراً، وكما سنبيّن، في تاريخها المعاصر، وذلك في كل مرّة يضطر فيها المتمردون من سكانها، من مواجهة السلطة.

وإن تحدّثنا عن دور هذا الإضراب في شطر المدينة إلى قسمين متحاربين متنافرين، فلا بدّ لنا من أن ننوّه أن هذا الإضراب أيضاً كان يمثل آخر حركة قوية لطرابلس في تصديّها لإلحاقها بدولة لبنان. فبعد إخفاق الوفد السوري المفاوض في باريس عام ١٩٣٦، بشأن تحقيق رغبة «الشعب» الطرابلسي بالوحدة مع سورية، وجد زعماء هذه المدينة أنفسهم مجبرين على الإعتراف بدولة لبنان وفق حدودها المعلنة عام ١٩٢٠.

١. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر ليلي رعد، «الإتجاهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مدينة طرابلس (١٩٤٣ - ١٩٥٨)»، رسالة ماجستير في التاريخ، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية (الفرع الأول)، بيروت، ١٩٨٥، بحث غير منشور، ص. ٩ - ٣٥. ومحمد علي ضناوي وأكرم عويضة، «قضايا ومواقف، معالم مدينة في القرن العشرين»، دار الإيمان، طرابلس، ١٩٩٦، ص. ٣٧ - ٤٧.

العمران زمن الإنتداب

حتى تكون واقعيين في وصفنا لنمطية نموها البطيء زمن الإنتداب، لا بد من التأكيد على أن طرابلس قد حرمت من غالبية المشاريع التنموية المهمة (أهم مشروع أقيم فيها، وكما سنرى لاحقاً، هو تأسيس شركة الـ «IPC»، في بداية الثلاثينيات). ليس هذا فحسب، بل حتى مرفأها الذي كان نشطاً نسبياً، فترة نهايات الحكم العثماني، بدأ دوره يخبو أمام نمو مرفأ بيروت وتطوره ولم ينفذه إلا اتخاذه مصباً لنفط العراق.

والحرمان الذي عرفته طرابلس، إن جاء نتيجة موقف هذه المدينة المتمرد والمقاوم للإنتداب، أو نتيجة الحكم المركزي الذي اعتمده المنتدبون، أو نتيجة واقع النظام البنيوي الداخلي للمجتمع الطرابلسي والمتميز، في ذلك الوقت، بصبغته الدينية المتشددة والمعادية للتغير الغربي المصدر، فنتيجته واحدة في هذه المدينة التي حملت، سورياً، إسم العاصمة الثانية في لبنان.

صحيح أن طرابلس قد نمت، في هذه الفترة التاريخية، عمرانياً، لكن نموها هذا جاء في غالبه، وكما سنبين، نتيجة مبادرات فردية. وصحيح أنها ازدهرت إقتصادياً، إلا أن ازدهارها الإقتصادي جاء مبنياً على أساس فتح أسواقها المحلية أكثر فأكثر أمام السلع الإستهلاكية الأجنبية، التي ستزيد من ربطها بعجلة النظام الرأسمالي الغربي. وكل هذا النمو العمراني والاقتصادي الذي عرفته هذه المدينة، يمكن توصيفه بالهش البطيء، إذا ما قورن بالنمو الذي عاشته بيروت في المرحلة ذاتها. فهذه الأخيرة جنت، منذ بدايات عهد الإنتداب، غالبية المشاريع التنموية الهامة، وأصبحت، في فترة قصيرة، من أهم عواصم المنطقة خصوصاً بعد أن عمدت سلطة الإنتداب إلى ربطها بالعالم برأ، بحراً، وجواً. نحن لا ننكر أن المنتدب قد سعى إلى استخدام مدينة بيروت لتمير وتثبيت سيطرته السياسية والاقتصادية الرأسمالية من خلالها على المنطقة^١، إلا أن هذا الأمر قوى نفوذ هذه المدينة، ونماها على حساب بقية المناطق اللبنانية، وخصوصاً على حساب المدينة الثانية في لبنان، ونعني طبعاً طرابلس.

تابعت طرابلس زمن الإنتداب، كما قلنا، نموها العمراني وتوسّعها خارج إطار

١. Claude Dubar et Salim Nasr, "les classes sociales au Liban", presses de la fondation nationale des sciences politiques, Paris, 1976, p. 57 - 58.

التغيرات المعيشية في طرابلس خلال مرحلة الإنتداب

المدينة القديمة فارتبطت منطقة الزاهرية بالتل، كما ارتبطت بمنطقة البلدية وبشارع عزمي. وامتد العمران في التل نحو منطقة الجميزات وطريق الميناء، كما نحو شارع يزيك ومنطقة كرم القلا. واتسع شارع الراهبات باتجاه شارع العجم. وامتد العمران إلى منطقة الرفاعية ومشارف أبي سمراء (هذه المنطقة، كانت تحوي المستشفى الحكومي أو مستشفى عزمي بك، كما و«مناظر» الخشب التي كانت تستخدم في غالبها، وكما ذكرنا، كبيوت اصطياف للطرابلسيين بسبب طيب المناخ. ولقد اختيرت «الفيلات» فيها كمساكن لموظفي الـ«IPC»). واتسعت طرابلس أيضاً باتجاه منطقة تحت القلعة (المهاترة صعوداً نحو أبي سمراء)، كما ومنطقة التبانة ومشارف القبة (والقبة هي المنطقة التي اختارها الفرنسيون لثكناتهم العسكرية، كما شركة الـ«IPC» كمركز لمكاتبها الإدارية «Camp Legoult»، والدكتور بيسار لمستشفاه الخصوصي).

إنّ هذا الإمتداد العمراني بدأ واقعياً بالإزدياد بالشكل الذي وصفناه في منتصف الثلاثينيات تقريباً، أي بعد بناء وتطوير البنى التحتية في المدينة ونقصد طبعاً الماء والكهرباء والطرق.

فمياه المدينة، أو كما كانت تعرف بـ«مياه البلد»، كانت، تؤمّن من سد أقيم فوق نبع رشعين المعروف بالزريقة في منطقة المرداشية، جرّت منه المياه بقناة ترابية مكشوفة^١ تمر فوق «قناطر البرنس»^٢ الواقعة في منطقة «المرجة»^٣، لتُجمع في حوض يقع في الجهة الشرقية من القلعة. هذا الحوض كان مقسماً إلى ٧٢ قمرية. كانت كل قمرية مقسمة إلى ١٢ قسماً أو شاهية، توزع المياه من خلالها إلى أحياء المدينة، عبر سبل المياه وعبر خزانات مرتفعة تسمى «قيام». ومن خزانات المياه هذه أو «القيام» كانت تجر المياه، بواسطة أنابيب فخارية، إلى بيوت المشتركين^٤.

١. كان طول هذه القناة حوالي التسعة كيلومترات. وكانت غالبية المياه التي تجري فيها تتسرّب في فجواتها وتصب في نهر أبي علي لتزيد من مياه ري بساتين طرابلس الشمالية والجنوبية. أنظر حول هذا الموضوع نور الدين ميقاتي، «تاريخ مياه طرابلس»، دار الإنشاء، طرابلس.
٢. «قناطر البرنس» تتبيّن من اسمها أنّها قناطر صليبية البناء.
٣. منطقة المرجة كانت كلّها بساتين سقي مخصّصة لزراعة الحمضيات.
٤. كان للبلدية الرقابة الشكلية على الماء، أمّا الرقابة الفعلية فكانت بيد القنوتية. وكان السكان يتداولون بيع وشراء الماء فيما بينهم بشكل تجاري يحقق للعاملين فيه أرباحاً طائلة. وكان سعر الشاهية يصل، في بدايات القرن، إلى الـ٥٠ ليرة عثمانية ذهباً. نور الدين ميقاتي، «تاريخ مياه طرابلس»، مذكور سابقاً، ص. ١٢.

كانت مهنة السقاء مزدهرة في ذلك الزمان. فلقد كان السقاءون يجوبون الأزقة والحواري، وبالذات منطقتي الرفاعية والقبّة (منطقتان لا تصلهما مياه البلد بسبب علوهما)، حاملين صفائح المياه للبيع على ظهور دوابهم. وكان لكل حارة سقاؤها المعروف والموثوق منه ومن مياهه التي يشترط عليه تعبئتها مباشرة من الأنبوب، ونعني هنا أنبوب السبيل. ولقد عملت في هذه المهنة أيضاً، بعض القرويات اللواتي كن يجبن الأحياء القريبة من النهر يبعن فيها المياه.

كانت مياه المدينة، وكما يمكننا أن نتبين، كثيرة التعرّض للتلوّث، خصوصاً وأنّ قنواتها المكشوفة كانت مكباً للأوساخ والأقذار، وخصوصاً أيضاً أنّ الأنابيب الفخارية التي كانت تجر فيها المياه، كانت كثيرة التعرّض للتكسر وبالتالي لتلوّث مياهها^١. هذا الوضع كان يسبب العديد من الأمراض المعدية وأحياناً المميتة لسكان طرابلس.

ولحماية نفسها من هذه الأمراض، كانت أكثر بيوت المدينة تحتزن مياه الشتاء للشرب في براميل وصهاريج خاصّة؛ وهناك من كان يعمد إلى حفر بئر في بيته. والآبار، كانت منتشرة تحديداً في منطقة القبّة والرفاعية ومشارف أبي سمرأ. وكان العديد من الطرابلسيين يسعون إلى تصفية مياه الشرب باستعمالهم «صفية النار»، أو الرمل. كانوا يضعون الماء في الوعاء ويضعون معه الصفية أو التراب الذي يترسّب ويرسب معه أوساخ المياه التي تُزلّ عند استعمالها.

ظلت أوضاع المياه في طرابلس على ما وصفناه حتّى بداية الثلاثينات، أي حتّى ارتفعت أصوات بعض الفعاليات الطرابلسية بشكوى أدّت إلى استصدار مرسوم رقم ٣٤٨٧ تاريخ ٢٧ حزيران سنة ١٩٢٨، يقضي بموجبه جر قسم من مياه رشعين بالطرق الفنية إلى طرابلس كما الميناء وزغرتا. ولقد حدّدت حصّة طرابلس والميناء بـ ١٠٠٠٠ م^٣ في اليوم^٢.

أمّنت مصاريف المشروع، الذي استدعي المهندس رشدي سلهب لتنفيذه، من قرض مصرفي حصل عليه من مصرف سوريا ولبنان بكفالة الحكومة. وعند

١. كانت كسور القنوات تعالج بنشارة الأخشاب وبروث البقر، وكان المنادي، عند إجراء هذه العملية، يجوب المدينة ليخبر الناس وجوب التنبه والحرص عند استعمالهم المياه.

٢. من محاضرة ألقاها المهندس سعيد ضناوي (مدير مصلحة مياه طرابلس) عام ١٩٩٦ بعنوان «مياه طرابلس مشاكل وحلول»، في إطار ندوة حول هذا الموضوع دعت إليها اللجان الشعبية.

التغيرات المعيشية في طرابلس خلال مرحلة الإنتداب

إنتمائه سنة ١٩٢٥، برزت فكرة تسليمه لشركة مساهمة. قاوم أهالي طرابلس هذه الفكرة واستطاعوا تسديد الأموال المتوجبة على المشروع في الوقت المحدد^١. وهو أمر أدى إلى استصدار مرسوم تحت رقم ٢٢٣١ تاريخ ٢٩ آب سنة ١٩٥٣ اقتضى بموجبه إنشاء مصلحة مياه رشعين لتمون مدينتي طرابلس والميناء بمياه صالحة للشرب.

وإذا تحدثنا عن وضع شبكة المياه في طرابلس، فلا بد لنا من أن ننوه أن الكهرباء لم تصل، هي أيضاً، المدينة إلا في بداية الثلاثينيات^٢. أما قبل هذه الفترة، فلقد كانت البيوت تضاء بالسريج أو الفتيشه^٣، بالشمع، بالقنديل^٤،

١. شكّلت لجنة أهلية ضمت السادة: د. عبد اللطيف البيسار، سعدي المنلا، حسني ذوق، د. اسكندر غريب، نجيب نحاس، عبد السلام الأدهمي، أشرف يكن، د. محمد ناجي، إحسان أديب، المحامي سالم كبراءة، ومحمود الأدهمي. هذه اللجنة كانت مهمتها الطواف على الأهالي لحثهم على تأمين المبلغ المطلوب في الوقت المحدد. ولقد نجحت في مساعيها. أنظر ميقاتي، مرجع مذكور سابقاً، ص. ٤١ - ٢٢، ومحمد علي الضناوي، مرجع مذكور سابقاً، ص. ٤٧ - ٥٥.

٢. أنظر حول هذا الموضوع محمد نور الدين عارف ميقاتي، مرجع مذكور سابقاً، ص. ١٢٦ - ١٢٧. سميج وجيه الزين، مذكور سابقاً ص. ٤١١ - ٤١٢.

٣. السريج (السراج: قنديل بسيط) وعاء يملأ بالماء والزيت وتوضع فيه «فتيل» معلق «بثقالم» لتثبيتها.

٤. القنديل (تسمية مشتقة من كلمة «candela» الإيطالية) يعمل على المبدأ ذاته الذي يعمل به السريج، أي يضاء بواسطة الفتيل (الذي يحرك - أي يكبر أو يصغر - بواسطة مفتاح مثبت على رقبة الخزان) والكان، وله رأس زجاجي بقياسات مختلفة (يسمونه زجاجة رقم ١، ٢، ٣، ٤، تلعب هذه الزجاجات دور عكس الإضاءة، أما كبرها أو صغرها فمرتبط بحجم قوة الإضاءة المطلوبة). يتميز القنديل بأشكاله المتنوعة وأحجامه المختلفة، حتى أن منه أشكالاً تشابه بحجمها وشكلها حجم وشكل الثريا (طبعاً هذا النوع كان يقتنيه الأغنياء وكان يستورد من أوروبا). يوضع هذا النوع من القناديل الكبيرة في وسط الغرفة، ويكون في الغالب مصنع إما من النحاس أو الحديد المصبوب (fonte) المشغول بأشكال زخرفية جميلة، ويوزن أحياناً بقطع الكريستال الصغيرة ويكون له إضافة إلى الرأس الزجاجي، غطاء مصنوع من الأوبالين، هذا القنديل مزود فوق قطعة الأوبالين بـ«بثقالم» مصنوع من معدن القنديل ذاته ومزين هو أيضاً بأشكال زخرفية، يملأ بـ«الخردق» (البارود) وتتدلى منه قطعة أوبالين مستديرة، تعمل على قطع الهواء عن القنديل عند الحاجة لإطفائه. والقنديل يعلّق بسلاسل جزارة، هذه التقنية تعتمد لتسهيل عملية إملاء خزانته بالبتروول، كما ويسهل عملية تنظيف زجاجته من الهباء الأسود (أو كما يسمونه محلياً «الشحورار») الذي يسببه احتراق الكاز. لا ننسى أن علو السقف في ذلك الوقت كان يصل أحياناً إلى أربعة أمتار وأحياناً أكثر. أما خزان «الخردق» في القنديل فيعمل كوازن (contre-peser) لإعادة هذا الأخير إلى موضعه عند ترك السلاسل. والتفتن بهذه الأنواع من القناديل المعقدة كثير، حتى أن بعضها كان يزداد على أطرافه - ولزيادة الإضاءة في الغرفة - شمعدانات فيضاف معها نور القنديل إلى نور الشمع. والشمعدانات هي جمع كلمة شمعدان، المركبة من الكلمتين الفارسييتين: شمع ودان، ومعناها ظرف المكان. والشمعدان جهاز فيه موضع للشمع. أنظر أنيس فريحة، مذكور سابقاً، ص. ١٠٠).

بضو الكاز (قنديل صغير)، بالنواسه، بالفانوس^١، ومن ثم باللكس^٢.

جرت بين أهالي المدينة، وبالتحديد المتنفذين فيها، وبين السلطة المنتدبة منافسة هامة في مسألة اختيار الشركات التي ستتعهد إستثمار الماء والكهرباء. فالسلطة المنتدبة كانت ميالة أكثر لإعطاء التزام المشروعين لشركات فرنسية. لكن الطرابلسيين نجحوا في كسب الإلتزامين لأنفسهم^٣.

وامتداد الطرقات في طرابلس إرتبط طبعاً بالإمتداد العمراني فيها، ولا ننسى دور وسائل النقل وتطوّرها في المساهمة في هذا الإمتداد. فعربات الخيل كانت نشطة، كذلك كان حال خط الترامواي الذي توقف في الثلاثينيات مع زيادة عدد السيارات في البلد.

إنّ وصفنا للبنى التحتية، يوصلنا طبعاً للحديث عن النمط المعماري الذي عرفته طرابلس في هذه الفترة.

لم يختلف النمط المعماري في مرحلة الإنتداب عمّا كان عليه في نهايات المرحلة العثمانية التي شهدت، وكما بينا، ظهور ما سمّى بالنمط «البيروتى» الذي جمع في شكله تأثيرات متنوّعة المصدر بعضها غربي (طلياني) وبعضها شرقي (من المنطقة). إنّ غالبية المباني الحديثة التي بنيت في هذه الفترة التاريخية (سواء ما سمّى

١. الفانوس (falot) وسيلة إضاءة وهو على نوعين: الفانوس المحمول ويستعمل عادة للتنقل في الليل خصوصاً في الحارات والأزقة العتمة، والفانوس هذا له مكان للشمعة في الوسط وأربع واجهات زجاجية، وحصالة في رأسه. كانت نساء طرابلس يستعملنه كثيراً خصوصاً في شهر رمضان أثناء تنقلاتهم الليلية في سهراتهن الرمضانية التي تمتد أحياناً حتى أذان الصبح. أمّا الفانوس الثاني، فيتميّز بتشابه نظام تركيبته مع القنديل، كما ويتشابه وهذا الأخير بتنوّع أحجام وأشكال قاعدته التي منها ما هو ذو حجم صغير ويستخدم يومياً للإضاءة ويسمى محلياً «بضو الكاز»، ومنها ذو الحجم الصغير جداً (النواسة هذا الفانوس يترك للإضاءة طوال الليل)، ومنها الكبير المصنوع من الزجاج الملون المزخرف أو من الأوبالين. وكما كانت هذه الفوانيس تختلف بأحجامها وأشكالها، كذلك كان حال الزجاج العاكسة للضوء فيها، والتي كان منها البسيط الطويل والمبروم والكروي الشكل ويسمونه محلياً «البطيخة» لتوافق شكله شكل هذه الفاكهة.

٢. لللكس (ترف: le luxe) قنديل يتميّز بإنارته القوية لاعتماده البترول والأمينت (amiant) الذي كانوا يسمونه محلياً بالشاشة لتشابه شكل نسيجه شكل قماش الشاش. ولقد جاءت تسمية هذا النوع من وسائل الإضاءة باللكس لأنّ الضوء فيه فاق الضوء الذي كان يحصل عليه عادة من القنديل.

٣. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر رياض دبلين، «ساعة طرابلس إن حكّت»، ص. ٣٠ - ٣٥. محمد نور الدين عارف ميقاتي، مرجع مذكور سابقاً، ص. ١٢٧ - ١٢٩. سميح وجيه الزين، مذكور سابقاً، ص. ٤١٠ - ٤١١.

منها بالعمارة، (المبنى المكون من عدة طوابق: ثلاثة أو أربعة طوابق) أو البيوت الخاصة المولفة من طابق أو طابقين)، كانت تتميز بواجهات مزخرفة بنقوش هندسية تزيّن عتبات النوافذ، كما إطارات الشرفات (الكورنيش)، وبفتحات (نوافذ وشبابيك) كبيرة، الزجاج فيها مشغول وفق نمط الزجاج المعشق (زجاج أبيض وأحياناً ملون، مقطّع بأشكال هندسية متصلة ببعضها بقواطع خشبية^١). أما الشرفات، فكانت في الغالب ضيقة المساحة، الدرايزين^٢ الحجري أو الحديدي فيها مشغول بأشكال زخرفية، هندسية جميلة.

في داخل المباني هذه، تختلف زخرفة الأسقف وفق قدرة صاحب المنزل المالية. بعض البيوت الخاصة (التي يمكن تشبيهها بما نسميه اليوم بالفيلات^٣) كانت سقوفها و«شقاغ»^٤ الأبواب الداخلية فيها مزينة بزخرفات، منقوشة على مادة الخشب أو الجص وملونة، يدخل في تزيينها أحياناً ماء الذهب؛ أما البعض الآخر منها فقد أكتفى لتزيينها باستعمال الجص المزخرف الأبيض.

في أواخر فترة الإنتداب، ظهرت في طرابلس، بيوت تعتمد الرسم فقط في تزيين السقوف، وأحياناً الرسم كان يقتصر وضعه كزناز على حيطان الغرفة، هذا طبعاً دون أن ننسى ذكر التركيز الكبير، في تلك العمارة، على اعتماد الرخام الأبيض، وأحياناً الملون، كمادة أساسية لصنع السلالم، الأعمدة الحاملة لفواصل الغرف والواجهات كما المطابخ والفواصل بين الغرف (العتبات). إضافة إلى الرخام، ركز في تلك البيوت على اعتماد البلاط الملون المنقوش بأشكال هندسية، فبدأ وكأنه السجاد الممدود على الأرض. هذا البلاط، بدأ يحل تدريجياً محل البلاط الفخاري اللون المستعمل في البيوت القديمة.

ما يهمننا إبرازه، في إطار ظهور هذا النمط المعماري الحديث في طرابلس، هو ظهور الألوان في العمارة؛ فمن المدينة القديمة المدهونة بالكلس الأبيض، إلى مدينة جديدة فيها ألوان متعددة: القرميد الأحمر، وألوان المباني المتنوعة (الأصفر، السكري، الرمادي الفاتح، ...) هذا طبعاً عدا الألوان التي ظهرت أيضاً بإدخال الزجاج الملون لواجهات البيوت.

١. الزجاج المعشق، هذا النوع من الزجاج عرف في المنطقة منذ أيام المماليك.
٢. الدرايزين أو الدرايزون، جمع درابزينات (يونانية Trapezion) سياج من حديد أو خشب يوضع حول السطوح أو الشرفات أو من على جانبي السلم. فريحة، مذكور سابقاً، ص. ٥٢.
٣. فيلات: جمع فيلا (دائرة).
٤. شقاغ مشتقة من كلمة شقع أي وضع شيء فوق آخر، والشقاغ هو الفتحة الإضافية التي توضع فوق الباب للزينة أو تستخدم أيضاً كقاطع علوي بين غرفة وأخرى.

ونمط العمارة الحديثة لم يقتصر وجوده في الإطار الخارجي للمدينة. فعدد مهم من المباني المملوكية والعثمانية بنيت فوقها، في تلك الفترة، بيوت على هذا النمط المعماري الذي أسميناها بـ«البيروتية» أو «الطليانية». لا ننسى أن ننوه هنا بأن طرابلس، وطوال فترة الإنتداب الفرنسي، ظلت متواصلة الأواصر الإجتماعية والاقتصادية مع أطرافها الحديثة. وظلت، بالرغم من المناطق المستحدثة فيها، المدينة التي تقطن فيها كافة عائلات الأسر التي عمرت بيوتاً لها في الخارج.

العمران ومدلولاته الإجتماعية

لو تعدينا الأشكال والألوان في العمارة الحديثة، أي الناحية الفنية والهندسية فيها، لاستطعنا أن نستشف، من خلال قراءتنا الإجتماعية لهذا النمط السكني الجديد، العديد من المتغيرات التي بدأت تتسرب إلى كيان العائلة الطرابلسية، خصوصاً في نظام حياتها المعيش.

هذه العمارة شهدت، كما يمكننا أن نلاحظ، إختفاء الفناءات المكشوفة وسط الدار. صحيح أن الفناء المحاط بالغرف ظل، كشكل، بادياً فيها، إلا أنه لم يحتفظ واقعياً إلا بدوره الإجتماعي، كمكان فاصل بين غرف كافة أفراد الأسرة، ومكان إستقبال لزوار المنزل من النساء. أما الرجال الأغراب فلقد ظل استقبالهم منوطاً برجال الأسرة فقط، ولقد كان هذا الإستقبال يتم في غرفة جانبية من المنزل تسمى «المنزول» لها أحياناً بابها الخارجي الخاص. وكان تأثير «التفرنج» عند العائلات المسيحية في المدينة أعمق منه عند المسلمين، علماً أن البيوت الجديدة كان لها الأشكال نفسها عند الطائفتين. إلا أن الإختلاط بين الرجال والنساء من زوار المنزل كان له، عند المسيحيين مساحة أكبر من الحرية، ظهرت في عدم لحظ المنزل في بيوتهم.

قلت هنا، أن الفناء الداخلي المسقوف في المنزل، احتفظ بدوره كمكان فاصل لكافة غرف أفراد الأسرة، وهذا الأمر في غاية الأهمية إذ أنه يبين لنا أهم المتغيرات المعيشة التي بدأت تدخل في النظام العائلي الطرابلسي.

فالنظام الإقتصادي الجديد، الذي عرفته هذه المدينة، بعد تطوّر طرق المواصلات فيها، وانفتاح أسواقها على البضائع الأوروبية المستوردة، أوجد فئة من التجار تمكنت، وبفضل غناها الفردي الذي حققته، من الإستقلال

المادي، عن رأسمال عائلاتها، هذا الإستقلال، هو الذي مكنها، وبقرار منها، من تأمين الإستقلال السكني. لا ننسى هنا، أن النظام الإقتصادي القديم في طرابلس، الحرفي منه والتجاري/الزراعي، كان يعطي رب العائلة الذي كان، هو نفسه، ربّ العمل، ولحفظ رأس المال، الحق في الصرف على أبنائه وتقرير مسار حياتهم الإجتماعية وفق ما يرتئيه هو، وما يتوافق وحفظ رأسماله اليدوي (الإبن) والمادي (المال). فهو الذي كان يقرّر، مثلاً، لابنه، متى عليه السكن مستقلاً مع أسرته، وهذا الأمر لم يكن يحصل، إلاّ عندما يصبح البيت العائلي غير قادر بحجمه على استيعاب كافة أفراد العائلة.

صحيح أن الكثير من الدور الجديدة التي تعيش فيها أسر مستقلة، ظلت تحضن بعض أفراد عائلتها (جد، جدة، والد، والدة، عمات، أو أعمام أخوة أو أخوات غير متزوجين أو أرامل لا عائل لهم)، إلاّ أن هذا الأمر أصبح يعتبر من باب الولاء العائلي، الإجتماعي والديني، أكثر منه، من باب الإرتباط العائلي بالمعنى القديم للعائلة. أمّا الذي كان يحمل عبء هذا الدور فهو، في الغالب، الإبن البكر.

والتغير العائلي الذي وصفته، لم يلحق، في فترة الإنتداب طبعاً، كافة طبقات المجتمع وكافة الأسر الغنية فيه، فلا ننسى أني ربطته أساساً بالقدرة على الإستقلال المادي عن العائلة، هذه القدرة، التي لم تكن تملكها إلاّ فئة التجار التي تحدثنا عنها، والتي شكّلت، في الغالب، النواة الأولية التي بنت خارج أسوار المدينة. هذه النواة هي التي بدأت بقية العائلات الطرابلسية الغنية التشبه بها تدريجياً.

واللافت في الأمر، أننا كنّا نرى الكثير من الأخوة والأقارب، من العائلة الواحدة، يسعون لبناء أو لشراء أو لاستئجار البيوت القريبة من بعضها البعض، وهذا الأمر مترجم طبعاً لقرب تغير النمط الحياتي العائلي الزمني من النمط القديم الذي كانت العادة فيه أن تجتمع العائلة الواحدة في بيت واحد، أو في منازل قريبة. واللافت أكثر في الأمر أننا بدأنا نرى، ومع هذا التغير بداية بروز ما أصبح يعرف بشارع ومناطق الذوات (العائلات الكبيرة). أمر، لم تكن تعرفه طرابلس من قبل. فلقد بينا، في الفصل السابق، كيف أن العائلات الغنية فيها كانت موزعة سكنياً في كافة أحيائها وأزقتها.

وكما أن نمط العمارة الحديث الذي وصفناه، كان مؤشراً مهماً في ضبط بعض المتغيرات المعيشية في النظام العائلي الطرابلسي، فهو أيضاً حامل لمدلولات

التغير الذي طرأ على مفهومي الخاص والعام أو الداخل والخارج في حياة الأسرة.

شرحنا سابقاً، أن الفناء الداخلي المكشوف في الدار، كان يشكل المكان الوحيد الذي يمكن أن تطل المرأة، من خلاله، على الخارج، بدون حجاب. أما الفتحات الأخرى في المنزل، كالشبابيك، فكانت، في الغالب، مبنية على علو مرتفع، ومغطاة بالشعريات. أما الأبواب، فكان غالبها، قليل الإرتفاع وضيق.

اختلف الوضع كلياً في الدور الحديثة، الأبواب والشبابيك اتسعت وارتفعت حتى أنه، في الواجهات الرئيسية للمنزل، أصبح علوها، بعلو سقف البيت الذي يبلغ أحياناً ٤ أمتار والنصف، وأحياناً أكثر.

ما يهمني إبرازه، من خلال هذا «التطور» الشكلي للتواصل بين داخل المنزل والخارج، هو التغير الذي بدأ يظهر في نوعية الحاجز الفاصل بين ما أسميناه بالخاص (الداخل أو عالم النساء) والعام (الخارج أو عالم الرجال). حتى الحواجز الخشبية (الشعريات)، فلقد اقتصر تواجدتها على نوافذ الطوابق الأرضية من البيت وذلك طبعاً لحماية خصوصية الحياة الأسرية من أعين المتطفلين، أكثر منه كحاجز لحجب النساء. وأكبر دليل على ذلك، إختفاء هذا الحاجز مباشرة في الطابق العلوي الأول.

صحيح أنه، وطوال هذه الفترة، ظل حجاب الوجه يغطي وجوه غالبية الطرابلسيات عند خروجهن إلى الشارع وحتى في مناطق «الذوات»، باستثناء عدد قليل من المسيحيات اللواتي استبدلن المنديل بـ«القبعة»، حتى أن بعضهن كن يضعن الحبرة عند دخولهن الأحياء القديمة في المدينة؛ وباستثناء طبعاً فئة قليلة جداً من المسلمات اللواتي فرضت عليهن وظيفة أزواجهن (مراكز حكومية رفيعة) نوعاً من الإختلاط، أو اللواتي تزوجن لبلاد الإغتراب وكن يعدن إلى طرابلس لزيارة الأهل. وحتى هؤلاء كن يضعن، عند خروجهن، القبعة أو «الإيشارب» «écharpe»^١ وأحياناً كثيرة «المنديل»، إذا أردن الدخول إلى المدينة.

أود أن أنوه هنا، أن رفع حجاب الرأس عند هذه الفئة من المسلمات لم يتم إلا في نهايات فترة الإنتداب، وكان رفعهن له قد فرضته ظروف معيشية خاصة بحياة الأزواج، لا مطالبة نسائية بالتحرّر. لا ننسى أن طرابلس ظلت تلك المدينة

١. نستطيع أن نتبين من اسمه الفرنسي فترة استعماله.

المسلمة التي تشبّثت بعاداتها الدينية، بشكل أكبر بكثير من العاصمة بيروت. لكن اللافت في الأمر أنه، وكما رُقّ الحاجز المنزلي الفاصل بين العالمين: الداخل والخارج في البيوت الحديثة، رق أيضاً حجاب الوجه عند المرأة الطرابلسية الشابة^١. و«رقية» كثافة الحاجب المنزلي كما الملبسي، ليست إلا ترجمة لسعة التواصل بين العالمين. لا ننسى أن المرأة في هذه المرحلة بدأت بالخروج، في هذه الطبقة الإجتماعية تحديداً، للتعلم هي أيضاً في المدارس.

وكما كان اختفاء الفناء المكشوف في الدور الجديدة، واختلاف نوعية الحواجز المعمارية بين ما أسميناه بالحيز الخاص (المنزل) والحيز العام (الشارع)، فإنّ لمساحة الحمام^٢ المنزلي الصغيرة، ولحجم وأدوات المطبخ^٣ مدلولات مرتبطة بالدور الوظيفي المنوط بهما، وبالمستوى التقني البسيط السائد في تلك الفترة. فلا ننسى أننا نتحدّث عن فترة كانت حمامات السوق فيها ما زالت ناشطة إن على المستوى الوظيفي أو على المستوى الإجتماعي. ولا ننسى أيضاً أنّ «طبّاخات الغان» والأدوات الكهربائية لم تبدأ بالدخول إلى المنازل الطرابلسية إلاّ في منتصف الأربعينات.

يمكننا أن نستنتج ممّا تقدّم، أنّ بدايات ظهور التغير المعيشي في المجتمع

١. ظهرت، وفي نهاية الثلاثينات، موضة ما عرف بـ«التربون» (turban) التي تميّزت بقصرها (تغطي فقط الرأس والعنق). هذه الموضة حلّت محل «الثلثة» الطويلة التي كانت تغطي رأس وجسم المرأة حتّى الخصر.

٢. كان الحمام، في البيوت الحديثة، صغير المساحة وضيّق، مقارنةً ببقية الغرف في المنزل المتميّزة في الغالب بسعتها الزائدة. وكان مزوّداً بحلّة «عربية» مركبة على موقد يعمل على الحطب و«جرن» صغير و«جنطاس». وبالرغم من صغره كان معداً ليستخدم من كافّة أفراد الأسرة التي كانت في الغالب كبيرة الحجم. وهنا لا بدّ لنا من أن نذكر أنّ هذا الحمام الذي الحق بهذا الشكل في المنزل كان يعتبر نوعاً من الترف الزائد في البيت خصوصاً وأنّ حمامات السوق ظلّت ناشطة طوال هذه الفترة التاريخية المدروسة، كمكان للإستحمام وكمكان للقاء والاحتفالات في المناسبات الخاصة. نضيف إلى ما ذكرناه، أنّ عادة الإستحمام كانت تتم في الغالب مرّة في الأسبوع. ويومها تؤخذ كافّة الإحتياطات حتّى لا يصاب الشخص، بعد الحمام بالبرد أو يواجه تياراً هوائياً.

٣. المطبخ كان مزوّداً بمغسلة من الرخام (مجلى) وببركة كانت تستعمل لتخزين المياه، وأحياناً لتبريد الفواكه، أمّا الطعام فكان يخرّن في «التملية» الكبيرة أو الصغيرة التي تعلق في الهواء خصوصاً في الصيف لحماية الطعام من التلف. هذا الطعام الذي يعاد في الغالب عليه على النار في اليوم الثاني قبل أكله حتّى لا يفسد. وظلّ الوجاق (الطبّاخ على الفحم أو الحطب)، وبابور الكازن هما الوسيلتين المستعملتين لطهو الطعام، لهذا كان للمطابخ عادة «داخون» كبير لسحب الدخان والبخار الناتج عن احتراق الفحم وعن الطبخ أو الغسيل.

الطرابلسي، انحصرت في فئة صغيرة من المجتمع، وأعني بها فئة الأغنياء وخصوصاً التجار منهم، والمسيحيين بدرجة أكبر من المسلمين، وذلك بسبب تواصلهم الديني، وتأثرهم الثقافي السابق بالغرب. لا ننسى أن هذه الفئة نفسها هي التي بدأت انفتاحها على العالم الغربي منذ نهايات العهد العثماني. أما بقية فئات المجتمع الطرابلسي، فلقد ظل معيشتها أقرب إلى ما كان عليه في مطلع القرن العشرين (أنظر الفصل السابق).

طرابلس والتغلغل الثقافي الغربي

وإذا كان للمال وللنظام التجاري الجديد في طرابلس دور كبير في إحداث بعض التغيير الغربي الطابع، في النمط المادي المعيش عند الفئة الإجتماعية الغنية في المدينة، فإن للتأثير الثقافي التعليمي الغربي، دوراً أكبر في إحداث هذا التغيير وفي ترسيخ جذوره التي ستتلور تدريجياً في المجتمع.

وقنوات التأثير الغربي في تلك المرحلة متعددة. إذا تعدينا القوانين والأحكام والنظم التي أدخلتها الدولة المنتدبة في تشريعاتها لدولة لبنان الكبير، وتعدينا الإنتاج المادي الغربي الذي بدأ يغزو الأسواق المحلية، فإن للإحتكاك المباشر دوره الفاعل، خصوصاً إذا كان هذا الإحتكاك غير متوازن، لأن الفئة الحاكمة تكون، وبشكل طبيعي، أكثر تأثراً في الأخرى بسبب تفوقها عليها. أما محاولات التشبه بها، ولو شكلاً، وحتى حين مقاومتها، فتتم عند الفئة المحكومة بشكل شبه تلقائي، كمحاولة تشبه الإبن القاصر بشخصية والده ومحاولاته تقليده. فما بال حاكم لم يكتف بغزو عسكري ولا سياسي ولا تشريعي ولا اقتصادي للمنطقة، بل وركز بشكل كبير، على غزوه الثقافي التعليمي لها.

والغزو التعليمي الغربي، الذي ارتدت مؤسساته طابع الدور التبشيري الديني، ظهر، وكما نعلم، منذ أيام العثمانيين. ولقد طال وقتها، فئة المسيحيين في المنطقة. لكنه بدأ، ومع بدايات عهد الإنتداب، وبالرغم من قوة مقاومة الطائفة الإسلامية الطرابلسية له، بالتغلغل حتى في مناهج المدارس التي اتخذت طابع المدارس الدينية الإسلامية^١ والتي نشأت كردة فعل مقاومة لمؤسساته

١. كدار التربية والتعليم الإسلامية. أنظر حول هذا الموضوع وهيب قدورة، كلية التربية والتعليم الإسلامية في طرابلس، «التأسيس والدور التربوي - الإجتماعي»، رسالة دبلوم، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الإجتماعية، الفرع الثالث، ١٩٨٣.

التغيرات المعيشية في طرابلس خلال مرحلة الإنتداب

التبشيرية، وذلك بسبب أنظمة التعليم التي اعتمدها الدولة المنتدبة وقتها، والتي كانت للثقافة الغربية وللغة الأجنبية، وخصوصاً الفرنسية، سيطرة كبيرة على المناهج فيها.

وإذا قاوم الطرابلسيون المسلمون تعليم أولادهم في الإرساليات التبشيرية بوضعهم في المؤسسات التعليمية الإسلامية، أو في المدارس الحكومية^١، فإن عدداً مهماً من العائلات الكبيرة، اضطره النظام التعليمي المعتمد في شهادات الدولة، إلى إدخال أولادهم هذه المدارس، حتى ولو كان من المناوئين لنظامها التبشيري، وذلك لتوافق منهاجها التعليمي مع المنهاج المطلوب في الشهادات الرسمية، ولقدرة أساتذتها التعليمية لهذا المنهاج خصوصاً في مسألة اللغة الأجنبية^٢.

والمهم في مسألة الغزو الثقافي الغربي أنها لم تطل فئة الأغنياء فقط، بل شملت أيضاً قسماً كبيراً من أولاد الطبقة الوسطى في البلد، وأعني بهم أبناء صغار التجار كما الحرفيين. فلا ننسى أن هؤلاء، وخصوصاً الحرفيين منهم، بدأوا يحسون بخطر استمرارية مهنتهم وذلك بتزايد النتاج المصنوع في الأسواق ومزاحمته لإنتاجهم. فوجدوا بحسبهم الإقتصادي أنه أصبح من الضروري إيجاد منافذ معيشية أخرى لأولادهم. هذا الأمر طبعاً سيزيد، كما سنرى لاحقاً عند دراستنا لفترة الإستقلال في لبنان، تزعزع البنى العائلية التقليدية في المدينة، وسيؤدي أكثر فأكثر إلى استقلالية الأبناء الاقتصادية وبالتالي المعيشية عن آبائهم.

وإذا سبب الإنتداب تحوّل المسلمين في طرابلس للإهتمام أكثر بمسألة التعليم الزمني، وهم من عرفوا في تاريخهم، وحتى بدايات القرن العشرين، باهتماماتهم التعليمية التي يغلب عليها الطابع الديني، فإن المهم في الأمر

١. المدارس الحكومية في طرابلس كانت عديدة غالبها بمستوى الشهادة الابتدائية وقسم بسيط منها بمستوى الشهادة التكميلية. من هذه المدارس نذكر: الإعدادية السلطانية للبنين، مدرسة النموذج للبنين والنموذج للبنات، مدرسة التهذيبية للبنين والتهذيبية للبنات، مدرسة فخر الدين. إضافة إلى هذه المدارس الحكومية، كان هناك بعض المدارس الخاصة كمدرسة البهلوان للبنين ومدرسة سامية شنبور للبنات... وهنا لا بد لنا من أن نذكر حادثة محاولة رئيس الجمهورية إميل إده إقفال المدارس الحكومية عام ١٩٢٩، وصرف عدد كبير من أساتذتها بتهمة الإنتماء العربي، أنظر وهيب قدورة، مذكور سابقاً، ص. ٤٠.

٢. أنظر حول مسألة الصراع الثقافي الديني الذي أشرنا إليه: محمد علي الضناوي «أكرم عويضة، قضايا ومواقف، معالم مدينة في القرن العشرين»، دار الإيمان، طرابلس، ص. ٣٦ - ٣٧. وهيب قدورة، مذكور سابقاً، ص. ٤٠.

أنَّ عهد الإنتداب قد شهد أيضاً بداية دخول الفتيات المسلمات (غالبيهن منتميات لعائلات ميسورة) المدارس. وتدرّس الفتاة كان مقتصرأ، في الغالب، على المرحلة الابتدائية. قليلات جداً هن اللواتي استطعن الوصول إلى المرحلة التكميلية، وأقل بكثير إلى المرحلة الثانوية. ودخول الفتاة المدرسة في ذلك الوقت، لا يعني قط أنها سافرت (رفعت الحجاب). ولقد أقامت مدرسة الراهبات العازارية، إضافة إلى المنهاج التعليمي للفتاة، ولتشجيع الفتيات على التعليم، دورات تعليمية حرفية خصوصاً لمسألة الخياطة والتطريز. ولقد لاقى هذا الفرع التعليمي إقبالاً كبيراً عليه، لأنَّ دور الفتاة في ذلك الوقت كان ما يزال مرتبطاً بدور ربة المنزل والأم، لهذا فإنَّ هذا الفرع يُعدّها أكثر للنجاح في تأدية دورها الإجماعي المنوط بها.

إنَّ تنويعنا بواقع الحالة التعليمية في طرابلس زمن الإنتداب، وتركيزنا على الصراع الذي عاشته الطائفة الإسلامية أثناءها، وهي، كما نعلم، الطائفة الأكبر عدداً، بسبب تناحرها والمؤسّسات التعليمية التبشيرية من جهة، وبسبب خضوعها للنظام التعليمي الغربي الطابع من جهة أخرى، مرده رغبتنا بالتنبيه أنَّ هذا الصراع التناقضي، هو الذي سيساهم في خلق التفتت الإجماعي «atomisation sociale» الذي سيجيب الطائفة نفسها، والطوائف الأخرى في المجتمع هذا طبعاً دون أن ننسى أنَّ هذا النظام التعليمي، هو الذي سيسبب هوة تعليمية طبقية، ستؤثر، بشكل أساسي، كما سنرى لاحقاً، في تركيبة التقسيمات السكنية المناطقية في المدينة.

طرابلس: قصّتها والنهر^٢

كلّنا يعلم أنَّ طرابلس مدينة نهرية. وإن تحدّثت في الفصل السابق (نهايات الحكم العثماني) عن خصائصها المعمارية، وارتباط هذه الخصائص والنمط المجتمعي المعيش فيها، فلا بد لي هنا من التركيز على ارتباط وجود طرابلس أساساً، وفي هذا الموقع بالذات، بوجود نهر «أبي علي».

١. لا ننسى أنَّ طرابلس حملت، وبسبب هذه الطائفة إسم مدينة «العلم والعلماء» (المقصود بالعلم هنا طبعاً العلم الديني الإسلامي).

٢. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر طلال منجد، «مجتمع النهر في طرابلس»، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الإجماعية، ١٩٨٨، بحث غير منشور.

التغيرات المعيشية في طرابلس خلال مرحلة الإنتداب

أمّا تأجيلي الحديث عن هذه المسألة الهامة، حتّى تناولي مرحلة الإنتداب، فمرده لثلاثة أسباب، هي:

١. إنّ ما استطعت جمعه من معلومات عن الحياة المدنية المعيشة المرتبطة بالنهر يعود وبشكل أدق لهذه المرحلة (بدايات القرن العشرين).

٢. رغبتني إعطاء صورة بانورامية عن منطقة مهمة من مناطق طرابلس، يسكن فيها موزاييك ممثل لكافة الطبقات الاجتماعية والطوائف الدينية^١. هذه الصورة، ستوضّح لنا، حال هذه المدينة عموماً وحال الحياة فيها، وستمكننا من ملامسة نوعية الثقافة المعيشية السائدة التي ستواجه، وبالإمكانيات التي سنبينها، ثقافة الغرب المستعمر بثورته الصناعية ونظم اقتصاده الجديد.

٣. إختياري لهذه المنطقة تحديداً عائد، إضافة إلى ما ذكرت، للدور الهام الذي سيلعبه نهر «أبو علي» كمسبّب، أو بالأحرى كمبرر لتغيير خريطة المنطقة، التي يمر فيها، معمارياً وديموغرافياً، هذا التغيير الذي سيؤثر بدوره على التوزيع السكاني العام في المدينة. وهو أمر سنحاول رصده، عند عرضنا لواقع طرابلس المعيش في الفترة الأولى من الإستقلال.

لقد ذكرت سابقاً، أنّ طرابلس بنيت تحت سفوح القلعة في الداخل، بعيداً عن الشواطئ البحرية، على شكل مدينة حصن لحمايتها من هجمات الصليبيين. لكن هذا الموقع لم يكن ليختار لولا وجود النهر. والمدينة الحصن، التي وصفنا نمطية بنائها، كان يخرقها «أبو علي»، من الشرق إلى الغرب، ليقسمها إلى ضفتين: واحدة يسرى (جنوبية/غربية) تحوي، حتّى بدايات الإنتداب، القسم الأكبر من المدينة، وواحدة يمنى (شمالية/شرقية)، تشكّل بالرغم من ضيق مساحتها، السوق التجاري المهم الذي كان يطل منه الطرابلسيون في تعاملهم مع المناطق المجاورة وأعني تحديداً القرى المجاورة كما والمدن السورية.

ونهر «أبو علي» كان يعتبر الشريان الحياتي الرئيسي في طرابلس. على مساره، وخصوصاً عند اختراقه للمدينة من الشرق، بنيت العديد من طواحين

١. على طول ضفتي نهر أبو علي، كنّا نرى، وكما بقية المناطق في المدينة القديمة، بيوت الأغنياء والطبقة الوسطى، متقاربة من بيوت الفقرات وداراتهم. وفي منطقة الدباغة، كانت تنتشر هناك بيوت اليهود وبقرها، في منطقة كنيسة مار جاورجيوس، بيوت المسيحيين.

القمح^١؛ ومنه جرت المياه^٢، في قنوات متعددة الأسماء والأحجام^٣، لتسقي

١. هذه الطواحين برد تاريخها، كما يذكر د. تدمري، إلى العهد البيزنطي، الإسلامي، الصليبي، المملوكي، العثماني، بمعنى آخر إلى غالبية العصور التاريخية التي عرفتها هذه المدينة. ولقد عرفت منطقتها التي تمتد من موقع التكية المولوية حتى الناعورة قرب المسلخ القديم شمالاً باسم محلة الطواحين. (أنظر تدمري، «محللات طرابلس القديمة موقعها، أسماؤها، سكانها من خلال الوثائق العثمانية، المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس إبان الحقبة العثمانية، ١٥١٦ - ١٩١٨»، ١٩٩٥، ص. ١١٥). من هذه الطواحين، أذكر منها: طاحونة الحجاج، البريج والمحمودية (في منطقة المرجة)، طاحونة الدرويشية، الجغل الكبير (تسمى أيضاً طاحونة حرب)، الجغل الصغير (تسمى أيضاً طاحونة الجمل)، المولوية، الطاحونة الجديدة، (كل هذه الطواحين كانت منتشرة تحت التكية المولوية وموزعة على ضفتي النهر). أما طاحونة سلطان، فكانت تقع في منطقة باب الحديد. ومن الطواحين النهرية: طاحونة المسلخ (منطقة المسلخ) وطاحونة سنبل (سوق الخضرة، باب التبانة). كان لكل طاحونة مجرى مائي محول من النهر ليدير حجر رحاها هذه التفرعات بعضها أطلق عليه محلياً إسم «النهر»، كنهـر «الطرشة» الذي كان يدير طاحونة سلطان. هذا النهر كان يمر تحت بيوت منطقة تحت السباط، ويكمل طريقه لناحية جامع البرطاسي، والتفرعات النهرية كانت تدار بواسطة سدود كبيرة تعرف باسم «الجغل» (وبعني السد الثابت الذي لا يمكن فتحه وإقفاله كالسكن). من أهم السدود أو «الجغول» المتواجدة على نهر أبو علي، أذكر: الجغل الكبير ويدير طاحونة حرب، الجغل الصغير يدير طاحونة الجمل، جغل موجود بين الجسرين، جسر السويقة وجسر اللحامين، ومنه تدار مياه السقي للبساتين. وجغل الدباغة الواقع بالقرب من جسر اللحامين ومنه يتفرع قسم يدير طاحونة المسلخ ويستفيد منه المسلخ نفسه (على ضفاف هذه القناة، كان يتم سلخ وتنظيف الجلود المعدة للدباغة. وكان يرمى بكافة الأوساخ مباشرة بالمياه. لا ننسى الإعتقاد السائد وقتها أن المياه الجارية هي مياه نظيفة ويمكن استعمالها لكافة الحاجات). هذا الفرع هو الذي كان يتجه ليدير طاحونة سنبل، أو كما يلفظونها أيضاً سند مل (ربما هي اشتقاق من إسم سندمر المملوكي؟) وليسقي بساتين البداوي المسماة بالرزاق الثالث.
٢. مياه السقي كان يملكها أصحاب البساتين، وكانت موزعة عليهم بحصص وفق ملكية كل واحد منهم. هذه المياه كانت تدار وتقطع من خلال «سكورة» (جمع سكر) يعرف أماكنها الشاوي أو الشوي، (إسم كان يطلق على القنوات والسقائين الذين كانوا يتولون عملية ري البساتين فيوزعون الماء حسب حصص مالكيها وفق برنامج محدد ومتفق عليه.
٣. إن قنوات الري كانت، في غاليتها، متفرعة من الجغل الموجود بين الجسرين. من أهم هذه القنوات أذكر: قناة الحزوري، الدباغة، الغرباء، سندمل، المرج. كل قناة من هذه القنوات، كانت مقسمة بدورها إلى قنوات فرعية متعددة، وفق التالي: قناة الحزوري: تتجه من ناحية جامع البرطاسي، مروراً بسوق النحاسين، ثم تتفرع، قسم منها باتجاه ما يسمى اليوم بشارع عز الدين، وقسم باتجاه الراهبات لتتفرع واحدة باتجاه منطقة النجمة، باب الرمل، وواحدة باتجاه ساحة الكورة. هذه الأخيرة تتفرع من جديد واحدة باتجاه الكلية لناحية سقي محرم وواحدة باتجاه كرم الفلا، سقي الرمل. قناة الدباغة: تتجه من ناحية الدباغة، قسم منها يجر إلى منطقة الشهداء، بركة الملاحة، جامع العطار (في سوق البارزكان، أو السوق الجديد)، التريبعة، شارع الكنائس، التل... وقسم آخر يتجه ناحية الزاهرية، ويمر من قرب مقابر اليهود. قناة الغرباء: تتجه ناحية مقابر الغرباء ثم تتفرع: قسم منها يتجه ناحية المنتين، وقسم آخر ناحية المحجر الصحي. هذه القناة تلتقي ببعض فروعها مع قناة الدباغة. قناة المرج: هي إحدى متفرعات قناة الدباغة، تتجه ناحية سقي الرمل (منطقة الضم والفرز اليوم) عن طريق تقاطع المنتين، عزمي، الميناء. كل هذه القنوات وفروعها، كانت مخصصة لري السقي الغربي، أو السقي الواقع على الضفة اليسرى من نهر أبو علي. قناة سندمل: هذه القناة تسقي بساتين الضفة اليمنى من النهر بعد أن تدير، كما ذكرت، طاحونة المسلخ وسنبل، ثم تتجه ناحية البداوي: الرزاق الثالث.

التغيرات المعيشية في طرابلس خلال مرحلة الإنتداب

بساتين الحمضيات، (أو كما تسمى محلياً: أراضي السقي^١)، ولتصب، من بعدها، في البحر.

وكما شكّلت مياه النهر، الطاقة التي تدار بها الطواحين، ومصدر الحياة الزراعية في هذه المدينة، كذلك كانت مكاناً غنياً بالسّمك النهري الذي اعتبر وقتها، مصدراً معيشياً وغذائياً لا يستهان به للعديد من سكان طرابلس. فلقد كانت رؤية شبّاك الصيد والصيادين من المشاهد المألوفة هناك.

كان يرتبط بوجود النهر وجود حرفة الصباغة^٢، المسلخ^٣ والدباغة^٤. فهذه الحرف، وكما نعلم، تحتاج في عملها، ولسبب تقني، بيئي وصحي، الكثير من المياه الجارية.

ومن المشاهد المألوفة وقتها على ضفاف هذا النهر، مشهد النساء، يخرجن من أبواب منازلهن، يغسلن وينظفن أوعيتهن المنزلية والملابس المتسخة، مباشرة في المياه الجارية بمحاذاة عتبات أدراج بيوتهن. أمّا النساء الفقيرات اللواتي كن يسكن بعيداً، فلقد كن ينتشرن، هن أيضاً، على الضفاف للقيام بغسل وتنظيف أغراضهن، ولنقل المياه، هن وأولادهن إلى بيوتهم.

وإن تحدّثنا عن دور نهر «أبي علي» الحياتي العملي، فلا بد لنا هنا من أن ننوّه، أنّه كان المسبب، وككافة المجتمعات المائية في ذلك الوقت، في خلق

١. كلمة السقي كانت تطلق على كافة البساتين الزراعية التي تحيط بطرابلس، وتعتمد في زراعتها على الري.

٢. هذه الحرفة كانت منتشرة في نواحي منطقة الحديد بدايات القرن. ولقد زالت تدريجياً مع زوال صناعة الحرير في المدينة، بسبب تعرّض هذه الصناعة لمنافسة معامل ليون الفرنسية.

٣. كلنا يعلم طبعاً ما يحتاجه ذبح المواشي من مياه، وأكبر دليل على ارتباط هذه الحرفة بمجاري المياه، نقل مكانها من هذه المنطقة، عند القيام بمشروع تغيير مجرى النهر فيما بعد في الستينيات. وموقع المسلخ في طرابلس كان وقتها قريباً من منطقة سكن اليهود فيها. ونحن نعلم ما عند هذه الطائفة الدينية من خصوصية في أكلها للحم. فلقد كان يأتي المسلخ حاخام يهودي يقوم بنفسه بذبح الخراف التي كشف عليها. إذ يشترط عند اليهود أن تكون الذبيحة بعمر معيّن، ويحدّد ويعرف من خلال آلية الخروف وأسنانه. كانت الذبيحة تدمج بدمغة خاصّة. أمّا طريقة ذبحها فيجب أن تتم بواسطة سكين حاد، إذ لا يجوز أن يذبّح رأس الماشية إلاّ بضربة واحدة تكون قاطعة له من الوريد إلى الوريد والذبّح كان يتم طبعاً مع ذكر اسم الله. هذه الذبيحة لا يؤكل منها إلاّ القسم الأعلى، أمّا الباقي فيحرق للحامين من غير اليهود ببيعته. فالقسم الأسفل من الذبيحة عند اليهود يعتبر من السواقط التي لا تؤكل قربها وإمكانية تلوثها ببول وخروج الحيوان.

٤. هذه الحرفة منعت مزاولتها رسمياً في هذه المنطقة بعد تحويل مجرى النهر. ما نجده اليوم في منطقة الدباغة من جلود غالبها مخزن ليرسل إلى دباغة بيروت.

تصوّرات وخيالات، لسكانه، كلّها مرتبطة بالجن، الذين كان يستعان بـ«أسماء» الرحمن عند ذكركم^١.

بقي علينا أن لا ننسى التنويه بدور هذا النهر الترفيحي. فعلى ضفتيه: اليمنى واليسرى، إنتشرت المقاهي^٢، وعند مصبه (منطقة برج راس النهر) كانت تقام

١. كان في منطقة «تحت السباط» (كلمة مشتقة من «ساباط» وهي كلمة عربية فصيحة تعني: الطريق المسقوف، أنظر د. تدمري، «مجلات طرابلس القديمة موقعها، أسماؤها، سكانها من خلال الوثائق العثمانية»، مذكور سابقاً، ص. ١١٥)، تحديداً حيث يمر نهر الطرشة لإدارة طاحونة سلطان، زقاق ضيق عثم، كان يعرف باسم زقاق الجن. كلنا يعرف طبعاً، أن الإيمان الديني يعترف بوجود الجن، وكلنا يعي تأثير هذا الإيمان على غالبية الأدب الشعبي القصصي، كما وعلى فكر الإنسان في معيشته اليومي. ومن المعروف أيضاً، أن هذه المعتقدات تزاد، في الغالب، في المجتمعات القريبة من المجاري المائية. ولقد عاشت طرابلس هذا الواقع بعمق. خصوصاً سكان منطقة النهر، وتحديداً أكثر، وكما ذكرنا، سكان منطقة تحت السباط. كثيرة هي القصص التي يرويها لنا من سكن أو جاور أو عرف أقرباء له في هذه المنطقة، عن الجن وعن كيفية معيشتهم لسكان تحت السباط. من هذه القصص نروي على سبيل المثال قصة قستان عرس بنت الثمين الذي استعاره الجن (الذين يستبعد في أكثر الأحيان ذكر اسمهم خوفاً من بطشهم، وحتى عندما يذكر الإسم كان دائماً يلحق بالبسملة، حتى يحمي ذكر الله المتحدّث عنهم) لعرضهم. ولقد شاهد هذا العرس، جارة بيت الثمين، كما وشاهدت أيضاً أن الشمع قد سال على الفستان، فما كان منها إلا أن ذهبت في اليوم التالي إلى بيت الثمين، وطلبت رؤية الفستان، وعندما وجدت آثار نقاط الشمع روت رؤيتها. ومن القصص أيضاً عن هذا المكان قصة القط سوار. وهذا القط أسود اللون شاهده صاحبه ليلاً يرقص ويترنم فما كان منها عندما رآه في النهار إلا أن يادرتة قائلة: «ولي عليك يا سوار تاريك طبال زمار»، وبعدها اختفى هذا القط. وهناك روايات كثيرة عن مشاركة الجن هناك السكان الأكل وحتى اللعب. ولم تتوقف الحكايات عن هذه المنطقة عند هذا الحد فهناك أيضاً الكثيرون الذين يروون قصة الأفعى العملاقة التي تسكن القلعة وتشرب من النهر. فالقلعة، وكغالبية الأمكنة الأثرية عموماً، يعتبرونها مكاناً مرصوداً، وحتى الأفاعي الصغيرة التي تظهر في الصيف في المنطقة يعتبرونها أبناء تلك الأفعى. ما يهمننا من رواية هذه القصص هنا، هو إعطاء صورة سريعة عن تصوّرات سكان طرابلس أثناء الفترة المدروسة في معيشتهم اليومي، وربط هذه التصوّرات ليس فقط بالمعتقدات ولا فقط بالتراث الموروث ولكن أيضاً بحالة العتمة التي ظلّت وحتى الثلاثينيات تميّز ليالي المدينة القديمة، كما وبصوت المياه المتدفقة تحت البيوت وقربها.

٢. من أهم المقاهي النهريّة في ذلك الزمان مقهى البحصّة الذي اتخذ إسمه، كما إسم المنطقة التي يتواجد فيها، من إسم البحص (الحصى) الأبيض الذي كان يجرفه مجرى النهر ويظهر في هذه المنطقة عند هبوط منسوب المياه في الصيف. في هذا النهر كان يقيم الكراكيزي حفلات خيال الظل المسرحية أو كما يسمونها في طرابلس، كركوز وعواظ (أسماء الشخصيات المستخدمة في هذا المسرح). مقهى «جهير» على الضفة اليسرى من النهر. مقهى «خبيني» على الضفة اليمنى للنهر في محلة السويقة، مقهى الصيادين ويقع في نهاية جسر اللحامين من الجهة اليمنى. مقهى الدباغة ويقع في محلة الدباغة. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر طلال منجد، مذكور سابقاً، ص. ٣٨ - ٤١.

«السيارين» خصوصاً في أربعة أيوب^١. وكذلك كان الأمر على ضفاف مجراه، خصوصاً في بساتين الليمون في منطقة المرجة، حيث كان يستفاد، وفي فصل الربيع تحديداً، من منظر الخضرة ومن رائحة زهر الليمون ومن مجرى النهر للتنزه، أو كما يقال أيضاً للتنيرز^٢. وكما كان النهر مكاناً لتنزه الكبار، فلقد كان، ولأطفال المنطقة، المكان الهام للعب والسباحة، وأحياناً للإستحمام، خصوصاً في نهايات فصل الربيع وفي الصيف.

إن وصفي الصوري لحياة مجتمع النهر بهذا الشكل، أردت من خلاله، تبيان المستوى المعيشي التقني، كما والفكري لسكان هذه المنطقة، التي تعتبر، وبسبب النهر، المنطقة الأكثر دينامية في بدايات القرن.

وإذا أمعنا في التصور لهذا المجتمع، فإننا نجد أن ما كان يديره في تلك الفترة، إن على المستوى التقني أو المعيشي، هو موروث الأجداد. وإذا أمعنا النظر أكثر، لوجدنا أن هذا النمط المعيشي/التقني الذي عرضناه، ظل على ما هو عليه طوال غالبية فترة الإنتداب. أما ما استجد في المنطقة معمارياً فلقد بدا، وبشكل محصور، من خلال بعض البيوت التي شيدت فوق المباني المملوكية/العثمانية، على مثال البيوت الحديثة في المناطق الجديدة من المدينة وأعني طبعاً منطقتي: الزاهرية والتل.

باختصار، كان هذا المجتمع متميزاً ببساطته وبنمطية الحياة المناسبة فيه انسياب النهر الذي كان يخاف من غضبه^٣. وهذا المجتمع، كان معروفاً بمحافظته، كما وبقيّة أحياء المدينة القديمة الأخرى، على موروث الأجداد خصوصاً في الحقلين التقني والعائدي^٤ منه. وهذا المجتمع أخيراً، وبهذه

١. «أربعة أيوب» هو عيد مرتبط بقصة النبي أيوب الذي عندما برأ من المرض نزل الماء واغتسل. لهذا، وتيمناً به، كان الطرابلسيون، وفي ذكرى شقائه، يقصدون برج رأس النهر أو شواطئ البحر للسباحة والإغتسال.

٢. «التنيرز» كلمة فارسية الأصل تفعيل لكلمة النيروز (عيد الربيع) لكنّها تستعمل في طرابلس ككلمة مرادفة في معناها لكلمة سيران، أي تنزه.

٣. لا بد لنا هنا من أن نذكر أن لنهر أبي علي، وقيل الطوفة الكبيرة التي حدثت سنة ١٩٥٥، سوابق تاريخية في طوفان مياحه، منها: طوفة عام ١٣٤٤، ١٦١١، ١٨٩٩، ١٩٤٦. أنظر حول هذا الموضوع محمد كامل بابا، «طرابلس في التاريخ»، جروس برس، طرابلس، ص. ١٠٣ - ١١٥.

٤. كان يكفي أن نعد، فقط ما يوجد على مجرى النهر، من المدارس الدينية (المدرسة الظاهرية: تحت السباط، المدرسة الزريقية: على ضفة النهر اليمنى، أزيلت مع توسيع مجرى النهر)، النكايا (تكية المولوية الواقعة على مجرى النهر الأيسر تحت القلعة)، الجوامع (جامع الاويسية: مباشرة على مجرى النهر، منطقة باب الحديد، جامع التوبة: منطقة المسلخ، مدخل الدباغة)، حتى نعرف مدى ما كانت مظاهر الدين متمثلة في هذا المجتمع.

المعطيات البسيطة، هو الذي سيواجه النمط الإستعماري الغربي الجديد، الذي سيركز اهتمامه، بشكل أساسي، ولخدمة مصالحه، على تنمية بعض بنى القطاع الإقتصادي والثقافي في المدينة: أمر سيحدث، وكما سنبين لاحقاً، خلافاً في مسألة النظام البنوي التقليدي المعيش، وسينتج عنه نظاماً جديداً، شديد التبعية الإقتصادية للغرب، متعدد الإنتماءات الثقافية وكثير التواصل المعيشي الفكري والديني مع موروث الأجداد.

ولمحاولة وعي أكبر لمسألة ولحجم الخلل الذي أصاب النظام البنوي التقليدي في طرابلس جراء التأثير الغربي عليه، سنوجه فيما يلي، الأضواء على بعض القطاعات الإنتاجية التقليدية في هذه المدينة، وتحديداً قطاعي الزراعة والحرف، اللذين كانا يشكلان دعامة الثروة الإقتصادية الحقيقية في هذه المدينة، لنبين واقعهما ونوعية التأثير الإستعماري الذي تعرّضا إليه.

القطاع الزراعي والحرفي في طرابلس

سأبدأ أولاً بالحديث عن القطاع الزراعي في طرابلس، المكوّن من أراضي السقي: منطقة المرجة، السقي الغربي (سقي الرمل)، والشرقي (البدوي)، ومن حقول الزيتون المنتشرة على تلتني: القبة وأبي سمرأ. هذه المنطقة الزراعية هي التي وقعت ضحية المد المعماري الذي عرفته هذه المدينة، وبشكل واضح، خلال تاريخها الحديث، خصوصاً منذ منتصف القرن العشرين.

وأراضي السقي كانت تستخدم، في غالبها، لزراعة الحمضيات. وكانت مُسبّجة ومقسّمة وفق الملكيات، ولكل منها إسم معروفة به^١. فلقد كان يكفي أن يقال إسم البستان، ليعرف العاملون في هذا القطاع: موقعه، مواصفاته وقيّمته المادية.

١. هذا الإسم مشتق إماً من إسم مالكة (السنكرية، الجندي، حج مراد)، أو من وصف لنوعية تربتها أو مكانها (الرملية، الزقاقية، البستان)، أو من صفة مجهولة المصدر (الصلوك، الضني)، والمهم أن هذه الأسماء كانت تبقى، في غالب الأحيان، ملتصقة بالأرض حتّى مع تغيير مالكةا، لأنّها أصبحت أداة تمييز لها، تعرف بها أثناء عمليات البيع والضمان الموسمي والسنوي. الضمان السنوي: هو استئجار الأرض خلال فترة لا تقل عن الثلاث سنوات. يقوم خلالها المستأجر بالعناية بالبستان وبيع المحصول. أمّا الإستهجار الموسمي فهو استئجار البستان فترة المحصول فقط. وكان ضمان البستان أو المحصول يتم تقدير قيمته بقدر ما سيحمله من إنتاج، هذا التقدير كان يخمن وفق حالة الشجر ووفق حالة حمله للثمر والتي في الغالب تعتمد على الخبرة التجريبية المتوارثة.

كانت غالبية هذه الأراضي إما أوقافاً وإما أملاكاً لكبار العائلات والمتمولين^١ في طرابلس. ولقد كان يقات منها، معيشياً، عدد مهم من سكان هذه المدينة وذلك إما من عملية الضمان السنوي أو الموسمي^٢.

وكما كان السقي مصدراً معيشياً هاماً لسكان المدينة، كذلك كان وضعه بالنسبة لغالبية القرويين المزارعين الذين كانوا «يشتون» على أطرافها. ولا ننسى أن نضيف إلى هؤلاء المستفيدين من هذا القطاع الزراعي، عمال التراهيل (المواسم) الذين كانوا، هم أيضاً، يأتون للعمل في هذه الأراضي خصوصاً في مواسم القطف.

بالرغم من حجم المستفيدين هذا، فإن التقنيات الزراعية كانت يدوية وبسيطة، تركز على الخبرة المتوارثة سواء في طريقة حرق الأرض^٣، مكافحة الأمراض «الضريبه»^٤، عملية تطعيم الشجر^٥ والسماذ^٦ أو حتى طريقة قطف المواسم^٧.

١. كانت تقاس البساتين بالفدان، أو كما يسمونه أيضاً بفدان الفلاحة الذي يساوي في السقي ٢٣٠٠ م^٢ ويحوي حوالي ٢٠٠ شجرة (المسافة بين الشجرة والأخرى حوالي ٢ م). أما فدان الفلاحة في الزيتون فيساوي ٢٧٧٨ م^٢. والفارق بين الفدانين عائد لأن فدان الفلاحة يقاس بكم العمل الذي يستطيع «الفدان» إنجازه في اليوم. وإنجاز الفدان في بستان السقي أقل من إنجازه في حقل الزيتون وذلك لنوع التربة أولاً ولغرق المسافة الفاصلة بين الشجرة والأخرى ثانياً والتي هي أقرب في بساتين الليمون.

٢. كان «لضمان» البساتين، وللسماسرة مقاهيمهم الخاصة في المدينة، من أهمها: مقهى فهميم قريب من مدخل المدينة الغربي (منطقة التل)، مقهى الفاروق الذي كان موجوداً في منطقة ما يسمى اليوم بساحة الكورة. هذان المقهيان كان يجلس فيهما كبار الملاكين وكبار ضمانة السقي كما الزيتون. أما مقهى موسى: ويعتبر موقعه وقتها مدخل المدينة الجنوبي (منطقة باب الرمل)، ومقهى ساحة الدفتردار فكان يقصدها الضمانون البسيطو الحال. كانت العلاقة بين الضامن والملاك علاقة ثقة متبادلة تربطها المصالح المشتركة، المالك همه الحفاظ على رزقه ونوعيته، والضامن همه تعاطف هذا الأخير معه في حال كان هو أميناً على خدمة الرزق فينصفه عندما يقسو عليه الموسم ولم يستطع تسديد المبلغ المستحق عليه.

٣. كانت فلاحة الأرض لا تتم سنوياً، إذ يستعاض عنها أحياناً بعملية «الخب». وخب الأرض كان يتم بواسطة الشوكة. في نهايات أيلول/تشرين الأول، أي بعد هطول أول مطر (الشتوة الأولى) ونشاف الأرض. ومن أهم أعمال أرض السقي، عملية «التعشيب» (قطع الأعشاب)، التي تمارس حوالي الثلاث مرات في فصل الشتاء.

٤. من الأمراض التي كانت تتعرض لها أشجار الحمضيات في طرابلس، أذكر الجرب: معه يتغير لون الثمرة ويميل إلى البياض. وهذا المرض هو مرض فطري، سببه الرطوبة. النمش: من الصشرات القشرية (aonidiella auranti)، كانت تكافح بمحاولة إزالتها عن الثمرة بحف هذه الأخيرة، بعد قطفها، بقطعة من الكوتشوك. المن: حشرة صغيرة تجرح الأوراق والطرود الجديد، وتمص العصارة فيخرج قسم من هذه الأخيرة إلى الخارج ويتغير لونها بسبب الأكسدة وتعطي ملمساً دبقاً لهذا كان عمال السقي يعرفون هذا المرض بأنه «بيدبق». الدبانة: تصيب الثمرة عند نضوجها في أيام تشرين الثاني/كانون الأول تقريباً، وتسبب لها الهريان، والتدود.

وكما حال السقي وطريقة الضمان فيه، كذلك كانت حال حقول الزيتون^١ التي كانت تغطي ثلثي القبة وأبي سمراء. فلقد كانت في غالبيتها ملكاً لكبار العائلات في طرابلس. هذه الحقول كانت تستغل زراعياً، هي أيضاً، بالطرق التقليدية الموروثة^٢.

والدبابة ليست إلا ذبابة فاكهة البحر الأبيض المتوسط (ceratitis capitata) التي تضع بيوضها داخل الثمرة وهي التي تتحول إلى ديدان. كانت المبيدات تطبخ على مواقد النار التي تبني في السقي، وترش على الشجر في الفترة الممتدة بين أيار/حزيران. وهذه المبيدات مكونة من: ١ كلغ من الكبريت (sulfure de cuivre) مع ١ كلغ من الكلس (chaux vive). يذوب الكبريت على النار بـ ١٠ لترات ماء ثم يضاف له الكلس المذوب هو أيضاً بـ ١٠ لتر ماء وبعد الغلي يضاف لهذا المزيج كمية ٨٠ لتر من الماء. المهم أن هذه العملية التي كانت تمارس بالخبرة والتورث هي ذاتها المعروفة في فرنسا باسم مزيج بوردو.

٥. عملية التطعيم كان توقفتها في فترتي الربيع والخريف. وأما قص «البييس» (الأغصان اليابسة)، والذي يسمى أيضاً بعملية التقليم فكان يتم مرة واحدة كل سنتين. وتقليم الشجر هو ما يسمى بالمعنى العلمي الزراعي بعملية التقليم الجائر وهدفها فتح فراغات بين الأغصان «عباب» حتى يصل نور الشمس إلى الثمرة.

٦. السماد كان مكوناً من «الزبل البلدي» (روث الحيوانات).

٧. كان قطاف موسم الحمضيات يتم على مرحلتين، الأولى في أوائل أيلول وهي مرحلة ما يسمى بثمر الباب الأول (أو بالتعبير المحلي قطاف الثمر عالمسطرة). هذا القطاف (الفوج) هو الذي كان يصدر في الغالب، إلى الخارج. القطاف الثاني كان يتم في تشرين الثاني ويباع في الأسواق المحلية.

٨. كانت هذه الحقول تعرف هي أيضاً، كما بساتين السقي، بأسماء محددة: كركون بجورة (إسم تركي الأصل) جوار برغلن، الرنسيات، الشلبيات...

٩. كانت حراثة حقول الزيتون تتم بواسطة سكة الفلاحة التي يجرها فدان. ولقد ظل استخدام هذه التقنية، حتى أواخر الستينيات. ويعتبر ملاكو الأراضي، وحتى اليوم، أن استخدام الفدان للفلاحة هو الأفضل لأن ثلث الزيتون «فايش» أي قريب من سطح الأرض. وعند الحراثة بسكة الفلاحة، فإن الفدان يقف عندما كانت السكة تصطدم بالثلث، فيقوم الفلاح بإبعادها. أما اليوم وبوجود السكك الآلية، فإن الثلث معرضة للقطع. أما سماد الأرض فكان مكوناً من روث (زبل) المواشي كما ومن زباله المدينة التي كانت تخمر قبل الاستخدام. لا ننسى أن الزبالة، وفي تلك الفترة التاريخية، كانت، في أكثريتها، مكونة من مواد طبيعية قابلة للتحلل والذوبان. أما معالجة أمراض الزيتون فكانت تتم بواسطة رش مزيج من الكبريت والزيت. من أهم أمراض الزيتون نذكر: مرض عين الطاووس؛ وهو من الأمراض الفطرية التي تصيب الشجرة بسبب الرطوبة. أما مكافحته فكانت تتم في الغالب بـ «تكريس» العرق أي بتقطيع الغصن المصاب الذي يعمد إلى حرقه خصوصاً وأن هذا المرض هو مرض معدٍ. مرض الدبابة؛ وهو المرض ذاته الذي يصيب شجر الحمضيات في طرابلس. وإن تحدثنا عن طرق حراثة حقول الزيتون وطرق معالجة الأمراض التي تصيبها، والسماد المستخدم فيها، فلا بد لنا من إعطاء صورة عن تقنية قطاف محصولها الزراعي. في مواسم قطاف الزيتون كانت «الشبعة» من أهالي القرى «الضبيع» المجاورة هي التي تقوم بالعمل. كانت هذه الفرق في غالبيتها مكونة من النساء التي تعمل أولاً بعفارة الأرض ثم بعدها بعملية لم الفراطة (العفارة هي عملية لم الزيتون الناضج الذي يقع على الأرض قبل عملية القطاف «الفراطة»). أما الرجال فكانوا يهتمون بفرط الحب عن الشجر بواسطة العصي التي يفترض، ولحماية الشجرة، أن تضرب باتجاه شكل الغصن. كان هؤلاء يقيمون في أرض صاحب الملك في غرف تفرغ لهم في الموسم. أما الحقول فكانت ترأب من قبل نواطير الزيتون الذين كانوا يقيمون في خيمة على المدخل الرئيسي أو «بوابة» الزيتون والتي لم يكن يحق وحتى للملاك الدخول إلى حقله إلا من خلالها وذلك لضبط الزرق وحمايته.

التغيرات المعيشية في طرابلس خلال مرحلة الإنتداب

وحديثنا عن الزيتون يوصلنا للحديث عن الزيت^١ أولاً، وعن الصناعات التحويلية الأخرى المرتبطة به ثانياً، والتي تعتبر، وحتى تلك الفترة، من أهم الصناعات الحرفية التحويلية التي اشتهرت عائلات طرابلس الغنية باحترافها وبالسيطرة على تجارتها.

كانت معاصر الزيت، التي يدير رعاها الدواب، منتشرة وبشكل مهم في مناطق حقول الزيتون^٢. وكان نتاجها من الزيت الجيد يباع للأكل، أما الزيت المستخرج من زيتون «الموش» (العجرا^٣) فلقد كان يستخدم لصناعة الصابون^٤.

كانت المحاصيل الزراعية (الحمضيات والزيتون) تعتبر، وكما بينت، مصدر ثروات غالبية أغنياء طرابلس. وكان الإتجار بها وبمعظم نتاجها من الصناعات التحويلية، خصوصاً الزيت والصابون، يتم مع البلدان العربية والأوروبية، التي ظلت سوقاً مهماً للحمضيات طوال فترة الإنتداب^٥، وحتى بعد الحرب العالمية الثانية. لكن هذا النتاج لقي فيما بعد كساداً تجارياً، سببه الأساسي عدم تطوير التقنيات الزراعية القديمة بشكل يقاوم مضاربات الدول الزراعية الأخرى في المنطقة. وعدم حماية الأراضي الزراعية من النمو العمراني. ساهمت الدولة اللبنانية، فيما بعد، بتراجع القطاع الزراعي وذلك من خلال

١. الزيت وأنواعه مرتبط طبعاً بنوع الزيتون ودرجة نضوجه: الزيتون السوري كل ٨ تنكات زيتون تنتج قلة زيت (٢ تنكة). الزيتون العيروني الملكي: كل ١٢ تنكة زيتون تنتج قلة زيت. الزيتون العيروني القندي: كل ٢٢ تنكة زيتون تنتج تنكة زيت. هذا النوع يعتبر من الأنواع الرديئة وحتى زيتيه ليس من النوع الجيد. ويعتبر الزيت العيروني الملكي أفضل أنواع الزيوت. ويعتبر الزيت الذي يتم عصره بين شهري كانون الثاني وشباط أفضل أنواع الزيوت للخزين. أما الزيت الذي يعصر في شهر تشرين فهو زيت للإستعمال المباشر لأنه عند التخزين يتحول لونه إلى لون بني غامق (لون الجنزارة).

٢. من هذه المعاصر نذكر: معصرة الذوق، البركة، التنعني، كباره... هذه المعاصر كان يدار رعاها بواسطة الخيل، البغال أو البقر. وكان الزيتون يوضع عند عصره في أكياس (خوص) مصنوعة من شعر الماعز. أما الزيت المعصور فكان يعبأ «بالضرف» (وهو جلد الماعز المدبوغ والمخيط). وأما بزر الزيتون فكان يحول طبعاً إلى «دق» للتدفنة. ولقد كان اشتعال دق أيام زمان أفضل من دق المنتج اليوم لأن الحبة، وبطريقة العصر التقليدية، تحتفظ ببعض خواص الزيت مما يساعد في اشتعالها.

٣. هو الزيتون الذي يلم «سقط» من على الأرض بين أيلول وتشرين.

٤. إن صناعة الصابون في طرابلس تعتبر من أهم الصناعات التحويلية التي اشتهرت بها العائلات الغنية في هذه المدينة. كانت المصابن التي تملكها هذه العائلات كثيرة: من أهمها مصبنة المقدم (منطقة المهاتره، أسفل القلعه)، مصبنة عويضة (شارع المصابن الزاهريه)، مصبنة عدرة.

٥. أنظر حول هذا الموضوع محمد علي الضناوي، مذكور سابقاً، ص. ٦٠ - ٦٤.

اتباعها لسياسة الإنماء الغير متوازن لقطاعاتها الإنتاجية. المهم من هذا الأمر أن انحسار الأسواق التجارية، تبعها، على الأرض وفي مرحلة الإستقلال، زوال غالبية بساتين السقي؛ قسم منها بمشروع المعرض الدولي، وقسم آخر بالمد العمراني^١. ولقد لحق بحقول الزيتون هذا المصير، فامتلات القبة كما أبي سمراء عمراننا، وهذا طبعاً أثر على نوعية الحقول المتبقية^٢.

وحظ القطاع الزراعي في طرابلس أثناء فترة الإنتداب، بالرغم من تقنياته البدائية، كان كحظ القطاع الحرفي فيها؛ فالأول استطاع المحافظة على ازدهاره، لحاجة البلدان العربية والأوروبية لنتاجه الذي لم يجد وقتها منافسة نوعية وسياسية تجابهه. أمّا الثاني وأعني النتاج الحرفي، فبالرغم من أنه دخل، ومنذ الفترة الأولى للإنتداب، بصراع كبير ومنافسة قوية مع النتاج الصناعي الذي بدأ يغزو تدريجياً الأسواق المحلية، إلا أنه استطاع الصمود طوال هذه الفترة، بسبب زبائنه التقليديين.

وقبل أن ندخل في معالجة ما أصاب القطاع الحرفي في طرابلس من جراء غزو النتاج الأوروبي لأسواقه، لا بد لنا أولاً من توضيح النظام العلائقي بين التطور التقني و«التطور» الإجتماعي.

كلنا يعلم أن الصناعة التقنية توجد عادة لغاية إجتماعية، لكنها تخضع بدورها لنظام التطور الذي يؤثر على المادة المنتجة وعلى حاجاتها الإجتماعية، وبالتالي على استخداماتها التطبيقية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن نظام «تطور» المجتمع له أيضاً تأثيراته وتفاعلاته والنظام التقني، وبالتالي نظام استخدام المادة والحاجة إليها. بمعنى آخر، ما يحصل للمادة في الميدان التقني أساسي وما يحصل لها في الميدان الإجتماعي أساسي أيضاً^٣.

يمكننا أن نتبين، إنطلاقاً من هذا النمط العلائقي بين التقنية والمجتمع، ما أصاب القطاع الحرفي في طرابلس من خلل منذ دخول النتاج الغربي أسواق هذه المدينة. هذا النتاج الذي بوجوده المتفوق تقنياً وذوقاً، لا لأنه الأجل بل لأنه نتاج البلاد المسيطرة، التي ينظر إليها نظرة إعجاب وتفوق حتى أثناء

١. أصبح، وبسبب عدم تنمية القطاع الزراعي في لبنان عموماً، بيع الأرض له مردود إقتصادي أكبر بكثير من استثمارها زراعياً. أمر سنفسر أسبابه بإسهاب عند عرضنا لمرحلة الإستقلال.
٢. من أكثر المسائل القاتلة للزيتون إحتكاكه بالمناطق السكنية وخصوصاً بكثرة وطء الأرجل لتربيته.
٣. مها كيال، «الصناعات الحرفية التقليدية في طرابلس»، مجلة تاريخ العرب والعالم، دار النشر العربية للتوثيق والأبحاث، بيروت، العدد ١٤٢، ١٩٩٣، عدد خاص بطرابلس، أنظر ص. ٩٨.

التغيرات المعيشية في طرابلس خلال مرحلة الإنتداب

محاربتها، بدأ يخلق في المجتمع حاجات مستجدة في متطلباته المادية، لم تستطع التقنية المحلية تأمينها.

فتقنية ذلك الزمان في طرابلس كانت تقنية حرفية^١، تعتمد على المهارة اليدوية المتوارثة من جيل إلى جيل، وكان كما نعلم، وعلى مثال المدن الإسلامية البناء، لكل حرفة سوقها الخاص ونظامها الضابط لأموال الحرفة.

وإذا بدأت المنافسة شديدة الوطأة على النتاج الحرفي، فإن هذا الأخير حافظ على ازدهاره النسبي طوال فترة الإنتداب^٢؛ وذلك لأسباب أهمها أن التغيير

١. لم يكن في طرابلس في بدايات القرن (فترة العثمانيين) إلا بعض المصانع النسيجية اليدوية (طريقة النول) التي كانت تعمل بإنتاج أقمشة الست كروزا والأغباني ومشتقاتها (الست كروزا) إسم نوع من القماش الحريري يتميز بمتانة ورقية نسيجه كما ولونه السكري). أما الأغباني، فهو القماش المطرز الذي كان كثيراً ما يدخل في صناعة الثياب التقليدية المحلية. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر:

Maha Kayal, "le système socio-vestimentaire à Tripoli Liban entre 1885 - 1985", ibid., p. 35.

هذه المصانع توقفت طبعاً بعد سيطرة مصانع ليون الفرنسية على كافة النتاج الخام من الحرير. كان في طرابلس أيضاً مصنع زجاج يدوي، ومصنعان للأثاث يعملان على قوة محركات الكاز (هذان المصنعان توقفا عن العمل أثناء الحرب الأولى)، ومعمل الثلج والكازون (هو أيضاً توقف في بدايات الحرب) أما المصانع التي أنشئت في طرابلس خلال فترة الإنتداب فكان أهمها مصنع عريضة للغزل والنسيج (١٩٣٢) مصنع الصفدي للتريكو (١٩٣٥) مصنع القزاز للزجاج (يعمل بتقنية الصب في القوالب والنفخ). (أنظر حول هذا الموضوع نور الدين عارف ميقاتي، «طرابلس في النصف الأول من القرن العشرين»، مذكور سابقاً، ص. ١٢١.

ورفيق التميمي ومحمد بهجت، «ولاية بيروت»، مذكور سابقاً، ص. ١٨٩ - ١٩٠). والحرف في طرابلس كثيرة، لا يمكننا عدّها هنا في هذا البحث لهذا سأكتفي بذكر أهمها أو بذكر الحرف التي ذاع صيتها ليس فقط في طرابلس ولكن في المنطقة ككل. من هذه الحرف: الصابون ونتاجه المتنوع المصنع سواء على البارد (الصابون الملون الذي اشتهرت به طرابلس) أو بطريقة الصب. النحاس الذي تطورت صناعته بعد دخول تقنيات جديدة على طريقة طرقه وتزيينه اكتسبت من مصر في بدايات القرن. الصياغة على أنواعها لمعدن الذهب والفضة. النجارة وبالتحديد حفر الخشب، هذه التقنية اكتسبت هي أيضاً من مصر في بدايات القرن، عند دخول تقنية صناعة الأثاث هذه المدينة. الطلويات بأنواعها التقليدية أي كل ما هو معقود بالسكر، أو مصنوع بالجبن أو بالقشطة. ميدان سيتطور وبشكل كبير لاحقاً. التجنيد بأنواعه.

٢. ظلت المحلات الحرفية، التي كانت في الوقت ذاته المرفق التجاري للبضاعة المنتجة فيها، نشطة، سواء في مجال الغذاء أو الكساء أو السكن. وظلّ العمل الحرفي مقتصرًا في مزاولته على الرجال فقط: فلقد حوِّظ في تلك الفترة أيضاً على التقسيم الجنسي بين ما أسميها الداخل (المزمل) أو «عالم» النساء، والخارج (السوق) أو «عالم» الرجال. وإذا سمح للمرأة مزاولته بعض الأعمال الحرفية ذات الطابع التجاري، فيجب أن تكون هذه المزاولته في المنزل ومع النساء فقط. أما إذا أزدت الخروج من هذا الإطار الضيق فكان عليها الإعتماد على رجل وسيط من عائلتها للقيام بعملية التسويق. وكذلك كان الوضع في عملية التسويق النسائي. فقد كان رب العائلة يرسل إلى المنزل القماش ليتم الإختيار من بين ما انتقاه هو، ويأخذ أحياناً بنفسه قياس القدم (يرسمها على كرتون مقوى) عند حاجة النساء في بيته لحذاء.

الإجتماعي لا يحدث بشكل قاطع بين ليلة وضحاها، وكذلك الذوق الإجتماعي لا يتغير دفعة واحدة عند كافة الناس وكافة الطبقات الإجتماعية. فالتغيير، وفي المجتمعات الطبقيّة، يتم أولاً عند الفئات التي يسمح لها مالها واحتكاكها بالآخر القيام بفعل التغيير، الذي أعني به هنا طبعاً التغيير المادي الطابع، فهذا الأمر لا يؤدي التركيبة الهرمية للمجتمع، بل على العكس يعززها بتعزيز التمايز الشكلي فيها.

باختصار، إنّ التخلخل الذي أخذ يدب تدريجياً في بنى النظام الحرفي الطرابلسي، بدأنا نشهد تأثيراته الفعلية من خلال دفع عدد مهم من الحرفيين أبناءهم، في تلك الفترة، إلى ميدان التعليم، بدل تلقينهم المهنة على المنوال التقليدي العائلي الذي كان يفرض أن يرث الابن مهنة أبيه. وبدأنا نشهد تأثيراته أيضاً من خلال دخول فكرة الأجير (صبي المعلم) بشكل أوضح. إنّ الحرف، وبعد أن كانت مزاولتها مرهونة بغالبية عائلات طرابلس! من مختلف الطبقات الإجتماعية، أصبحت اليوم تقتصر في مزاولتها على أشخاص غالبهم تعلم المهنة من معلمه، لا من أبيه.

حركة طرابلس السكانية زمن الإنتداب

ورد في كتاب سعيد حمادة^٢ أنّ عدد سكان طرابلس عام ١٩٢١ والبالغ ٣٧٤١٢ كان موزعاً وفق التقسيم الطائفي التالي:

١. محمد علي ضناوي «أكرم عويضة، قضايا ومواقف، معالم مدينة في القرن العشرين»، دار الإيمان، طرابلس، ١٩٩٦، أنظر ص. ٣٧ - ٤٧. يكفي أن نتطّلع على أسماء غالبية العائلات الطرابلسية لتتعرف على أنواع المهن التي زاولتها تاريخياً. نذكر على سبيل المثال: عائلة فتال، حفار، نجار، خياط، حلاب، فطابرجي، صانغ، ...
٢. سعيد حمادة، «النظام الإقتصادي في سوريا ولبنان»، جامعة بيروت الأميركية، سلسلة العلوم الإجتماعية، بيروت، ١٩٣٦، أنظر ص. ٤٥٦.

التغيرات المعيشية في طرابلس خلال مرحلة الإنتداب

المجموع	طرابلس، مهاجرون يدفعون ضرائب	طرابلس، حاضرون	
٢٠٩٦	٤٠٩	١٦٨٧	موارثة
٢٦٠٩٤	١٣٥٦	٢٤٧٣٨	سنيون
٣	-	٣	شيعيون
٦٨٢٤	٢٧٦٤	٤٠٦٠	أرثوذكس
١	-	١	دروز
١٨٦	١٥	١٧١	روم كاثوليك
١٨٥	٣٧	١٤٨	بروتستانت
٧٦٤	٦٠	٧٠٤	مختلفون
٣٦١٥٣	٤٦٤١	٣١٥١٢	المجموع
-	٤٢١	-	الذين لا يدفعون الضرائب
-	-	٨٣٨	الأجانب
٣٢٣٥٠	-	٣٢٣٥٠	مجموع الحاضرين
٥٠٦٢	٥٠٦٢	-	مجموع المهاجرين
٣٧٤١٢	٥٠٦٢	٣٢٣٥٠	المجموع العام

نستطيع أن نتبين، من خلال هذا الجدول، أن هناك حوالي ٥٠٦٢ من الطرابلسيين المهاجرين، منهم حوالي ٤٦٤١ ما زالوا يدفعون الضرائب في مدينتهم. غالبية هؤلاء كانوا من نوعية المهاجرين الإقتصاديين الذين يَمَمُوا اتجاههم، وكما الموضحة في تلك الفترة، إلى أميركا الجنوبية وإلى أفريقيا. ولقد كانوا في أكثريتهم من أبناء الطبقات الفقيرة والوسطى.

وحدثنا عن هذه الفئة من المهاجرين، يعود لأن غالبيتهم، خصوصاً من هاجروا إلى أفريقيا، ظلوا على علاقات وثيقة مع أهلهم، وأغلبهم عاد عندما استطاع إيدخار بعض المال الذي سيؤمّن له ولعائلته حياة محترمة كريمة في مدينته، وتجارة يعيش منها وبيت يأوي إليه. ولقد استطاع بعض هؤلاء تأمين ثروات طائلة مكنتهم من الارتقاء الإجتماعي عند عودتهم إلى طرابلس خلال فترة الإنتداب وخصوصاً بعدها.

وطرابلس لم تعرف خلال الفترة المدروسة هجرات جماعية إليها كالتى عرفتها نهايات القرن التاسع عشر، وأعني طبعاً هجرات المردلية والأرمن وأهالي كريت.

أما على صعيد الهجرة الداخلية، فلقد ظلت طرابلس المدينة التي كانت تجذب غالبية المتمولين القرويين من القرى الشمالية وقرى الجبة وبشري، وذلك

لمرافقها المتطورة بالنسبة إلى مناطقهم التي كانت تفتقر في غالبها إلى كافة المرافق الخدماتية، وإلى المدارس خصوصاً. لهذا أصبحت طرابلس ومدارسها مفتوحة في تلك الفترة لا لأبنائها فقط ولكن لغالبية أبناء المناطق القروية حولها. وكما كانت حالة المتمولين، كذلك تابع بقية القرويين النزوح شتاءً إليها للعمل في مرافقها، خصوصاً الزراعية منها.

وكما تتابعت الهجرة الشتائية من القرى نحو المدينة، كثرت، وفي فصل الصيف، الحركة المعاكسة، وأعني صعود المتمولين من أهالي طرابلس نحو تلك القرى، سعيًا وراء المناخ الطيب. ولقد تكاثرت هذه الحركة منذ الثلاثينيات، أي منذ زيادة السيارات كوسائل نقل.

والمهم في الأمر أن اختيار الطرابلسيين لمصايفهم لم يقتصر وقتها على المصايف المسلمة بل على العكس، ازدهرت الحركة أكثر تجاه القرى المسيحية، والذي قوى هذه الحركة بهذا الإتجاه، العلاقات الطيبة التي ربطت بين سكان هذه المناطق والطرابلسيين، بسبب التواصل المعيشي الذي تحدثنا عنه. وكان الحركات الدفاعية الدينية التي أقامها الطرابلسيون ضد المنتدبين ومدارسهم، كانت صراع ثقافتين مختلفتين أكثر منها صراع دينين مختلفين. وما أريد أن أذكره في هذا السياق، أن القرى المسيحية، في تلك الفترة، تحولت صيفاً لقرى تعج في غالبها طوال أيام الأسبوع، بالنساء المنتميات للطبقة الميسورة. فالرجال، ولصعوبة التنقلات، كانوا لا يصعدون الجبل إلا في نهاية الأسبوع. وهذا الأمر مكن هؤلاء النساء من نقل حياتهن الإجتماعية المدنية المليئة بالإستقبالات والزيارات والسيارين، وبحرية أكبر، إلى القرى.

إذا أمعنا النظر في توصيفنا المجتمعي لمدينة طرابلس إبان فترة الإنتداب: واقعها المعيش ونمطية التفغل الغربي فيه، لوجدنا أن هذا الأخير قد بدأ بغرس بذور التخلخل في النظام البنيوي التقليدي لهذه المدينة. هذا التخلخل سيتضح تأثيره، وبشكل أعمق، خلال مرحلة الإستقلال والتي ستكون، وكما سنبين، مرحلة امتداد إستعماري أخطر وأوعى من الشكل الذي مورس أثناء السيطرة الغربية المباشرة على البلاد. فمرحلة الإنتداب يمكن اعتبارها، وبهذا المعنى، مرحلة التأسيس الأولى لعملية الإستعمار الأعمق، الذي سيؤدي إلى بداية خلق مجتمعات هجينة في المنطقة ما زالت تحاول التفتيش عن هويتها الضائعة.

التغيرات المعيشية في طرابلس خلال مرحلة الإنتداب

نحن لا ننكر أن طرابلس قد شهدت خلال فترة الإنتداب، وكما بينا، تحولات مجتمعية عدّة سمحت لها في ملامسة ما يمكن أن نسميه مرحلة العصرنة. فلقد طوّرت بناها التحتية، واتسعت الطرقات فيها لتستقبل وسائل النقل الحديثة. امتد البناء المعماري فيها وارتفع. ازداد اهتمام أهلها بالمعرفة العلمية. ووضّحت معالم «التفرنج» في المظهر الملبسي لسكانها... لكن هذه المدينة، وبالمقابل، ظلت، وطوال حكم الفرنسيين لها، تبحث عن هوياتها الضائعة. فلقد قضى فيها على الإنتماء الأممي الإسلامي بزوال السلطنة العثمانية. ولقد جوبه انتماؤها العروبي الذي أُجج فيها كسلاح لمحاربة مسألة التتريك، ثم وبعد أن قام بالمهمة، حورب، وبشكل عنيف، طوال فترة الإنتداب دون أن يستبدل بتنمية انتماء وطني أو مواطني لبناني حقيقي. ولقد ظهر في بنيتها الاجتماعية بداية حراك إجتماعي تعدّى مسألة الطبقة، ليطال تركيبة الأجيال. فالشباب الطرابلسي، وبسبب تركّز التأثير الثقافي الغربي عليه، أصبح وبحكم الواقع الجديد أكثر تقبلاً للمتغيرات الغربية السمة من جيل كبار السن في مجتمعه. إن هذا الأمر سيخلق طبعاً صراعاً إجتماعياً في البنية العائلية لم تعرفه التركيبة التقليدية للعائلة الطرابلسية من قبل.

إرتباك إنتمائي وارتباك إجتماعي، لحقهما إرتباك مجتمعي أعمق نتيجة التحولات التي طالت بشكل كبير البنية الاقتصادية التقليدية لهذه المدينة. فطرابلس تحوّلت، وبسبب الحكم المركزي الذي طبّقه نظام الإنتداب في لبنان، إلى مدينة تابعة، ليس فقط سياسياً ولكن أيضاً إقتصادياً، للعاصمة بيروت. فهذه الأخيرة استخدمت، بعد أن طوّرت مرافقها، كبوابة عبور لإحكام السيطرة الإقتصادية الغربية من خلالها ليس فقط محلياً ولكن أيضاً إقليمياً.

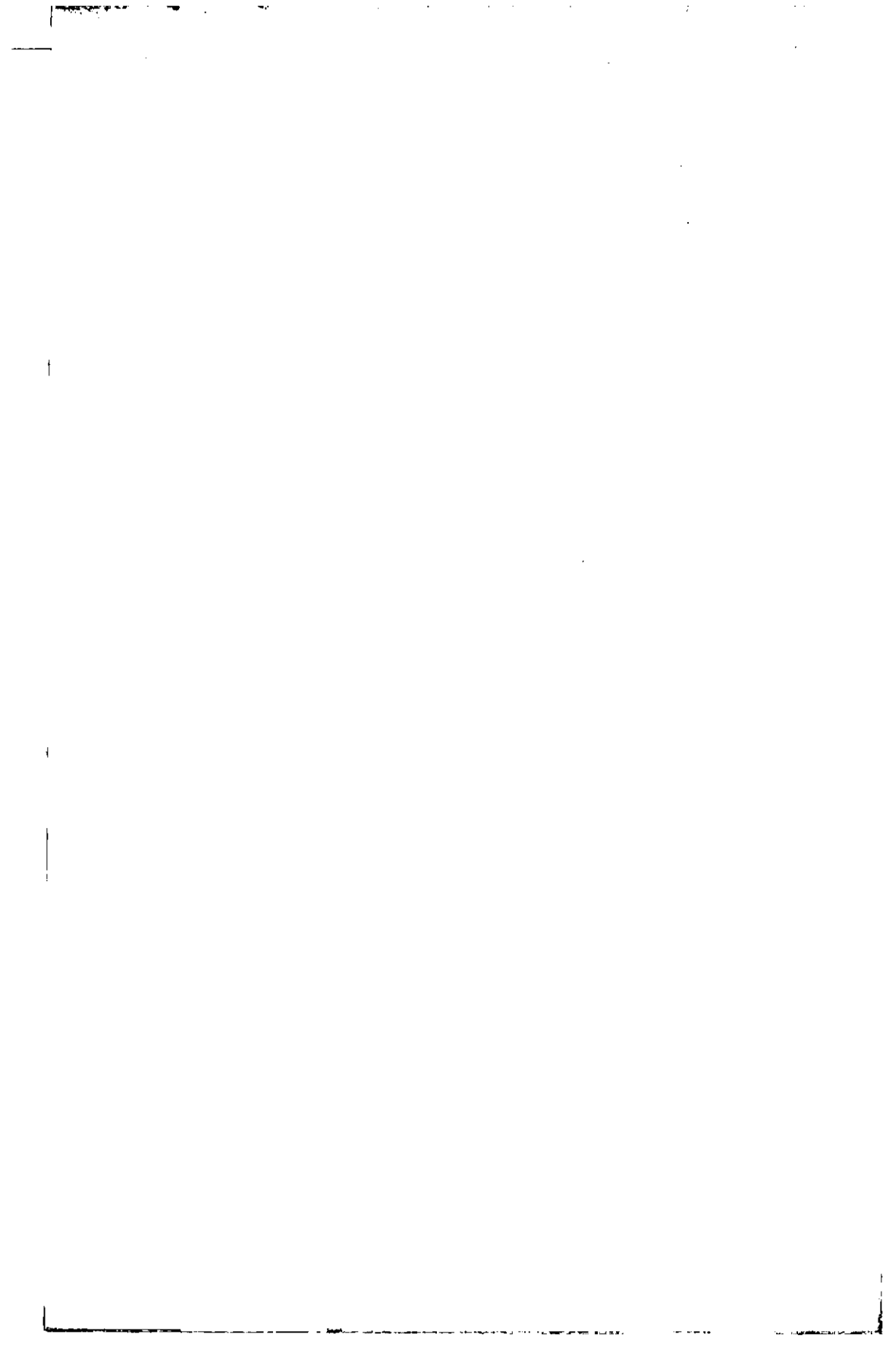
إذا أردنا أن ننهي حديثنا عن مرحلة الإنتداب التي عاشتها طرابلس، نقول باختصار أن كل ما نوهنا له من تحولات مجتمعية حتى الآن، يفسّر لنا بشكل ضمنى الأسباب التي هيئت، من خلالها، هذه المدينة للدخول في نمطية مدن أطلق عليها، فيما بعد، تعريف «مدن العالم الثالث» أو «المدن النامية». هذه المدن التي تحاول دوماً اللحاق بالنموذج الغربي المهيمن عليها، والمسيطر بشكل يشلّ فيها أي تطوّر ثقافي أو اقتصادي أو حتى تقني، يمكن أن يؤمّن لها استقلالية فعلية عنه.



الفصل الخامس

التغيرات المعيشة في طرابلس منذ الإستقلال

د. مها كيال



التغيرات المعيشية في طرابلس منذ الإستقلال

تمتد مرحلة الإستقلال حتى الآن زمنياً حوالي ٥٨ عاماً (١٩٤٣ - ٢٠٠١). هذه المرحلة طويلة ومليئة بالأحداث والتغيرات المجتمعية النوعية التي طالت طرابلس وساهمت، وما زالت، في تشكيلها وفق المنوال الذي هي عليه اليوم. ولكي نحدد، وبشكل أدق، نمطية مقاربتنا لها، سنتخذ من بعض الأحداث التاريخية التي عرفتها هذه المدينة في هذه الفترة، محطات زمنية نعتمدها لقياس مدى التغير العمراني الذي وصلت إليه طرابلس في ذلك الحين.

طرابلس والإستقلال

سنبداً أولاً بتاريخ الإستقلال ذاته. لن نتطرق طبعاً، وكما عهدنا منذ بداية هذه الدراسة، للأحداث التاريخية التي عرفتها طرابلس في هذه المرحلة من منظور المؤرخ، فنحن لسنا بصدد كتابة تاريخية من هذا النوع. ما سنحاول رصده في هذا الفصل، هو الواقع المعيشي، هذا الواقع الذي اعتبرناه المترجم للواقع العمراني في المدينة.

إنتهى الإنتداب الفرنسي للبنان، كما نعلم، عام ١٩٤٣. لكن تأثير الإستعمار الفرنسي والغربي عموماً، والذي حاولنا إبراز بعض أوجهه عند عرضنا لواقع طرابلس خلال مرحلة الإنتداب، بقي، وبعد رحيل المنتدب بعساكره وحكامه، حاضراً، لا بل مؤثراً وفاعلاً، بشكل أعمق من ذي قبل، في عملية تغيير نمطية المعيش اليومية وبالتالي المدني في طرابلس.

أما استمرارية فعالية التأثير الغربي بعد الإنتداب فمرده الأساسي عائد إلى:

١. الثقافة الهجينة

إن السيطرة الحقيقية للإستعمار الغربي عموماً (والفرنسي ضمناً) التي مارسها وما زال حتى اليوم في طرابلس، كما في بقية المناطق التي خضعت لنفوذه في العالم، ليست متمثلة بسيطرة هذا المستعمر على المؤسسات والأفراد، ولا على البلاد، ولكن بسيطرته على ثقافة البلاد. إن هذه السيطرة قد تمت له من خلال تغلغل ثقافته ونظمه في الثقافات المحلية ونظمها، ليشكلها على منواله بطريقة يحاول فيها إزالة الاختلافات بينها وبينه دون أن يتيح لها إمكانية تحقيق الوصول إلى مستواه^١.

١. V. A., Aulias, "Anthropologie contemporaine", Vendôme: PUF, quatrième partie, 1976, p. 148

إن هذا التغلغل الثقافي هو الذي يفقد، وبهذا المعنى، ثقافة المناطق المستعمرة إيقاعها الخاص، ويضعها أمام تناغمات جديدة لم تهيئها نمطية تطوّر بناها التقليدية لمواجهةها. وهذا الأمر هو الذي يسبب لهذه الثقافة، وفي تركيبها الجديدة، تنازعات داخلية شديدة التنافر، تبعدها عن إيجاد توازناتها الخاصة. لهذا أطلقنا عليها إسم الثقافة الهجينة.

ولقد عبر جولان (Jaulin) وبشكل دقيق عن هذه المسألة. فلقد فسّر لنا كيف أنّ عملية التغلغل الثقافي للمستعمر في الثقافة المحلية، والتي تعرف باسم الإبادة الإثنية (ethnocide) أو الـ«déculturation»، أو كما سماها كيت (Keith) الإبادة الثقافية (génocide culturel)^١، هي التي تترجم من خلال خلخلة النظام المعيشي اليومي للمجتمع المحلي. هذه الخلخلة هي التي تؤدي إلى هدم نمطية النظام العلائقي للروابط العائلية المنزلية، كما تؤدي إلى هدم النظام العلائقي الإنتاجي والإستهلاكي لهذا المجتمع^٢.

ولقد بيّن لنا جولان كيف أنّ هذه الخلخلة التي أشرنا إليها، تترجم بالعادة من خلال أبسط الأمور المعيشية. فعندما نتخلى، وباسم التطوّر، عن العيش الجماعي ضمن المنزل العائلي الكبير، لنستبدله بمنزل صغير منفرد، مبني من الإسمنت، عندها يجب أن نعي، أنّ كلّ البنى المرتبطة بالمنزل الجماعي، قد تبدّلت وتحوّلت حكماً. ونعني بهذا طبعاً تبدّل وتحوّل نمطية الروابط العائلية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية المرتبطة بهذا النمط المعيشي^٣. وطرابلس بتغيّراتها المعيشية، التي بيّناها حتّى الآن، تظهر لنا كنموذج مثالي واقعي مترجم لصحة هذا الرأي.

ما نريد أن نشير إليه هنا، هو أنّ محاربة الإستعمار بممثليه الحكوميين وبعساكره، أسهل بكثير من محاربة تأثيراته الثقافية التي تمتد، وتتغلغل وتنتشر في الثقافة المحلية^٤.

وإذا كان من السهل إخراج المستعمر من البلاد، فإنّه من الصعب جداً إخراج تأثيراته، خصوصاً إذا كان هذا المستعمر، وبالرغم من انكفاء حكمه المباشر،

١. المرجع السابق، ص. ١٣٨.

٢. Robert Jaulin, "la décivilisation: politique et pratique de l'ethnocide", éd. Complexe, Bruxelles, distribution PUF, 1974, voir p. 81.

٣. المرجع السابق، ص. ٨١.

٤. أنظر حول هذا الموضوع: «Jacques Berque, "dépossession du monde", éd. Seuil, Paris, 1964, p. 156».

التغيرات المعيشية في طرابلس منذ الإستقلال

ما زال يعتبر النموذج الحضاري الذي يُسعى للمماثل به، وخصوصاً أيضاً، إذا أصبحت تأثيراته الثقافية، أعمق وأقوى مما كانت عليه من قبل.

٢- الغرب نموذج للمماثل الحضاري

بقي الغرب إذاً، منذ دخول نفوذه بلادنا وحتى اليوم، النموذج الذي نحاول التماثل به حضارياً، وذلك بالرغم من تغير إمكانية مراكز قوى التأثير فيه تاريخياً علينا.

كلنا يعلم أن القوى الغربية التي كان لها الصدارة في الهيمنة على منطقتنا حتى نهايات الحرب الثانية كانت متمثلة بالدولتين العظميين فرنسا وإنكلترا. أما بعد هذه الفترة، فإن الولايات المتحدة هي التي أخذت هذه المرتبة. وهي ما زالت تمثل، وحتى اليوم، القوة الغربية المهيمنة ليس فقط على منطقتنا ولكن على غالبية مناطق العالم.

لقد بينا، عندما تناولنا مسألة الإنتداب في طرابلس، كيف أن النظام المجتمعي ببنائه الإنتاجية والاستهلاكية، كما الإجتماعية والثقافية، قد تعرض للكثير من التحوّلات التي جعلته، وبسبب التغلغل الثقافي الغربي وخلخلته لنظامه (déculturation)، أكثر التصاقاً بثقافة الغرب وأكثر تبعية لها.

والمسألة الهامة في هذا التأثير وهذه التبعية، التي ازدادت قوتها بعد الإستقلال، هو أن الخلخلة التي سببتها وما زالت الثقافة الغربية، ليست بخلخلة قمعية بالظاهر، خصوصاً وأن من يسعى إليها هو نحن أنفسنا، شئنا هذا أم أبينا ذلك لأننا نحاول التماثل مع النموذج المسيطر بتطوره التقني وبقوته الإقتصادية على العالم.

نحن نعلم أن التطور التقني والاقتصادي الغربي قد غير وما زال يغير الكثير من الأنماط المعيشية في العالم كله، وإن بنسب متفاوتة. فلقد أضحي العالم بكامله، وبفضل التكنولوجيا الحديثة، شديد الترابط وشديد التفاعل مع بعضه البعض. ولكن هذا الترابط وهذا التفاعل غير المتكافئ هو الذي قوى نظام التبعية لحساب مراكز القوى الحديثة والمتمركزة في غالبها وحتى اليوم في الغرب، وهو الذي زاد ربط العالم بنمطية ثقافة وبنمطية تطور هذا الأخير، خصوصاً بعد الإتجاه العالمي الحديث نحو تطبيق نظام العولمة^١.

١. «Jacques Berque»، مذكور سابقاً، ص. ١٥٣ - ١٥٧.

كلنا يعي طبعاً ما لهذا النظام الجديد من تأثير على مجمل الثقافات المحلية في العالم كله، بما في ذلك مناطق كثيرة من الغرب نفسه. فالثقافات المحلية أصبحت أكثر عرضة في معيشها اليومي لمسألة «الإبادة الثقافية» (génocide culturel) التي لن تكتفي، ومن خلال هذا النظام، بخلخلة الثقافات المحلية وخلق الكثير من عوامل التنافر والتناقض الداخلي فيها، بل هي تهدد هذه الثقافات حتى بوجودها.

نستطيع أن نستخلص، من كل ما تقدم، أن ثقافتنا المحلية ظلت تابعة، منذ الإستقلال وحتى اليوم، وبشكل أشرس من قبل، لنظام التبعية الغربية. ولقد قلنا بشكل أشرس من ذي قبل، لأننا بتنا نشهد اليوم، وبفضل التطور التقني، زيادة وسائل التغلغل الثقافي الغربي في معيشنا اليومي، وزيادة التخلخل الثقافي المحلي الذي نعاني منه والذي ما زال يترجم وبالمعيش بالكثير من التناقضات المجتمعية التي سنحاول إظهارها في هذا الفصل.

٣. التأثير الغربي مسألة صراع الأجيال

لقد ركزنا كثيراً، عندما تحدثنا عن النظام الإجتماعي في طرابلس منذ نهايات الحكم العثماني وحتى أثناء فترة الإنتداب، على مسألة النظام الطبقي الإجتماعي وعلى مسألة تغير أشكال التمايز بين الطبقات الإجتماعية، مع تغير النظام الإنتاجي في هذه المدينة. ولقد نوهنا أيضاً بمسألة التمايز الإجتماعي الذي بدأ يظهر بين الأجيال نتيجة التحولات المجتمعية التي عاشتها هذه المدينة. ففي بدايات القرن، للتذكير، كان المجتمع الطرابلسي مجتمعاً مغلقاً؛ النظام الإنتاجي فيه مبني على أساس نظام العائلة الممتدة التي يرث فيها الابن أباه في العمل وفي الثقافة. لهذا فإن التمايز الإجتماعي في ذلك الزمان، كان واضحاً، وبشكل أكبر من خلال التمايز الطبقي. ولقد استمر الوضع على حاله نسبياً خلال الفترات الأولى للإنتداب. ولم يظهر التمايز العمري، كمقياس للتمايز الإجتماعي، إضافة طبعاً للتمايز الطبقي الذي حافظ وحتى اليوم على اعتباراته الإجتماعية، إلا بعد أن أعطى التأثير الثقافي الغربي ثماره في المجتمع. والتأثير الثقافي الغربي لم يظهر فقط من خلال التقليد المادي للغرب في أشكال المباني، الأثاث، الثياب... ولكن أيضاً من خلال التأثير الثقافي

التغيرات المعيشية في طرابلس منذ الاستقلال

التعليمي^١ ومن خلال الأيديولوجيات الفكرية التي بدأت بالانتشار في المدينة بواسطة الأحزاب^٢. فالمصدران أوجدا في المجتمع فئة جديدة متميزة

١. لقد ركزنا، عندما تناولنا مرحلة الإنتداب، على مسألة التعليم (الخاص العام) ودوره في زيادة التأثير الثقافي الغربي في طرابلس. ظلت المدارس الخاصة، بعد الاستقلال تتابع سيطرتها على القطاع التعليمي وذلك بالرغم من أن المدارس الحكومية الرسمية قد زاد عددها وبدأت تساهم بدورها في زيادة عدد المتعلمين خصوصاً من أبناء الطبقات الوسطى وحتى الفقيرة. لا بد لنا هنا من التنويه بأن غالبية الأساتذة التي عملت في قطاع التعليم العام في تلك المرحلة كانت منتمة للجيل الذي تلقى تعليمه خلال مرحلة الإنتداب وخضع بشكل مباشر لتأثير الثقافة التعليمية الغربية.
٢. لا بد لنا من أن نتطرق في هذا الفصل للتنويه بالأيديولوجيات الفكرية التي انتشرت في طرابلس من خلال الأحزاب السياسية والعقائدية. وحديثنا عن هذه الأيديولوجيات عائد للدور الذي لعبته هذه الأحزاب في دفع المجتمع التقليدي لقبول فعل التغيير الذي يتعرض له في المعيش. قلنا، عندما تحدثنا عن طرابلس نهايات القرن التاسع عشر، أن غالبية سكان هذه المدينة كانت منتمة للطرق الصوفية. بدأت الدعوات الفكرية الجديدة تنتشر في طرابلس منذ الحرب العالمية الأولى، مع بدأ نشر فكر الإنتماء القومي العربي، هذا الإنتماء الذي زاد ونما مع حركة الثورة العربية التي قادها الشريف حسين وأبنائه في المنطقة (يجب أن لا ننسى هنا مساندة طرابلس كما بقية المدن الساحلية اللبنانية للأمير فيصل عندما أنشأ هذا الأخير دولته العربية، وكيف ترجمت هذه المساندة برفع العلم العربي على كافة الدوائر الرسمية فيها). تتالت بعد هذه المرحلة التيارات الحزبية والسياسية المتعددة الإنتماءات الفكرية/العقائدية بالدخول والانتشار في طرابلس أو في النشوء فيها. ولقد كثر نشاطها خلال مرحلة الإنتداب وخصوصاً في مرحلة الإستقلال. من بين هذه الأحزاب نذكر: حزب شباب الإتحاد العربي، حزب الشباب الوطني، حزب التحرر العربي، الحزب الشيوعي، النجادة، الحزب السوري القومي الإجتماعي، حزب الفداء القومي، الجبهة الشعبية، حزب العمل اللبناني، حركة القوميين العرب، حزب البعث العربي الإشتراكي... غالبية هذه الأحزاب ومع تعدد واختلاف إنتماءاتها الفكرية/العقائدية، كانت تدعو، من بين ما تدعو إليه، للتحرر، للعدالة، للمساواة، لدفع التعليم، للاهتمام بقضايا المرأة، الطفل... نحن لن ندخل ضمن هذه الدراسة في تحقيق حول دور هذه الأحزاب ولا في تسجيل صراعاتها المحلية الداخلية (على صعيد المدينة وعلى صعيد لبنان) والإقليمية والعالمية، ولا في مناقشة مبادئها وغاياتها، ولا حتى في نمطية انتشارها وعلاقتها بالتركيبة البنوية الداخلية للمجتمع، فهذه الأمور تحتاج لبحث قائم بذاته. ما يهمنا الإشارة إليه هنا، هو كيف شكلت هذه الأحزاب مصدراً لدخول العديد من المفاهيم المستحدثة على سماع الطرابلسيين في تلك الأونة. هذه المفاهيم لم تكن لتوجد بالشكل الذي وجدت فيه لولا احتكاك الفكر المحلي بالفكر الغربي الذي قطع أشواطاً كبيرة في تطبيق هذه المفاهيم داخل مجتمعه. والتغيير الفكري كان طبعاً أكثر انتشاراً ضمن فئة الشبان الذين أتاحت لهم إمكانية التواصل المباشر مع الفكر الغربي من خلال المنهاج التعليمي الذي خضعوا له في المدارس (الخاصة والرسمية) وفي الجامعات. ولقد أتبع لبعض الشبان الطرابلسيين في تلك المرحلة إمكانية الاحتكاك مع هذا الفكر مباشرة من خلال معيشتهم في الغرب (خصوصاً في فرنسا) وذلك لإتمام دراساتهم العليا هناك. كان لهذه الفئة دور كبير في إدخال الكثير من التأثيرات الفكرية والمعيشية الغربية الطابع في المدينة عند عودتهم. لا ننسى أن غالبية هؤلاء كانوا منتظمين إجتماعياً للفئة الميسورة أو لفئة الطبقة الوسطى، ولا ننسى أيضاً أن غالبهم تمكن عند عودته، وبسبب مستواه التعليمي، من تبوء مراكز هامة وحيوية في المدينة. حتى أن البعض منهم كان له دور كبير في تأسيس أو تحريك الكثير من الأحزاب السياسية في تلك الأونة. للمزيد من المعلومات حول الأحزاب ودورها في طرابلس في مرحلة الإستقلال أنظر ليلي رعد، «الإتجاهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مدينة طرابلس ١٩٤٣ - ١٩٥٨»، (الملاحق، ص. ١٧٢ - ٣٨٢).

عن أهلها في نمطية التفكير وفي نمطية التطلّعات المعيشية التي تسعى لتحقيقها. وإذا أدرجنا الحديث عن التمايز العمري في بدايات هذا الفصل مباشرة بعد حديثنا عن أسباب استمرارية التأثير الغربي في معيشتنا اليومية، فمرد ذلك أن هذه الفئات هي التي ستترجم من خلالها التغيرات المجتمعية التي ستعيشها هذه المدينة، طوال مرحلة تاريخها المعاصر.

بدايات الإستقلال والنمو العمراني

عرفت طرابلس خلال المرحلة الأولى للإستقلال (حتى نهاية الستينيات) حركة عمرانية واسعة سببتها عوامل عدة أهمها:

١. شركة نفط العراق (IPC)

إن شركة نفط العراق (Iraq petroleum Company - IPC)^١ هي التي أنشأت خطوط أنابيب البترول الممتدة بين العراق وطرابلس والعراق وحيفا في فلسطين لضخ النفط العراقي للمنطقة ولتصديره إلى الخارج عبر مرفأى طرابلس وحيفا. وبعد عام ١٩٤٨، أي بعد سقوط فلسطين بيد الإسرائيليين أقفلت هذه الشركة مكاتبها في حيفا وركزت عملها في مدينة طرابلس وفي المحطات الأخرى التي تمتلكها والمنتشرة في العراق، قطر، أم سعيد (الخليج)، سوريا والأردن.

نقلت هذه الشركة معها، بعد إقفال مكاتبها في حيفا، كافة موظفيها الفلسطينيين، وعيّنهم في مراكزها التي ذكرناها. ولقد كان لمركز طرابلس حصّة كبيرة في هذه التعيينات.

١. تأسست شركة نفط العراق في طرابلس عام ١٩٣٤. ولقد أسست فرنسا في العام ١٩٤٠ وبالقرب من منطقة البداوي، مصفاة لتصفية «الفيول» وبيعه في السوق المحلية. هذه المصفاة أخذتها فيما بعد الـ«IPC». تعرّضت هذه الشركة خلال فترة عملها في طرابلس للعديد من الهزّات الإقتصادية نتيجة الهزّات السياسية في المنطقة. كانت أول هزة تبعثها عملية صرف لعدد من الموظفين قد جرت إثر القطيعة السورية اللبنانية (عام ١٩٥٠) بسبب أزمة النقد. أمّا الهزّات الأخرى فلقد عاشتها إثر فقدانها للكثير من مراكز عملها في العراق وسوريا نتيجة تأميمها من قبل الحكومات هناك. ولقد أدّى هذا الأمر إلى دفعها للتفاوض بشأن بيع كافة مراكز المشروع. عندما علمت الدولة اللبنانية بالأمر، وضعت يدها في العام ١٩٧٣ على كافة منشآت الشركة في طرابلس. أخذ الجيش مركز الـ«Camp Legault» في القبه (كان يحوي كافة المكاتب الإدارية للشركة) وحوله لكتبة عسكرية، كما أخذ مركز عرمان (هذا المركز كان يستخدم لتصليح كافة آلات ومعدات الشركة). أمّا المنشآت النفطية فلقد وضعت تحت وصاية وزارة الصناعة والنفط وأصبحت تعرف باسم «منشآت النفط في طرابلس».

التغيرات المعيشية في طرابلس منذ الإستقلال

توافد إلى طرابلس، إضافة إلى الفلسطينيين الذين دخلوا مع الشركة، وبسبب عملية التشريد التي تعرض لها الشعب الفلسطيني في ذلك الحين، وكما يذكر جوليك (Gulik) حوالي ٢٠٠٠ عائلة فلسطينية جديدة. بقي من هذا العدد حوالي ٥٠٠ عائلة فلسطينية مقيمة في طرابلس نفسها^١. أما الباقي فلقد توزع أكثرهم فيما بعد على مخيمي البداوي والبارد^٢.

أدى التزايد السكاني الكبير الذي عرفته المدينة بين عامي ١٩٤٨ - ١٩٥٠، إلى تزايد النمو العمراني فيها خصوصاً في مناطقها الحديثة^٣. ويقول جوليك في هذا المضمار، أن الإمتداد العمراني قد تمّ، في غالبه، في المنطقة الفاصلة بين طرابلس والميناء وفق التخطيط المدني الذي وضعه الفرنسيون لطرابلس في عام ١٩٣٠.

يقتضي هذا التخطيط تقسيم المدينة طولاً وعرضاً بطرقات متوازية، تتلاقى بتقاطعات تتوسطها مستديرات^٤. ولقد رافق التزايد السكاني والإزدهار العمراني الذي عرفته طرابلس في نهاية الأربعينات تزايداً كبيراً في عدد المقاهي ودور السينما الحديثة وهذا كله طبعاً انتشر في غالبه في المنطقة الجديدة منها.

وهنا لا بدّ لنا من أن نتوقّف قليلاً لتتحدّث عن دور شركة الـ«IPC» في تفعيل تأثير النمط المعيشي الغربي، إضافة لتفعيلها للنمو العمراني في المدينة. بلغ عدد موظفي هذه الشركة عام ١٩٥٠ حوالي ٤٠٠٠ شخصاً^٥. هذا طبعاً عدا موظفيها الإنكليز.

١. John Gulik, "Tripoli a modern arab city", Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1967, p. 35.

٢. لقد ذكر لنا محمد علي الضناوي عن لسان أكرم عويضة الذي كان عضواً في المجلس البلدي، كيف استقبلت طرابلس ألوف الوافدين الفلسطينيين الذين نزلوا من عربات القطار في الميناء بحالة، وكما قال، تدمى لها القلوب. ولقد وصف لنا بشكل دقيق كيف عاملتهم المدينة وحاولت تأمين الإسعافات الأولية كإيجاد مأوى وطعام لهم. (للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر محمد علي الضناوي، «أكرم عويضة، قضايا ومواقف، معالم مدينة في القرن العشرين - طرابلس»، دار الإيمان، ١٩٩٦، أنظر ص. ٦٧ - ٧١).

٣. إن غالبية الوافدين الفلسطينيين، كما غالبية سكان الجبال الشمالية (زغرتا، بشري، حدث الجبة...) إختارت لسكنها منطقة شارع المطران وتفرعاته. هذه المنطقة التي سميت بهذا الإسم نتيجة بناء مطرانية الموارنة فيها في بداية العشرينات من القرن العشرين. ولقد بنيت بالمنطقة فيما بعد كنيسة مار مارون (١٩٥٥).

٤. Gulik, *ibid.*, p. 35 والحق يقال في هذا الصدد، أن الطريق الأساسي الذي شقّه عزمي بك عندما كان والياً على طرابلس، والذي سمّي فيما بعد باسمه، كما طريق الميناء التي شقت هي أيضاً بدايات القرن لتسلكها خطوط الترامواي في طرابلس، كانا الأساس الذي بني عليه التخطيط الفرنسي عام ١٩٣٠.

٥. Gulik, *ibid.*, p. 35 إن هذا العدد برأني غير دقيق لا سيما وأن الباحث نفسه ذكر وفي موقع آخر من الكتاب أن عدد عمال هذه الشركة قد بلغ عام ١٩٦١/١٩٦٢ الـ ١١٠٠ شخصاً. صحيح أن هذه الشركة قد قلصت عدد عمالها عام ١٩٥٣ لكن عدد العمال المصروفين من الخدمة وقتها لم يصل الألف.

كان للموظفين الإنكليز ناديهم، مسبحهم، ملعب للتنس خاص بهم ومرفاً ليخوتهم، كما ومحلات خاصة يجدون فيها كل ما يحتاجونه من مواد غذائية تناسب أذواقهم. كانت غالبية هذه الأماكن لا يدخلها من الموظفين المحليين اللبنانيين والفلسطينيين إلا فئة الـ«staff» (المدراء العامون في الشركة). أما بقية الموظفين فلقد كان لهم أيضاً نادٍ ومسبح وملعب تنس خاص بهم^١.

كان يحق لكافة موظفي الشركة المحليين، هم وعائلاتهم وحتى أصدقائهم المرفقون لهم، الاستفادة من الخدمات التي تقدمها هذه المراكز.

١. قدمت شركة الـ«IPC» في كافة مراكز عملها التي تقع في غالبها في مناطق صحراوية، الكثير من الخدمات والإغراءات المعيشية للرعايا الإنكليز لتشجعهم على تحمل نط العمل والعيش هم وعائلاتهم في تلك المناطق. كان للموظفين الإنكليز في طرابلس مستشفى خاص (المستشفى التي تحولت فيما بعد للمستشفى الإسلامي)، نواديهم الخاصة أخذ النادي الأساسي أولاً في قصر نوفل. نقل بعدها في نهايات الستينيات إلى قصر المنتزه. هذا القصر، كان بيتاً خاصاً للدكتور يوسف فضول، نائب بشري سابقاً وحوله فيما بعد إلى نزل. (أنظر حليم أبو عز الدين، «تاريخ وذكريات في طرابلس الفيحاء»، مجلة تاريخ العرب والعالم، دار النشر العربية للتوثيق والأبحاث، بيروت، ١٩٩٣، عدد خاص بطرابلس ص. ٣٦). وللنادي الأساسي فروع عدة من بينها نادي الغولف (تلة العدس: مدخل البداوي)، نادي التنس (في منطقة التعتور قرب المسبح الخاص بالإنكليز وفئة الـ«Staff»)، شاليهات في الأرز (تعطي مداورة للموظفين الإنكليز وذلك لفتح لهم إمكانية ممارسة رياضة التزلج). وكانت الشركة تملك في الميناء، إضافة لكل ما ذكرناه، العديد من اليخوت. كان لهذه الفئة من الموظفين محلات تجارية يجدون فيها كافة المستحضرات الغذائية المناسبة لأذواقهم (محل الصفوري: بداية شارع عزمي، محل سينس: بناية بطش - الزاهرية). امتلكت شركة الـ«IPC» أيضاً العديد من المباني التي استخدمتها كفنادق لموظفيها (هذه المباني كانت موجودة في منطقة الزاهرية، طريق عزمي، طريق الميناء، كما في الـ«Mont Michel»). وكما قدمت هذه الشركة كل الخدمات التي نوهنا بها لموظفيها الإنكليز لفئة المدراء، كذلك أوجدت لعمالها اللبنانيين والفلسطينيين خدمات مماثلة. أنشئ نادي عمال الشركة في البداء في منطقة التل (طلعة قهوة التل العليا، قبالة المنشية). نقل بعدها لبنانية موريس الفاضل (أول طريق الميناء، في الشارع المعروف اليوم باسم شارع المصارف). أضيف لهذا النادي فيما بعد ملاعب للتنس. كان يحق لعمال الشركة الاستفادة أيضاً من مراكز التزلج في الأرز وكانت تحجز الشاليهات لهم ولعائلاتهم. وكان لهم أيضاً مسبحهم الخاص (منطقة البالما - البحصاص). أنشأت الـ«IPC» كذلك وسائل نقل خاصة بها. قسم منها خصص للإنكليز لفئة المدراء من اللبنانيين والفلسطينيين وعائلاتهم، والقسم الآخر للعمال وعائلاتهم. كانت «الباصات» تنطلق من المقر الأساسي لمكاتب الشركة في الـ«مون ميشال» (Mont Michel) مدخل منطقة الهيكلية وتمر بمحطات ثابتة. نشطت نوادي الـ«IPC» كثيراً في تلك الفترة. فلقد كانت تقيم الحفلات الراقصة للشباب من أبناء موظفيها مساء كل خميس من الأسبوع. هذا الأمر وإن كان يجري ضمن نطاق إجتماعي محدود الكل فيه يعرف الكل، إلا أن مسألة فصل الأجيال مع السماح بالإختلاط بين الذكور والإناث كانت من الأمور المستجدة في المجتمع. وكما كان للشباب حفلاتهم الخاصة مساء كل خميس، كان للموظفين وعائلاتهم، هم أيضاً، حفلاتهم الراقصة الخاصة التي كانت تقام مساء نهار السبت من كل أسبوع. أما الحفلات الكبرى التي كانت تنظمها هذه النوادي فلقد كانت تقام في ليلة رأس السنة، ومع افتتاح موسم السباحة.

التغيرات المعيشية في طرابلس منذ الإستقلال

صحيح أن الإختلاط المعيشي اليومي كان منفصلاً بين عائلات الموظفين الطرابلسيين والإنكليز، إلا في بعض الحفلات والمناسبات العامة التي كان يستضيف كل فريق منهما الآخر، إلا أن ما أوجدته الشركة من خدمات لتمضية أوقات الفراغ، قد سمح لفئة لا يستهان بها عددياً من سكان طرابلس، من الإستفادة من خدمات معيشية مستجدة على النمط المعيشي التقليدي لهذه المدينة^١. وهنا لا بد لنا من إعادة التذكير بمسألة التمايز الإجتماعي، بديناميتها وبدورها في تفعيل عملية محاولات التماثل الطبقي (توق كل طبقة إجتماعية التماثل بالطبقة الأعلى منها إجتماعياً). وتذكرنا بهذه المسألة هدفه طبعاً تبيان مدى تأثير الإنكليز في معيش موظفي شركتهم الذين باتوا هم وعائلاتهم، وبسبب الخدمات الخاصة المتاحة لهم، فئة إجتماعية متميزة، هي أيضاً بدورها، في المجتمع الطرابلسي.

لقد ذكرنا سابقاً، أن النمط المعيشي المستجد في المدينة والمتأثر بالنمط الغربي قد بدأت معالمه تظهر منذ نهايات العهد العثماني. ولقد زادت هذه المعالم في فترة الإنتداب، إلا أن هذا التأثير قد طال حينها فئة محدودة في المدينة غالبها ينتمي للطبقات الميسورة وخصوصاً المسيحية منها. لهذا الأمر نوهنا هنا بدور شركة نفط العراق في زيادة نشر التأثير الغربي في معيش هذه المدينة.

كان لشركة نفط العراق إذاً دور كبير في ازدهار المدينة عمرانياً. لكن هذا الإزدهار الذي أحدثته، لم يدم طويلاً. ففي عام ١٩٥٠ بالذات، أصدرت

١. سيطر الموظفون الفلسطينيون على إدارة كافة المراكز التي أنشئت لعمال الشركة بداية وذلك بسبب احتكاكهم المسبق، في فلسطين، مع الإنكليز (خضوع فلسطين للإنتداب البريطاني منذ الحرب العالمية الأولى) وتعودهم بالتالي على نمط معيشتهم. لا ننسى أن كافة هذه المراكز قد أنشئت على شاكلة مراكز الإنكليز. بعد تعود الموظفين اللبنانيين والطرابلسيين خصوصاً على هذا النمط الجديد في العيش، جرت العديد من المناقشات الديمقراطية (من خلال إنتخابات مجلس إدارة النوادي والخدمات) بينهم وبين الفلسطينيين للسيطرة على إدارة هذه المراكز.
٢. حصلت في العام ١٩٥٠ القطيعة بين لبنان وسوريا، أدت إلى إقفال الحدود بين البلدين وذلك كنتيجة توقيع لبنان لمعاهدة النقد مع فرنسا في العام ١٩٤٨. ومسألة إقفال الحدود السورية كان لها نتائج سيئة على اقتصاد طرابلس. لا ننسى أن منتجات طرابلس من الحمضيات، الزيت والزيتون، الترابية والغزل إضافة طبعاً للنفط كانت تصدر، وبكميات كبيرة إلى الداخل السوري وإلى البلدان العربية الداخلية. وكانت طرابلس تستورد الكثير من المنتجات السورية الهامة لصناعاتها المحلية كالجفت لاستخراج الزيت اللازم لصناعة الصابون كما أن سوق التبانة (المركز الرئيسي للتبادل التجاري بين البلدين) قد تعرضت لفترة من الجمود والركود الإقتصادي. نتج عن هذه القطيعة، وحتى بعد أن سوّيت، محاولة كل بلد تطوير مواقعها حتى لا تتعرض في المستقبل للضغوط نفسها التي تعرضت لها خلال هذه الفترة. فلقد باشرت

سوريا بعض الأنظمة الجمركية الجديدة وبدأت بتطوير مرفأَيِ اللاذقية وبانياس، ولقد أثر هذا الأمر بشكل مباشر على طرابلس، خصوصاً إذا عرفنا أن مرفأَ هذه المدينة كان عمله الأساسي يقوم على تصدير النفط العراقي، في الوقت الذي كان مرفأَ بيروت قد سيطر، ومنذ فترة الإنتداب، على كافة عمليات الإستيراد والتصدير التجارية البحرية في لبنان وفي العديد من البلدان العربية الداخلية.

أدت القوانين الجمركية السورية إلى دفع الشركة لصرف عدد من موظفيها وتقليص نشاطها في المدينة. لكن طرابلس استمرت بالنمو والإزدهار نتيجة الأموال التي تدفقت عليها من المهاجرين الذين عادوا وساهموا في إنشاء بعض الصناعات الخفيفة في منطقة البحصاص كما قوّوا النهضة العمرانية في المدينة^١.

سوريا بتطوير مرفأَيِ بانياس واللاذقية، أما بالنسبة للطرابلسيين فلقد حاول رئيس غرفة التجارة نجيب منلا مع بعض الممولين من إنشاء شركة المنطقة الحرة لتصدير المنتجات المحلية (هذه الشركة أنشئت إثر القطيعة وفي السنة نفسها أي عام ١٩٥٠. للتوسع أكثر بهذا الموضوع أنظر: ليلي رعد، «الإتجاهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مدينة طرابلس (١٩٤٣ - ١٩٥٨)»، مذكور سابقاً، ص. ١٢٥ - ١٥٢. ومحمد نور الدين عارف ميقاتي، «طرابلس في النصف الأول من القرن العشرين»، مذكور سابقاً، ص. ١٢٣.

١. «Gulik»، مذكور سابقاً، ص. ٣٥ - ٣٦. أنشئت المعامل في طرابلس بعد الثلاثينيات من القرن العشرين. أي بعد دخول الكهرباء المدينة. ولقد ذكرنا في السابق أسماء بعض هذه المعامل، كمعمل الصفدي للتريكو (١٩٣٥)، ومعمل القزاز للزجاج (١٩٣٠)، وبعض معامل الأثاث. نضيف إلى هذه القائمة معمل عريضة (نسيج الأقمشة القطنية - ١٩٣٢) معامل الغندور التي أنشئت هي أيضاً في هذه المرحلة في منطقة البحصاص. من هذه المعامل نذكر: معمل تكرير السكر (١٩٥٤) معمل الخشب المضغوط (١٩٥٥)، معمل الحديد (١٩٥٧)، معمل الزيوت (١٩٦٥). ولقد أسس بعض الممولين في المدينة، إضافة إلى هذه المعامل، العديد من برادات حفظ الفواكه والبيض، نضيف إليها الشركة الوطنية للملاحة البحرية. هذه الشركة أنشأها آل المسقاوي في الميناء. هذه المعامل الجديدة نشطت إلى جانب نشاط المنتجات التقليدية الصناعية الأخرى التي عرفت بها طرابلس. نذكر من بين هذه الصناعات: صناعة الصابون، الزيت. كما الصناعات التحويلية الحرفية البسيطة كتقطير ماء الزهر والورد، صناعة الطحين والحلاوة، صناعة الحلويات. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر: محمد نور الدين عارف ميقاتي، «طرابلس في النصف الأول من القرن العشرين»، مذكور سابقاً، ص. ١٣٠ - ١٣١. مها كيال، «الصناعات الحرفية في طرابلس»، مجلة «تاريخ العرب والعالم»، دار النشر للتوثيق والأبحاث، بيروت، العدد ١٤٢، ١٩٩٣، أنظر ص. ٩٧ - ١٠٩. «Gulik»، مذكور سابقاً، ص. ١٠٧ - ١٠٨.

٢. الهجرة

قلنا أن النمو العمراني في طرابلس قد استمر حتى بعد تقليص شركة الـ«IPC» لعدد موظفيها. ورددنا استمرارية هذا الإزدهار للمشاريع الإنتاجية التي قام بها عدد من المغتربين من أبناء طرابلس والمنطقة.

ظلت طرابلس المنطقة الأكثر تطوراً في الشمال وذلك بسبب سياسة الإنماء غير المتوازن التي استمرت حكومات الإستقلال باتباعها. ولقد سبب تطور البنى التحتية فيها (طرق، ماء، كهرباء) الذي تحدثنا عنه خلال مرحلة الإنتداب، كما وتطور الخدمات الرسمية، الثقافية، المالية/المصرفية، والترفيهية في جعلها المدينة الأكثر جذباً في توظيف غالبية رؤوس الأموال الشمالية.

إن الإزدهار الذي عرفته طرابلس في هذه المرحلة لم يكن مقتصراً على مشاريع أبنائها وخصوصاً المهاجرين منهم. فلقد ساهمت فيه وبشكل فاعل أموال ومشاريع عدد لا يستهان به من أبناء الشمال (المسلمين والمسيحيين) الميسورين وخصوصاً العائدين منهم من بلاد المهجر. فهؤلاء الأشخاص لم تعد قراهم، بمستوى نموها، ممثلة لطموحاتهم المعيشية ولمشاريعهم التجارية أو الصناعية التي سينشئونها لاستثمار أموالهم.

وكما اجتذبت طرابلس غالبية رؤوس أموال المهاجرين الطرابلسيين والشماليين عموماً، كان من الطبيعي أن تجتذب أيضاً الكثير من الأيدي العاملة اللبنانية وحتى الأجنبية، وخصوصاً السورية منها. هذا طبعاً عدا المهاجرين الفلسطينيين الذين كانت هجرتهم قسرية للمنطقة والذين ساهموا أيضاً في توفير اليد العاملة الرخيصة في المدينة.

كلنا يعلم وللأسف، أن الإحصاء الرسمي الوحيد الذي أجري لتعداد السكان في لبنان، كان إحصاء عام ١٩٣٢. أما بقية الإحصاءات التي أعطى منذ ذلك الحين للتعداد السكاني، فغالبها يعتمد التقديرات أكثر من الأرقام المبنية على المسح الحقيقي للسكان.

١. صدر في ٣٠ تشرين الأول عام ١٩٥٠ مرسوم جمهوري يحمل الرقم /٣٠٥٦/ حول مصلحة مياه طرابلس أخذ كمية /٤٠٠٠/ متر مكعب من مياه مغارة هاب لتموين طرابلس والميناء بالمياه الصالحة للشرب، وذلك بعد أن أصبحت مياه رشعين غير قادرة وحدها على تغذية المدينة بالمياه، خصوصاً بعد تطورها العمراني الحديث. ولقد انتهى العمل في هذا المشروع في العام ١٩٥٧. للمزيد من المعلومات حول هذا المشروع أنظر نور الدين ميقاتي، «تاريخ مياه طرابلس»، مذكور سابقاً، ص. ٣٠ - ٣٣.

إن اعتمادنا للأرقام الإحصائية التي وجدناها عن عدد سكان طرابلس منذ الإحصاء الرسمي وحتى العام ١٩٦١، تمكّنا من أخذ صورة عامّة تقريبية عن مدى التزايد الديموغرافي الذي عرفته طرابلس حتى تلك الفترة^١.

السنة	عدد سكان طرابلس	عدد المقيمين فيها	مصدر الإحصاء
١٩٣٢	٤١٤٧٤	-	الإحصاء الرسمي
١٩٣٩	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	رئيس البلدية (١٩٦١)
١٩٤٣	٨٠٠٠٠	-	أونيسكو ١٩٥٤
١٩٤٦	٧٨٠٠٠	-	لونغريك (Longrig) ١٩٥٨
١٩٥٢	١١٠٠٠٠	-	أونيسكو ١٩٥٤
١٩٦١	١٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	رئيس البلدية (١٩٦١)

إن قراءتنا لهذه الأرقام تبين لنا أنّه وفي غضون اثني وعشرين عاماً تزايد عدد المقيمين في طرابلس تزايداً كبيراً. فبعد أن كان، في العام ١٩٣٩، ٣٠٠٠٠ نسمة، وصل في العام ١٩٦١ إلى ٨٠٠٠٠، أي بزيادة تبلغ ٥٠٠٠٠ نسمة. يدخل في هذا العدد طبعاً، الفلسطينيون الذين سكنوا في طرابلس بعد ١٩٤٨ والبالغ عددهم كما ذكرنا ٥٠٠ عائلة.

ما يهّمنا إبرازه من خلال هذا الجدول الإحصائي هو مدى التضخم الديموغرافي الذي وصلت إليه طرابلس حتى العام ١٩٦١. وهذا التضخم هو الذي يترجم لنا النهضة العمرانية التي عرفتها هذه المدينة حتى تلك الأونة والتي سببت بامتدادها أكثر فأكثر نحو الميناء.

وإذا كان للمهاجرين العائدين من الخارج دور في إنماء المدينة إقتصادياً وفي توسيع الحركة العمرانية، فلا بدّ لنا من أن ننوّه بدورهم أيضاً في نشر وترسيخ النمط المعيشي الجديد الذي اكتسبوه من حياتهم في المهجر.

ساهمت عودة المهاجرين والهجرة الداخلية إلى طرابلس في كسر صفة الإنغلاق والإنطواء التي ميّزت هذه المدينة طوال فترة طويلة من تاريخها، امتدّت حتى نهايات الحكم العثماني. والمهم في النمط المعيشي الجديد الذي أخذ يتسرّب تدريجياً في حياة طرابلس أنّه فتح لها باب الدخول في إطار ما يعرف بالنظام المدني الحديث والذي بدأت فيه المدينة، وبسبب كثرة الإختلاط السكاني فيها، بصهر الخصوصيات المناطقية الضيقة لسكانها. هذه الخصوصيات أصبحت

١. الأرقام الإحصائية هذه أخذت من كتاب: «Gulik»، مذكور سابقاً، ص. ٣١.

التغيرات المعيشية في طرابلس منذ الإستقلال

تستتر في المعيش الجديد ليطفئ عليها نمط إجتماعي تواصل يؤمن للمواطن المدني نوعاً من التوازن المعيشي في بيئته الجديدة.

٣. التأثير الغربي ونمطية تفعيله من خلال النوادي، السينما والمقاهي الحديثة

ركّزنا حتى الآن على الثقافة التعليمية، الأحزاب كما وعلى الإحتكاك المباشر في المعيش مع الأجانب (داخل وخارج البلاد)، وبيننا ما لهذه الأمور مجتمعة من تأثير في تحويل النمط المعيشي المحلي نحو التفاعل أكثر مع النموذج الغربي الذي بات النموذج الموازي في مفهومه لمفهوم التطور، التمدن والرقى المجتمعي. إذا نظرنا لطرابلس منذ بداية الخمسينيات، فإننا نجد أنها باتت مهياًة وبشكل كبير لتقبل الكثير من المستجدات الحديثة، المتميزة بطابعها الغربي، في معيشها اليومي. ففي هذه الفترة انتعشت المدينة، كما بينا، إقتصادياً، وتوسعت عمرانياً، وارتبطت وبشكل كبير مع محيطها الداخلي والخارجي (توسّع شبكة المواصلات البرية، البحرية والجوية^١ فيها). لكن هذا الانتعاش النسبي لم يخولها الوصول إلى مصاف بيروت التي ظلت، كونها العاصمة، هي الحاصدة لغالبية مشاريع الدولة التنموية، وبالتالي الحاصدة لغالبية المشاريع التنموية الخاصة.

١. إن أول طريق وصلت بيروت بطرابلس شقت في العام ١٩٠٩ (طريق بيروت القديمة). أما طريق البولفار (الذي يعرف اليوم باسم بولفار الشيخ بشارة الخوري) فلقد شقت في الخمسينيات، ووسع مدخلها من ناحية منطقة البحصاص في بداية الستينات. وفي هذه الفترة أيضاً أنشئ على جانب البولفار هذا جامع أبي بكر الصديق وأضيف لمبنى السراي قصر العدل وبناء البريد (حليم أبو عز الدين، مذكور سابقاً، ص. ١٣). أما سكة الحديد التي كانت تربط طرابلس ببيروت، فلم تنته إلا في العام ١٩٤٢، لكن نشاطها كان ضئيلاً مقارنة بالنشاط الذي عرفته الطرقات المعبدة «Gulik»، مذكور سابقاً، ص. ٩٣. وأما المرفأ في طرابلس، فلقد كانت حركته الأساسية مرتبطة بحركة نقل البترول وتصديره، كما واستيراد بعض المواد اللازمة للصناعة المحلية (القطن الخام، الخشب، ...) وتصدير بعض الإنتاج الزراعي والصناعي إلى الخارج. يقول د. منلا أن مرفأ طرابلس الجديد قد «تأسس عام ١٩٥٩ ثم ضمت إليه عام ١٩٧١ المنطقة الحرة التي اشترتها مصلحة الإستثمار ومرفأ طرابلس. ثم ضم إليه مرفأ الموعين أو المرفأ القديم. يتضمن المرفأ حوضاً واحداً وسبعة أرصفة بطول ١٥٠ متراً لكل رصيف، ويمكنه استيعاب ٧ بواخر لا تتعدى حمولتها القصوى ٨ آلاف طن». أنظر د. حسن منلا، «طرابلس ولبنان الشمالي: أهم المعالم والمميزات»، مجلة «تاريخ العرب والعالم» عام ١٩٩٣، مذكور سابقاً، ص. ١٧٠. وإن تجدنا حتى الآن عن المواصلات البرية والبحرية فلا بد لنا من أن نتطرق للمواصلات الجوية. إن أول مدرج جوي استخدم في طرابلس، كان قد أنشأه الفرنسيون في الميناء. لم يستخدم هذا المدرج إلا خلال الحربين العظميين. أما مطار القليعات فلقد لعب وحتى العام ١٩٥٨ دوراً كبيراً في وصل المدينة جواً بالخارج. كان هذا المطار يستقبل سنوياً بين عام ١٩٥٢ و١٩٥٧ حوالي ١١٠٠ طائرة وحوالي ٥٥٠٠ مسافراً («Gulik»، مذكور سابقاً، ص. ٩٣). إن كافة

وإن كنا قد تحدثنا حتّى الآن عن العديد من القنوات التي ساهمت في استمرارية تواصل طرابلس مع الغرب حضارياً، فيجب أن لا نغفل هنا الحديث عن دور النوادي التي أسّست في هذه المدينة، إلى جانب نادي الـ«IPC»، والتي أخذ قسم منها طابع المحلية وقسم آخر طابع العالمية^١.

المسافرين والآتين من وإلى هذا المطار كانوا من موظفي شركة الـ«IPC»، فلقد كانت هذه الشركة مضطرة وللتواصل السريع مع كافة مراكزها في العراق، الخليج، الأردن وسوريا، لاستخدام هذا المطار للتواصل البريدي، لنقل موظفيها من وإلى مطار بيروت، ولنقل بعض الآلات والمعدات بشكل سريع. فقد هذا المطار موقعة بعد الأضرار التي لحقت به أثناء ثورة عام ١٩٥٨، كما وبسبب تحوّل مطار بيروت في الستينيات إلى مطار دولي. فلقد تحوّل مطار القليعات لمطار عسكري، ولم يأخذ هذا الأخير دوره المدني إلا في فترة قصيرة جداً، خلال الأحداث التي ابتدأت في عام ١٩٧٥.

١. من النوادي المحلية التي أنشئت في طرابلس بدايات مرحلة الإستقلال نذكر: نادي الرابطة الثقافية (١٩٤٣): أسّسه مجموعة من خريجي دار التربية والتعليم الوطنية في المدينة (الكلية الإسلامية) تماثلاً بنادي خريجي الجامعة الأميركية في بيروت. كان الهدف من تأسيسه خدمة خريجي المؤسسة إجتماعياً وثقافياً كما وخدمة المدينة في هذين الحقلين. أخذ العلم والخبر عام ١٩٤٤. نذكر من أسماء مؤسسيه الأوائل: سميح دملج، محمد عدنان البابا، محمد أنور عيس، عاصم ذوق، حمدي الحاج، نافذ عيس... بدأ نشاطه الأوّل في غرفة في منطقة التل فوق سينما حلوان (سميت فيما بعد بسينما دنيا) قدّمها الكلية للمؤسسين. اشترى النادي بعدها قطعة من الأرض في العام ١٩٥٢ في الشارع الذي أطلق عليه فيما بعد إسم النادي نفسه (شارع الثقافة). ولقد دعم شراء هذه الأرض مادياً الرئيس رياض الصلح. بدأ البناء عام ١٩٥٨، بعد ثورة أهلية في عهد شمعون. إنتهت المرحلة الأولى من البناء في عام ١٩٦٠. طُوّر مبنى النادي بعدها عدة مرات. من أهم قاعاته اليوم: قاعة المسرح، قاعة المحاضرات، قاعة المعارض و المكتبة العامة. النادي الثقافي العربي: أسس في العام ١٩٥٦ من قبل فئة كانت تنتمي لـ«كلية القوميين العرب» التي انبثقت هي أيضاً من بيروت. أقيم هذا النادي بداية في شارع لطيفة، ثم نُقل بعدها إلى منطقة التل (بناية بازارباشي). من أسماء مؤسسيه نذكر: برهان غلاييني، رشيد فهمي كرامي... نشط هذا النادي كثيراً خلال مرحلة المد الفكري الناصري في المنطقة، من خلال الندوات والمحاضرات التي كان يقيمها سواء في مركزه أو في المراكز العامة (قاعات السينما التي كانت تستأجر كثيراً في تلك المرحلة سواء من قبل الأحزاب أو النوادي، أو حتّى الجمعيات الخيرية في المدينة). أثرت نكسة عام ١٩٦٧ على الإتجاه السياسي لغالبية أعضاء هذا النادي. فلقد بات هؤلاء أقرب ميلاً لتجاهات الأحزاب الشيوعية في المدينة التي سيطرت منذ ذلك الحين على النادي وصيغته بصيغتها السياسية. نادي الجامعيين: تأسست رابطة الطلاب الجامعيين في الشمال في عام ١٩٦٣. من أسماء مؤسسيها نذكر: حسن منلا، خريستو نجم، قبلان كسبار، ناديا شعبان، يحي مولوي، عبد اللطيف كبار، نبيل ذوق، عبد اللطيف مملوك، الياس بيطار... أخذت هذه الرابطة العلم والخبر في ٢١ أيلول من عام ١٩٦٤. وفي عام ١٩٦٥ تحوّل إسمها إلى إسم «نادي الجامعيين في الشمال» وأطلق على مقرها الكائن في شارع السكر. وأهمية هذا النادي تكمن في أنه ضمّ فئة هامة من مثقفي المدينة. ولقد نشط على أكثر من صعيد، خصوصاً في الميادين الثقافية والاجتماعية. ومن النوادي التي نشأت في طرابلس، وكانت امتداداً لنوادٍ عالمية الإنتشار، نذكر: نادي الليونز: أسس هذا النادي في طرابلس عام ١٩٥٢، ولقد قام بتأسيسه مهاجر لبناني من البرازيل يدعى خوسيه عبد. هذا الشخص، هو ذاته الذي أسس نادي بيروت في العام ١٩٥٠. ونادي الروتاري، تأسس في طرابلس عام ١٩٥٠. ولقد أسس بدعوة من نادي روتاري بيروت الذي كان قد بدأ نشاطه العملي هناك منذ العام ١٩٣٢.

شكلت السينما في هذه الفترة هي أيضاً قناة هامة للتواصل الثقافي مع الغرب كما مع مصر^١. كانت دور السينما منتشرة في أكثرها في منطقة التل. ثم بنى العديد منها على طول البولفار الجديد. ولقد أنشئت بالقرب منها، في نهاية الخمسينيات/ مطلع الستينيات^٢، مقاهٍ لاستقبال رواد السينما قبل وبعد العرض. وأهمية هذه الدور وهذه المقاهي أنها باتت تستقبل روادها من الرجال والنساء سوياً.

وإذا نظرنا للسينما في تلك المرحلة، نجد أنها شكلت هي أيضاً بدايات بروز فعالية قنوات تأثير المرئي والمسموع على الناس^٣. وتأثير السينما طال

كان روتاري طرابلس يضم في بداية عهده إلى جانب مؤسسه الطرابلسيين الذين نذكر من أسمائهم: وهيب النيني، صوايا، عدنان الجسر، عبد الحميد عويضة، بعض الأجانب من الفرنسيين والإنكليز المقيمين في المدينة. ضم ناديا الليونز والروتاري فئات تنتمي للطبقة الراقية والغنية. كان هذان الناديان بسبب ارتباطهما بالخارج، أكثر تأثراً بالانمط المعيشي الغربي، لكن فعاليتهما في المدينة ظلت أقل بكثير من فعالية النوادي المحلية وذلك لنمط انغلاقهما على فئة إجتماعية محددة في المجتمع. وهنا لا بد لنا من التحدث قليلاً عن الماسونيين وعن بداية انتشارهم في طرابلس. يقول سميح وجيه الزين أن أول من انتسب للماسونيين في بيروت هو خير الدين عبد الوهاب الهندي وهو الذي أسس فيما بعد حفل الميناء الأمين. وتتالت بعدها المحافل سواء في الميناء أم في طرابلس. (سميح وجيه الزين، «تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً: منذ أقدم الأزمنة حتى عصرنا الحاضر»، دار الأندلس، بيروت، ص. ٤٤٩). إن هذه المحافل كانت هي أيضاً نشطة. ولقد ساهمت كثيراً ويسبب انتشارها في المدينة خصوصاً بين فئة التجار، في تحريك الحياة الإجتماعية. فلقد كانت تقيم الكثير من الحفلات والمآدب وتدعو إليها العديد من الشخصيات والعائلات الطرابلسية. إذا أضفنا نشاط نادي «IPC» إلى نشاط كافة هذه النوادي، في الفترة المدروسة، يمكننا أن نتبين أن الحركة الإجتماعية وقتها كانت جد نشطة.

١. صحيح أن تاريخ السينما في المدينة أقدم من هذه الفترة، لكن عدد الدور السينمائية تزايد وتطور منذ الخمسينيات وأصبح حضور العروض مختلطاً بعد أن كان البالكون مخصصاً في السابق للنساء والصالة للرجال. كانت غالبية الأفلام العربية التي تعرض في تلك المرحلة من إنتاج مصر.

٢. من بين هذه المقاهي نذكر: النغرسكو، الكابوتشينو، البرغولا، البنكي. نستطيع أن نستشف من الأسماء الغربية لهذه المقاهي مدى اختلافها عن المقاهي التقليدية القديمة في المدينة.

٣. لن ننكر هنا دور الفونوغراف وبعده البيك أب في تعميق التواصل الثقافي الفني لهذه المدينة مع الغرب ومع مصر التي كانت سباقة في المنطقة في صناعة وإنتاج الإسطوانات. ولن ننسى التقوية بدور الراديو تحديداً، ليس فقط في مسألة التواصل الثقافي الفني ولكن في مسألة التواصل المعلوماتي أيضاً مع الغرب ومع المحيط العربي. صحيح أن الجرائد والمجلات كان لها دورها الهام في هذا الميدان، إلا أن الراديو كان له الدور الأهم وذلك بسبب المستوى التعليمي لسكان هذه المدينة في تلك الفترة. كان انتشار الراديو ومنذ نهاية الثلاثينات كبيراً جداً في طرابلس. كانت غالبية البيوت تملك هذه الآلة التي كانت توصل بسلك يربط إماماً بماسورة للمياه أو يوضع في وعاء مليء بالماء وذلك لتفريغ الشحنة الكهربائية الصادرة منه. أما التلفزيون فلقد بدأ دخوله المدينة في بداية الستينات.

شريحة إجتماعية أكبر بكثير ممّا طالته غالبية قنوات التأثير الغربي التي تحدثنا عنها سابقاً، وذلك بسبب توفّر مشاهدتها بشكل أكبر للناس. وللسينما في ذلك الوقت دور كبير في اطلاع المجتمع صوتاً وصورةً على الموسيقى الغربية كما وعلى الرقص، هذا طبعاً إضافةً للنمط المعيشي الغربي. إنّ غالبية المنشآت: نوادٍ، مقاهٍ ودور سينما، تركزت، وكما بيّنا في المناطق الحديثة من طرابلس. ولقد زاد هذا الوضع الهوة في المدينة بين ما يمكن تسميته بالبنية المجتمعية والمعمارية القديمة والحديثة فيها. هذه الهوة ستظهر، وبشكل واضح، من خلال العديد من الحوادث التي ستعيشها طرابلس أثناء تاريخها المعاصر.

طرابلس و«طوفة» النهر

تحدثنا في الفصل السابق، عن مجتمع النهر وعن مدى دوره في معيش مدينة طرابلس، منذ نشأتها الأولى. لكن هذا النهر سبّب بفيضانه في ١٧ كانون الأول من العام ١٩٥٥، الذريعة التي دمرَ بسببها قسم كبير من المدينة؛ هذه المدينة، التي كان هو مصدر وجودها الحيوي.

وقصة الفيضان رواها العديد من شهود العيان والمؤرخين لتلك المرحلة، وما زال يذكرها العديد من المعاصرين لها. لن نتطرّق هنا لتفاصيل ما حدث يومها في المنطقة^١، ما يهمنا مناقشته، هو أثر هذا الفيضان في تغيير معالم المنطقة عمرانياً وديموغرافياً.

كثيرة هي الإتهامات التي أثيرت وما زالت تثار حول مشروع النهر الذي نفذ بعد الفيضان والذي غير معالم المنطقة برمتها. البعض ما زال يعتبر أنّ المشروع قد صمّم بهذه الطريقة بهدف خرق المدينة «الحصن» وجعل إمكانية السيطرة الأمنية والعسكرية عليها ممكنة. والذي غدّى هذا الإتجاه بالرأي هو أنّ هذه المدينة كانت، بممراتها ودروبها الضيقة، عاصية، صعبة المنال، وكثيراً ما كان يلجأ إليها الفارون من العدالة للإحتماء. والواقع أنّ المنطقة القديمة، وحتى بعد اختراقها بالطرقات، ظلّت المدينة العاصية التي ستصدّي لقوى الجيش ثلاث مرّات. المرّة الأولى عام ١٩٥٨، أثناء الثورة الأهلية التي

١. للإطلاع على أحداث فيضان نهر أبو علي وما جر من خسائر، أنظر محمد كامل بابا، «طرابلس في التاريخ»، مذكور سابقاً، ص. ١٠٦ - ١٥٥. محمد علي الضناوي، مذكور سابقاً، ص. ٩٨ - ١١٤: «تاريخ العرب والعالم»، العدد ١٤٢، ١٩٩٣، ص. ١٨٣.

التغيرات المعيشية في طرابلس منذ الإستقلال

حصلت في عهد شمعون؛ والثانية، عندما أعلنت حركة ٢٤ تشرين التمرد عام ١٩٦٩، والثالثة عندما احتمت فيها فئة من الفارين من العدالة في العام ١٩٧٣، وأقامت ضمنها ما عرف باسم «دولة» المطلوبين.

إذا كان البعض يعتبر أن الهدف من خرق المنطقة القديمة استراتيجي عسكري لتأمين السيطرة على المدينة، فإن هناك من يذهب لأبعد من هذا الأمر ويعتبر أن مشروع النهر كان مؤامرة على طرابلس، هدفه هدم أكثر مدينة ممثلة للآثار المملوكية الإسلامية^١. وإن كان هذا الرأي فيه الكثير من التطرف، فإن الرأي الأول أقرب للتقبل المنطقي.

لا بد لنا، ولفهم أكبر لحقيقة ما جرى، من أن نعي أن وعي السكان والمسؤولين للأهمية الأثرية للمنطقة لم يكن قد نضج بعد. لا ننسى أن هذه المدينة قد بدأ سكانها الأصليون بالتخلي عنها وإهمالها تدريجياً قبل الفيضان. ولقد فقدت جرأ هذا الأمر مكانتها؛ وضع يسهل علينا فهم ما سببه فيها ليس فقط فيضان النهر ومشروعه، ولكن أيضاً الطرقات التي شقت فيها قبل وبعد الفيضان، لتسهيل عملية الوصول إليها بالسيارات^٢. كان تأمين اختراق السيارات «للمدينة» القديمة مسألة هامة خصوصاً لأنها تعطي الدليل على محاولات المسؤولين تطوير هذه المنطقة والإهتمام بشؤون أهلها كما يهتمون بالمناطق الحديثة^٣.

١. هذه الآراء استقيتها من خلال المقابلات الميدانية التي أجريتها مع بعض سكان منطقة النهر ممن عايشوا التغيرات التي عرفتها المنطقة.
٢. خططت طريق النجمة/الرفاعية (من محلة القنواتي وحتى مطلع أبي سمراء في العام ١٩٤٤. ثم شقت الطرق الفاصلة بين باب الرمل والجامع الكبير، وطريق سوق النحاسين التي قضت على غالبية هذا السوق، وبعدها طريق باب الحديد أبي سمراء، هذا طبعاً عدا ما حصل من توسيع الطريق الفاصلة بين قهوة موسى، الحمام الجديد وساحة الدفتردار... كل هذه الطرقات، وإن سهلت مرور السيارات من وإلى المدينة القديمة، إلا أنها قضت على الكثير من روح هذه المنطقة وعلى الكثير من بيوتها. واللافت في الأمر أنه، وفي الكثير من هذه الطرقات المستحدثة، قد قطعت بعض البيوت في أقسام منها والأقسام الباقية تركت على حالها من التهدم. وكأن الأمر المهم هو مرور الطريق أكثر من الإهتمام بالشكل العام الناتج عن هذا المرور.
٣. ذكر لنا أكرم عويضة الذي كان رئيساً لبلدية طرابلس وقت الفيضان، وقائع مشروع النهر وطريقة تنفيذه. ولقد قال أنه لم يطلع على المشروع الذي صمّمته ونفذته مصلحة التعمير التي حاولت الإسراع بعملية التنفيذ بعد أن اضطرت إلى تعديل مشروعها عندما أوقف أهالي المنطقة ألياتها عن العمل وهي تحاول إزالة جامع البرطاسي الأثري. واللافت في هذا الدفاع الذي ذكره رئيس البلدية أن الأهالي لم يزعجهم لا هم ولا حتى المسؤولين في المدينة، رؤية عمل الآلات، إلا عندما وصلت للمسجد. وإن كان موقف رئيس البلدية والأهالي على النحو الذي ذكرناه، فإن المهندس أشرف كباره والذي كان رئيس دائرة الهندسة في البلدية ورئيس حركة البنائين الأحرار، والذي قدم في العام ١٩٥٧ دراسة للمشاريع العمرانية اللازمة للبلد بتكليف

وكما شكل فيضان النهر الذريعة «لتطوير» المنطقة وفق المفهوم الحديث، كذلك أدى تحول المنطقة عمرانياً إلى تغيير ديموغرافي كبير في المدينة.

بنت الدولة للمنكوبين من فيضان النهر بيوتاً في الضاحية الشمالية الشرقية لطرابلس. كان من المفترض أن تقام هذه البيوت ضمن مجمع سكني يتمتع بمواصفات مدينة نموذجية، لهذا أطلق على مكان المشروع إسم «المدينة الجديدة». لكن الدولة لم تتمكن وبسبب حجة نقص المال من إتمام ما تعهدت به. هذا الأمر حول مشروع «المدينة الجديدة» إلى منطقة شعبية غلب على تسميتها إسم منطقة المنكوبين، وهي بالواقع أقرب معمارياً لهذه التسمية.

إنقل قسم كبير من سكان منطقة النهر وسكان المدينة القديمة المتوسطي الحال، الذين إما فقدوا بيوتهم في مشروع النهر الجديد أو في التخطيطات الجديدة للشوارع في المنطقة، واختار غالبهم السكن إما في منطقة القبة أو في أبي سمراء.

النمط العماري

إن حديثنا عن النهضة العمرانية التي عاشتها طرابلس خلال الخمسينيات وحتى نهاية الستينيات يدفعنا لتناول التغيرات المعمارية التي عرفتتها هذه المدينة في تلك الآونة.

لقد ركزنا، عند تناولنا العمارة المملوكية/العثمانية، قبل امتداد طرابلس خارج إطار أسوارها، على الدور الوظيفي الإجتماعي لنمط هذه العمارة أكثر من تركيزنا على النواحي الفنية والهندسية فيها.

وإذا تطرقنا بعض الشيء لوصف الشكل الفني أو الهندسي عند عرضنا للبيوت التي بدأت بالظهور منذ نهايات القرن التاسع عشر، فذلك بهدف تبيان المصدر الثقافي لهذا التأثير ويهدف تحديد مدى تفاعله مع النمط المعماري في المدينة. الالفت في عرضنا لهذا النمط أننا اعتبرنا الشكل الفني فيه قد خضع لتأثيرات

من الحكومة، قد طالب، وضمن خطته الموضوعية، الحكومة لامتلاك منطقة على جانبي النهر وإنشاء أبنية حديثة تتلاءم والمشروع الحديث. كما دعا للإهتمام بشق الطرقات وتنظيم الأحياء القديمة من المدينة لكي تصل السيارة إليها... (أنظر ليلى رعد، مذكور سابقاً، ص. ٥٣١). ودعوتها هذه هي دعوة، وبرأي غالبية الطرابلسيين في تلك المرحلة، إلى «تطوير» المدينة وما يتلاءم مع مستجدات العصر. إن كل ما قدمناه من وقائع يعزّز رؤيتنا للموضوع ويؤكد أن لا سكان المدينة ولا المسؤولين عنها كانوا مدركين حقيقة الأهمية الأثرية لهذه المنطقة.

ثقافية متنوّعة تنوّع مصادر المعلومات التي اعتمدها. فلقد اعتبر بعض الكتاب أنّ هذه العمارة كانت شبيهة بالنمط البيروتي، والبعض الآخر قال أنّها جاءت نتيجة تأثرها بالنمط الطلياني الذي دخل لبنان منذ عهد فخر الدين، ومنهم أيضاً من ذكر أنّ هذه العمارة هي ترجمة لنمط العمارة التركية المتأثرة بدورها بالنمط الفيكتوري^١... والواقع أنّ كل هذه المصادر الثقافية التي عدّدت هي صحيحة. لا ننسى أنّ كافة الثقافات المذكورة كانت لها علاقات تفاعلية مع المنطقة وهي بالتالي مؤثرة فيها، ومتأثرة في الوقت نفسه ببعضها البعض. إنّ النمط المعماري لطرابلس في تلك الآونة هو شبيه ووفق هذا المنظور، بالعمارة البيروتية والطليانية والتركية.

خفّت تدريجياً، كما ذكرنا، الزخارف الخارجية والداخلية لببوت طرابلس خلال مرحلة الإنتداب. أمّا في فترة الإستقلال، فلقد شهدت هذه المدينة ما يمكن تسميته ببداية الخلط المعماري الناتج عن كثرة الخلط الفني الثقافي الذي تعرّضت له في تلك الفترة.

كثرت المباني الشاهقة نسبياً مقارنة بما كانت عليه في المرحلة السابقة ووصلت في بعض الأحيان إلى سبع أو ثماني طبقات. قلّ ظهور الزخارف إلاّ في عوارض الشرفات والشبابيك. كما تنوّعت الألوان المعتمدة، وتغيّرت المواد المستخدمة في البناء، واستبدل الحجر الرملي بالحجر الخفان، وكثرت استخدام مادة الترابة والإسمنت.

إنّ هذا النمط المعماري قد عرفته أيضاً كافّة مدن حوض البحر المتوسط. إلاّ أنّه، وفي كل مدينة، جاء متأقلماً مع خصوصية الموروث الثقافي للسكان المحليين ومع حاجاتهم، أذواقهم وإمكانياتهم المادية.

ما يلفت انتباهنا في نمط العمارة الحديث (المودرن) أمور عديدة، منها:

١. إنّ هذا النمط جاء ترجمة لسيطرة ما يمكن تسميته بالطراز العالمي المعاصر^٢. هذا الطراز انتشر كمدرسة هندسية جديدة في كافّة عواصم

١. أنظر تميمي وبهجت، مذكور سابقاً، ص. ١٧١، و«Gulik»، مذكور سابقاً، ص. ٢٠٣.

٢. تقول د. سلوى سعيد أنّ الطراز المعماري المعاصر هو الطراز الذي نشره فرانك لورابت خارج الولايات المتحدة الأميركية واقتنع به شباب معماريون من أوروبا من سنة ١٩٠٠ وحتى ١٩٢٥. بعد الحرب العالمية الثانية أي في الأربعينات وإلى الآن انتشر الطراز الدولي في جميع بلاد العالم حيث بدأ التقدم التكنولوجي حقيقة واقعة وعمّ انتشاره. أنظر سلوى أحمد محمد سعيد، «الإسكان والسكن والبيئة»، دار البيان العربي، جدة، ١٩٨٦، ص. ٨٢ - ٨٣.

الدول الغربية الكبرى التي كانت، وبسبب سيطرتها المباشرة أو غير المباشرة على مختلف مناطق المتوسط والعالم، هي المخططة لكافة اتجاهات «الموضة» بمعناها العام الشامل.

ما نريد أن نشير إليه هنا هو أن مسألة «التفريخ» طالت وبشكل واضح كافة معطياتنا المعيشية المادية والفكرية. نحن نقلد موضة الملابس التي تقررها مراكز صنع القرار في هذا المضمار، نقلد موضة العمارة الجديدة التي هي أيضاً محددة في اتجاهاتها الفنية والتقنية المبتكرة من الغرب، حتى لو أن هذه الموضة لا تتوافق ومعطيات منطقتنا المناخية. يمكننا اعتبار، ووفق هذا المنظور، أن مسألة ربطنا مناطقياً بنظام العولمة قد بدأت جذورها التاريخية منذ بدايات خضوعنا للسيطرة الغربية. فلقد بدأ الغرب، ومنذ ذلك الحين، بالقضاء التدريجي على الخصوصيات الثقافية المحلية لمناطقنا كما لبقية المناطق التي خضعت لنفوذه عالمياً وذلك ليربطها بخصوصياته ويسيطر عليها.

٢. إن نمط العمارة «المودرن» قد تميّز بسرعة انتشاره في الكثير من الشوارع والأحياء الجديدة. حتى الشوارع والأحياء القديمة لم تغفل منه خصوصاً على جوانب الطرقات التي شقت فيها. رافقت الحركة المعمارية وساهمت في ازدهارها، وكما ذكرنا، الزيادة الديموغرافية التي عرفت طرابلس بعد عام ١٩٤٨. سببت هذه النهضة العمرانية بروز ما يمكن توصيفه بالخلط المعماري الذي بدا في الكثير من الأحياء متنافراً مع المحيط البيئي الموجود فيه.

٣. إن نمط العمارة «المودرن» قلّت فيه الزخرفة الخارجية. هذا الأمر وإن دلّ على شيء فهو يدل على تدني الإهتمام بالفنون الزخرفية الحرفية التي اشتهرت بها المنطقة عندنا، ويترجم بالتالي واقع تراجع هذه الحرف واندثارها التدريجي.

٤. إن نمط العمارة «المودرن» كثر فيه عدد الطوابق. وهذا الأمر هو مترجم لتزايد عدد السكان وتنوعه في المبنى الواحد، ودال في الوقت ذاته على بداية تخطي الطرابلسيين لمسألة السكن المتجاور مع الأقارب. نريد أن نقول هنا أن القرابة الدموية قد بدأت مدينيّاً تخف ليستعاض عنها بـ«القرابة» المناطقية/الطبقية.

التغيرات المعيشية في طرابلس منذ الإستقلال

إذا تخطينا الشكل الخارجي لعمارة طرابلس منذ الخمسينيات وانتقلنا إلى التقسيم الداخلي للبيوت فإننا نجد أن البعض منها قد حافظ على مسألة الفصل بين ما أسميناه بالخاص/الداخل والذي كان حاضناً لـ«عالم» النساء، والعالم/الخارج أو «عالم» الرجال، وذلك بمحافظته على اعتماد بابين للدار: واحد يفضي مباشرة إلى غرفة الإستقبال والآخر إلى القاعات الأخرى الداخلية في المنزل والأكثر خصوصية لأهل البيت.

إن هذا التقسيم أصبح بالواقع أكثر رمزية لمعنى الفصل الجنسي التقليدي بين «عالمي» الذكور والإناث في المعيش. فالمجتمع بدأ، في هذه الفترة، أكثر تقبلاً لمسألة الخلط الإجتماعي خصوصاً في العمائر الجديدة التي تسكنها الفئة الإجتماعية الميسورة أو المتوسطة. وأكبر برهان على تفسيرنا هذا هو أنه بُني، وفي الفترة ذاتها، العديد من المباني والبيوت بباب خارجي واحد.

ما يمكننا ملاحظته في هذه البيوت هو التركيز الكبير على مسألة حماية خصوصية أفراد الأسرة من الزائر (الغريب) ذكراً كان أم أنثى. ولهذا نجد في تقسيماتها الداخلية عزلاً لبعض الغرف التي لها صفة الخصوصية المعيشية للفرد (كغرف النوم تحديداً) بممرات أو بأبواب داخلية. إن التقسيم الداخلي للمنزل الحديث أصبح موافقاً وفق هذا المنظور لعملية الفصل بين ما هو خاص (فردى) وعام (تواصل مع المحيط الخارجي).

العمارة الجديدة والتغير الإجتماعي

إن التغيير الإجتماعي الذي عاشته طرابلس في هذه المرحلة، لم يلحق، بالسرعة ذاتها، التغير المادي الذي حدث فيها. فعندما تحدثنا عن انتشار النمط المعماري الجديد في العديد من أحياء وشوارع المدينة، وعندما شرحنا نمطية تغير التقسيم الداخلي في بيوت هذه المباني، وعندما فسّرنا كيف أصبح التداخل في المجتمع بين «عالمي» الرجال والنساء لم نكن نقصد أن المخالطة قد تمت بين النوعين في المجتمع ككل وأصبحت عامة كما كان حال الفصل بينهما في بدايات القرن العشرين.

لا بد لنا من أن نوضح أنه، وإن كانت سرعة التغير المادي والاجتماعي في معظم الأحيان غير متساوية، إلا أن كل تغير بنيوي مادي لا بد وأن يحدث تغيراً إجتماعياً، والعكس صحيح.

لقد ترجم المجتمع الطرابلسي، خصوصاً الفئة المسلمة فيه، تألفه مع المحيط السكني الجديد بأشكال متنوعة تتناسب مع مدى تدرج تقبله لمبدأ التغيير المعيشي الحاصل. لا ننسى هنا مدى ترابط نمط المعيش الإجماعي التقليدي، خصوصاً ما يتعلّق منه بمسألة التقسيم الإجماعي الجنسي، في فكر هذه الطائفة، مع مسألة الدين ونظمه وطقوسه.

قلنا أنّ المناطق الحديثة في المدينة، هي التي أصبحت بسبب النمط المعيشي الجديد أكثر تقبلاً لمظاهر «التفرنج».

كان هذا «التفرنج» يطال أكثر ما يطال في هذه البيئة الأسر الجديدة التكوين. فالفتاة في تلك المرحلة كانت تنتقل مسؤوليّة حمايتها بعد زواجها، وبالأمانة، من سلطة أبيها وأخيها لسلطة زوجها. بمعنى آخر هي تصبح وطوال فترة زواجها في عرض زوجها^١ وفي ذمته^٢.

فلقد أصبح الزوجان، مع انتقالهما لبيتهما الأسري الجديد وبسبب التحولات الثقافية التي تعرّض لها، أكثر «تحرراً» من القيود المعيشية التقليدية التي خضعا لها في بيوت آبائهما.

وإذا دخلت المرأة الشابة، في تلك الفترة، «عالم» الرجل والعكس، فلقد ظلّ هذا الأمر محسوباً ومدروساً. فهي وهو، وهي أكثر، لا يحقّ لهما دخول المجتمعات المختلطة بغياب الشريك، وهذا طبعاً لإضفاء صفة العائلة (مفهوم الارتباط) الذي يعتبر الضابط الأخلاقي لسلوك الأفراد في تلك الاجتماعات.

وإذا ظهر الإختلاط، وبمعنى آخر في طرابلس بشكل ملحوظ منذ الخمسينيات فإنّ «عالم» الذكور و«عالم» الإناث بقيا واضحا المعالم في المعيش. فلقد ظلّت مسألة الزيارات النسائية الصرف هي السائدة وكذلك التجمعات الرجالية الصرف هي السائدة أيضاً.

وإذا كان وضع المناطق الجديدة في المدينة بالشكل الذي تحدّثنا عنه في مسألة الإختلاط الجنسي، خصوصاً عند فئة الشبان، فإنّ وضع بقية المناطق في المدينة ظلّ أشدّ تمسكاً بالعادات والتقاليد، وخصوصاً في مسألة الإختلاط الجنسي.

١. العرض في اللغة العربية تعني الذي يعترض الناس بالباطل. والباطل أو السوء الذي لا يحى بالنسبة إلى شرف الرجل هو تناول نسائه وعتهم بسوء الأخلاق.

٢. ذمته: أمانته وعهده.

التغيرات المعيشية في طرابلس منذ الإستقلال

إنّ هذا الإختلاف في المعيش بين شقّي المدينة القديم والحديث قد فرض حتّى على الطرابلسيين أنفسهم مراعاة هذه الأمور. كانت نساء المدينة الجديدة «يحتشمن» أكثر في مظهرهنّ الملبسي عند حاجتهنّ إلى دخول المدينة القديمة، وكانت نساء المدينة القديمة «يتحررن» أكثر من العادة عند دخولهنّ المدينة الجديدة. وكما كانت حالة النساء، كذلك كان حال الرجال، فإنّ «تحشمهم» أو «تحرّرمهم» كان يظهر جلياً من خلال تصرفاتهم.

إنّ هذا التناقض المعيشي في تصرف سكان المدينة أنفسهم، بين شقّيها القديم والحديث، لهو أمر يدعو للتوقف قليلاً.

ما نود أن نبيّنه هنا هو كيف أنّ تصرف الإنسان الإجتماعي يمليه عليه المجتمع. فالطرابلسي في المجتمع الجديد يريد أن يقلد النمط المعيشي السائد في المنطقة حتّى لا يعتبر، وبحكم هذا المجتمع، بأنّه متخلف لا يعرف الموضة (démodé)، وهو نفسه، في القسم الثاني من المجتمع، حيث ما زالت العادات والتقاليد الموروثة أكثر سيطرة في النمط المعيشي، يريد أن يظهر خلال وجوده فيه إنتماءه له، وبالتالي إنتماءه للتقاليد.

وازدواجية التصرف والإنتماء المعيشي هذه هي التي خلقت في الشارع الطرابلسي، وبشكل لافت، تنوعات ملبسية متعدّدة الدلائل. فالشارع حوى المرأة التي ما زالت تحتفظ بالحبرة السوداء، والمرأة التي تغطي رأسها بالمنديل الأسود الشفاف، المرأة التي تضع «الإيشارب» والمرأة التي تخرج سافرة الرأس. وغالباً ما كانت تشاهد أم وابنتها أو شقيقتان بأعمار متفاوتة: جيلين مختلفين في العمر والشكل الملبسي يسيران جنباً إلى جنب.

لم يبدأ إختلاط الفتيات بالشبان قبل الزواج يعاش واقعياً إلاّ من خلال نشاط النوادي، الحركات الطلابية الحزبية، من خلال الإنتماء الحزبي، ثمّ من خلال الحياة الجامعية. وهذا الأمر بدأت معالمه تنتشر بشكل واضح في الستينات.

تقليد وحدانية : تواصل أم صراع

دخلت طرابلس، في شقّيها القديم والحديث، ضمن علاقة تفاعلية يغلب عليها طابع التجاذب الصراعى المتعدّد الأوجه والأشكال. والتجاذب الصراعى الذي نوهنا به، ليس في الحقيقة إلاّ تجاذب التضاد بين ما يمكن تسميته بالأصل

والمستحدث، بالتقليد والتجديد، بالإنغلاق والانفتاح، بالجذور التاريخية والتطلعات المستقبلية. ولقد أضيف لكل هذه الأنواع من التجاذبات التفاعلية، خصوصاً مع التحول الديموغرافي التدريجي للمنطقة الداخلية، تجاذبات من نوع آخر لها صفة الصراع الطبقي/المناطقي. وأكبر مترجم لنوع الصراعات التي نوهنا بها متمثل بالإنتماء المناطقي لسكان طرابلس اليوم. فهم في الهوية ما زالوا أبناء المناطق الداخلية، وذلك بالرغم من أن غالبية الجيل الجديد لا يعرف، من المكان المسجل فيه رسمياً، إلا الاسم.

وتنويهنا بهذا التناقض الإنتمائي قد ترجم، وما زال يترجم، من خلال المعيش. ف«المدينة» القديمة، بعد الطوفان، وحتى بعد أن جرفت أقسام كبيرة منها وخرق التحامها العمراني في منطقة النهر، ظلت تلعب دور الحاضن والحامي لسكانها ولكافة الثوار في المدينة. فلقد شكّلت، بأزقتها وممراتها الضيقة، عائقاً طبيعياً لسيطرة الجيش على المدينة كلها بعدما استطاع بسط سيطرته على الأقسام الجديدة منها. كان ذلك في ثورة عام ١٩٥٨. والمدينة القديمة استغلّت بعدها كأرض دفاعية لكافة حركات التمرد المتنوعة الأهداف والغايات. فهي التي ساهمت في تقوية شوكة حركة تشرين في العام ١٩٦٩، وهي التي آوت بعدها ما عرف عام ١٩٧٣ بـ«دولة» المطلوبين.

لا بد لنا أن ندرج في سياق حديثنا عن الصراع المناطقي/الطبقي بين شقي المدينة: القديم والحديث حركة علي عكاوي في منطقة باب التبانة، هذه الحركة التي ورثها بعده أخوه خليل (هو من سيلعب دوراً هاماً أثناء الحرب الأهلية عام ١٩٧٥). ولا بد لنا أن نتطرق أيضاً لمسألة نشاط الحركات الدينية الأصولية خلال هذه الفترة وتطرقنا لها هنا يندرج في إطار المنظور ذاته: أي صراع المنطقتين في المدينة، هذا الصراع الذي أخذ مع هذه الحركات شكل النزاع بين ما يمكن تسميته «التقليد» (العودة إلى الأصول) والتجديد (ملاحقة ركب التطور الغربي الطابع).

ثورة ١٩٥٨

كلنا يعلم أن هذه الثورة قامت في عهد الرئيس كميل شمعون ضد سياسته الميالة لإدخال لبنان في حلف بغداد خوفاً من المد العربي الناصري خصوصاً بعد مسألة الوحدة التي تمت بين مصر وسوريا. هذا الإتجاه لم يرض

التغيرات المعيشية في طرابلس منذ الاستقلال

غالبية سكان طرابلس، هذه المدينة المشاكسة التي عرفت بحركاتها الإنتماية العروبية وقاومت حتى انتماءها للبنان طوال عهد الإنتداب؛ ولقد دفعت جراء هذا الإنتماء وهذه المقاومة ثمناً كبيراً ترجم في المعيش من خلال إهمال تطوير هذه المدينة بالشكل الذي عاشته بيروت في تلك الفترة^١.

لن ندخل طبعاً في ذكر تفصيلي لأسباب هذه الثورة ولا لأحداثها^٢، ما يهمننا التوثيق له، في هذه الدراسة، هو كيفية تمكّن المنطقة القديمة من طرابلس بأزقتها و«زواربها» الضيقة، هي وتلة أبي سمر، من حماية الثوار^٣.

لم تكن أسلحة الثوار متطورة^٤. بالرغم من هذا، لم يحاول الجيش محاولة فعلية اختراق المدينة، لأن هذا الأمر سيكلف خسارة كبيرة في الأرواح للجانبين، نتيجة للتشكل الهندسي المعماري للمدينة أولاً، وبسبب الكثافة السكانية لهذه المناطق ثانياً.

وبما أن هذه الثورة قامت ضد سياسة شمعون، وتحديداً ضد تحالفه مع الغرب خوفاً من المد العربي الناصري، كان لا بد أن تتعرض بعض المصالح

١. ذكر لنا حليم أبو عز الدين خلال عرضه لتاريخ وذكريات في طرابلس الفيحاء (مذكور سابقاً، أنظر ص. ٣٠) أن الفرنسيين كانوا يعتبرون أن مرفأ طرابلس هو الباب الطبيعي للداخل السوري والأسبوي خصوصاً وأن الفاصل بين هذه المدينة وحمص أرض سهلة. هذا أمر يجعل المواصلات سهلة وطبيعية مع الداخل. إلا أن مواقف طرابلس المتشددة حيال الإنتداب، دفعت الفرنسيين إلى العدول عن هذه الفكرة والاستعاضة عنها بتطوير مرفأ بيروت.

٢. للإطلاع على أسباب هذه الثورة وأحداثها أنظر: محمد كامل بابا، مذكور سابقاً، ص. ٣٢١ - ٣٤٨، ومحمد علي الضناوي، مذكور سابقاً، ص. ١٢٣ - ١٢٥.

٣. حضرت أبي سمر قيادة الثورة مع مركزين لإسعاف المصابين (مأوى العجزة، ومستشفى أنشئت في بناية القتال للغاية نفسها). خدم في هذين المركزين حوالي اثنا عشر طبيباً طرابلسياً، كانوا قد أنهوا دراساتهم التخصصية في فرنسا وعادوا إلى مدينتهم للعمل. غالبية هؤلاء الأطباء كانت لهم ميول يسارية حملوها معهم من فرنسا نفسها خلال دراستهم فيها. إختار الثوار تلة أبي سمر لإشرافها على المدينة. لا ننسى أن هذه التلة هي التي حاول السيطرة عليها كل من فتح تاريخياً مدينة طرابلس. يذكر لنا ديليز في كتابه «ساعة طرابلس... إن حكّت» كيف أن المدينة القديمة في طرابلس هي التي حضرت الثورة ١٩٥٨ فيقول: «المضحك أن نصف طرابلس كان يعيش الثورة بكل معانيها، وناله من القتل والتشريد والدمار الشيء الكثير. وهو قابع في الأحياء القديمة، بينما ظلت طرابلس الجديدة، التي تقع خلف متاريس قوات الجيش، تعيش حياتها العادية، وكان ليس هناك ثورة ولا من يحزنون باستثناء العواطف المؤازرة لإخوانهم الذين كانوا يتلقون الضربات المؤلمة في الأحياء الداخلية». (رياض ديليز، «ساعة طرابلس... إن حكّت»، دارالفنون، ص. ٦٦).

٤. سطا الثوار في بادئ الأمر على محلات الصيد في المدينة، وذلك قبل أن تصلهم الأسلحة من سوريا.

والمراكز الغربية في المدينة لبعض المهاجمات^١. وكان لا بد من أن تتحرك بعض النعرات الطائفية خصوصاً وأن الإستقلال بصيغته الدستورية لم يستطع أن يلغي ما قد عمقته مسألة تكوين لبنان عام ١٩٢٠.

أدت هذه الثورة على صعيد المدينة إلى إعادة فرز طائفي مناطقي فيها. فلقد خلت منطقة أبي سمراء من سكانها المسيحيين. كما أن «المدينة» القديمة، وإن حافظت في بعض أركانها على عدد قليل من الطائفة المسيحية ممن لم تمكنهم إمكاناتهم المادية من الانتقال، إلا أن الغالبية العظمى منهم ترك هذه المناطق ليتجه نحو الزاهرية حيث يوجد عدد كبير من أبناء طائفته، أو ليتجه نحو الشوارع الجديدة في المدينة.

لم تعش طرابلس، بالرغم من بعض التجاوزات التي ذكرناها خلال الثورة، تصادمات طائفية حقيقية، وأكبر دليل على ذلك أن غالبية المسيحيين لم تغادرها. كل ما فعلته هو ترك بعض المناطق التي باتت يحس فيها أنها تشكل أقلية سكانية. المهم في ثورة ١٩٥٨ ليست فقط أسبابها ولا حوادثها ولا ما أنتجته سياسياً، ولكن ما أفرزته من هشاشة التغير والتحول اللذين عاشتهما هذه المدينة خلال مرحلة الإستقلال الأولى. فلا الأحزاب بأنواعها ولا «التفرنج» في المعيش ولا النمط المدني الجديد ساعد سكان هذه المدينة على تخطي انتماءاتهم الطائفية التقليدية ليذوبوا في الإنتماء الوطني المدني.

حركة تشرين (١٩٦٩) و«دولة» المطلوبين (١٩٧٣)

إن إدراجنا لهاتين الحركتين في عنوان واحد لا يعني مطلقاً أننا نساوي في مضمونهما. لكن وبالرغم من الإختلاف الكبير في الغايات إلا أن الإثنتين تشابهتا بمحاولتهما الهيمنة على طرابلس من خلال السيطرة على المدينة القديمة.

١. أول حركة تمرد سجلت في المدينة، بداية نشوء الثورة، ترجمت بحرق محلات «شمعون» في منطقة ساحة الكورة. هذا مع العلم أن شمعون هذا، لا يمت بصلة قرابة إلى الرئيس شمعون. ولقد أطلق النار فيما بعد على حافلة لشركة الـ«IPC». أسفر هذا الحادث عن انتقال سكن غالبية الموظفين الإنكليز وعائلاتهم إلى خارج المدينة، إلى منطقة المون ميشال وذلك حتى بعد انتهاء الثورة. هاجم الثوار أيضاً المركز الثقافي الذي أنشأته النقطة الرابعة في المبنى البلدي. وكان هذا المركز يهتم بتعليم اللغة الإنكليزية ويضم مكتبة كبيرة. وهذا المركز كان من ضمن مشاريع عدة قدمها الأمريكان من خلال برنامج أسموه النقطة الرابعة وهدفه المساعدة في إقامة بعض المشاريع التنموية في لبنان، الأردن والعراق.

١. حركة ٢٤ تشرين

كلنا يعلم أن هذه الحركة قد انبثقت فعلياً على الأرض في ٢٤ تشرين الأول ١٩٦٩، وذلك إثر مقتل ثلاثة طلاب من الإتحاد الطلابي الثوري. كانت الغاية الأساسية المعلنة لهذه الحركة هي دعم العمل الفدائي الفلسطيني ومناصرة المحرومين. حتى أنها سميت، إضافة لاسمها الحركي الأول، باسم حركة المحرومين.

لن ندخل، وكعادتنا في هذه الدراسة، في تفصيل تاريخ هذه الحركة ولا في عرض نشاطها «الداخلي» (المحلي) والخارجي (الإقليمي). ما نود أن نركز عليه هنا هو نمطية العمل الذي قامت به عند إعلانها العصيان على سلطة الدولة وعلى كافة رموزها من أفراد ومؤسسات، ونقصد بهذا العمل تحديداً: إحتلالها للأسواق القديمة والقلعة (أبي سمر) أي إحتلالها، بمعنى آخر، للمناطق الاستراتيجية الحساسة والأساسية المساعدة لبسط السيطرة على بقية أقسام المدينة.

إن الذي ساعد حركة ٢٤ تشرين في بسط سيطرتها على المناطق القديمة من المدينة، هو أن القاعدة الكبيرة المنتمية إليها والمناصرة لها كانت من سكان هذه المناطق بالذات.

يجب أن نذكر هنا بأن المدينة القديمة، بعد طوفان النهر وبعد ثورة شمعون كانت قد فقدت الكثير من سكانها القادرين على تغيير مناطق سكنهم، ولقد حلت محلهم في السكن الفئات الفقيرة من طرابلس والفئات المهاجرة إليها سعيًا للرزق.

إن هذا النسيج السكاني الجديد، إذا استثنينا منه فئة التجار لأنها لا تنتمي في غالبها سكنياً لهذه المنطقة، استطاع أن يتوحد وذلك بالرغم من تنوع الأصول المنطقية الأولى للسكان فيه. والذي وحدّه (إذا استثنينا طبعاً المؤثرات السياسية الخارجية في ذلك الوقت) هو الهم الواحد المتمثل بوضع إجتماعي متدنٍ على أكثر من صعيد.

دعت حركة ٢٤ تشرين سكان المناطق القديمة إلى التمرد وإلى تنظيف مناطقهم من أي شخص ممثل للسلطة مهما كان مدى تمثيله لها بسيطاً، أي دعوتهم، بتعبير آخر، إلى مهاجمة كل «إبن بدلة» أو كما يسمونه أيضاً «إبن» دولة.

لو نظرنا لرمزية الإسم المختار للتعريف بالموظف الحكومي الممثل لسلطة الدولة الضابطة للمجتمع (جندي، عسكري، شرطي...) نجد أن اختيار كلمة «إبن» لربطه بـ«أمه» «الدولة»، له مدلول غاية في الأهمية. فهو يدفعنا للتصور بأن

عملية «شخصنة» الدولة و«شخصنة» علاقتها بموظفيها الحامين لها، قد جدّت صورياً كيان هذه الأخيرة وكأنّه وحدة منفصلة عن جسم المجتمع. بهذه الرؤيا، يمكننا أن نتصوّر بأنّ القضاء على حماة الأمّ يسهل عملية اغتصابها.

أمّا الصورة الأخرى التي يمكننا أن نتخيلها من خلال استخدام تعبير «الإبن» فإنّها تستمد معطياتها من المنظور العائلي/العشائري التقليدي المتوارث في مجتمعنا والذي تقضي فيه العادة نسب كل شخص في المجتمع لعائلة ولعشيرة.

وعملية «اغتصاب» السلطة أو «غزوها» (وفق المفهوم التقليدي/العشائري) في المدينة القديمة، قد تمّت في تلك الفترة، وحلّت محلّها في المنطقة سلطة بديلة انبثقت من التنظيم الداخلي الأهلي المحلي.

أحيا هذا «المجتمع الأهلي»، في منطقته، شخصية «القبضاي» التراثية بعد أن أصبح وجودها ضرورياً لضبط الأمن فيه ولتحقيق الحماية للمنطقة وله.

وبما أن شخصية «القبضاي» تقليدياً كانت تقوم على دعم وحماية السلطة الأقوى، لهذا نجد أن «قبضايات» المدينة القديمة الجدد كانوا مضطرين، لتقوية سلطتهم داخل مجتمعهم، للخضوع لحماية «زعامة». هذه «الزعامة» الحامية تمثلت في ذلك الوقت بفرقاء كثيرين، متعدّدي الإنتماءات والتيارات. لا ننسى أن سلطة الدولة اللبنانية كانت قد بدأت تضعف ليس فقط في هذه المنطقة، ولكن في العديد من المناطق اللبنانية. فلبنان قد بدأ يُحضّر تدريجياً للحرب الأهلية التي ابتدأت في عام ١٩٧٥.

٢. «دولة» المظلوبين

عندما دخل المظلوبون^١ منطقة الأسواق القديمة، تمكنوا وبسهولة من دخول اللعبة السلطوية هناك بعد أن تعهدوا لـ«قبضايات»^٢ المنطقة بالإنتماء بسلطتهم

١. من أبرز أسماء المظلوبين نذكر: أحمد القدور (الذي لعب دور الزعيم) فيصل الأطرش، عبد الغني كمون، مظهر الشامي، أحمد السيد، البير الحلوي...

٢. القبضاي: كلمة من أصل تركي تعني اللطل. وهو شخص يتباهى بقوّته الجسدية (أنظر أنيس فريحة، «معجم الألفاظ العامية»، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣، ص. ١٣٥). هذه الكلمة كانت تطلق في طرابلس على الزعامات المسيطرة على الشارع والحامية له. وبالرغم من قوّتها وسيطرتها إلا أنّها كانت دائماً تحت حماية زعيم من زعماء المدينة. يقدم كل منهم خدمات متبادلة للأخر وفق ميدانه. فالقبضاي يساعد الزعيم في تأمين سيطرته على الشارع، والزعيم يتدخل لدى السلطات لتخليص القبضاي أحياناً من قبضتهم. خصوصاً وأن هذا الأخير كثيراً ما كان يقوم بأعمال خارجة عن القانون.

التغيرات المعيشية في طرابلس منذ الإستقلال

في السوق والقيام بالحماية المتبادلة فيما بينهم. وهذا الأمر يعني دخول المطلوبين هم أيضاً بحماية الزعامات السياسية الأقوى والعمل لحسابها.

اللافت في هذا الموضوع أن سكان المنطقة شاركوا جميعهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، بهذه اللعبة. حتى فئة التجار اضطرت، لحماية محلاتها ومصالحها، من دفع مبالغ من المال «خوة» للقبضيات الحامين لها. وساهمت بالتالي هي أيضاً في تغذية هذه الحركات.

وموافقة أهل السوق الضمنية لهذا النظام السلطوي الجديد في منطقتهم سببها أمور عدة أهمها:

- مسألة «رش» المال

إنّ المال الذي تدفق على المنطقة أمنً للسكان نوعاً من الإنتعاش الإقتصادي والرخاء المادي المحرومين منه. فلقد كان هؤلاء لا يهتمون كثيراً لمصدر هذا المال ولا لصفة الذين ينفقونه عليهم. يعود سبب ذلك طبعاً لمستوى مفهومهم للإنتماء المواطني الذي فشلت دولتهم بدمجهم المعيشي الحقيقي ضمنه.

يجب أن نذكر هنا بأنّ هذه الفترة كانت خصبة بتعدد مصادر المال. فلقد كان على كل فئة سياسية أو «حزبية»، تقديمية حديثة أو تقليدية، محلية أو تابعة لسلطات خارجية، إذا أرادت أن تدخل الساحة (منطقة الأسواق) ويكون لها من خلالها موقعها السلطوي في طرابلس وبالتالي في الساحة اللبنانية وفق المفهوم السياسي المستجد، أن «ترش» المال وتخلق بالتالي «قبضياتها» الخاضعين لسلطتها والحامين لمصالحها.

وخلق «القبضيات» الجدد كان يفرض بالمعنى السلطوي المحلي للمنطقة، خلق تنافسات ونزاعات داخلية محلية بين زعامات السوق كثيراً ما ترتبط، لإعادة الإستقرار في المنطقة وإعادة توزيع السلطة المحلية، بعمليات تصفية داخلية أو كما يسمونها وفق تعبيرهم الخاص «عمليات تسويح».

- مسألة السلطة «الثارية»

أحسّ سكان منطقة الأسواق بالقوة وبإمكانية «الإنتقام» من سلطة أهملتهم، ومن مجتمع له اليد الطولى في صياغة معاناتهم، حتى لو كان ضمناً، هو الضابط الفعلي لإيقاعهم الثوري ولتمردهم.

ومسألة «الثأر» التي تحدثنا عنها، تجلت بعمليات «الخض» الأمني والنفسي التي أُخضِعَ لها سكان المناطق الجديدة في المدينة. فلقد استعمل «القبضيات» والمطلوبون متفجرات صغيرة كانوا يلقونها أحياناً في النهر وأحياناً أخرى في بعض أحياء «الذوات».

كانت عملية «الثأر» بين المنطقتين واضحة من خلال عمليات التخريب التي كان يشنها سكان المناطق القديمة على سكان المناطق الجديدة في المدينة. وعمليات الثأر الطبقيّة/المناطقية هذه كانت تترجم من خلال إجبار أغنياء المناطق الحديثة من دفع «خوة» أو «جزية» لسكان المناطق القديمة.

استخدم «قبضيات» المدينة كما المطلوبون، أولاد سكان المنطقة القديمة في تنفيذ «ثأرهم». كان هؤلاء الأولاد يرسلون أحياناً لأمكنة قريبة من مؤسسات الأغنياء في الأحياء الجديدة ليلقوا فيها متفجراتهم. هذا التصرف كان يعتبر كنوع من الضغط المعنوي على هؤلاء المتمولين، لإجبارهم على الخضوع لعمليات الإبتزاز المادي. ولقد أُطلقَ على عمليات التفجير تعبير «هزّ البلد بليرة» (سعر إصبع الديناميت).

- التنظيم الأهلي «لجتمع» المنطقة القديمة

كان سكان المنطقة القديمة، بالرغم من موافقتهم الضمنية لنظام الزعامات الداخلية والذي تمثل سواء «بالقبضيات» (غالبهم من أبناء المنطقة) أو بالمطلوبين (فئات مطاردة لاقترافها عمليات قتل وسرقة و«تشبيح» تعبير درج في تلك الفترة ويعني عمليات الإبتزاز المادي)، بحاجة إلى الحماية حتى من الذين يقومون بحمايتهم. فلا ننسى أن عملية خلق الزعامات الداخلية كانت كثيراً ما يعاد إنتاجها من «الخارج» (أي من الزعامات السياسية والحزبية الحامية لها). وهذا الأمر يمنع إمكانية استقرار السلطة بيد واحدة. ويخضع بالتالي المنطقة كلّها بين فترة وأخرى لعمليات اضطراب داخلية. ولحماية الأحياء، توحدّ شبان كل حي في المنطقة للدفاع عن حيّهم من أي غريب حتى لو كان من أبناء الأحياء المجاورة خصوصاً إذا كانت غايته «التشبيح» السلطوي عليهم.

- لفض «دولة» المطلوبين

عندما أُعلِنَت «دولة» المطلوبين^١ عام ١٩٧٣، ورفعت هي أيضاً شعار إنصاف المحرومين، لاقت الكثير من العطف في كافة أحياء المدينة القديمة. فلقد تخطى سكان هذه المنطقة الوضع الإجرامي لرافعي راية هذه «الدولة». لا ننسى أن المطلوبين في البداية حموا السكان، منَعوا السرقات وأتاحوا العمل للفقراء من أصحاب «البسطات» الصغيرة غير المرخصة وذلك من خلال تأمين الحماية لهم من محاضر شرطة البلدية التي كان ممنوع عليها دخول المنطقة^٢.

وجود المطلوبين بـ«دولتهم» المعلنة قوّى ودعم سلطة «القبضيات»، ليس فقط في الأسواق القديمة، ولكن في كافة المناطق التي تتشابه فيها وضعية النسيج السكاني، ونعني تحديداً القبة وباب التبتاه. لكن وضع منطقة الأسواق في تلك الفترة كان الأقوى بسبب تشكلها المعماري.

قويت شوكة المطلوبين تدريجياً وتكاثر عددهم. وأصبح هؤلاء يصلون ويجولون، حتّى أنهم باتوا يطالون، وبشكل مباشر، السقف القيمي الأخلاقي لسكان المنطقة التي حمتهم. فلقد كثر بوجدهم تعاطي المخدرات، وانتشرت بيوت الدعارة مع النساء والأولاد. حتّى حرمة أحد المساجد لم تسلم معهم من ممارسة هذه الأمور فيها.

اعتبر الأهالي أن المطلوبين «بَلَشُوا يَوْسُخُوا» وأحسوا أنّ الخطر بات يدهم مجتمعهم في صميم عقائده الدينية والأخلاقية ويهدد حتّى عائلاتهم. عندها فقط عمل بعضهم كاشفاً لمخابئ المطلوبين، مع قوى الجيش التي حاصرت المنطقة^٣ ومن ثم داهمتها. فتمتّ عندها مطاردتهم، لدفعهم للخروج من حجرهم (المدينة القديمة) لتسهّل بعدها عملية إلقاء القبض عليهم.

١. رفعت في مدخل السوق ناحية طلعة الرفاعية يافطة تعلن قيام دولة المطلوبين. كما رفعت المتاريس على كافة مداخل المنطقة القديمة. وكان الناس من المتسوقين لأغراضهم في المنطقة ومن أهل المنطقة يتجولون بينهم، دون أي مشاكل ظاهرة إلا عند حالات التصفيات والمعارك الداخلية التي كانت تجري بينهم.

٢. وكما حمى المطلوبون أصحاب البسطات الصغيرة، كذلك سهّلوا عمليات بيع البضائع المهربة (خصوصاً الدخان) في منطقتهم.

٣. حاصرت قوى الجيش المدينة القديمة بدايات عام ١٩٧٤ مدةً تبلغ حوالي الشهر وذلك بعد أن اتخذت ذريعة المعركة التي جرت في السوق بين عائلتي شرف الدين والبيروتي. هاتان العائلتان فقدتا الكثير من أفرادهما نتيجة النار المتبادل بينهما، لأسباب كثيرة من أهمها مسألة السلطة والسيطرة على بعض أقسام السوق.

إنّ المجتمع الأهلي، الذي أفرزته بشكل واضح دولة المطلوبين، يعتبر مثلاً نموذجياً معبراً عن نمطية العقلية الفردية التي ما زالت سائدة في مجتمعنا عموماً ولم تستطع مؤسّسات الدولة اللبنانية منذ بدايات تكوينها وحتى اليوم، من لجم جموحها.

عندما قتل وسرق وشبّع المطلوبون خارج إطار المجتمع المحلي الأهلي للمنطقة القديمة، لم يحس هذا المجتمع بخطورة المستوى الأخلاقي لهذه المجموعة. فالخطر ليس عندهم. وإنّ هذا الأمر إن دلّ على شيء فهو يدل على العقلية الفردية لهذا المجتمع، ويدل أيضاً على مستوى انصهاره في مدينته ومن ثمّ وطنه^١.

٣. حركة علي عكاوي

برزت حركة علي عكاوي في منطقة التبانة^٢ بشكل واضح في نهاية الستينيات، أي أنّها كانت متزامنة تقريباً للحركات التي قامت في تلك الفترة، في مناطق المدينة القديمة من طرابلس.

ومقارنة حركة علي عكاوي^٣ مع الحركات التي حدثت في الأسواق القديمة من

١. مسألة سنناقشها مطوّلاً في القسم الثاني من هذا الكتاب.

٢. تقع باب التبانة على الضفة اليمنى لنهر أبي علي. كانت هذه المنطقة تشكل الباب الرئيسي الرابط بين طرابلس ومناطق زغرتا، الضنية، البداوي، المنية وعكار. والباب الرئيسي للواصل بين هذه المدينة وسوريا. توسّعت التبانة معمارياً، وبشكل ملحوظ، خلال المد السكاني الذي عاشته طرابلس منذ نهايات القرن التاسع عشر. وأصبحت وبسبب موقعها الجغرافي، نقطة التبادل التجاري الهامّة لهذه المدينة مع محيطها. كما أصبحت المنطقة الأكثر ازدهاراً، والتي يُعول عليها معيشياً غالبية أغنياء المدينة من التجار، غالبية الفقراء فيها، كما وغالبية الجرديين من أهالي مناطق حدشيت، بشري، حصرن، وزغرتا، الذين كانوا يَمْضون شتاءهم على تخومها. أثر طوفان نهر أبي علي في تغيير وجه هذه المنطقة معمارياً وديموغرافياً. هجرت العائلات الطرابلسية، القادرة مادياً، سكّنها هناك وانتقلت إلى المناطق الجديدة في المدينة، على غرار ما حدث لسكان الضفة اليسرى من النهر. ظلت بالرغم من ذلك تجارة المنطقة مزدهرة. لكن الأموال التي كانت تدرّها كانت تنقل في غالبها إلى خارج التبانة، أي إلى يد تجارها الذين أبقوا مكان عملهم فيها ونقلوا مكان سكنهم منها. جذبت التبانة، بسبب سوقها التجاري وبسبب تدني مستوى سعر البيوت السكنية فيها، عدداً كبيراً من القرويين النازحين إلى طرابلس طلباً للرزق. كان هؤلاء القرويون منتمين في أكثرهم لمنطقة عكار، هذه المنطقة، التي تعتبر وحتى اليوم من أفقر المناطق اللبنانية وأكثرها كثافة سكانية وأقلها نمواً اقتصادياً.

٣. للمزيد من المعلومات عن هذه الحركة وعن حركة خليل عكاوي في التبانة انظر:

طرابلس لا تتوقف عند حدود التوافق الزمني، ولكنها تتشابه معها على أكثر من صعيد. فهي:

١. نشأت في بيئة إجتماعية تتشابه في تشكيلة نسيجها السكاني مع منطقة الأسواق: غالب هذا النسيج فقير، يتميز بمستوى تعليم متدنٍ، ويعيش في منطقة محرومة من الكثير من الخدمات الصحية والبيئية على كافة المستويات.
٢. اعتمدت على إحياء زعامة ابن الشارع القبضاي. فلقد كَوّن عكاوي عناصر حركته من غالبية شباب المنطقة، مشكلاً منهم حركة مشابهة لحركة القبضايات التي بدأت تظهر بشكل جلي في مناطق أخرى فقيرة في المدينة (كالأسواق القديمة، ومنطقة القبة).
٣. ركزت على قضية المحرومين والمستضعفين. لقد سعى العكاوي إلى صبغ حركته الشعبية، على غرار حركة ٢٤ تشرين، بصبغات متعددة الهويات تتأرجح في انتماءاتها «العقائدية» وفق مفهوم مؤسسها بين التيار الناصري والتيار التقدمي واليساري الشيوعي.
٤. اتبعت حركة العكاوي في طرابلس اللغة ذاتها التي اتبعتها أيضاً الحركات الأخرى ونعني مهاجمة مؤسسات الدولة ومصالح الأغنياء في المناطق الجديدة في المدينة.

إن أهمية هذه الحركة، التي لبست أكثر من غيرها ثوب الحركة الشعبية/الطبقية، أنها تخطت في عملها حدود مدينة طرابلس لتنشط أيضاً في عكار وذلك من خلال تحريك الفلاحين هناك على الثورة ضد العائلات الإقطاعية التقليدية في المنطقة.

ما يهمننا التنويه له هنا هو أن باب التبانة التي صبغ علي عكاوي حركة شبابها بصيغة لها طابع الحركة الثورية الإجتماعية الطبقية ذات الإتجاه اليساري الشيوعي النزعة، هي ذاتها ستتحول ومع خليل عكاوي «الوارث» لهذه الحركة التقدمية من «أخيه» (مفهوم التوارث العائلي التقليدي حتى في الحركات «اليسارية» الإتجاه) إلى الخزان الذي سيغذي فيما بعد كافة التيارات الدينية الأصولية في المدينة.

١. كان عكاوي ممن حرّض أهالي المناطق الفقيرة في المدينة عن التوقف عن دفع فواتير الكهرباء. فهو لا يرضى أن يدفع الشعب الفاتورة في حين أن غالبية الرعما لا يتوارون عن رفع صورهم وإنارتها على حساب الدولة التي لا تحاسبهم على ذلك.

٤. الحركات الدينية الأصولية

لم يكن للجماعات الأصولية الدينية أهمية تذكر قبل حرب ١٩٧٥. صحيح أن طرابلس كانت قد حوت منذ الستينات بعض الحركات التي اتخذت وقتها الطابع الديني كحركة عباد الرحمن التي نابت في غالبها فيما بعد ضمن حركة الجماعة الإسلامية التي أسست في العام ١٩٦٩، إلا أن هذه الحركات لم تنشط بشكل واضح إلا بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران، ولم تبلغ ذروة سطوتها وسيطرتها الميدانية إلا خلال الحرب الأهلية مع حركة التوحيد الإسلامية وحركة جند الله^٢. ما يهمننا إبرازه في هذه الدراسة هو أن المناطق القديمة التي اتخذت تدريجياً شكل بور الفقر والبؤس في قلب طرابلس، هي نفسها التي غذت وستغذي بالرجال، طوال فترة الحرب الأهلية، كافة التيارات والأحزاب حتى المتضاربة في الإتجاه العقائدي والسياسي، وهي التي ستتحمل العبء الأكبر من آثار هذه الحرب التي ستدور في غالبها على أرضها.

طرابلس والحرب الأهلية الأخيرة

كثيرة جداً هي «الحروب» التي حوتها مرحلة ما سمي بالحرب الأهلية التي اشتعلت نيرانها في عام ١٩٧٥ واستمرت طوال ثمانية عشر عاماً، وما زالت تجر أذيالها حتى اليوم على أكثر من صعيد إجتماعي معيشي.

و«الحروب» التي نوهنا لها ارتدت أوجهاً متعددة ومتنوعة الألوان والأشكال. فلقد ظهرت بشكل «حروب» طائفية، وأخذت أحياناً شكل «حروب» محرّكها الأساسي التطاحنات الحزبية الداخلية كما الصراعات المناطقيّة/الطبقية وإن كانت هذه الأخيرة غير واضحة المعالم كوضوح بقية أنواع الصراعات. واعتبرت الحرب الأهلية أيضاً مسألة نزاع طائفي سلطوي وفسرت بأنها حرب الآخرين على أرضنا...

١. أعلنت الجماعة أن أهم مبررات قيامها في لبنان عائد «لجهل المسلمين بالإسلام، وبعدهم عنه، وتخليهم عن قيادته، وبالتالي ارتماهم في أحضان الإتجاهات المادية والمذاهب الوضعية. مما جعل بلادهم ومجتمعاتهم تؤول إلى قيادات غير إسلامية، وتحكم بنظم غير إسلامية. فكان من نتيجة ذلك تأزم السياسة، وتردي حياتهم الإقتصادية، ومن ثم طغيان الرذائل والموبقات، وتكاثر الأفات والإنحرافات في مجتمعهم، ونشوء أجيال من الشباب أقل ما يقال فيها أنها شاردة تائهة معقدة» (من الجماعة الإسلامية، «مبادئ وأهداف: قانون النظام الأساسي والداخلي العام للجماعة الإسلامية في طرابلس»).

٢. أنظر حول هذا الموضوع: «Seurat»، مذكور سابقاً، ص. ٧١ - ٨٠.

إنَّ حرب ١٩٧٥ هي في الحقيقة موزاييك لكل هذه «الحروب» وهذه الصراعات مجتمعة. أمَّا سببها الفعلي الأساسي الداخلي الأُوحد فإنَّه يتلخَّص بأنَّ لبنان لم يجد بعد صيغته التي على أساسها سيبنى دولة تساعد مواطنيها على تحطّي مسألة انتماءاتهم الضيقة المتعدّدة التي حافظوا على التواصل معها من أجل حماية أنفسهم في معيشتهم اليومي، ومن أجل تأمين حياتهم في وطنهم.

عاشت طرابلس كل أنواع الحروب التي عدّناها. فلقد عرفت التهجير الطائفي، والتهجير المناطقي، كما أنَّها شهدت تطاحنات الأحزاب فيها، وتحملت مسألة «حروب» الغير على أرضها...!

وكما كانت أنواع الحروب متنوّعة الأشكال والهويات كانت الهويات الإنتمائية لسكان طرابلس متعدّدة الأوجه والأشكال. كل هوية تتفاعل مع الحالة التي تعيشها المدينة؛ الكل فيها في الشارع يحارب الكل والكل فيها يؤمّن خدمات للكل.

وبما أنَّ غالبية الناس المتقاتلة وحَتَّى المتناحرة، هي جيرة ومعارف وأحياناً أقارب فلا ضير، وبالرغم من التقاتل والتناحر، أن يؤمّن الجار لجاره خدمة حتّى لو كانت هذه الخدمة ستؤول لشخص يتناحر على الأرض مع طائفته أو حزبه. ولا غرابة أن يطلب شخص من أحد معارفه أو أقاربه تأمين مصلحة له حتّى لو كان هذا الشخص وهذا القريب من تيار «عقائدي» متضارب كلياً مع تيار الشخص الطالب للخدمة، فالدنيا «دين ووفى». كثيرون هم من حملوا في جيوبهم هويات وتصاريح عديدة متنوّعة المصادر لتمكّنهم من اجتياز كافة المعابر وكافة الحواجز. وكثيرون هم من غيروا انتماءاتهم مع تغييرهم لمناطقهم السكنية داخل المدينة. كل شخص كان يخضع في العادة للفئة المسيطرة على شارعهِ ويحاول التعاطي معها بطريقة تؤمّن له حماية نفسه وعائلته.

ما نريد أن نشير إليه هنا هو واقع هذا المجتمع الذي حاول، حتّى في صراعه الداخلي، إيجاد صيغة معيشية مستمدّة من نظام مجتمعه الأهلي الذي يرتكز

١. أنظر حول هذا الموضوع سيف الدين الخطيب، نيازي جلول، محمد شفيق مسرة، «ملف حرب طرابلس»، مطبعة دار البلاد، طرابلس، ١٩٨٤. رياض دبلين، «ساعة طرابلس ... إن حكّت»، مذكور سابقاً، ص. ٧٤ - ٨٠.

في الأساس على مسألة التناضد والتكافل في المعيش حتى يكفل لأفراده البقاء والإستمرارية. فالمجتمع الأهلي هو الوحيد الذي بقيت نظمه فاعلة خصوصاً بعد تخلف سلطة الدولة عن القيام بواجباتها الحقيقية التي تتلخص بحماية مواطنيها.

طويلة جداً هذه المرحلة وغنية بالمعطيات المعيشية التي تحتاج واقعيّاً لدراسة وفهم عميقين. ما سنتطرق له في دراستنا هذه، وحتى لا نبسط علمياً قيمة المدلولات المعيشية لهذه الفترة، سيتلخص برصد التحوّلات الديموغرافية والنمو المناطقي للذين عرفتهما طرابلس خلال وبعد انتهاء الحرب الأهلية فيها.

التغير الديموغرافي والنمو المناطقي

خسرت طرابلس، كما العديد من المناطق اللبنانية، وبسبب الحرب الأهلية، غنى تنوعها الديني الطائفي الذي عرفته تاريخياً. كثيرون من مسيحيي المناطق تركوها خلال الأحداث وأسّسوا أعمالهم وبيوتهم في مناطقهم. لكن وبالرغم من فقدان هذه المدينة لغالبية هذه الفئة السكانية، إلا أنها عرفت، بالمقابل هجرات مكثفة من أبناء عكار والضنية. هذه الهجرات ساهمت في زيادة عدد سكانها وبالذات في المناطق التي تُعرّف اليوم باسم «المناطق الشعبية».

وقبل تحديدنا الجغرافي للمناطق الشعبية في طرابلس، لا بدّ لنا من أن نوضح المعنى الإجتماعي لهذا المصطلح.

إنّ تعبير «المناطق الشعبية» ما زال شائعاً تداوله في طرابلس للدلالة على «جماعة إجتماعية» تحتفظ في نمط عيشها بالكثير من خصائص المجتمع المدني التقليدي والمتوارث. هذه «الجماعة الإجتماعية» اندمجت تاريخياً بالكثير من المجتمعات الريفية التي ما زالت تغذيها بشرياً بسبب تواصل هجراتها نحو المدن وتضمن لها بالتالي بقاءها واستمراريتها ضمن نمط العيش المدني.

والمناطق المصنفة بـ«الشعبية»، حسب سكان طرابلس أنفسهم، لم تعد محصورة في باب التبانة ومحيطها ولا في المناطق القديمة من طرابلس. فلقد

بدأت بالإمتداد لتطال تدريجياً منطقة الزاهرية، التل، النجمة، محرم، القبة وحتى أبي سمراء.

نحن نعي طبعاً أن تصنيف المناطق التي عدّنا أسماءها لا يأتي ضمن فئة المناطق الشعبية بشكل تسلسلي بل إن تصنيفها هو تصنيف تراتبي، ظلت فيه منطقة طرابلس القديمة والتبانة المنطقتين الأكثر تمثيلاً لواقع ما يسمّى بـ«المناطق الشعبية» في طرابلس.

وامتداد «المناطق الشعبية» خارج حدودها السابقة عائد في الواقع إلى تزايد الهجرة الريفية إليها، وتزايد امتدادها في التغلغل في المناطق والأحياء التي حدّناها سابقاً.

وإذا لعبت الهجرة الريفية إلى طرابلس دوراً كبيراً في «تريف» أقسام كبيرة منها، فإن الحرب التي دارت في غالبيتها في المناطق المذكورة هي التي ألحقت بها الكثير من الدمار وساهمت جراً ذلك بحركات النزوح منها وإليها. فالفئات القادرة مادياً، بشكل نسبي، زحفت سكيناً باتجاه مناطق: الثقافة، عزمي، المصارف؛ وحلّ محلّها الهاربون من مناطق التبانة والأسواق الداخلية. لو قرأنا التوزيع السكاني الذي سجلته جمعيتنا مكارم الأخلاق الإسلامية في طرابلس عام ١٩٨٨ - ١٩٨٩ عند قيامها بعملية المسح الإجتماعي^١ لسكان هذه المدينة، فإننا نجد أن منطقة التبانة تأتي في المرتبة الأولى من حيث كثافة السكان فيها، تليها منطقة القبة، الأسواق، نيو طرابلس، أبو سمراء ثم الزاهرية.

ولو نظرنا لمنطقة القبة، التي تحتل المرتبة الثانية في هذا التصنيف للكثافة السكانية في طرابلس، لوجدنا أن المناطق المكتظة فيها هي التي يمكن اعتبارها وكأنها امتداد عمراني للتبانة (جهة السويقة، كنيسة الروم، الحارة البرانية، أدرج القبة...) وأهمية القبة اليوم أنها تحوي غالبية مباني الجامعة اللبنانية في طرابلس.

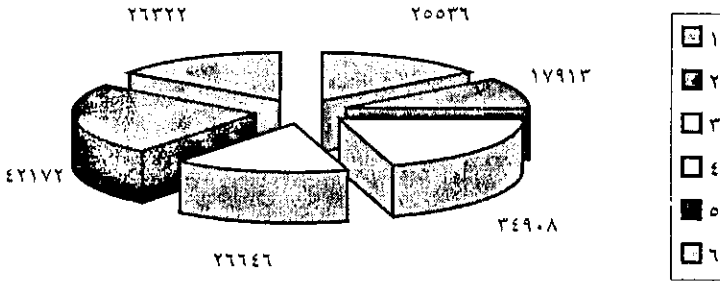
أما ما سمي في هذا المسح الإجتماعي بمنطقة نيو طرابلس (طرابلس الجديدة)، والتي تأتي في المرتبة الثالثة ضمن تدرج الكثافة السكانية في المدينة، فإنها تضم جغرافياً المناطق التالية: بولفار رياض الصلح (الطريق الدولية شرقاً)

١. جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية، «المسح الإجتماعي: طرابلس ١٩٨٨ - ١٩٨٩»، مطبعة النجمة، طرابلس، ١٩٩٠.

مدخل الميناء غرباً والمعرض جنوباً وطريق المنتين شمالاً. لو نظرنا لمساحة هذه المنطقة مقارنة ببقية المناطق من طرابلس للاحظنا أنها الأقل كثافةً سكانيةً.

وإذا قارنا عدد سكان منطقة «نيو طرابلس» لوجدناه قريباً جداً من عدد سكان منطقة أبي سمراء وحدها (الفارق بينهما يبلغ ٧٨٦ نسمة فقط). الواقع أن هذه المنطقة قد تعرّضت خلال الأحداث لنزوح سكاني كبير إليها من مناطق عديدة، خصوصاً من القبة ومن منطقة السفيرة في الضنية ومشمش في عكار^١. ولقد أدى هذا النزوح الكثيف إليها إلى تزايد النمو العمراني فيها بطريقة قضت على ما تبقى من حقول الزيتون. هذه الحقول التي بدأت مساحاتها تتقلص منذ حركة النزوح السكانية الأولى نحو أبي سمراء والتي تمت بعد طوفان نهر أبي علي في عام ١٩٥٥.

مناطق السكنية في طرابلس: (١) أبو سمراء، (٢) الزاهرية، (٣) القبة،
(٤) الأسواق، (٥) التبانة، (٦) نيو طرابلس



إن هذا التزايد الديموغرافي الكبير لطرابلس رافقه طبعاً توسع عمراني قضى ليس فقط على حقول الزيتون، ولكن أيضاً على غالبية أراضي السقي^٢ في

١. للمزيد من المعلومات الخاصة بنزوح أهالي السفيرة إلى طرابلس، وتحديداً إلى منطقة أبي سمراء، أنظر:

Loïc Ploteau, "les populations originaires du Haut-Danniyé à Tripoli (Liban): Les dynamiques de ségrégation et de citadinisation", Université François-Rabelais, Faculté de droit, d'économie et sciences sociales (département de géographie), Tours, (mémoire de maîtrise).

٢. بدأ الغزو المعماري لأراضي السقي في طرابلس، كما حقول الزيتون، وبشكل تدريجي منذ إقرار مشروع المعرض الدولي في بداية الستينيات. ولقد تعرّض هذا المعرض عند انتهائه، كما العديد من المشاريع التنموية والسياحية في طرابلس، لعمليات تخريب وتدمير خلال الحرب الأخيرة. فلقد سرق خلال هذه الحرب، كافة معدات المطعم الذي أقيم في القلعة لتنشيط السياحة، كما سرقت كافة المفروشات التي وضعت في الحمام الجديد بغية تأهيله سياحياً.

المدينة التي اتصلت معمارياً بالميناء. ولم يتوقف امتداد هذه المدينة عند هذه الحدود بل بدأت اليوم بالتوسّع التدريجي نحو المناطق المجاورة لها ونعني: الكورة، القلمون والبدايوي.

إن مرحلة الإستقلال التي حاولنا، ضمن هذا الفصل، مقارنة نمط عيش الطرابلسيين فيها، لنرصد من خلاله نمط النمو المعماري لمدينتهم، يمكن اعتبارها المرحلة الأكثر دينامية في تاريخ طرابلس والأكثر غنى على صعيد التغيرات المعيشية التي عرفتتها هذه المدينة.

فطرابلس التي بدأت تشهد، في الخمسينات والستينات من القرن المنصرم، بدايات دخولها نمط ما يمكن تسميته بالإنتماء المديني الحديث في المعيش، بعد خروجها من الحارات و«الزوارب» وتأقلمها مع الواقع الجديد، جاءت الحرب لتقلب من جديد كفاءة المعايير والموازين فيها، ولتضعها أمام التجاذبات الكبيرة التي عاشتها من قبل بين ما يعرف بـ«التقليد» و«التجديد». وخطورة هذا الصراع أنه بلغ ذروة التأزم، ليس فقط في المجتمع، بل أيضاً في السلطة الحاكمة فيه.

نحن واعون طبعاً أنّ الصراع بين «التقليد» و«التجديد»، «الأصل» و«الحداثة» هو صراع طبيعي صحي ناتج عن دينامية المجتمع نفسه. لكن خطورته في مجتمعنا اليوم أنه وصل مرحلة التأزم. فمجتمعنا لم يتصاف بعد لا في دولته ولا في مجتمعه مع ماضيه، ولم يستطع بعد اللحاق بدينامية عصره التي زادت ربطه أكثر فأكثر بالدينامية العالمية التي لم تعد ترحم من لا يدور في فلكتها.

القسم الثاني

الحسن المدني بين الوعي والممارسة

مقدّمة

يتحدّث الكثيرون من مثقفين وسياسيين ووسائل إعلام ومؤسسات أهلية، اليوم، عن موضوعات جديدة لم تكن مطروحة قبلاً بهذه الحدة، من قبل المجتمع المدني اللبناني في تغيّراته اللافتة، وفي بنيته المجتمعية بعد الحرب، والمجتمع المدني بشكل عام، والمجتمع الأهلي بمقوماته الأساسية. كما وتطرح الكثير من التساؤلات، وتعرّض، بأشكال من المقاربات مختلفة ومتقاطعة، لمشكلة الإنتماء، ولمسألة المواطنة، مع التفصيل في ما يمكن أن يكون عليه دور الدولة، وفي ما يمكن أن تقدّمه المؤسسات الأهلية لتحديدهما وتدعيمهما وتنميتها في ذهن المواطن، وفي ممارساته اليومية.

هذه التساؤلات والطروحات؛ إن كانت صادرة عن أجهزة الدولة، أو المؤسسات الأهلية، على اختلاف نشاطاتها وتوجّهاتها، أو المتنوّرين والمثقفين الذين يحسّون بأهمّ الحاجة إلى بلورة هذه المفاهيم وتطبيقها في الحياة العملية، أو حتّى على الصعيد الاجتماعي ككلّ من خلال الشكوى التي يقدّمها المواطن من أنماط السلوك المدنية الحالية، إن كان على مستوى الشعور بالإنتماء، أو الإهتمام بأطر التنظيم التي تفرضها الأخلاق «الحميدة» أو الحسّ المدني السليم؛ هذه التساؤلات جميعاً، هي جدّ هامة، وجدّ خطيرة، في آن، إذ إنّها تعكس مدى عمق الأزمة التي تعرّضنا لها، ولا نزال، كدولة، كمؤسسات مختلفة، وكمواطنين، خلال سنوات الحرب، ومدى خطورة نتائجها الواقعية على المجتمع اللبناني، وخصوصاً أنّها تطرح من المسائل الكثير الذي يُعتبر جوهرياً في بناء الدولة والمجتمع. وتضع أمامنا جميعاً إمتحان الوجود الفعلي كمواطنين يعون تماماً واجباتهم التي تنبثق عن فهمهم العميق للمواطنة، ويعملون على تنفيذها، وممارستها، بقناعة نابعة من هذا الفهم، ومن هذا الوعي بالذات.

وإذا كانت مسألة الإنتماء والمواطنة من المسائل التي تعرّض حالياً للكثير من المناقشات، وتغنني إشكالياتها بالكثير من الأطروحات والإجتهادات، فإنّ مسألة الأخلاق الإجتماعية وتغيّراتها اللافتة بعد الحرب، تعرّضت هي

أيضاً، ولا تزال تتعرّض، وبشكل لافت، للكثير من المناقشات ولأنواع من التفسير والتحليل، تحاول، جميعاً، أن تعيد إلى المجتمع توجّهه الذي كان، وتجدد فيه خلايا النقد والتقويم لقيم إجتماعية وسلوكيات أخلاقية ضاعت في ثنايا الحرب، أو تعرضت للإنهدام والتبدّل بما يتناسب مع الظروف والأوضاع الجديدة، وخلقت عندنا نوعاً من الخلط القيمي والأخلاقي انعكس سلباً على كيفية النظر إلى المجتمع، وإلى المواطنة، وإلى الإنتماء المدني المبني أساساً على قيم ومفاهيم أهمّها: الحرّية، فهم الآخر ولحظ وجوده، المساواة، المشاركة، والأخوة...

هذا هو المجال العام الذي تدور حوله هذه الدراسة، وتحاول الدخول إليه في العمق من باب عنوان عام أعطيناها لها بعد أن حدّدنا الميدان الذي سيتم فيه إختبار كيفية ممارسة المواطنة، وانعكاس الحس المدني على ممارسات الناس اليومية وسلوكهم الإجتماعي وتصرفاتهم العملية في المحيط الذي يعيشون فيه. هذا العنوان هو: «طرابلس في منظور سكانها، محاولة في دراسة الحس المدني لدى المواطنين في طرابلس». وهي دراسة أردناها، واقعياً، مساهمة متواضعة، ولكنها متأنية، ومحاولة تجريبية لفهم وتحليل الواقع اللبناني المعيش اليوم.

وللقيام بهذه الدراسة ميدانياً، كان لا بدّ من اختيار التقنيات المتوافقة مع معطيات البحث ومتطلّباته. وهي أولاً، جمع المعطيات الأساسية والمعلومات الضرورية لأي بحث، وهو ما يعرف بتقنية «التقميش». والخطوة الأولى في هذا المجال فرضتها مواجهتنا الأولى عند عرضنا لمسألة الحس المدني ومفهوم المواطنة والمدينية مع طلابنا - وهذا ما ذكرناه في التمهيد لهذه الدراسة - ومع فهمهم المسبق لهذه المفاهيم والمصطلحات العلمية. فدفعتنا هذه المواجهة إلى توجيههم في عملية «التقميش».

ولكن من المهم التأكيد أنّ هذه المصطلحات والمفاهيم، وإن كانت غريبة عن أذهان الطلاب، وعن تداولهم اليومي؛ مع أنّهم كانوا يمارسونها، أو يعيشون تحت وطأتها، أو تحت وطأة مفاهيم قريبة منها، أو بعيدة؛ فقد كانت أيضاً بمثابة التحدي الذي واجهنا من خلاله الطلاب من أجل تحفيزهم للتفتيش والبحث عمّا يمكن أن تعنيه هذه المصطلحات والمفاهيم، إن كان بالنسبة لمن يحتكّون بهم في حياتهم اليومية، أو بالنسبة لما يمكن أن يجده في

مصادرهم ومراجعهم النظرية التي وضعنا عناوينها بين أيديهم، على أن تتم مناقشة ما استطاعوا فهمه من هذه المصطلحات في أوقات لاحقة. ذلك كله شكّل الشقّة النوعية للدخول في صلب الموضوع من الناحية النظرية، وللدخول، في الوقت نفسه، في المجال التجريبي - الميدان - بوعي تام وثقة بالذات، ومعرفة الغاية التي يمكن أن تصل إليها هذه الدراسة. أمّا الغاية بالنسبة إلينا، فقد كانت واضحة، وهي ترك الطلاب يعملون على قدر ما استطاعوا فهمه واستيعابه من أجل تقديم تقريرهم الميداني، على أن نقوم نحن بصوغ هذه الأفكار والمفاهيم المتداولة وبلورتها من أجل معرفة ما يمكن أن تؤوّل إليه في البحث الميداني لاحقاً.

بعد هذه المرحلة، كان همّنا ينحصر في كيفية البدء بتعاطي الطلاب مع ميدان بحثهم، مدينة طرابلس. ومن أجل تسهيل الأمر، قمنا بتحديد الميدان جغرافياً، تاريخياً وديموغرافياً. فقسّمنا المدينة إلى مناطقها الثلاث المعروفة تاريخياً: القبة، أبو سمراء، البلد (المدينة القديمة وامتداداتها الحديثة).

وقد اخترنا من كل منطقة شوارع محدّدة، أقلّها اثنين، بسبب عدم توفّر الإمكانات اللازمة للقيام بالدراسة الشاملة: أولاً، لمحدودية عدد طلاب السنة الثانية في معهد العلوم الإجتماعية المكلفين بالبحث الميداني الذين لم يتجاوز عددهم الأربعين في السنة الدراسية ١٩٩٧ - ١٩٩٨، وثانياً لانعدام الإمكانات الماديّة بكافّة وجوهها.

بعد عملية اختيار الشوارع في كل منطقة، عمدنا إلى تحديد الشارع جغرافياً وفق الطريقة المعتمدة لدى مديرية التنظيم المدني في المدينة. واعتبرناه، في الدراسة الحقلية الميدانية، وحدة مونوغرافية قائمة بذاتها. وكانت هذه التقنيّة الثانية المرفقة باستمارة الموقع.

وتركنا الحرّية لكل طالب أن يختار رفيقه أولاً، ومن ثمّ الشارع الذي سيقومان بدراسته من الناحيتين السوسولوجية والأنثروبولوجية. وبدأت الدراسة المونوغرافية بتكليف الطلاب تبعثّة إستمارة الموقع التي تناولت البحث في تحديد جغرافية الشارع ومميّزاته من جهة موقعه في المدينة، ومن حيث عدد المباني فيه ونمطها المعماري، ومن حيث نوعية الخدمة الغالبة عليه، مثل: هل هو شارع سكني، تجاري، صناعي، حرفي؟ كما احتوت أيضاً على أسئلة تتعلّق بنوعية الشارع، إجتماعياً، طائفيّاً واقتصادياً (معدّل سعر الشقّة، المحل

التجاري، الخلو...) وحول مميزاته من جهة ما يحتويه من المؤسسات الخدمائية العامة والخاصة في مختلف الميادين الثقافية، التربوية والصحية... بعد الإهتمام بهوية الشارع، جغرافياً، عمرانياً، إجتماعياً وخدمتياً، ركّزنا على تاريخ الشارع الذي يعيش في ذاكرة ساكنيه وفي مخيالهم الإجماعي؛ هذا التاريخ السوسولوجي الذي يعتبر الأهم، وغالباً الأوحد، لمعرفة وفهم تركيبة الشارع عموماً، وعناصر بنيته الأساسية، والتغيرات التي مرّت عليه؛ وهي معلومات ومعطيات سوسيو - أنتروبولوجية لا يمكن أن توفرها كتب التاريخ المتداولة.

بعد الإنتهاء من هذه الإستمارة، كانت الخطوة التالية الطلب من كل طالب - باحث ميداني تقديم تقريره الخاص عن ملاحظاته وانطباعاته حول الشارع من خلال مقاربتة الأولى ومعايشته لحقل بحثه من أجل معرفة شعوره وأحاسيسه الأولى في بدايات احتكاكه بالعمل الميداني، من أجل فهم طريقة تعامله الشخصي والعلمي مع البحث، ومن أجل متابعة نشاطه البحثي في المستقبل.

وقد لمسنا أهمية اعتمادنا على هذا النوع من الإستمارات في بداية البحث تقنياً وميدانياً وأكاديمياً لأسباب كثيرة أهمها اثنان:

- لما فيها، أولاً، من معطيات تعتبر واقعياً، ألف باء العمل الميداني.
- ولما فيها، ثانياً، من معلومات يمكن الحصول عليها بسهولة ودون جهد من قبل المستجوب، ممّا يساعده على ترسيخ الموقف الإيجابي من العمل الميداني الذي يتم تنفيذه أمام بصره، ومن الأبحاث العلمية بشكل عام. وينعكس أيضاً إيجابياً على الباحث الذي علينا أن نجعله يشعر بسهولة الأمر في بداية التعاطي مع الأبحاث الميدانية، وأن نساعده على تعلّم كيفية بناء علاقة بحثية مع أناس يتعرّف إليهم للمرة الأولى، لما للتألف وعدم الشعور بالغربة والخجل من أهمية في الأبحاث الميدانية.

أمّا التقنيات الأخرى التي اعتمدها، فقد حاولنا تعريف طلابنا إليها عن طريق الممارسة والإكتشاف المنطقي لما يتطلبه البحث من وسائل للوصول إلى المعلومات الضرورية. وقد شملت هذه التقنيات: العينة، الإستمارة، المقابلة الموجهة (المقننة)، المقابلة الحرة والملاحظة. هذا طبعاً، بالإضافة إلى تقنيات الرسم البياني للخرائط، الصور الفوتوغرافية والتسجيل الصوتي.

ومن أجل أن يحظى الطلاب بأوسع مساحة لممارسة تحرّكهم في البحث الميداني، تركنا لهم حرية انتقاء العينة في الشارع الذي تمّ اختياره من كل مجموعة منهم مقابل تنفيذ شرط واحد، وهو تحديد طريقة هذا الاختيار ومبرراته حسب ما يروونه من الأسباب التي تقتضيها ظروف الشارع السكنية والعمرانية، على أن يشرحوا ذلك في تقاريرهم، ويحملوها نتائج تجربتهم في كافة مراحل عملهم الميداني: في تعيّنهم للإستمارة، وفي طريقة طرحهم للأسئلة، وفي أسلوب توجّههم إلى المستجوبين، وفي تدوين ملاحظاتهم، وفي تسجيل كل ما يلفت نظرهم مهما كان بسيطاً. مع التأكيد، من ناحيتنا، على أن هذه التقنيات لا يمكن اكتسابها إلا بالممارسة وبالتدريب المستمر، وخصوصاً أنها تتضافر جميعاً، ومن جوانب مختلفة سوسيولوجياً وأنتروبولوجياً، لإضاءة الموضوع المبحوث، وبلورته من أجل تسهيل الوصول إلى النتائج المتوخّاة من خلال الدقّة في التحليل، وفرز المعطيات المتأتية من هذه التقنيات. هذه هي الغاية الأساسية من هذه الدراسات التي يتم تدريب الطلاب عليها.

وهنا لا بدّ من ذكر ملاحظة هامّة تبدّت لنا من خلال عملية انتقاء الطلاب لمناطق بحثهم، لما لها من مدلول إجتماعي. وهي تتعلّق بصعوبة الفصل بين ذات الباحث ومجتمع بحثه، من جهة؛ والفصل الإجتماعي في عمق الذهنية بين الإناث والذكور، وإن كانوا يجلسون على مقاعد دراسية متصلة ومختلطة، من جهة ثانية.

لقد ظهر لنا أن الخلفية الإجتماعية هي التي تحرّك الطلاب، بشكل أو بآخر، في عملية الإنتقاء، طبقية كانت أو طائفية، أو مناطقية. ممّا جعلنا نمارس نوعاً من الجبر في عملية الإنتقاء هذه، وإن كان بحذر وتأنّ شديدين. ذلك أن كسر حدّة هذه الأفكار المسبقة التي يجب على الباحث الخروج منها أولاً بأول، كان أمراً ملحاً، لما للفصل بين الذات والموضوع من أهمية في الأبحاث الإجتماعية، ومن أجل التدريب على التحلّي بالموضوعية العلمية.

كما ظهر لنا، بما لا يقبل الشك، ما يمكن أن تعكسه التركيبة الإجتماعية السائدة من فصل بين الذكور والإناث على المستوى الذهني يتمظهر بنمط من التصرف والسلوك الإجتماعيين يفصح عن وجود عالمين وكأنّهما مختلفان: عالم الذكور، وعالم الإناث. علماً بأنّ الجميع يتشاركون المقاعد نفسها والمكان

نفسه. وقد تجلّى ذلك على أكمل وجه في اشتراك الذكّرين الوحيدين في الصف ببحث ميداني واحد. ولا ندري ماذا كنّا سنفعل لو كان ثمّة ذكر ثالث يريد القيام بالبحث الميداني. الحظ وحده - أو الصدفة - كان الكفيل بحلّ هذه المشكلة.

وهنا تحضرنا تداعيات تلك الفترة التي بدأت متعثرة إلى ما يقارب الشهرين. إنشغلنا خلالها ببلورة مفهوم المواطنة، وما نعنيه بالحس المدني للطلاب عندما علمنا بالغياب شبه الكلي لهذين المفهومين عن أذهانهم. ونشأ ذلك عن اعتبار هام هو أنّه لا يمكن الوصول إلى نتيجة مرضية إذا بقي هذان المفهومان في صورتها الضبابية - أو غير المتبلورة تماماً، وخصوصاً عندما ندرك أن المحقق - وهو هنا الطالب المتدرّب - ومن خلال اتصاله بالمستجوب، ومن خلال الأسئلة المباشرة، عن طريق الإستمارة، أو غير المباشرة، عن طريق المقابلة والملاحظة، سيصل إلى أجوبة تحدّد السلوك المدني وحسّ المواطنة لدى الطرابلسيين.

هذه المسألة خلقت لنا، في البداية، إحساساً بصعوبة الوصول إلى نتيجة واضحة، وخلقت لدى الطلاب نوعاً من الإحباط أشعرهم بصعوبة المهمة، وأكسبهم شعوراً أشبه ما يكون باليأس من إمكانية الوصول إلى الغاية التي عقدنا من أجلها تفاصيل هذا المشروع. وقد صرّحت إحدى الطالبات، وهي تكاد تختنق خوفاً وإحباطاً: «كيف يمكن أن نقوم ببحث، ونحن لا نعرف حتّى الآن، إلى ماذا نريد الوصول؟!»، وكان قد مرّ شهران على البداية.

إلا أن الأمور، بعد هذا التاريخ، بدأت بالتغيير، وبدأنا نشعر جميعاً بلذّة الإكتشاف، وبما يمكن أن يتوصّل إليه البحث الميداني. ولم نعد بحاجة إلى سؤال الطالبة الخائفة إذا تغيّر إحساسها أم لا.

ينعقد هذا القسم على فصلين؛ الأوّل أعده عاطف عطيه، وهو يتناول المصادر المؤثرة على تشكل الحسّ المدني، وعلى بلورة مفهوم المواطنة. ويبحث في مسألة الإنتماء الطبيعي للإنسان والفرق بينه وبين الإنتماء «المصنوع» بالتنشئة الوطنية والتربية المدنية. كما يبحث في ما يمكن أن تؤوّل إليه الأمور في حال استمرار مختلف الولاءات الأهلية الطبيعية دون العمل على بلورة الولاء المشترك «المصنوع» والقادر على استيعاب الولاءات المختلفة جميعاً دون أن يلغيها، وعلى تنمية روح المواطنة، وتشكل الحسّ المدني وتمثلها في الوعي والممارسة.

وإذا كان هذا الفصل يطمح إلى التنظير في مسألة الإلتواء، وفي إظهار الفرق بين مواصفات المجتمع الأهلي والمجتمع المدني، فإنه يستمد من التجربة السياسية الإجتماعية اللبنانية، على المستوى العام، ومن الحياة المدنية التي عاشتها طرابلس على امتداد قرن، على المستوى الخاص، العناصر الأساسية لهذا التوجّه النظري، من أجل إظهار الأسباب الرئيسة لقصور الطرابلسيين، أهالي وسكاناً، عن الإستيعاب الكافي للحسّ المدني وروح المواطنة؛ وهي أسباب موضوعية تعود إلى كيفية اشتغال السلطة الوطنية والمحلية، السياسية والبلدية التنموية، وإلى نظرة هذه السلطة والقيمين عليها إلى المكان وإلى شاغلي هذا المكان، إن كان بالنسبة إلى الوطن على مستوى المدينة، أو بالنسبة إلى المدينة على مستوى الموقع المحلي. وفي كل الأحوال، هذه الأسباب هي المسؤولة عن عرقلة تنمية روح المواطنة، وعن منع تشكّل الحسّ المدني، دون أن نكون بحاجة إلى التأكيد على إبعاد الأسباب المتعلقة بقصور الطرابلسيين الذاتي عن فهم واستيعاب وتمثّل القيم المتعلقة بالمواطنة والحسّ المدني.

أمّا الفصل الثاني فيتناول مسألة قياس الحسّ المدني في طرابلس من خلال المعيش. ولقد حاولت مها كيبال الإستناد إلى النتائج الميدانية للدراسة التي قام بها طلاب معهد العلوم الإجتماعية، وذلك من أجل عرضها وتحليلها لتكون مكملة في السياق التاريخي لما تمّ تقديمه، في القسم الأول من الدراسة، من التاريخ المعيش لهذه المدينة.

إنّ مسألة قياس الحسّ المدني لا يمكن أن تتم، وكما نعلم، إلا من خلال فهم عميق لتركيبة النسيج السكاني التاريخي في طرابلس، من خلال فهم نمطية تعامل هذا النسيج مع محيطه الإجتماعي، والمكاني. ومسألة قياس الحسّ المدني لا تتم أيضاً إلا من خلال قياس مدى الوعي المواطني والمدني للمواطن الطرابلسي، هذا الوعي الذي يبيّن لنا نمطية العمل المؤسّساتي الرسمي والأهلي في المدينة، وفي الدولة. كما ويترجم لنا نوعية العلاقة التفاعلية التي تربط هذا المواطن بمؤسّساته. لهذا الأمر ستحاول الدراسة عرض كل هذه المعطيات لتبيّن من خلالها نوعية الواقع المعيش في طرابلس اليوم.

الفصل الأول

الحسن المدني، المصدر والتشكّل

د. عاطف عطيه

إنتماء الإنسان مسألة طبيعية فيه لأنها صنو إجتماعيته. إنتماؤه وإجتماعيته متلازمان تلازم المادة للصورة، تلازماً لا ينفصل. وإذا كان هذا التلازم نتيجة منطقية لحاجات الإنسان الضرورية من مأكّل وملبس وحماية، فإن هذه الحاجات هي التي فرضت عليه قضاءها بتوسّل كافّة طرق التعاون مع الغير من أجل الحفاظ على بقائه في المقام الأول، ومن ثم ما يمكن أن يرسخ هذا البقاء ويرقيه.

الوجود الإنساني برمته هو حصيلة هذا التعاون الإبتدائي. فانتصار غريزة البقاء حوّلت هذا المفهوم - البقاء - وبفعل نشاط العقل الإنساني، إلى مفهوم الوجود الإجتماعي للإنسان الموعّل في القدم، والمغري للعقل الفلسفي تلمس محطات ارتقائه منذ بدايات هذا الوجود، من أجل صوغ النظريات التي تساعد الإنسان على الإرتقاء في وجوده، وفي معرفته، من أجل الوصول إلى السعادة في حياته الدنيا، وإلى الكمال الإلهي في درجة معرفته وتسامي روجه.

لم يلحظ التفكير الفلسفي، ومنذ بداياته، وجود الإنسان الفرد، إلا في درجة ارتقائه النفسي - المعرفي. ولكنّه يؤكد أن هذا الإرتقاء الفردي لم يكن إلا حصيلة إجتماعيته وفهمه المدرك والعميق لقضايا مجتمعه ولموقعه في السلم الحضاري العام، ولدرجة استيعابه لتاريخه في شتى المجالات، ولقدر إفادته ممّا قدّمه الأسلاف، ولمدى قدرة الهموم والهواجس التي تتمكّكه على توليد ما يمكن أن يشكّل ذخيرة للأجيال الآتية.

الإنسان عند هؤلاء إجتماعي بطبعه. مصالحه الذاتية تفرض عليه إجتماعيته. فتشكّلت بذلك طبيعته الإنسانية. إنتماؤه لمجموعة بشرية - إجتماعية نتيجة طبيعية لحاجته الماسّة إلى هذه المجموعة التي لا وجود له بدونها. ولأنّ هذه المقولة أصبحت من البديهيات الراسخة في أذهان الفلاسفة منذ ظهور الفلسفة، فإن هؤلاء اهتموا برصد كافّة الأشكال التي يمكن أن يكون عليها المجتمع الإنساني. ومن البديهي أن يكون الشكل الأكثر حضوراً والألمع سطوعاً منذ بدايات تكوّن هذه المجتمعات هو التجمّع القائم على القرابة والنسب ورابطة الدم، مجتمع الأهل... ومن هذا الشكل اتخذت كافّة الأشكال المتحدّرة منه صفة المجتمعات الأهلية.

لم يرصد الفلاسفة أشكال المجتمعات الإنسانية إلا من أجل أن يقدموا، فلسفياً، ما يجب أن يكون عليه المجتمع الإنساني من أجل أن يبلغ السعادة والكمال، أو

أن يظهروا درجة تقصيره، بما هو عليه فعلاً، للوصول إلى الكمال، أو أن يبينوا أهمية الرئيس الحامل صفات الفيلسوف، أو صفات الفيلسوف والنبي معاً، في ترسيخ أسس الجمهورية، أو المدينة الفاضلة التي هي على صورة رئيسها ومثاله.

ولم ينتقل هذا الرصد الفلسفي، مثالياً كان أو واقعياً، إلى الميدان السوسيولوجي، إلا مع المفكر العربي ابن خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦ م.) الذي ربط واقع تشكل المجتمعات الإنسانية بالعوامل الخارجية الطبيعية التي لا بد من التكيف معها، وبالعوامل الداخلية المحددة بكيفية الحصول على المعاش، وبقوة العصبية التي تحفظ وحدة الجماعة ووجودها. هذا الواقع بدائي - طور البداوة - لأنه يكتفي بالضرورة من العيش، وهو حضري عند الانتقال من الضروري إلى الكمالي حتى يصبح هذا ضرورياً، وهكذا... لا نهاية للواقع الحضري طالما لا نهاية لحاجات الإنسان. هذا الواقع مرتبط، في تقدمه المادي، بدرجة المعرفة والعلوم المولدة لهذا التقدم، والمتولدة منه بطريقة تفاعلية، جدلية، متقدمة في درجة تحليلها على العصر الذي أوجدها فيه ابن خلدون^١.

ما قاله ابن خلدون في هذا المجال، جاء متوازياً مع تطور النظرة الفلسفية والسياسية للانتماء في الغرب الذي انبثق من انتساب الفرد للمدينة - الدولة في الغرب الإغريقي، أولاً، بصفته مواطناً له حقوقه السياسية، وعليه الواجبات «كمواطن». إلا أنه في مواطنيته، وفي ما له وما عليه، لا يثبت على حال، متغير بتغير الظروف الاجتماعية - السياسية التي تنوجد فيها الدولة. وما يتميز به مفهوم المواطنة (Citoyenneté) أن تطوره نابع من المفهوم نفسه كمتغير له القدرة الذاتية والدينامية على التشكل حسب ما تقتضيه الظروف والأحوال^٢.

وبقي المفهوم في تشكله الدائم متأثراً بالبنية الذهنية التي تعيد تركيبه باستمرار، إلى أن وصل في أعقاب الثورة الفرنسية إلى مفهوم واضح ومتبلور

١. يفرد ابن خلدون في «المقدمة» فصلاً كثيرة تبحث في الطورين البدوي والحضري، وفي الصفات والمميزات لدى كل طور، وعلاقتها بالظروف والأحوال السياسية والاقتصادية في المجتمع. أنظر في هذا الخصوص: ابن خلدون، «المقدمة»، دار الجيل، بيروت، ص. ١٣٢ - ٢٠٣؛ أيضاً الفصل السادس، «في العلوم وأصنافها»، ص. ٤٧٦ - ٤٨٢.

٢. Marie Galle, "le citoyen", textes choisis et présentés, Corpus, GF Flammarion, Paris, 1998, p. 18. وللتفصيل حول مفهوم «المواطنة» والمواطن، وتشكله الفلسفي والاجتماعي، وتاريخيته في الغرب، المرجع السابق، ص. ١١ - ٤٣.

مفاده: الإنسان المواطن، القائم بذاته، صاحب الحقوق الواضحة والمحدّدة، والقائم بالواجبات الواضحة والمحدّدة، ضمن إطار قانوني عام ينتظم إنسانية الإنسان ومواطنيته يشتمل على الحرّية والمساواة والإخاء. وهو إطار قطع بشكل كامل مع الماضي، وإن كان يعي الأطر السابقة عليه وينبثق منها في الوقت نفسه، معلناً، بذلك، ولادة الحداثة في الغرب.

وفي كل الأحوال، فإنّ بحث مسألة الإنتماء في الغرب، وما آلت إليه في العصر الحديث، شأن آخر لا ينظر إليه في بحث مسألة الإنتماء في المحيط العربي - الإسلامي إلاّ للدلالة على ما أثمر دخوله على موجة هذا الإنتماء، وقيامه بالتشويش اللازم والكافي لخلخلة ما كان يمكن أن يؤوّل إليه انتماؤنا بسيرورته الطبيعية وصيرورته المنطقية. فأضحى انتماؤنا، وبهذا التشويش، يعبر عن هوية لا ملامح واضحة لها: إنتماء شبه منقطع الجذور بلباس عصري ينتمي إلى غير انتمائنا الأصيل، وهوية هجينة فيها من هذا وذاك، وبدرجة متفاوتة بين هنا وهناك.

في مفهوم الإنتماء

لم يأت هذا الكلام إلاّ للدلالة على أنّ مسألة الإنتماء ما كانت من صنف واحد يحاكي الغريزة والأنس بالعشير ويربط حدوده بحدود القبيلة، بل جاء ليؤكد أنّه انتماء متنوع بتنوع الوعي بأهميته، وبما يمكن أن يكون عليه. والتنوع في النظرة إلى الإنتماء لم تقتصر على الفلاسفة، قديمهم وحديثهم، فحسب، بل وصل إلى الأديان، وإلى أهل الدين الذين نقلوا مسألة الإنتماء من حضن القبيلة والعشيرة، من حضن القرابة النسبية ورابطة الدم وصلّة الرحم، من وحدة الولاء المادي المحسوس، إلى وحدة انتماء من نوع جديد يقوم على الإنتماء الديني، ثم على إيمان أكثر تفصيلاً يخص المذهب أو الطائفة، إلى وحدة الولاء الإيماني الديني، ومن ثم المذهبي، الطائفي - السياسي. ولاءات عاطفية تفرضها انتماءات مخصوصة تجرّ، بطبيعة منطوق تشكيلها، إلى مواقع متقابلة. وحدات من الإنتماءات المتراففة جنباً إلى جنب، دون طغيان أو إلغاء، إلاّ في حالات لا بدّ فيها من خيار الولاء.

إلاّ أنّ القيمين على زرع هذه الإنتماءات المتراففة والمفصّحة عن ولاءات متعدّدة ومتقاطعة بتعدّد هذه الإنتماءات وتقاطعها، لم يغلقوا الكلام عليها

وينصرفوا، بل لحظوا ما للعلاقات الإنسانية - الإجتماعية من تأثير في هذا المجال، بما أنها علاقات تحصل في المجتمع المفتوح على كل الإنتماءات، وبالتالي على شتى الاحتمالات: فالجار له الموقع المميز في الإسلام دون تحديد لدينه أو مذهبه أو طريقة أدائه لصلاته... والأخ في المسيحية ليس في القرابة والنسب والإيمان الديني، فحسب، بل الأخ، أيضاً، هو من يصنع الرحمة إلى أي دين أو طائفة أو مذهب انتمى.

طهارة الإنتماء وصفائه انتهيها في اللحظة التي تلازم هذا الإنتماء مع الواقع الإجتماعي. وتلازمه هذا يعني أنه متغير بتغير الواقع الإجتماعي. وبالتالي فإن أنواع الإنتماءات تتدرج بالأهمية والقوة وتترافق من الأقرب إلى الأبعد، إلى الأكثر بعداً... تبعاً لدرجة الإحساس بهذا الإنتماء، ولدرجة الوعي به مع الإيمان المطلق بأهمية درجة الإنتماء في تقديمها كل ما يلزم للشعور بالإستقرار الشخصي والإطمئنان الذاتي والأمن والحماية، ضمن حدود لا يمكن التفريق فيها بين الذاتي والجماعي، بين الفرد والمجموعة، لأن الفرد، هنا، للمجموعة، والمجموعة للفرد. وشخصية الفرد تندغم في شخصية المجموعة في حدها الأدنى: الأسرة، وصولاً إلى العشيرة، فالقبيلة.

حرارة الإنتماء هذا تجعل الفرد لصيقاً بالجماعة، لا بسبب المحبة والخير الكامنين فيه بالطبيعة، بل لشعوره العاطفي، وملاسته المادية، بالملاحظة والممارسة، أن الجماعة التي ينتسب إليها، خاصته، تقدم له أسباب الراحة والأمن، والطمأنينة، إما عن طريق الدفاع المشترك عن الجماعة من أجل الحفاظ على الوجود، أو عن طريق الغزو المشترك من أجل الحفاظ على استمرارية الوجود، ولا فرق في الحالتين؛ مقابل واجبات عليه تقديمها، ومواصفات عليه التحلي بها، وسلوك عليه التصرف بموجبه، تجعل النظام الإجتماعي (Systeme) على حالته من الإستقرار والثبات والديمومة التي لا يمكن أن تكون إلا بتأمين ذلك التوازن الدقيق بين حقوق الفرد في الجماعة وواجباته تجاهها. والإخلال بهذا التوازن، أو العمل بما يوحي بهذا الإخلال، يعني محاولة القضاء على التنظيم الإجتماعي برمته. فيردّ التنظيم بأليات دفاعه المتوفرة بين أيدي القيمين على شوّونه بالعقاب الصارم، طرداً وهدراً للدم، ووصماً بالصعلكة.

يتشكّل وعي الفرد في القبيلة من حرارة الإنتماء إلى جماعة اطمأن إليها. فمُنحته هذا الشعور الذي يتعمق على قدر ترسخ شعوره ذاته في عدم قدرته

على الحياة خارج أسوارها العالية. ووعي الإنتماء هذا لا يعدو كونه «العصبية» عند ابن خلدون. هو الإلتحام بالنسب والنصرة على ذوي القربى^١. ووعي الإنتماء هذا ليس إلا ذلك الشعور المتشكّل، وبشكل متكرّر، لهذا التوازن الدقيق بين ما يتوجّب عليّ وما يحقّ لي، إنّه «ذلك النزوع الذي يرشدنا كأفراد ومجموع، إلى المسلك الأفضل والأكثر انسجاماً مع البنية الإجتماعية»^٢. هذا النزوع، أو الـ«Habitus»، حسب «بيار بورديو» (Bourdieu)، ما هو إلا إنتاج فئة محدّدة من الثوابت الموضوعية، لذلك فهو يميل إلى توليد مسالك معقولة ومنسجمة مع الحسّ السليم^٣. وهو التجسّد العملي للمعرفة التي هي من الناحية السوسولوجية ليست محصلة للعقل فحسب، بل أداة من أدوات الحياة الإجتماعية، «وهي التي تجعلنا ننظر إلى الآخرين وإلى العالم أجمع نظرة خاصّة من زاوية محدّدة وبشحنة نفسية إجتماعية معيّنة»^٤. هذا النزوع الشخصي الإجتماعي يجعل من فرد القبيلة «مواطناً» واعياً لحقوقه وواجباته، ومراقباً، في الوقت نفسه، كيفية حصول الآخرين على حقوقهم، وطريقة قيامهم بواجباتهم. فيتشكّل من وعي الجميع لسلوكهم وتصرفاتهم مجموعة القيم والأعراف والتقاليد والعادات التي تضمن حسن سير المجتمع، وتعمل على استمرارته عن طريق الضبط الإجتماعي الصارم، المخوّل القيام به جهاز خاص يفرض احترامه، طوعاً أو قسراً، على الجميع، بإشراف مباشر وصارم من شيخ القبيلة، أو مركز السلطة فيها.

هنا تتشكّل نواة المجتمع الأهلي بكل آليات اشتغاله وعناصر تكوّنه. ويبقى محكوماً، بتغيّره الداخلي، بعناصر ولائه الأساسية القائمة على رابطة الدم والقرابة وقوة العصبية، أو بما يخدم هذا التوجّه عن طريق المصاهرة والإستتباع من أجل تقوية العصبية ذاتها لتوسيع سلطتها، لأنّ السلطة مرغوبة لذاتها حسب ابن خلدون^٥. ويتمدّد السلطة تنضوي عصبيات تحت لواء العصبية الأقوى. ويسود منطق الإستتباع وتعدّد الإنتماءات، وبالتالي تعدّد الولاءات، من الأقرب إلى الأبعد، تلخصّها قولة العرب المشهورة: «أنا وأخي على ابن عمّي، وأنا وابن عمي على الغريب».

١. ابن خلدون، «المقدّمة»، مذكور سابقاً، ص. ١٤١ - ١٤٢.

٢. عاطف عطية، «المجتمع، الدين والتقاليد»، جروس برس، طرابلس، ١٩٩٢، ص. ٥٠.

٣. Pierre Bourdieu, "Le sens pratique", éd. de Minuit, Paris, 1980, p. 93.

٤. فردريك معتوق، «المعرفة، المجتمع والتاريخ»، جروس برس، طرابلس، ١٩٩١، ص. ٦٢.

٥. ابن خلدون، «المقدّمة»، مذكور سابقاً، ص. ١٥٣ - ١٥٤.

أمّا ما قام به الدين في هذا المجال، فهو دمج الروابط القبلية في رابطة واحدة هي الإسلام، وتطويع الروابط الإجتماعية والنفسية التي يقوم عليها التنظيم الإجتماعي القبلي في بنية المجتمع الإسلامي الجديد. «وهكذا أصبحت الأمة الإسلامية قبيلة كبرى»، حسب هشام شرابي^١. واتخذت كلمة الخضوع معناها المتجدد، وهو الخضوع للأمة القبلية ولرمزها: الله^٢.

ترتبت نتيجة الفعل الديني أولويات الإنتماء، وبالتالي الولاء. وتشكّلت دائرة كبرى تحيط بالدوائر جميعاً هي دائرة الإنتماء الديني. وتفرّعت هذه إلى دوائر أصغر شكّلت حدود الإنتماءات المذهبية والطائفية، ومن ثمّ التوجهات المختلفة للفرق الدينية ضمن المذهب الواحد أو الطائفة الواحدة، ترفدها انتماءات تشكّلت من توثيق عرى التآلف مع المكان، أو من جهد وجهاد رسماً المكانة والموقع. واقتربت هذه الدوائر المتفرّعة من الدائرة المركزية التي تشكّل محور انتماء الفرد والجماعة، أو ابتعدت، على قدر ما استطاعت السياسة تقريبها أو إبعادها. والسياسة هنا ما هي إلاّ توجهات القبيلة في علاقاتها مع الآخرين، أو التوجهات نفسها للطائفة الدينية كسلطة حاكمة، أو كرعية محكومة. كل ذلك في مجتمعات لم تعرف حدوداً واضحة أو ثابتة بين الإنتماء إلى القبيلة، أو الإنتماء إلى العقيدة الدينية، أو لم تتبلور لديها درجات القرب من، أو البعد عن، الإنتماء القبلي أو الإنتماء الديني^٣. ولم تصل درجة الوعي بالدولة إلى المكانة التي يمكن مقارنتها بدرجات الوعي السابقة عليها. وإذا كان هذا الوعي موجوداً، فلم يكن مستقلاً، بأيّة فترة من الفترات، عن مسألة الإنتماء القبلي أو الديني.

١. هشام شرابي، «البنية البطريركية»، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، ص. ٤٠.
٢. عاطف عطية، «الدولة المؤجّلة، في العائلة والسياسة واللغة والمرأة»، مجلة الناقد، العدد ٥٥، كانون الثاني ١٩٩٣، ص. ٢٣. وللتفصيل أنظر ص. ٢٠ - ٢٦.
٣. يعتبر محمد عابد الجابري أنّ العقل السياسي العربي يتحدّد بثلاثة مفاصل أساسية هي: العقيدة والقبيلة والغنيمة تندرج جميعها تحت عنوان أول: من الدعوة إلى الدولة. ثمّ تنقلب الأدوار وتتراتب على أسس مغايرة ضمن المثلث نفسه حسب الأولوية: القبيلة والغنيمة والعقيدة تحت عنوان: من الردة إلى الفتنة، العقيدة أولاً. ومن ثمّ، للقبيلة أولاً، لحماية القبيلة وقيادتها. للمزيد من التفاصيل حول هذه المحدّثات، أنظر محمد عابد الجابري، «العقل السياسي العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص. ٥٧ - ١٩٧. ويقول في هذا المجال: «يلاحظ أنّ جميع الأخبار التي تنقلها مختلف الروايات حول الطريقة التي بوع بها أبو بكر تجعل القبيلة المحدّد الأول والأخير لجميع المواقف». المرجع نفسه، ص. ١٣٢، وحول عصبية المكان والمكانة، أنظر ما دار بين المهاجرين والأنصار في اجتماع السقيفة عقب وفاة الرسول ومبايعة خليفته، المرجع نفسه، ص. ١٢٩ - ١٣٧.

بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني

وإذا كان الكلام يدور حول التشكّل التاريخي للمجتمع الأهلي، فإنّ هذا المجتمع لا يزال موجوداً في أيامنا الحاضرة، بآليات اشتغاله وبنمط حياته في نظرتة إلى ذاته وإلى الآخر، وفي نظرة كل فئة إجتماعية، في داخله، إلى ذاتها، وإلى الفئات الأخرى، وفي طريقة التعامل بين عناصرها الداخلية، وبين هذه العناصر والآخر، بما يخدم توجهها من خلال التعامل مع الفئات والعناصر المغايرة، لها أن تفعل ما يتناسب مع توجهها دون اهتمام بما للآخرين من توجهات واهتمامات، ولو من باب الملاحظة. وإذا كان ثمة ملاحظة، فهي مطالبة الآخرين بما عليهم من واجبات دون الحاجة إلى التفكير بما لهم من حقوق.

مجتمع هذا شأنه، لم يبق على وفائه للعناصر الأهلية المشكّلة لبنيته ولآلية تحرّكه، ولم ينجح باستبدال عناصره الأهلية بعناصر حديثة «مدنية» مؤتلفة ومتناسقة في اشتغالها ومنسجمة في تشكّلها، فأدّى ذلك إلى نوع من الخلل متأت من دخول عناصر مستحدثة على بنية أهلية. مجتمع أهلي دخل في العصر الحديث، وأخذ منه ما يتناسب مع توجهه في الشكل دون النفاذ إلى المضمون. فلم يبق، بذلك، كما كان في السابق، مع كل ما يعنيه من توازن دقيق بين الحقوق والواجبات، ولحظ الآخر وتحديد موقعه، ولم يستطع الدخول في العصر الحديث، كمضمون، بانتقاله من مجتمع أهلي إلى مجتمع مدني يعي تماماً المنتمون إليه ما لهم وما عليهم.

تزامن المجتمع الأهلي والمجتمع المدني سمح بملاحظة ما يميّز هذا عن ذاك. كما سمح بأن يكوّن المجتمع الأهلي أفكاره الخاصة عن المجتمع المدني، أو أن يكوّن المجتمع المدني أفكاره الخاصة عن المجتمع الأهلي.

فالمجتمع المدني، بنظر الأهل، وليد مسخ أفرزته عقول أبناء آخر الزمان، وأنتجه تفكّك أواصر العلاقات القرابية، وتفشّي علاقات المصلحة وأنهيار الأخلاق، وخفوت ظاهرة التدينّ بشكلها الطقسي والإيماني، والاعتماد الكليّ على القوانين الوضعية غير المستمّدة من الشرائع الإلهية، والإيمان بقدرة العقل وحده على حل المشاكل الإنسانية كافة.

وفي المجتمع المدني تتكوّن جملة من الأفكار عن المجتمع الأهلي، منها: التفاوت

في فهم واستيعاب ما يعنيه مفهوم المجتمع أهلياً كان أو مدنياً. فهو يمكن أن يكون بالنسبة للبعض منهم: العائلة، العشيرة، أو القبيلة، من حيث هي جميعاً مصدر الأمن والمعاش؛ وهو يمكن أن يكون الطائفة من حيث هي المساهمة الرئيسية في خلق وعي الإنتماء عند البعض الآخر؛ كما يمكن أن يكون المدى الحيوي لتحركه اليومي ولتفاعله الاجتماعي مع منطقة - طائفة متماثلة مع انتمائه الطائفي، أو يستعمل منطقته جسراً للعبور إلى منطقة أبعد تتماثل معه طائفيًا. «وفي كل الحالات تعدد في حالات الإنتماء يفرز تعدداً في حالات الولاء ليست على الدرجة نفسها من القوة والزخم، بل تتدرج من القوة إلى الضعف بالدرجة نفسها التي يتركها إلقاء حجر في بركة من الماء، والولاء الأخير يمكن أن يصيب الدولة، أو لا يصيبها، كما يمكن للدائرة الأخيرة أن ترتسم فوق صفحة الماء أو لا ترتسم»^١.

تتأرحح الكثير من المجتمعات الإنسانية بين نمطي الحياة: الأهلي والمدني. وهي، لذلك، لا تستطيع أن تحدّد موقعها بالضبط في هذا الموقع أو ذاك. والقيّمون على شؤون هذه المجتمعات، وأهل الحل والعقد فيها، يأخذون ما يلزم من نمط حياة المجتمع الأهلي، ومن نمط حياة المجتمع المدني. والأخذ يكون على قدر خدمة توجهاتهم، وترسيخ ما يتناسب مع هذه التوجهات. تارة يعملون على الخروج من «ظلمات» المجتمع الأهلي إلى «أنوار» المجتمع المدني. وتارة يعزفون على وتر التراث والأصالة من أجل مقاومة ما يقتضيه نمط حياة المدينة. وفي كلتا الحالتين ترسيخ لواقع الحال، وتعميق لتعدد الولاءات على حساب الولاء الواحد، أو كبديلة للولاء الواحد.

إن أخطر ما تعيشه هذه المجتمعات الحائرة في انتماءاتها: إلى المجتمع الأهلي في المضمون، وإلى المجتمع المدني في الشكل؛ أنها تمارس أنواعاً متعدّدة من الأفعال في حياتها اليومية، وفي ممارساتها العملية، لا هي بالتقليدية النابعة من ظروف الحياة في المجتمعات الأهلية التي ظهرت مواصفاتها أعلاه، ولا هي بالحديثة النابعة من ظروف الحياة في المجتمعات المدنية من حيث هي فهم عميق لحقوق المواطن وواجباته، وإيمان راسخ بالحرية والديموقراطية والمساواة والعدالة، والمشاركة الحقيقية في الحياة، وعلى شتى الوجوه والاحتمالات.

الممارسة على صعيد الشكل، المتأثرة بما أنتجته الحياة الحديثة وتقنياتها، والإبقاء على المضمون بحالته التقليدية المتصلة بموروثات المجتمع الأهلي،

١. عاطف عطية، «الدولة المؤجّلة» دراسة في معوقات نشوء الدولة والمجتمع المدني في لبنان»، دار أمواج، بيروت، ٢٠٠٠، ص. ١٢٤.

يورثان نوعاً من الإنفصام على الصعيد المجتمعي، يظهر على شكل تعايش مختلف أنماط الحياة: من المغرق في الحداثة، وإن كان على الصعيد الفردي، إلى المغرق في التقليد على الصعيدين الفردي والجماعي. وبينهما أنماط حياة تقترب من هذا النمط أو ذلك. وتنعكس جميعاً، على متانة المجتمع، وتساعد على تخلخل بنيته، «هذه البنية الإجتماعية التي لا تزال على تقليديتها «الجارحة» في المضمون، وعلى حدائتها «الفاضحة» في الشكل الخارجي، تستمد من مظاهر الحداثة ومن ثوب العصرية الوافدة إلينا من الخارج قشرة لا تستر حقيقة ما نحن عليه فحسب، بل تصفح بالإدعاء والتشويه والتمويه هذه الحقيقة ليصعب الوصول إليها وفهمها ومعالجتها»^١.

إنّ الانتقال من نمط حياة المجتمع الأهلي الذي تحكمه العلاقات الإنسانية الطبيعية المتدرّجة من العائلة إلى الطائفة أو الدين، أو المنطقة المندغمة في التجمع الديني أو الطائفي، أو التحالفات المبنية على هذه الإعتبارات؛ إلى نمط حياة مجتمع آخر تحكمه دولة تدّعي انتماءها إلى العصر وإلى الحداثة: بقوانينها ومؤسساتها ودستورها، وبمبدأ الفصل بين سلطاتها، وتمازج غير ما جاء في الكتب والدساتير، وتعمل على غير ما نصّت عليه قوانين المؤسسات، وعلى غير ما أنشئت من أجله؛ إنّ هذا الإنتقال لا يعني بالضرورة أنّ المجتمع انتقل من حالته الأهلية إلى حالته المدنية. ودولة هذا شأنها لا يمكن أن تحوّل المجتمع الأهلي ببنيته الذهنية وطريقة تفكيره وممارساته إلى مجتمع مدني، لأنّ الأمر ليس منوطاً، فقط، بانتقال السلطة، وبالمعنى الذي أورده جان وليام لابيير في كتابه القيم «السلطة السياسية»، من حالتها الأهلية إلى حالة الدولة لمجرد أنّ لها دستوراً وقوانين ومؤسسات^٢.

١. المرجع السابق، ص. ١٢٦ - ١٢٧. وحول «التصفّيح» لتمويه الواقع وحمايته من التغيير، أنظر داريوش شايفان، «النفس المبتورة، هاجس الغرب في مجتمعاتنا»، دار الساقى، لندن، ١٩٩١، ص. ٩٤ - ١٢١.

٢. يميّز جان وليام لابيير بين ثلاثة أشكال من السلطة: السلطة الإجتماعية المباشرة التي «تفرض نفسها على كافّة أعضاء الجماعة، دون أن يتولّى ممارستها أحد منهم. ما من أحد يأمر لكن الجميع يطيعون (ص. ١٩)؛ والسلطة الإجتماعية المجسّدة التي غالباً ما تواكب الملكية الفردية (ص. ٢٩)، ووعي الإنسان لفرديته (ص. ٧)؛ والسلطة الإجتماعية المؤسسة التي هي في الواقع عملية قانونية بالإضافة إلى كونها واقعة إجتماعية تقوم على تحويل السلطة الإجتماعية العائدة للفرّد أو الأفراد الذين يسكنون بزمامها إلى شخص معنوي ليس سوى الجماعة نفسها (ص. ٤٤ - ٤٥)». جان وليام لابيير، «السلطة السياسية»، زدني علماً، ترجمة الياس الياس، منشورات عويدات، الطبعة الثمانية، بيروت، ١٩٧٧.

وإذا كان المجتمع الأهلي، على اختلاف أنواعه وأشكاله، من «طبائع» الاجتماع الإنساني، فإن المجتمع المدني، بدستوره وقوانينه ومؤسساته وتوجه مواطنيه، هو مجتمع «مصنوع» بشكل من الأشكال. إنه صناعة واعية ومدركة تعمل على تحويل المجتمع الأهلي الطبيعي إلى مجتمع مدني. وإذا كان المجتمع الأهلي ينحو منحى تطورياً في تركيبته الاجتماعية الاقتصادية، فإن هذا المنحى، إذا بقي على طبيعته في التوجه والتطور، يعمق أسس المجتمع الأهلي ويثبت أركانه. ومن أجل حرفه عن توجهه العام تتدخل الصناعة والتنشئة والتربية على انتماء يختلف عن أنواع الإنتماءات السابقة، مع أنه يستمد عناصره منها، وأهمها: وعي المصلحة العامة^١، ووحدة الإرادة والمصير، والتوازن بين الحقوق والواجبات؛ وإعادة ترتيب لهذه الإنتماءات بحيث أن الإنتماء إلى الوطن يعلو على أي انتماء آخر، ويحتويها جميعاً، في الوقت نفسه^٢. هذا الإنتماء لم تتحه الطبيعة من أجل أن يستوعبه الإنسان، ويؤمن به من خلال إحساسه بقيمته واقتناعه بجدواه، وبأهميته وبقدراته لضم الجميع تحت لوائه بصرف النظر عن انتماءاتهم الفرعية وتدرجها. ولأنه «صناعة»، فهو «يتخطى الخصوصيات، ويشكل مساحة مشتركة يختبر الإنسان قدرته على التفاعل مع الآخر، واستيعاب التنوع، وإعادة صياغته في إطار مشروع حضاري... وهذا الانتقال لا يتحقق إلا من خلال تأمين مشاركة الجميع في إدارة الشأن المشترك»^٣. وأهمية هذا الإنتماء أنه لا يتناقض مع أي انتماء آخر، وبالتالي يتميز بأنه الجامع المشترك للإنتماءات جميعاً. إنه من المفترض أن يكون «صناعة» الدولة بالتعاون والتنسيق مع، أو بالضغط من، المؤسسات المدنية في توجهاتها التي تخطى المنتمون إليها ولاءاتهم الفردية والتقوا في الولاء المشترك لـ«صورة» المجتمع المدني المتبلورة في الأذهان. وهي المسؤولة عن وحدة الولاء في المجتمع بترسيخ وحدة الإنتماء بالنصوص

١. للتفصيل حول مسألة المصلحة العامة وأهميتها في ترسيخ وحدة المجتمع، وكتعبير نموذجي عما يشغل بال المثقفين اللبنانيين مما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع كنتيجة لضعف الدولة وهشاشة المجتمع اللبناني، أنظر طارق زيادة، «المصلحة العامة في لبنان، في العبور إلى الدولة، من المعاناة إلى المواطنة»، مؤسسة السلم الأهلي الدائم، بيروت، ١٩٩٢، ص. ٤٦ - ٥٣. أنظر أيضاً كافة الأبحاث التي يضمها هذا الكتاب.
٢. حول تعدد الإنتماءات في المجتمع اللبناني «كمجتمع أهلي»، أنظر سمير فرنجية، «الانتخابات البلدية وإعادة تجديد معنى لبنان، في البلدية سلطة محلية ومشاركة مدنية في القانون والعمارة»، وقائع المؤتمر السابع عشر، منشورات جامعة سيد اللوزة، لبنان، ١٩٩٨، ص. ٣١.
٣. المرجع السابق، ص. ٣١.

وبالممارسة. أن ترسخها في القوانين، وأن تعلمها في المدارس والجامعات، وأن تربي الناس عليها بالسلوك السياسي والإنمائي، وبممارسة الحرية والديموقراطية، وتطبيق العدالة بالقول والفعل. وإذا كانت الدولة المنبثقة عن المجتمع الأهلي تدرك تماماً مصيرها في حال قيامها بهذه «الصناعة»، فإنها تدرك أيضاً أن بقاءها وقوتها مستمدتان من مدى إدراكها لأهمية التطور والتغيير، فتسير في ركابهما: أولاً، للحفاظ على وجودها واستمراريتها بتطويرها الدائم والمستمر للأنظمة والقوانين الناظمة لشؤون المجتمع، وثانياً، لقيادتها ومشاركتها للانتقال بالمجتمع من حالته الأهلية إلى حالته المدنية.

المجتمع والدولة في لبنان

لم ينبثق النظام السياسي - الإجتماعي اللبناني من مصادر علمانية ولا من مصادر دينية. بل كان انبثاقه نتيجة لواقع إجتماعي تاريخي يشكل مزيجاً من بنيته الإجتماعية التقليدية القائمة على نظام أهلي متماسك من القرابة العائلية والقبلية، ومن الإنتماء الديني، ولدت جميعها، عند امتزاجها بقيم الحداثة والعصرنة المتأتية من التبعية للغرب، مجتمعاً هجيناً لا هو بالحديث والمعلمن، ولا هو بالتقليدي القائم على القيم والعلاقات المنبثقة من روابط القرابة ومن الإنتماء الديني. لا هو بالمجتمع الأبوي التقليدي، ولا هو بالمجتمع العلماني. هو نتيجة تليق بين المجتمع الأبوي (البطركي) التقليدي، وهيمنة أوروبا الحديثة، أي مجتمع بطركي ملقح بالحداثة. وهو بمثابة صيغة تجمع المجتمعات العربية جميعاً أطلق عليها هشام شرابي إسم المجتمع البطركي الحديث، ويعرفه «بأنه كيان إجتماعي غير مجد يتسم بطابع مؤقت وبأشكال نوعية من التخلف وفقدان الحداثة، ويتسم بكثير من عدم الإستقرار، وتنتابه تناقضات وصراعات داخلية تمزقه»^١. ويحدد مظاهر الخلل الأساسية في هذا المجتمع، وفي طبيعتها: ضعف الولاء الوطني مقابل الإرتواء في أحضان العائلة والقبيلة والطائفة الدينية.

هذا الواقع الإجتماعي التاريخي، لم يلحظه اللبنانيون عندما صاغوا دستورهم بإيعاز من الفرنسيين. ذلك أنهم قاموا بترجمة المواد اللازمة من الدستور الفرنسي، ليظهروا، أولاً، بمظهر الفرنسيين، وليبرهنوا، ثانياً، على

١. هشام شرابي، البنية البطركية»، مذكور سابقاً، ص. ٢٠، ٢٢ - ٢٢.

أنهم قادرون على حكم أنفسهم بموجب دستور مكتوب، وباسم الديمقراطية. وقد تجاهلوا مسألة هامة، وهي أن المجتمع اللبناني لا يقوم على مبدأ المواطنة كما لحظته مواد محددة من الدستور المترجم، بل على شيء أثبت وأقوى هو مبدأ الطوائفية الذي يعني، من جملة ما يعنيه، تعدد الطوائف واشتراكها في الحكم، بصفتها هذه، كطوائف دينية، مع استقلالها الذاتي الموروثة من عهود سبقت. وقد تكرر هذا الوضع بمواد من الدستور ذاته، ولاسيما المادتين التاسعة والعاشره منه^١. فظهر الأمر بذلك على وجهين متناقضين: تكريس للأمر الواقع - وذلك بالإعتراف بالطوائف كأصحاب صلاحيات قضائية وتشريعية وإدارية؛ وتطلع إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع من خلال كفالاته لحرية المواطنين ومساواتهم أمام القانون. هذه الوضعية، كما يقول خالد قباني، «جعلت المجتمع السياسي اللبناني قائماً على طوائف تؤلف كل منها كياناً ذاتياً بحيث أصبحت أجزاء عضوية في الدولة... تشترك عبر ممثليها، في تكوين إرادة الدولة، من خلال المؤسسات الدستورية التي تشارك في تأليفها وتسييرها»^٢. بالإضافة إلى ذلك، ألغى الدستور الوجود القانوني والحقوقى للمواطن إن لم يكن منتسباً إلى طائفة معترف بها رسمياً نتيجة تأثير المادة الخامسة والتسعين من الدستور، إذ لا حياة له خارج إطار هذه الطائفة، إلا في الحدود الدنيا التي أتاحتها الوظيفة الإدارية بعد «الطائف». والإقرار المبدئي والقانوني بحق اللبنانيين أن يعيشوا خارج طوائفهم هو نظري بحت لأن المشرع لم يسن القانون الذي يرضى وجودهم^٣.

١. تنص المادة التاسعة من الدستور اللبناني على ما يلي: «حرية الاعتقاد مطلقة، والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى، تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها، على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام. وهي تضمن للأهلين، على اختلاف مللهم، احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية». هذه المادة لا تزال كما هي منذ ١٩٢٦. وتنص المادة العاشرة: «التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب، أو يعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب. ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، على أن تيسر في ذلك وفاقاً للأئمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية». وهذه المادة أيضاً لم تمس منذ وضعها في العام ١٩٢٦. أنظر في هذا الخصوص شفيق جحا، «الدستور اللبناني، تاريخه، تعديلاته، نصه الحالي: ١٩٢٦ - ١٩٩١»، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩١، ص. ١٠٤.

٢. خالد قباني، «النظام اللبناني بين ثوابته ومستقبله، في الحق في الذاكرة»، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، ١٩٨٨، ص. ٢٦٧ - ٢٦٨.

٣. المرجع السابق، ص. ٢٦٦. والجدير ذكره أن المادة الخامسة والتسعين عُلّقت بعد اتفاق الطائف في ما يتعلق بتوزيع الوظائف العامة، إلا أن الجوهر لم يمس. حول هذا التعديل أنظر جحا، «الدستور اللبناني»، مذكور سابقاً، المادة ٩٥ وتعديلها.

فأصبح المواطن اللبناني، بذلك، غير موجود، وبالتالي منتمياً بوجوده إلى طائفة دينية في دولة لا دينية من جهة، ولا علمانية من جهة ثانية، سمّاها الرئيس بشارة الخوري: «دولة الطوائف المستقلة والمتعايشة على أرض واحدة»^١. يحكمها ميثاق وطني مضمّن خلف الدستور، اندمج فيه بعد اتفاق الطوائف. والميثاق هذا، أحيط، منذ بدايات العمل بموجبه، بأسرار دفيئة. ونظر إليه على أنّه شيء مقدّس «لينهل الزعيم المسلم منه ماء زلالاً، ويعصر المسيحي منه خمراً حلالاً. فكانت تجارة الخمر أشدّ نفعاً من تجارة الماء. لكن الشركاء تعدّوا اليوم، وتدعوا لتعديل نظام الشراكة بحيث لا يقتصر على يمينين فحسب، بل يشمل أيضاً يسارين ووسطيين وما بين اليمينين واليسارين والوسطيين من أنواع متميِّزة وألوان مختلفة. وتوسّع موضوع الشراكة، ولم يعد يرضى الشركاء الجدد بتجارة الخمر والماء، فتاجروا بالإنسان والدين والسلاح والدولار والبنزين والطحين والمواثيق»^٢.

لم يستطع لبنان الوفاء بتنفيذ ما اشترطه الميثاق. فلم يقوَ على رفض الحماية الأجنبية، ولا على قطع أواصر العاطفة والمودّة مع العرب، «وهذا ليس لقلّة الوفاء فيه، بل لواقعية الممارسة السياسية، ولواقع لبنان الاجتماعي - التاريخي، ولعلاقات طوائفه مع من يتماثل معها في الإنتماء الديني، أو المذهبي، ولضعف أواصر التعاقد بين سياسيين لم يلحظوا في ميثاقهم صفة الديمومة والاستمرار، ولم يلحظوا أيضاً تغيير الأحكام بتغيير الزمان»^٣. لذلك لم ينمّ حسّ المواطنة خارج إطار الطائفة، ولم تتبلور الطريقة التي تنقل الإنتماء من حده الجزئي إلى حده الأوسع، من الإنتماء إلى الطائفة أو الدين، إلى الإنتماء للوطن.

بذلك تكرّس الوضع دستورياً وتشرعن بمواد قانونية. وبقي بموجبه شاغلو هذا الوطن والمنتمون إليه في مصاف الرعايا. ولم يصلوا إلى مرتبة المواطنين لغياب الهدف الجامع، ولطغيان الأهداف المتناقضة، أو المتعدّدة بتعدد المشارب والأسس. والتعدّد هنا، هو نقيض الوحدة، والعامل على تدميرها.

١. ذكر هذا القول واصف الحركة في بحثه القيم، «الميثاق بين الوفاق والشقاق»، في الحق في

الذاكرة»، مذكور سابقاً، ص. ٢٥٩.

٢. المرجع السابق، ص. ٢٥٩.

٣. عاطف عطيه، «تأسيس العنف الرسمي، في العلاقة بين الدولة والمجتمع»، مجلة الثقافة، عمدة

الثقافة في الحزب السوري القومي الاجتماعي، العدد ٢٣، تموز ١٩٩٥، ص. ٤٥ - ٤٦.

لم يخرج الفرد في ظل ممارسة الأحكام والدستور على كونه مجرد رقم في مجموعة إجتماعية - طائفية لها ثقلها السياسي، أو خفتها، يستمد قيمته من موقعه فيها. وهي - أي الدولة - بالنسبة إليه مورد مغام قريبة من متناوله، أو بعيدة، بحسب موقعه في عائلته أولاً، ومن ثمّ موقع عائلته في الطائفة، وموقع هذه في المجتمع، وفي عملية تقاسم المغام. هكذا يتم تبادل المنافع. ويحسّ الفرد، لا المواطن، بهذه الممارسة التي لا ينصّ عليها الدستور، بل يضمّرها ويوحى بها، أن لا وجود له خارج حدود الطائفة. فتماهى بها، وتقوقت به، ليصبح بذلك الفرد لكل والكل للفرد، كما في مجتمع القبيلة. ومن لا يعجبه ذلك، ومن لا يجد في هذا الإنتماء تعبيراً لوجوده، يجد نفسه وحيداً بما أنه خارج القبيلة والطائفة. وهؤلاء لا قوانين تنتظمهم بنظر الدولة، وبنظر الضاربين بسيفها، فيُنظر إليهم على أنهم هائمون. فيبقون بمواقفهم هذه، وبالنظر إياها، خارج المجتمع، وبالتالي خارج التاريخ. وإذا شكّوا خطورة بانتظامهم على غير ما تبتغيه الدولة، تتم مواجهتهم من قبلها بعنف متناسب مع درجة استفادهم قبل أن يستقوا بالمجتمع، وقبل أن يستقوي المجتمع بهم، ويعد اطمئنان الدولة إلى تبرؤ القبائل والطوائف منهم.

ساهم أهل الحكم، بتوسّل الدستور، وبالممارسة، في رسم مسار الإنتماء، وفي بلورة مفهوم التبعية. فإذا هو انتماء للطائفة وولاء لها، ألغيا مفهوم المواطنة من قاموس المجتمع الطائفي ليحلّ محلّه مفهوم الإستتباع الذي يستدرج إلى الذهن مباشرة مفهوم الرعية، وما يتصل به من مفاهيم برزت في عصور سبقت.

لم يتغيّر روح الميثاق بغياب الخوري والصلح، بل تمّ التوافق على سلوك النهج الذي اختطّه المؤسّسان. فكان رئيس الجمهورية مارونياً، ورئيس الحكومة سنياً، ورئيس المجلس النيابي شيعياً، دون أي تكريس لهذا التوزيع دستورياً. وبقي خاضعاً للعرف والتقليد دون مراعاة لضرورة التوافق والإنسجام بين شاغلي المراكز الثلاثة بغياب النصوص المكتوبة. وبقي الأمر على ما هو عليه حتّى بداية العقد العاشر، حيث تكرّس كعرف وتقليد في اتفاق الطائف دون أن يحظى بنص مكتوب.

وبغياب المسؤوليات المحدّدة، والتوزيع الواضح للسلطات، يمكن أن تطغى قوّة شخصية المسؤول ومزاياه السياسية في إدارة دفة الحكم. فيؤثّر ذلك على

صيغة المشاركة في أعلى الهرم وينعكس على المراتب الأدنى. ذلك أن كلاً من أهل الحكم كان يحاول أن يثبّت أوضاعه ويرسخ سلطاته من خلال الأشخاص الذين يحتلون المراكز الأدنى في بناء هذه المؤسسات. وهؤلاء يؤثرون في الأشخاص الأدنى منهم مرتبة. وهكذا، الصغار في خدمة الكبار - أولياء النعمة - وفي حمايتهم، في الوقت نفسه. فظهر الأمر وكأنّ التبعية تسير بخطين متوازيين عمودياً في قلب المجتمع اللبناني، يشكّلان شرخاً لن يلتئم بسهولة، لحمته وسداه: الإبتماء الديني أولاً، والطائفي ثانياً؛ تزيد من حدّة تأثيره، أو تخفّف، أحزاب سياسية «تنعم» بعضها بسلطة المشاركة في الحكم، كردفاء للطوائف الدينية، أو تابعين لها؛ وبعضها الآخر ينظر شذراً إلى الدولة، وإلى المجتمع بما هو مصدر سلطة الدولة ومحطّ رعايتها، يقف متفرّجاً حيناً، ومعارضاً حيناً آخر، حسب الظروف، ويتحجّن الفرص للمشاركة في «نعمة» السلطة صاحبة الثوب الذي لا يتغيّر في كل الأحوال: عباءة مزركشة بكل الألوان، تحمي النظام الطائفي وتستر عوراته، وقادرة، في الوقت نفسه، على احتواء كل من يروم الانضواء تحت لوائه، ويصل الأمر معها إلى حد الإنتقاء والإختيار.

الخطيئة المميّزة للميثاق أنّه لم يكن مدوّناً ولم يكتسب الصفة الدستورية. فأدى ذلك إلى نشوء الإزدواجية في ممارسة السلطة لم يسلم منها لبنان ولا اللبنانيون: تشبّث بالميثاق طالما يحمي ويؤمّن مصالح الطوائف المؤتلفة، مع التغيّن بالصيغة الفريدة وبنموذج التعايش؛ ورفض له في حال كسر المعادلة في المشاركة، والتعدّي على العدالة في اقتسام مغانم الحكم. في هذه الحالة، يفصح الحال عن أزمة سياسية تتصارع في خضمّها أفكار، ويسهل التداول بتهديدات مكشوفة ومبطنّة، ليس أولها القضاء على المتأمّرين على لبنان، أو على المتأمّرين على عزله عن محيطه، ولا آخرها ما سيؤول إليه مصير المروّجين للتعددية الثقافية بعد إعلانهم فشل «الصيغة الفريدة» إذا جاءت مفصّلة على غير قياسهم. ولا يبقى التهديد في موقع المناورات السياسية، بل ينتقل إلى ساحة المواجهة العسكرية، ويتجسد حروباً ومعارك طاحنة تكاد لا تبقى على شيء في لبنان الميثاق والصيغة.

هذا ما يحصل على مستوى كل الطبقات مع فارق في المقدرة والموقع. والتبادل في الخدمات والمنافع هو نمط العلاقات السائدة بينها: دعم وحماية من فوق، مقابل الثبات في المركز، وفي موقع المسؤولية التي عليها، أولاً،

واجب القيام بالخدمة إلى أولياء النعمة، وثانياً، إلى حاملي بطاقات التوصية، أو مبعوثي الهواتف العادية والنقالة، وإلى «المواطنين» العاديين أخيراً. فظهرت المؤسسات، نتيجة لذلك، وكأنها مفصلة على مقياس السياسيين المتنفذين بسبب العامل السياسي إياه. فتماهت مع من يشغلها، وصارت والموظفين شيئاً واحداً، وتعرّف على أنها مسرح نفوذ هذا السياسي أو ذاك. ومناطق النفوذ هذه، معترف بها من قبلهم، ومحترمة منهم. ويتبادلون، انطلاقاً منها، الخدمات والمصالح. وقد ساهم هذا الأسلوب في بروز المقولة الشهيرة في قاموس السياسة اللبنانية: «حكّ لي لأحكّ لك».

لذلك لم يستطع الميثاق الوطني ولا الميثاقيون منع الكأس المرّة عن شفاه لبنان في سنة ١٩٥٨، وفي سنة ١٩٧٥. وما تفتقت عنه ذهنية المسؤولين في أعقاب ١٩٥٨ لم يمنع حصول أحداث ١٩٧٥، وما بعدها، على الأقل بالنسبة للقابلية الداخلية في تداول أوراقها والإزعان لمنطقها والسير في ركابها. ذلك أن مشروع الحل الذي وضعه شهاب والشهابيون التفّ على الميثاق والميثاقيين دون مواجهته أو مواجهتهم. فلم ينجحوا في إرساء قواعد المجتمع المدني إنطلاقاً من مؤسسات هي وليدة النظام الطائفي، يديرها مسؤولون وموظفون يخضعون للتوظيف الطائفي ولإرادة السياسيين ورضاهم، ويعملون بوحى انتمائهم الذي لم يصل بعد إلى مرحلة الوحدة، على الأقل في التوجّه لبناء الدولة والمجتمع المدني.

من العام إلى الخاص

ظهر الأمر في اجتماعات الطائف وكأن الغاية الأساسية منها وقت الحرب قبل أي شيء آخر. وظهرت آليات الضغط في ساحات القتال وميادين السياسة على أنها الأسباب الأساسية للقبول بهذا الطلب، أو المكسب، لهذا الفريق السياسي - الطائفي، أو ذلك. وظهر المتلكّي وكأنه هو وحده المسؤول عن استمرار الحرب وإتيانها على كل شيء^١. وتمخّضت هذه الاجتماعات عن الإنفاق الذي أوقف الحرب بنصوصه المحدودة التي تناولت بعض الإصلاحات في النظام الإجتماعي - السياسي اللبناني إبتداءً من التأكيد على المبادئ العامة التي

١. أنظر في هذا الخصوص وللتفصيل ألبير منصور، «الإنقلاب على الطائف»، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٣، وخصوصاً ص. ١٩٩.

يقوم عليها لبنان باعتبارها وطناً سيّداً حراً مستقلاً، نهائياً لجميع أبنائه، واحداً أرضاً وشعباً ومؤسّسات في حدوده المعروفة، عربي الهوية والانتماء، ذا نظام جمهوري ديموقراطي برلماني يقوم على احترام الحريّات العامّة والعدالة الاجتماعيّة والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل، والشعب هو مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسّسات الدستوريّة. بالإضافة إلى ذلك، نصّ الإتفاق، في مبادئه العامّة، على اعتبار أن «الإنماء المتوازن للمناطق، ثقافياً واجتماعياً واقتصاديّاً، ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام... وعلى العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي»^١.

بعد هذه المبادئ العامّة، ينصّ الإتفاق على الإصلاحات السياسيّة إبتداءً من مجلس النواب، مروراً برئاسة الجمهوريّة ومجلس الوزراء، وانتهاءً بإلغاء الطائفية السياسيّة. كما ينصّ على إصلاحات أخرى تطول مسألة اللامركزيّة الإداريّة والمحاكم وقانون الإنتخابات النيابيّة وإنشاء المجلس الإقتصادي والاجتماعي، وتطوير مناهج التربية والتعليم، وتعزيز الإعلام. هذا بالإضافة إلى وصف آلية بسط سيادة الدولة اللبنيّة على كافّة أراضيها، ومسائل أخرى^٢.

على المستوى السياسي، كان اتفاق الطائف بديلاً للميثاق، وسبباً مباشراً لتعديل الدستور ليصبح متكاملًا معه، ومنسجمًا في المضمون مع تفاصيل هذا الإتفاق. وبقيت الرئاسات الثلاث موزعة على الطوائف الثلاث كما كان ملحوظاً في الدستور الشفوي: الميثاق^٣. وتحوّل المجلس النيابي إلى نصفين: واحد للمسلمين، وآخر للمسيحيين، على أن يكون كل نصف مقسماً إلى حصص للطوائف ضمن الدين الواحد متناسبة مع أعدادها، وإلى حصص متناسبة أيضاً مع وجودها في المناطق. أمّا الجديد، فهو وجوب بدء العمل، وبالتدرّج، على إلغاء الطائفية السياسيّة، وإنشاء مجلس للشيوخ تدور فيه مناقشات الأمور الروحيّة والمصيريّة التي تتمفصل على أمور الدين والسياسة، ويقوم

١. بشارة منسي، «بين الطائف والطوائف»، شركة المشرق للنشر، بيروت، ١٩٩٤، ص. ١٩٣.
٢. للتفصيل حول اتفاق الطائف والمحادثات «الساخنة» التي انبثقت منها، والمخاض العسير الذي سبق التصديق على بنوده، أنظر منسي، «بين الطائف والطوائف»، مذكور سابقاً، ص. ٢٢١.
وحول بنود هذا الإتفاق، ص. ١٩٢ - ٢٠٠.
٣. أنظر في هذا الخصوص أليير منصور، «الإنتقال على الطائف»، مذكور سابقاً، ص. ٤٢.

المشكّلون للحمته وسداه بحراسة مكاسب طوائفهم وتنميتها في الأمور الروحية والاجتماعية. ويعتبر ألبير منصور، وهو أحد المشاركين بوضع بنود هذا الإتفاق، أن مهمة هذا المجلس تنحصر في حفظ ذاكرة الوطن وخصوصياته، و«تنحصر صلاحياته في الأساسيات التي تهتم الوطن والدولة بشؤونهما العامة لا الحكم وشؤونه اليومية»^١.

أمّا على المستوى الإقتصادي - الإجتماعي، فقد نصّ اتفاق الطائف على وجوب اعتماد خطة إنمائية موحّدة شاملة للبلاد، وقادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها إقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز موارد البلديات.

وعلى المستوى التربوي، نصّ الإتفاق على وجوب تعديل المناهج التربوية بما يتناسب مع توجه لبنان بعد الحرب، وخصوصاً في ما يتعلّق بتعميق مسألة الإلتئام الواحد للوطن الواحد من خلال توحيد كتابي التاريخ والتربية الوطنية.

أمّا على المستوى الثقافي، فقد ظهرت إنجازات الطائف من خلال إنشاء وزارة الثقافة والتعليم العالي من أجل زرع ثقافة لبنانية واحدة غنية بتنوعها يجمع عليها اللبنانيون.

وعلى المستوى الإداري، نصّ الإتفاق على تعزيز مؤسسات الدولة، وتدعيم طرق اختيار الموظفين على أساس الكفاءة والإختصاص، وتعزيز مؤسسات الرقابة بتطبيق مبدأ الثواب والعقاب، مع اعتماد اللامركزية الإدارية، والعمل على إجراء الإنتخابات النيابية والبلدية والاختيارية بما يتناسب مع تعزيز الإدارة المحلية من خلال مبدأ المشاركة.

وعلى العموم، نصّ الإتفاق على مسائل، وفي كافّة الميادين، تبشّر بقرب تحوّل المجتمع اللبناني، وانتقاله في حال التطبيق، وبإرادة قادة الحكم فيه، ويتوجّه مؤسساته، وبسلوك المواطنين فيه، من حالته الأهلية إلى حالته المدنية.

ولكن من الملاحظ أنّ ما أسفر عنه اتفاق الطائف، جاء على غير ما أفصحت عنه النصوص. ولم يظهر إلى العلن من نصوصه، بالتطبيق، إلاّ تلك التي تعزّز ما كان عليه الوضع اللبناني في حالته السابقة على الإتفاق. فجاء حكم الرؤوس الثلاثة «بديل حكم الرأسين» الذي انبثق عن الميثاق في بداية

١. المرجع السابق، ص. ٨٧.

الأربعينات. و«الترويكا» أصبحت الصيغة الغالبة التي ألغت كل صيغة أو نظام، أو قانون يمكن أن يدير شؤون البلاد والمؤسسات فيها، إلا بما تفصح عنه، أو تسوّغه هذه الصيغة الجديدة، وبالحدود التي تسمح بها للمؤسسات بالتدخل أو الرعاية والإشراف. فظهرت وكأنّها أسلوب جديد لاقتراس المغامرات وتوزيع الحصص، حتى أن مفهوم المشاركة في الحكم تنحى لمصلحة مفهوم جديد هو مفهوم المحاصصة في الحكم الذي تمّ تداوله على نطاق واسع سياسياً وإعلامياً وشعبياً. وأفصح عن هذه الصيغة عملياً نظام من الإلتزامات جديد يقوم على التراضي بحجّة القضاء على الروتين، وتسريع العمل بالكفاءات اللازمة، وبالمعدات التي لا يمكن أن تتيسر إلا للشركات الضخمة والمعروفة مسبقاً. ونظام التوظيف أدار ظهره لمؤسسات الخدمة العامّة، وقام على التعاقد برواتب تتجاوز ما هو متداول، وأمن استمرارية العلاقة الشخصية بين طالب الوظيفة والزعيم السياسي بما يكفل تجديد الإدارة التابعة. والصفقات والإلتزامات قامت ونشطت على قدر ما تتيحه العلاقات الشخصية وموقع الملتزم، أو التاجر، من أهل الحكم، أو من أهل الحل والعقد المقربين منه. بذلك كلّ تعطلت أجهزة الرقابة وسلّت فاعليتها: من مجلس الخدمة المدنية إلى التفتيش المالي، ومن ديوان المحاسبة العمومية إلى النيابة العامّة المالية.

أمّا على مستوى الإنتخابات النيابية، فقد تمّ تنفيذ ما لا يتعارض مع ما سبق من انتخابات إلا بزيادة عدد النواب وجعلهم مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، وبنقل عملية إجرائها من الدائرة الصغرى أو القضاء، إلى الدائرة الكبرى، دائرة «المحادل» السياسية التي كرّست زعامات المناطق. وإذا كانت الدائرة الكبرى هي المهدّدة لهذا التكريس، كان تقسيمها الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الزعامات نفسها، ليبقى لبنان بزعامات ما قبل، هو نفسه لبنان بزعامات ما بعد، مع تغيير طفيف في الأسماء ومحافظة على ما يحتويه المضمون.

أمّا الإنتخابات البلدية، وبعد مرور خمس وثلاثين سنة على إجرائها للمرّة الأخيرة، فقد أسفرت عن مدى عمق الإنتماء الأهلي، ومدى قصور المجتمع اللبناني عن الوصول إلى حالته المدنية. مجتمع أهلي خضع لقوانين مجتمع مدني دون أن يتدرّب عليها، ودون أن يعرف ما هي مهمّة المواطن فيه كناخب. أظهرت هذه الإنتخابات أن وعي «المواطنين»، مرشحين وناخبين، يقتصر فقط

في نشاطاتهم الإنتخابية، على علاقات القرابة أولاً، والعلاقات الشخصية ثانياً، ومدى القرب أو البعد، عن هذه الشخصية السياسية، أو تلك، ليتأمن القدر المطلوب من الأصوات الذي يمكن أن يوصل المرشح إلى عضوية المجلس البلدي؛ وهذه جميعاً مقومات السياسة في المجتمع الأهلي: العلاقات القرابية والشخصية، ومدى القرب من الزعيم السياسي. ذلك أن كل شيء في المجتمع الأهلي يبدأ بالسياسة وينتهي بها. فالترشّح لعضوية المجلس البلدي هو الإطلالة السياسية الأولى على المجتمع المحلي وعلى الناخبين فيه. وقوة المرشح في ما يمكن أن يجبر من أصوات متأتية من قوة العائلة العديدة، أو من العلاقات الشخصية أو السياسية المنسوجة، في ظروف مغايرة، تتيح له الدخول في لائحة أعدّها المتنفذون السياسيون تسديداً لفواتير سياسية سابقة، أو مقدمة «لمعاهدات» سياسية لاحقة. ولا يهم بعد ذلك إذا كان المرشح مالكا لمشروع إنمائي أو تطويري للمدينة أو البلدة التي يقدم نفسه لخدمتها، كما لا يهم إذا كان يدرك فعلاً الصلاحيات التي يمكن للمجلس البلدي أن يمارسها.

هذا بالنسبة للمرشح. أمّا الناخب، فهو لا يدري من ينتخب من المرشحين إلا إذا كانت تربطه به قرابة أو معرفة شخصية، أو إذا جاءت توصية من قريب أو صديق بانتخاب هذا المرشح أو ذاك. وهو في كل الحالات، لا يتجاوز وعيه هذا الدور الإنتخابي إلا في القليل النادر الذي لا يلغي التوجّه العام للناخبين. وفي هذا الدور، على ضآلة حجمه، يشعر الناخب بأهميته، ويحسّ بمسؤوليته في انتقاء من عليه القيام بالخدمة العامة في النطاق البلدي. فكيف إذا اقترن بالمشاركة والمساءلة المتواصلتين^١؟

١. يقول النائب نسيب لحود في هذا الخصوص: «الإنتخاب يفقد الكثير من أهميته وفاعليته إذا مورس وحده، ومن دون أن يقترن بالمشاركة والمساءلة المتواصلتين...» وهو يعتبر أن «السلطة المحلية أو البلديات هي حقل مميز لزرع القيم الديمقراطية والتعلم الجماعي لآليات الديمقراطية والتدرّب عليها على أوسع نطاق ممكن». نسيب لحود، «إشكالية المشاركة المدنية في السلطة المحلية، في البلدية، سلطة محلية...»، مذكور سابقاً، ص. ٥٠ - ٥١. وقد تحوّلت العلاقة الشخصية بين الناخب والمرشح للمجلس البلدي (أو النيابي) في مدينة طرابلس إلى نوع مماثل من العلاقة بين أعضاء المجلس البلدي والمعروفين من أهل المدينة. فأطلقت أسماءهم على الكثير من شوارعها. وقد لاحظ خالد زيادة ذلك وأرجعه إلى التنافس السياسي الذي جعل المجلس البلدي «مرتعاً خصباً لتنفيذ آل كرامي»، أي للشأن السياسي. فانعكس ذلك انعكاساً بليغاً في استخدام البلدية لأسماء الشوارع كأداة من أدوات النفوذ العائلي السياسي...» الكفيلة بإيصال هذا المرشح أو ذاك. خالد زيادة، «طرابلس: العائلة والسياسة»، مذكور سابقاً، ص. ٢٥٦.

ضعف الوعي هذا، لدى الناخب أو المرشح، ليس ضعفاً ذاتياً ملازماً لهما، بل ناشئ عن قصور مؤسسات الدولة وضعفها المتأصلين فيها. مؤسسات مدنيّة لمجتمع أهلي. ودولة تحاول، بمؤسساتها كافّة، أن «تصنع» مجتمعاً مدنياً من «فوق»، وتترك الأمور على ما هي عليه من «تحت». فلا تعدّ المواطن للمساهمة في هذه «الصناعة». ويبقى الأمر على ما تريده الدولة: مؤسسات مدنيّة تعيد إنتاج عناصر المجتمع الأهلي تحت سمعها وبصرها وبإشرافها المباشر، وبالتالي، تعيد إنتاج النظام الاجتماعي - السياسي نفسه، والدولة ذاتها.

وهنا لا بد من التساؤل:

كيف يمكن للمواطن أن يتخلّى عن انتماءاته المتعدّدة إذا لم «يقبض» الدولة، وإذا لم يؤمن بدورها الناقل للمجتمع من حالته الأهلية إلى حالته المدنيّة؟ فالدستور الذي يرسم توجّه الدولة، ويؤسّس لسلوكها، ينصّ على حقوق الطوائف لا حقوق الأفراد. والمواطن يصل إلى حقوقه من خلال انتمائه إلى طائفته، لا من خلال كفاءته ونزاهته وممارسته لمواطنيته. وإذا كان الطائف ينصّ على غير ذلك، فإنّ هذه النصوص بقيت في حالتها تلك، كما رأينا أعلاه، ولم تتحوّل إلى تطبيق فعلي إلا بما يخدم توجّه دولة ما قبل الطوائف، وبما يعيد إنتاجها، ويجدّد شبابها.

وفي مجال التربية و التعليم تنصّب الدولة نفسها حكماً بين الطوائف، وتعمل للإبقاء على التوازن الثنائي، ولا تجرؤ على طرح مشروعها الموحد لتوجّه المواطنين¹. وكل نشأ، مهما كان شأنه في المجتمع، من أعلى سلطة فيه إلى أصغر نقابة أو مؤسّسة أهلية، يقوم على التوازن الطائفي، أو يدار بالهاجس الطائفي في أفضل الظروف.

كيفية يمكن للمواطن أن يؤمن بالمجتمع المدني، أو أن يدخله في مداركه، وهو لا يزال يعتبر أن الوساطة هي التي يمكن أن توصله إلى ما يزيد؟ وهو لا يزال يؤمن أن الكفاءة رديفة للوساطة المسجلة على بطاقة المتنفذ أو السياسي أو رجل الدين؟ والوساطة، كما هي في المتداول اليومي، حلقة من سلسلة تبدأ

١. للتفصيل حول هذه المسألة، أنظر: ندى مغيزل نصر، «l'identité piégée»، بيروت، ١٩٩١، ص. ١٢٠. وانظر أيضاً ملخصاً لآراء الباحثة نصر في: «العبور إلى الدولة»، مذكور سابقاً، ص. ٢٢٣. أيضاً ندى مغيزل نصر، «التعلم والمشاركة، في المركزية واللامركزية والمشاركة الشعبية»، وقائع المؤتمر التاسع، منشورات جامعة سيدة اللويزة، لبنان، ١٩٩٦، ص. ٢٠٣ - ٢٠٩.

بالولاء للزعيم السياسي، أو المتنفذ، وتنتهي برأس الهرم في السلطة الإدارية، فتفترض بذلك نمطاً من التعاطي مع الشؤون العامّة تفرضه الشخصية والعلاقات المتأتية منها بشكل أبعد ما يكون عن المؤسسات ومنطقها الذي يفرضه المجتمع المدني.

الإنتماء المدني يفرضه القوانين والأنظمة التي تتوخى ترسيخ هذا الإنتماء. ومراقبة تنفيذ هذه القوانين هي الضمانة الوحيدة لاستمرارية هذا الإنتماء وترسيخه، لأنّه «مصنوع» بإرادة الدولة وتوجّهها، وبحاجة إلى «صيانة» وحماية منها ليصبح عادة متأصلة في النفوس.

الممارسة في المجتمع المدني هي صنو النظرية الموجودة في القوانين، وتطبيق عملي لها. والتطبيق يستتبع أموراً أخرى تبدأ من اعتبار المواطنين سواسية أمام القانون مهما كانت إنتماءاتهم الفرعية، ومهما كان موقعهم في سلم التراتب الاجتماعي، مع المساواة والعدالة في إصدار الأحكام مهما كانت النتيجة. فالمساواة وحدها تعيد التوازن النفسي إلى الفرد والجماعة؛ وتمرّ بالعمل على تنفيذ المشاريع من خلال عملية إنمائية شاملة ومتوازنة، لأن «تطوير الخدمات الاجتماعية واهتمام الدولة بالمواطن يسمحان بالعبور بالمواطن إلى الدولة»^١؛ وتصل إلى التأكيد على أن الدولة ليست غاية بحد ذاتها بل نتيجة لتنظيم المواطنين في وطن، لأنّه «ليس المهم أن نجعل الشعب مطابقاً لتركيبه الدستور، بل أن نجعل الدستور مطابقاً لتركيب الشعب»^٢، ومعبراً عن تطلعاتهم وأمانيتهم في العيش المشترك ووحدة الإرادة والمصير، ومتغيراً بما يتوافق مع هذه التطلعات والأمان.

من خلال توجّه الدولة واهتمامها، يمكن أن يظهر التأثير على المواطن من خلال فهمه واستيعابه لدوره في المجتمع، واقتناعه بوجوب الانتقال من الدور السلبي إلى الدور الإيجابي الفاعل، وذلك من خلال بلورة مفاهيم متعدّدة ومرتبطة بشكل مباشر بنمو الحياة في المجتمع المدني، ومنها: الحس المدني، المواطنة، المشاركة، المساءلة، لحظ وجود الآخر، والاعتراف بحقوقه، الديموقراطية، المساواة، الحرية، العدالة، آليات الضغط، وعي أهمية المؤسسات المدنية المتكاملة مع مؤسسات الدولة.

١. طارق زيادة وإبراهيم طرابلسي، «الدولة والمواطنون: وسائل التواصل»، ملخص أعمال الندوة الرابعة حول «العبور إلى الدولة، من المعاناة إلى المواطنة»، مذكور سابقاً، ص. ٢١٩.

٢. المرجع السابق، ص. ٢١٩.

ومن أجل أن نقيس الإلتناء المدني للمواطنين في المدينة، ووعي هذا الإلتناء، كان لا بدّ من وضع نموذج معياري لأهم المفاهيم المدنية، لنقيس عليها مدى قرب هذا الإلتناء، أو مدى بعده، ممّا تعنيه هذه المفاهيم، أو عمّا تعنيه، ومدى ممارستهم لهذا الإلتناء، ومدى تطبيقهم لهذا الوعي على أرض الواقع.

المواطنة

المواطنة هي واعي المواطن لانتمائه إلى وطن جامع لانتماءات جميع الذين ينتسبون إليه بصرف النظر عن انتماءاتهم الفرعية. ووعي الإلتناء هذا يفرض على المواطن سلوكاً واضحاً تجاه شتى المسائل التي يتعامل معها، أو التي تشكّل شريط الحياة اليومية. فهي إحساس بواجب المشاركة وممارسة لهذا الواجب. هي واعي عميق لأهمية تكامل جهود الدولة وتطلّعاتها مع جهود وتطلّعات المؤسسات المدنية من أجل ردم الهوة بين الدولة والمجتمع. والمواطنة هي واعي أهمية الرقابة على مجمل نشاطات الدولة السياسية والاجتماعية ومجمل النشاطات المدنية، وممارسة حق المساءلة في حال حصول خلل في الأداء العام من أجل تقويمه وإصلاحه. من هنا تأتي أهمية وضع المواطنة في إطار تنظيمي ضاغط يكفل سرعة الوصول إلى النتائج المرجوة.

الحسّ المدني

الحسّ المدني هو شعور عميق بأهمية الإلتناء ووعي لهذا الإلتناء في مختلف درجاته. وهو واعي عميق لواجبات المواطن وممارسة لهذه الواجبات عن قناعة راسخة بأهمية المشاركة في وحدة التوجّه وتناغمه، ووعي عميق لحقوق المواطن، والعمل على ممارسة هذه الحقوق وفي كافة المجالات. هو توجّه عقلائي مطلق في تحديد العلاقة بين المواطن والمواطن، وبين المواطن والدولة في إطار من العدالة والمساواة وممارسة الحرية والديموقراطية، ووعي حق الاختلاف، ولحظ وجود الآخر بكل ما له من حقوق، وما عليه من واجبات. والحسّ المدني هو الوعي التام لما تعنيه المسؤولية المشتركة إبتداءً من حدود المنزل وصولاً إلى أوسع محيط ممكن، مع ممارسة هذه المسؤولية وتدريب الآخرين على ممارستها، وقناعة تامة بالأنظمة المدبّرة لشؤون الحياة اليومية

والتقيّد بها والدعوة إلى ممارستها. والحسّ المدني يشكّل الخطوة الأولى في التنظيم الجماعي ذي التوجه المطلبي، أو المشكّل لآليات الضغط الاجتماعي، أو السياسي، لأنه يعي تماماً أنّ العمل الفردي في هذه المجالات لا يفيد.

وهنا لا بدّ من التأكيد أنّ مفهومي المواطنة والحسّ المدني من المفاهيم التي تعلّم ويربّي عليها المواطنون. فهي من غير العناصر الإبتدائية التي تحسّس الإنسان بالإنتماء، إلّا من حيث هو انتماء واع ومدرك لمجتمع له مقوماته الأساسية ومفاهيمه ونظرته إلى الذات، وإلى الآخر. ولأنّهما كذلك، فهما حصيلة ما تقوم به الدولة من خلال نظامها السياسي - الاجتماعي، ومن خلال القوانين الناظمة لشؤون حياتها، ومن خلال السهر على تنفيذ القوانين ومعاقبة المخالفين. ومن اكتسب هذين المفهومين وغيرهما من مفاهيم المجتمع المدني، من الخارج، أو نتيجة جهد شخصي، فإنه إمّا يحتفظ بها كمفاهيم «زائدة» على حاجة المجتمع الذي ينتمي إليه، بما أنّه لم يطبّقها، أو أنّه يمارسها دون أن يطالبه أحد بذلك، فيظهر وكأنّه الطائر الذي يغرد في غير سربه، وتظهر الأمور التي يمارسها على غير ما هو مألوف وسائد: شذوذ في مواجهة القاعدة. والممارسة الشاذة تدفع صاحبها إلى الرضوخ أو الرحيل... أو توحّد في فردانيّته المطلقة.

الفصل الثاني

الحسن المدني، قياس الوعي بالممارسة

د. مها كيان



الحسّ المدني، قياس الوعي بالممارسة

عاشت طرابلس خلال القرن العشرين، كما بيّنا في القسم الأول من هذه الدراسة، تغييرات نوعيّة، سببت لها الانتقال من مدينة مغلقة تقفل أبوابها على نفسها، كمدن العصور الوسطى، إلى مدينة لم تعد مساحتها تكفي امتدادها العمراني.

إنّ هذا التحوّل السريع للمدينة الذي ترافق والإزدياد السكاني فيها، نستطيع، وبواسطة القراءة المتأنّية لتاريخ طرابلس المعيش الذي تعرّضنا له في الفصول السابقة، أن نعي أسبابه، وأن نلاحق الطريقة التي نسجت بها خلاله التركيبة السكانية الحالية لهذه المدينة.

ولتكتمل مقاربتنا لصورة الواقع المعيشي في طرابلس اليوم، سنعرض في هذا الفصل نتائج الدراسة الميدانية التي تناولت موضوع الحسّ المدني ومدى وعيه في هذه المدينة، من خلال الممارسة المعيشية اليومية.

سنحاول أن نستقرئ إذاً نمطية العلاقة التفاعلية الرابطة بين النسيج السكاني في هذه المدينة ومحيطه المدني، وذلك من خلال عرضنا لنتائج البحث الميداني الذي قام به، وللتذكير، طلابنا في معهد العلوم الإجتماعية.

الانتخابات البلدية: مناسبة لقياس الوعي المدني

نُفذت الدراسة الميدانية في طرابلس خلال شتاء عام ١٩٩٨. كانت المدينة تعيش وقتها كافة التحضيرات السابقة لانتخابات البلدية فيها. إن أهمية هذا الحدث، وفي هذه السنة بالذات، تكمن في أن عملية الإختيار الديمقراطي الانتخابي لأعضاء المجلس البلدي التي حرم المواطن اللبناني من ممارستها، ولظروف كثيرة خلال فترة طويلة (آخر إنتخابات بلدية جرت عام ١٩٦٣)، سيعود هذا المواطن لممارستها في هذه السنة، بعد انقطاع دام ٣٥ عاماً.

كلّنا يعلم أن العودة لممارسة الحق والواجب الديمقراطي الانتخابي، وخصوصاً لأعضاء المجلس البلدي، تتطلّب واقعياً ووعي المواطن لقيمة وأهمية الدور المنوط به مدنياً. فلا ننسى أن لهذا المجلس بالذات دوراً هاماً ومباشراً، كإدارة محلية، في تسيير شؤون المدينة، وبالتالي مواطنيها في الكثير من نظم حياتهم المعيشية المدنية.

واختيارنا لهذا الحدث كمناسبة لقياس وعي الطرابلسي لدور الإدارة التي

سيقوم بانتخاب أعضاء مجلسها، كما ولمعرفة المعايير التي على أساسها تتم عملية انتقائه لمرشحيه، أردنا من خلاله قياس مدى وعي هذا المواطن لواقع ما يمارسه من حق وواجب ديمقراطي، سيتحمل هو ذاته، وبشكل مباشر، نتيجة إختياراته في معيشه اليومي المدني.

التقسيم المناطقي / الطبقي، وسيلة قياس

إذا حاولنا ملاحظة ورصد دينامية الحركة السكانية في طرابلس طوال القرن العشرين، نستطيع أن نلاحظ أن هناك، وفي نمطية هذه الحركة، علاقة تفاعلية متناقضة: وأقصد بهذا الأمر أن السكان الأصليين لطرابلس عندما بدأوا تدريجياً، وحسب إمكانياتهم المادية، بمغادرة المدينة القديمة، أي بالخروج منها، فإن الفراغ الذي سببه إنتقالهم، أخذ يمتلئ، وتدرجياً أيضاً، بسكان جدد غالبهم من أصول ريفية فقيرة، بدأوا بالدخول إليها. وكلما زاد خروج الطرابلسيين باتجاه المناطق الجديدة، كلما زاد الدخول إلى المناطق التي خلفوها وراءهم، ضمن حدود المدينة الأم، من قبل الريفيين الفقراء أو من الطرابلسيين الذين لم تسمح لهم إمكانياتهم المادية بالانتقال خارج إطار هذه المنطقة.

إن عملية التنقل المكاني التي لاحقت غالبية الطرابلسيين في تاريخهم الحديث، محرّكها الأساسي يكمن في النظام الإجتماعي الطبقي لهذه المدينة، والساعي دوماً إلى إعادة إنتاج ذاته بمحاولاته الحفاظ على نمطية التمايز المادي فيه، والتي باقت، منذ بدايات دخول طرابلس عصر الإستهلاك أي تحديداً منذ بدايات القرن العشرين، المؤشر الأساسي للطبقية الإجتماعية.

وكلّما سعت الطبقات الغنية في المدينة، وفي إطار هذا النظام الحركي التفاعلي للسكان، للانتقال إلى مناطق جديدة يقال لها إجتماعياً مناطق «ذوات»، كلّما حاولت اللحاق بهذه المنطقة الفئات الطامحة للصعود الإجتماعي من الطبقات الوسطى، وكلّما كثر الطامحون لتحسين أوضاعهم من الفئات الشعبية للحاق بهذا الركب ليسكنوا مكان النازحين. والحقيقة أن محاولات التغيير المكاني للسكن، والتي أشرنا إليها الآن، لا تحصل عادة إلا عندما يصبح التمايز الطبقي الإجتماعي غير مصان.

نحن واعون طبعاً، عند حديثنا عن هذه المسألة، أن الإنتقال المكاني الذي

تعرّضنا لشرحه ليس انتقالاً شاملاً، وبالمعنى الحرفي للكلمة، لطبقات إجتماعية بشكل شمولي تلحق بها طبقات أخرى. ولكن الناس يدركون ومن خلال مؤشرات معيشية، كيف أن الطابع السكني الغالب على منطقة معينة أو حي معين، يتحوّل ويتبدّل من وجه إجتماعي إلى آخر.

فإن سألنا الطرابلسيين عن أحياء «الفئات الميسورة» في المدينة، خلال القرن العشرين، يقولون أنها كانت أولاً في «التل»، «الزاهرية»، «العجم»، ثم «عزمي»، «المطران»، وأول طريق «الميناء» ثم «المثتين» و«طريق الميناء»، ثم «المعرض»...

وما كان في فترة زمنية شارع «الذوات» في المدينة أصبح، في فترة أخرى، ذا طابع يغلب عليه ما يسمّى بمناطق الطبقات الوسطى. ومناطق الطبقات الوسطى التي كانت، في زمن من أزمان هذا القرن، مناطق «للذوات»، تحوّلت إلى مناطق يغلب عليها ما يسمّى مدينيّاً بالطابع «الشعبي»، وهكذا...

يمكننا أن نستشف، من خلال هذا التحوّل والتنقّل المكاني لسكان طرابلس، مدى تأثير النمط الإستهلاكي على فكر ومعيش السكان في هذه المدينة فكلماً تمّ استهلاك منطقة من الفئات القادرة مادياً، تُترك، وأحياناً يترافق تركها مع عامل التّعالي عليها ونكران الصلة بها، ليأتي بعد تركها، من يمكنه استثمارها من الطبقات الإجتماعية الأخرى بسبب تدني أسعارها وهكذا...

واللافت في هذه الدينامية أنّ غالبية ما نسميه اليوم بالمدينة القديمة، والتي تشكّل ما كان يعرف بطرابلس منذ القرون الوسطى وحتى نهايات القرن التاسع عشر، هي منطقة ما زالت تتعرّض إلى عملية «الترييف»؛ ليست هي فقط، بل تحاول أن تلحق بها، وبشكل واعد كل من المناطق التي امتدّت إليها طرابلس في بدايات القرن، وأقصد: أبا سمراء، الزاهرية، النجمة وحتى التل، بمعنى آخر، ما يشكل في غالبه «قلب» طرابلس اليوم.

وحديثنا عن دينامية المناطق السكنية في طرابلس بما يتوافق ودينامية الطبقات الإجتماعية فيها، يدفعنا لأن نوضح أننا واعون، أن من نطلق عليهم تعابير: طبقات «الذوات» أو الطبقات الوسطى أو حتى الطبقات الشعبية، من الفئات الإجتماعية، هم أيضاً متغيّرون زمنياً، ومتعدّدو المراتب داخل طبقتهم. مثال على ذلك أن «ذوات» البلد في بدايات القرن كانوا من العائلات المتأصلة نسباً، التي لعبت دوراً دينياً أو حرفياً/تجارياً عالياً، وكان غالبية

هؤلاء من ملاكي الأراضي. و«الذوات» أصبحوا، فيما بعد، وفي غالبهم من التجار الجدد ومن بعض المهاجرين الذين كَوَّنوا ثروات في بلاد الإغتراب، وأصبحوا من ملاكي العقارات، ومن ثم من أصحاب الأموال والشركات... وكذلك حال الطبقات الوسطى، وتلك التي أسميناها بالشعبية.

نحن لن ندخل في هذه الدراسة المخصصة، وكما نوهنا، لقياس الحس المدني بالمعيش في طرابلس، في حيثيات شرح هذه المصطلحات الاجتماعية، ولكن إن أشرنا لها هنا، فذلك لأننا سنتخذ منها، وبالرغم من مضامينها غير الدقيقة فعلياً، وسيلة قياس ميداني لمسألة الحس المدني معيشياً.

التقسيم المناطقي/الطبقي: منهجية اعتماده كوسيلة قياس

إن اختيارنا التقسيم المناطقي/الطبقي في طرابلس كوحدة قياس مكاني للحس المدني، جاء نتيجة الملاحظة المباشرة الأولية للمدينة وأحيائها. هذه الملاحظة التي مكنتنا من أن نرى، وبشكل واضح، مدى تفاوت هذه المناطق بالشكل، بنوعية الخدمات وبنمطية العيش فيها. هذا الاختلاف المناطقي/الطبقي/المعيشي هو الذي سنتخذ من عملية رصده وتحليل معطاته وسيلة قياس لواقع الحس المدني في طرابلس اليوم.

وعند تقسيمنا لطرابلس، سعينا، أولاً، أن تكون كافة المناطق فيها، وحسب الإمتدادات التاريخية المكانية التي عرفتها هذه المدينة، ممثلة بالعينة التي سنتخذ للدراسة. ولقد اتبعنا، ثانياً، تقسيمات أهل المدينة أنفسهم لمناطق مدينتهم طبقياً. ولقد جاءت عينتنا المنطقية، وفق هذا التنظيم، كالتالي:

١. مناطق الطبقات الشعبية

المنطقة	الأحياء أو الشوارع المختارة
١. القبة	١. شارع جديد ٢. الجيش ٣. الأرز
٢. التبانة/طلعة القبة	١. سوق القمح ٢. طلعة الشمال ٣. قبة النصر
٣. المدينة القديمة	١. الدبابسة ٢. البانركان ٣. الكنائس

٢. مناطق الطبقات الوسطى

الأحياء أو الشوارع المختارة			المنطقة
١. التدريب	٢. الحاووظ	٣. ساحة سعدون	١. أبي سمراء
١. التل	٢. النجمة	٣. الزاهرية	٢. المناطق الجديدة (بدايات القرن)
١. عزمي	٢. الباذركان	٣. المصارف	٣. المناطق الجديدة (حتى أواسط القرن)

٣. مناطق الطبقات «الميسورة»

١. طريق الميناء ٢. المعرض ٣. المئتين

إذا لاحظنا تركيبة العيّنة المكانية المختارة لهذا البحث، نجد أن التمثيل فيها لمناطق الطبقات الشعبية (٩ أحياء أو شوارع) موازٍ في حجمه لتمثيل مناطق الطبقات الوسطى (٩ أحياء أو شوارع). أمّا الطبقات الغنية فلقد تمثلت فقط بثلاثة شوارع. إن نسبة هذا التمثيل المناطقي/الطبقي في العيّنة توازي، بشكل تقريبي، النسبية الواقعية للتقسيم المناطقي/الطبقي في طرابلس.

المواطن كوحدة لقياس الحسّ المدني

لقد ركّزنا في هذه الدراسة على المواطن الطرابلسي، وذلك لتحديد مدى تفهمه الممارس لدوره المدني: الفردي منه والجماعي.

وانتقاؤنا للمواطن، كوحدة قياس للحسّ المدني الممارس، لم يكن عشوائياً. فالممارسات العملائية لهذا المواطن تعكس:

أولاً: مدى «تطوّر» الحسّ المدني لدى المؤسّسات الرعائية، الحكومية منها والأهلية، سواء في الوطن أو، وبالأخص، في المدينة المدروسة. وهذا الأمر سنحاول رصده، وبشكل أساسي، من خلال طريقة ممارسة المواطن لحقه الانتخابي، ومن خلال طريقة إنتقائه للمعايير التي سيقوم، وعلى أساسها، بتأدية واجبه الديمقراطي الانتخابي لاختيار أعضاء مجلس بلديته.

ثانياً: مدى وعي المواطن الطرابلسي لحقوقه ولواجباته المدنية، بمعنى آخر

مدى فهمه لمعطى «الخاص» و«العام» وكيفية نمط تعامله المعيش ضمن إطارهما.

تشكّلت عينتنا من ١٠٥٠ شخصاً مقسمين بمعدل ٤٥٠ شخصاً في كل من المنطقتين: الشعبية والوسطى، و١٥٠ شخصاً في شوارع «الطبقات الميسورة». هذا الرقم يعني أننا أخذنا ٥٠ شخصاً في كل شارع أو حي.

اختيرت العينة وفق نظام العينة العشوائية المنظمة. فلقد أخذنا بعين الاعتبار، في كل شارع أو حي، حجم الشارع كما ونمط الطابع الإقتصادي الغالب عليه (تجاري، سكني، صناعي، حرفي...).

التقنيات الميدانية الأخرى

لقد اعتمدنا، إضافة إلى تقنية التقسيم المكاني المبني على أساس التقسيم المناطقي/الطبقي للمدينة وتقنية إختيار العينة، تقنية الإستمارة.

ركّزنا في الإستمارة على متغير العمر، الجنس، أصل السكان والمستوى التعليمي والمهني. ولقد توخينا أن تكون أسئلتنا بسيطة لتأتي الإجابة عليها من المعيش اليومي. ووضعنا في نهاية الإستمارة سؤالاً مفتوحاً، أردنا من خلاله أن نستطلع إلى ما ترمي إليه تطلّعات المواطن الطرابلسي اليوم للمدينة الحلم التي يتوق للعيش فيها. وكنا، عند وضعنا لهذا السؤال، واعين أن المدينة الحلم التي سيصبو إليها هذا المواطن لا بد وأن صورتها ستكون قد استمدت معطياتها من ملامح بيئته الواقعية.

لقد كانت غايتنا، سواء من خلال نمطية التقنيات المختارة للبحث، أو حتى من خلال أسلوب التعاطي البسيط مع المجتمع المدروس (نمط الأسئلة)، هي مقاربة الميدان بشكل واقعي. لا ننسى أن موضوعنا الذي نحاول رصده، ونعني طبعاً ما أسميناه بوعي المواطن الطرابلسي لمفهوم المدنية في معيشتة اليومية، هو موضوع يمكن أن يستشف معطياته حتى من خلال أبسط الأمور المعيشية التي لا نتوقف أحياناً أمامها.

نتائج الدراسة الميدانية

سنورد، فيما يلي، الجداول الخاصّة بفئات العمر، الجنس، أصل المنشأ والمستوى التعليمي والمهني للعيّنة المدروسة.

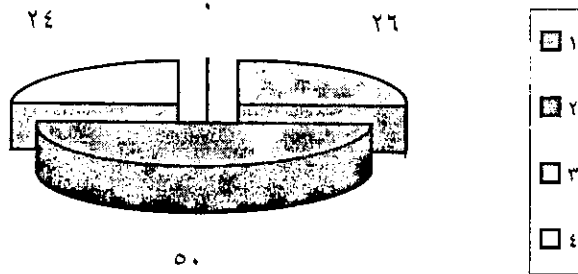
١. فئة العمر

إنّ القراءة لجدول الفئات العمرية لعينتنا، تبينّ لنا مدى تقارب النسب التمثيلية الحاصل عشوائياً، في المناطق الثلاث، بين هذه الفئات (أنظر الجدول ١).

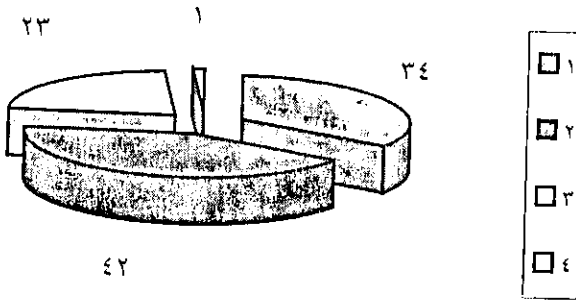
جدول ١: الفئات العمرية للعيّنة والرسوم البيانية التي تظهر فيها النسب المئوية لتمثيلهم حسب المناطق

فئة العمر	العدد	الطبقات الشعبية (%)	العدد	الطبقات الوسطى (%)	العدد	الطبقات الميسورة (%)
> ٣٠	١١٦	٢٦	١٥٢	٣٤	٦٢	٤١
٥٠ - ٣٠	٢٢٣	٥٠	١٩٠	٤٢	٥٣	٣٥
٧٠ - ٥٠	١١٠	٢٤	١٠٤	٢٣	٣٢	٢١
٧٠	١	٠	٤	١	٣	٢
المجموع	٤٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠

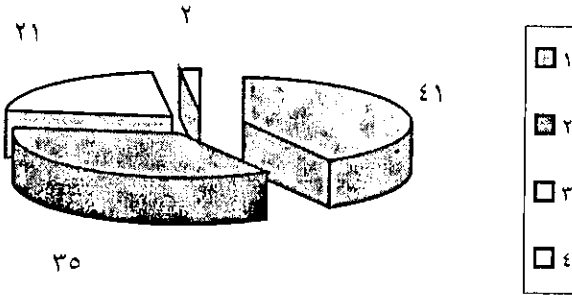
الطبقات الشعبية (فئة العمر): (١) > ٣٠، (٢) ٥٠ - ٣٠، (٣) ٧٠ - ٥٠.



الطبقات الوسطى (فئة العمر): (١) > ٣٠، (٢) ٣٠ - ٥٠، (٣) ٥٠ - ٧٠.



الطبقات الميسورة (فئة العمر): (١) > ٣٠، (٢) ٣٠ - ٥٠، (٣) ٥٠ - ٧٠.



إذا أمعنا النظر في أعمار الفئة المستجوبة، نجد أن حوالي ٧٩٦ شخصاً (نسبة ٧٦٪ أي أكثر من ثلاث أرباع العينة) من أصل ١٠٥٠ شخصاً (حجم العينة العددي)، هم تحت عمر الخمسين. وهذا يعني أن هؤلاء لم يشاركوا قط، وحتى الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٨، بأي انتخابات بلدية من قبل. وحتى نكون دقيقين أكثر بالنسبة لهذه الأعداد التي أوردناها، يجب أن نقول أن نسبة الذين لم يشاركوا في الانتخابات البلدية من قبل هي، في الواقع، أكثر من النسبة التي ذكرناها، والتي يتناسب الرقم فيها والفئات العمرية المختارة للبحث. فإذا أضفنا إلى الـ ٣٥ سنة، التي فصلت بين آخر إنتخابين بنا، بين، عمر الذين لم يحق لهم الإنتخاب وقتها (أي كل من كان عمرهم دون الـ ٢١ سنة)، فهذا يعني أنه كل من كان من مواليد ١٩٤٣ وما فوق، لم يشارك في إنتخابات عام ١٩٦٣. أما بقية العينة وأعني الـ ٢٥٤ شخصاً (نسبة ٢٤٪) فلقد نسوا معنى الفعل الإنتخابي خلال الـ ٣٥ سنة التي انقطعوا خلالها عن ممارسة حقهم في الإنتخاب.

إن تغيب المواطنين عن مسألة الممارسة الديمقراطية لحقهم الإنتخابي، بعد

فكرهم عن مسألة حقهم بالمساءلة والمحاسبة، وبَعْدَهُم بالتالي عن مسألة الواجب الديمقراطي الملقى على عاتقهم في هذا النظام. فأصبحت البلدية جِراء هذا الأمر إداراً، شأنها شأن كافة إدارات الدولة. ومحاسبتها الفعلية، وكشأن هذه الإدارات، تكون من خلال النظام السياسي وممثليه، ومن خلال إدارات الدولة نفسها، لا من خلال المواطنين، ومن خلال حقهم في الإنتخاب، الإنتقاء، والمفاضلة.

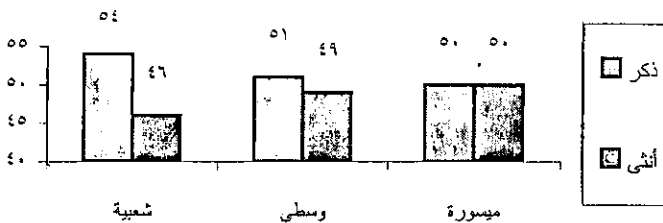
٢. التمثيل الجنسي

وكما حصل تقارب غير مقصود لنسب تمثيل الفئات العمرية في العينة، كذلك كان واقع حال مسألة التمثيل الجنسي (أنظر الجدول ٢). والواقع أن ما جعل هذا التساوي في نسب التمثيل الجنسي ممكن وقوعه، هو أن أكثرية الشوارع والأحياء في طرابلس يغلب عليها الطابع المختلط: التجاري/السكني. وبما أن معظم الإستثمارات قد ملئت في فترات النهار، فإن غالبية الرجال الذين شملتهم العينة، كانوا من العاملين في الشارع (تجار، حرفيين، أصحاب مؤسسات...) أما النساء فكن، وأيضاً في الغالب، من ربّات البيوت.

جدول ٢: نسب التمثيل الجنسي في العينة وفق المناطق

فئة الجنس	العدد	الطبقات الشعبية (%)	العدد	الطبقات الوسطى (%)	العدد	الطبقات الميسورة (%)
ذكر	٢٤١	٥٤	٢٢٩	٥١	٧٤	٥٠
أنثى	٢٠٩	٤٦	٢٢١	٤٩	٧٦	٥٠
المجموع	٤٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠

التمثيل الجنسي في العينة: (١) ذكر، (٢) أنثى



٣. أصل المنشأ

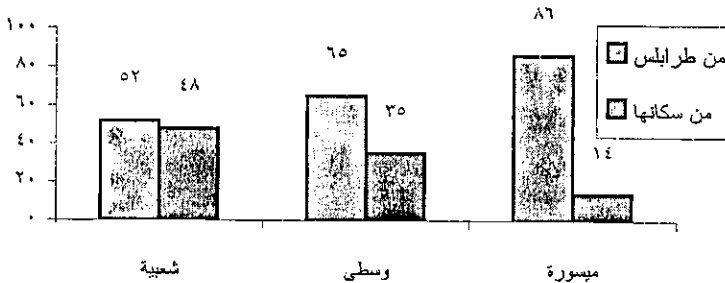
عند عرضنا لتاريخ طرابلس المعيش (القسم الأول)، بينا كيف أن هذه المدينة كانت وما زالت، لا بل وزاد وضعها كمنطقة جذب لغالبية الطامحين، الآتين من المناطق الريفية المجاورة لها، الساعين لتحسين أوضاعهم الإجتماعية، الثقافية والاقتصادية خصوصاً.

إن هذا الجذب السكاني الذي مارسته طرابلس بسبب سياسة النمو الغير متوازن المتبعة في لبنان منذ نشأته، سبب فيها، وكما بينا أيضاً، تزايداً ديموغرافياً، جعل مساحتها السكنية تمتد لتبتلع بدورها المساحات الريفية المجاورة، فتحولها، جرّاء هذا الإبتلاع، من نمطية معيشتها الريفية الطابع، لتربطها بنمطية نموها المدني. والتزايد الديموغرافي في طرابلس الذي سببته الهجرات الداخلية، ظهر واضحاً في تركيبة عينتنا الميدانية عند قيامنا بعملية فرز الإستمارات. ولقد ظهرت معه نسب توزعه في المناطق السكنية، (أنظر الجدول رقم ٣).

جدول ٣: سكان طرابلس (أصل المنشأ)

السكان	العدد	الطبقات الشعبية (%)	العدد	الطبقات الوسطى (%)	العدد	الطبقات الميسورة (%)
من طرابلس	٢٢٣	٥٢	٢٩٢	٦٥	١٢٩	٨٦
من سكانها	٢١٧	٤٨	١٥٨	٣٥	٢١	١٤
المجموع	٤٤٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠

أصل المنشأ: (١) طرابلس، (٢) من سكانها



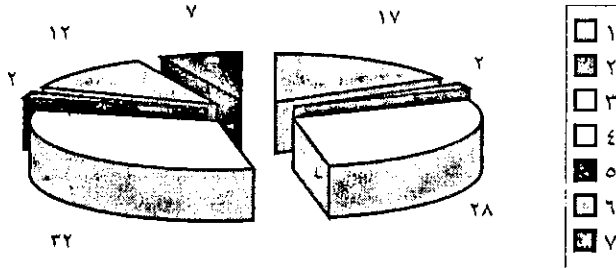
٤. المستوى التعليمي

إن تقارب النسب المئوية الذي ظهر عند عرضنا للفئات العمرية والتقسيم الجنسي للعينة المدروسة، سيقابله تفاوت واضح في المستوى التعليمي لأفراد هذه العينة. هذا التفاوت سيتوافق وتفاوت المناطق السكنية في طرابلس، ونعني هنا: المناطق الشعبية، مناطق الطبقات الوسطى، ومناطق الفئات الميسورة.

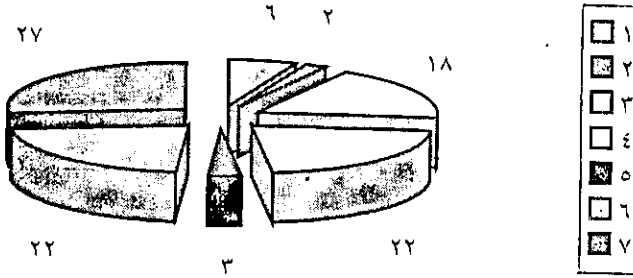
جدول ٤: المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	الطبقات الشعبية (%)	العدد	الطبقات الوسطى (%)	العدد	الطبقات الميسورة (%)
أمّي	٧٥	١٧	٢٨	٦	١	١
قراءة/كتابة	٨	٢	٧	٢	٠	٠
إبتدائي	١٢٨	٢٨	٧٩	١٨	١٤	٩
متوسط	١٤٢	٣٢	٩٩	٢٢	٣٥	٢٣
مهني	٨	٢	١٥	٣	٨	٥
ثانوي	٥٦	١٢	١٠١	٢٢	٣٠	٢٠
جامعي	٣٣	٧	١٢١	٢٧	٦٢	٤١
المجموع	٤٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠

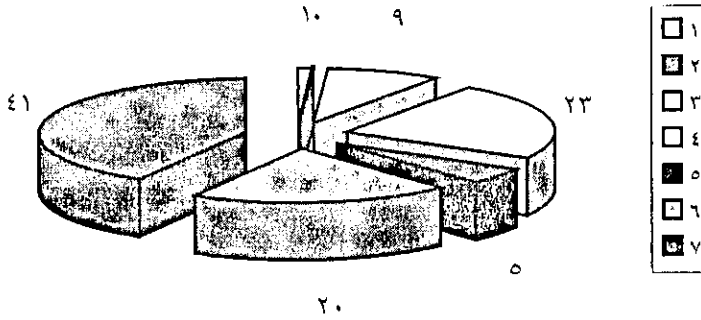
المستوى التعليمي في الطبقات الشعبية: (١) أمّي، (٢) يقرأ ويكتب، (٣) إبتدائي، (٤) متوسط، (٥) مهني، (٦) ثانوي، (٧) جامعي



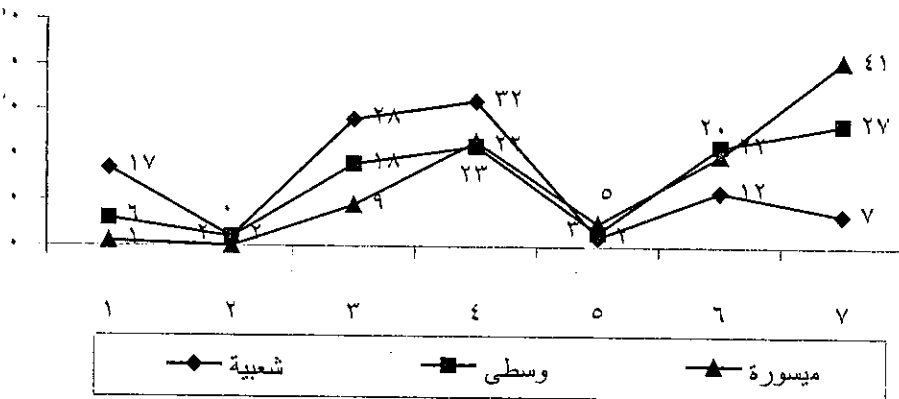
المستوى التعليمي في الطبقات الوسطى: (١) أمي، (٢) يقرأ ويكتب، (٣) ابتدائي، (٤) متوسط، (٥) مهني، (٦) ثانوي، (٧) جامعي



المستوى التعليمي في الطبقات الميسورة: (١) أمي، (٢) يقرأ ويكتب، (٣) ابتدائي، (٤) متوسط، (٥) مهني، (٦) ثانوي، (٧) جامعي



المستوى التعليمي: الفروقات بين المناطق



الحسّ المدني، قياس الوعي بالممارسة

قلنا أنّ غالبية سكان المناطق التي أسميناهما، وحسب التعبير الشائع محلياً، بالمناطق الشعبية، هي من الفئات ذات الدخل المتدني، وأنّ الكثير ممن ينتمون إلى هذه الفئات، هم من أصول ريفية فقيرة جاءوا المدينة طلباً للعمل، والكثير منهم أيضاً هم من سكان طرابلس الذين لم تسمح لهم ظروفهم الإقتصادية ترك المنطقة. من الطبيعي وفي بيئة كهذه أن يكون العلم مسألة ترف، لأنّ همّ هذه الفئات، في الغالب، العمل، ومنذ سن مبكر، للعيش. وكلّما أرتفع المستوى المعيشي، كلّما ازداد الإهتمام بالعلم أكثر، وهذا الأمر واضح من خلال الجداول.

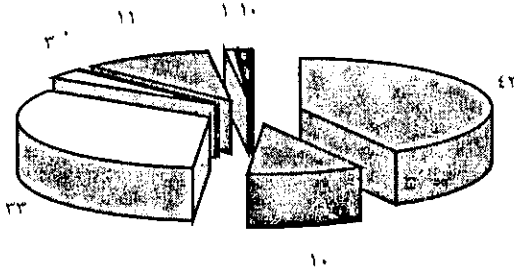
٥. المستوى المهني

من الطبيعي، إذا كانت الفروقات في المستويات التعليمية واضحة على الشكل الذي بيناه بين المناطق، أن تكون الفروقات المهنية متباينة أيضاً.

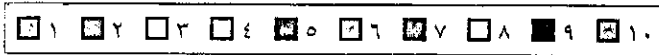
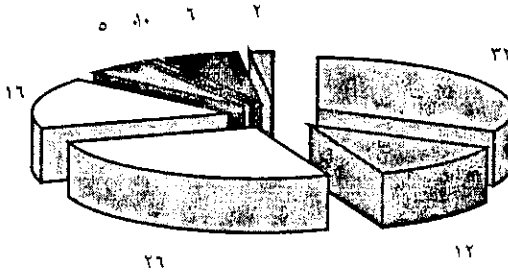
جدول ٥: المستوى المهني للعينة والرسوم البيانية التي تظهر فيها النسب المئوية لتمثيلهم حسب المناطق

المهنة	العدد	الطبقات الشعبية (%)	العدد	الطبقات الوسطى (%)	العدد	الطبقات الميسورة (%)
ربة منزل	١٨٩	٤٢	١٤٣	٣٢	٤٦	٣١
حرفي	٤٤	١٠	٥٦	١٢	٠	٠
تاجر	١٤٨	٣٣	١١٦	٢٦	٢٥	١٧
موظف	١٢	٣	٧٣	١٦	٤٢	٢٨
مهن حرة	١	٠	٢٤	٥	١٧	١١
ملاك	٠	٠	١	٠	٠	٠
عمل حرّ	٥٠	١١	٣	١	٢	١
عاطل عن العمل	٣	١	١	٠	١	١
طالب	٣	١	٢٥	٦	٢	٨
متقاعد	٠	٠	٨	٢	٥	٣
المجموع	٤٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠

الطبقات الشعبية (المهن): (١) ربة منزل، (٢) حرفي، (٣) تاجر،
 (٤) موظف، (٥) مهن حرّة، (٦) ملاك، (٧) عمل حرّ،
 (٨) عاطل عن العمل، (٩) طالب، (١٠) متقاعد

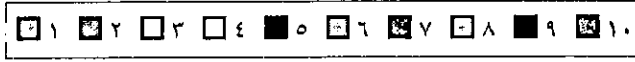
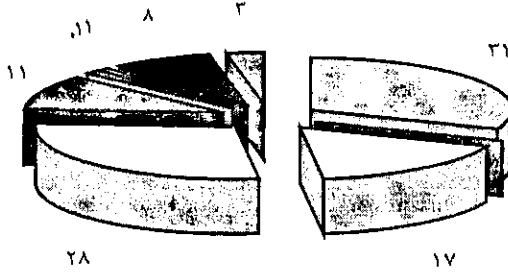


الطبقات الوسطى (المهن): (١) ربة منزل، (٢) حرفي، (٣) تاجر،
 (٤) موظف، (٥) مهن حرّة، (٦) ملاك، (٧) عمل حرّ،
 (٨) عاطل عن العمل، (٩) طالب، (١٠) متقاعد



الحسّ المدني، قياس الوعي بالممارسة

الطبقات الميسورة (المهّن): (١) ربة منزل، (٢) حرفي، (٣) تاجر،
(٤) موظف، (٥) مهن حرّة، (٦) ملاك، (٧) عمل حرّ،
(٨) عاطل عن العمل، (٩) طالب، (١٠) متقاعد



إنّ قراءتنا لجدول المهّن وللرسوم البيانية التي تبينّ لنا النسب المئوية لتمثيلهما المناطق، تظهر لنا مدى أهمية التقسيم المناطقي/الطبقي الذي اعتمدناه كوسيلة قياس للحسّ المدني من خلال المعيش.

وعي المواطن لدور مؤسساته الرسمية والأهلية ولدوره المدني

سنتناول الآن، وبعد أن بينا معطيات عينتنا في كل منطقة من مناطق تقسيماتنا المناطقية/الطبقية في طرابلس، عرض وتحليل معطياتنا الميدانية. وسنبدأ أولاً بعملية قياس وعي المواطن لدور مؤسساته الرسمية والأهلية كما ولدوره المدني.

لقد طرحنا على مستجوبينا السؤال التالي: من تعتبر المسؤول فعلاً عن الشارع أو الحي الذي تسكنه؟ حدّد الجهة؟

لقد وضعنا، للإجابة على هذا السؤال، عدّة احتمالات، صنّفناها حسب نوعها، ضمن إطار التنظيمات المدنية الرسمية والأهلية.

ولقد أظهر فرز الإستمارات النتائج التالية:

جدول ٦: الجهة المسؤولة عن الشارع/الحي

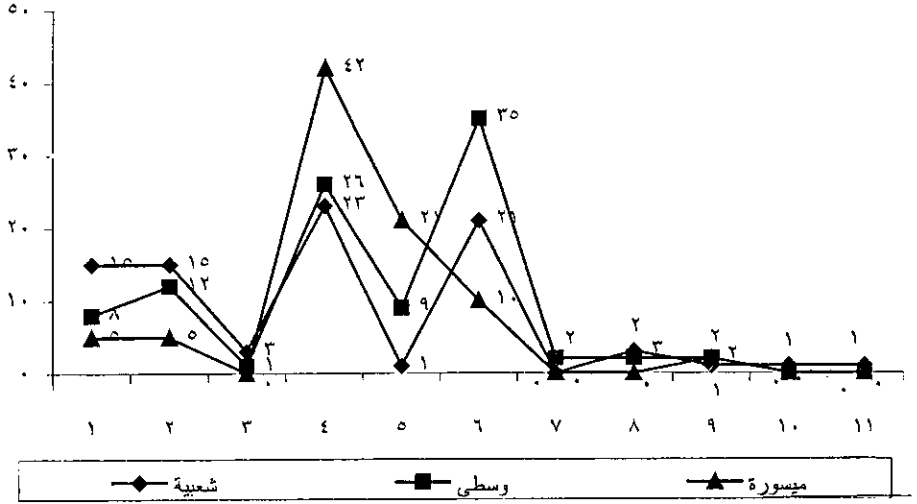
جهة رسمية	العدد	الطبقات الشعبية (%)	العدد	الطبقات الوسطى (%)	العدد	الطبقات الميسورة (%)
غير محدّدة	٦٦	١٥	٣٥	٨	٧	٥
مخفر	٦٩	١٥	٥٤	١٢	٧	٥
مختار	١٤	٣	٥	١	٠	٠
بلدية	١٠٢	٢٣	١١٨	٣٦	٦٤	٤٢
الدولة	٢	١	٤٢	٩	٣٢	٢١
لا أحد	٩٤	٢١	١٥٨	٣٥	١٥	١٠
أهل الشارع	٠	٠	١٠	٢	٠	٠
الكل مسؤول	١٤	٣	١٠	٢	٠	٠
لا أعلم	٥	١	٩	٢	٣	٢
مخفر وبلدية	٤	١	٠	٠	٠	٠
مختار وبلدية	٥	١	٠	٠	٠	٠
جهة أهلية	العدد	الطبقات الشعبية (%)	العدد	الطبقات الوسطى (%)	العدد	الطبقات الميسورة (%)
غير محدّدة	٥٤	١٢	١٨	٤	١٨	١٢
شيخ حارة	٢	٠	٠	٠	٠	٠
وجيه	١٩	٤	١	٠	٤	٣
قبضاي	٠	٠	١	٠	٠	٠
نقابة	٠	٠	٣	١	٠	٠
وجود عسكري [*]	٠	٠	٦	١	٠	٠
المجموع	٤٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠

- ملاحظة: إن التصنيفات الواردة في الجدول، ليست كلها من وضعنا فإلّا أضفنا إليها تصنيفات المستجوبين.

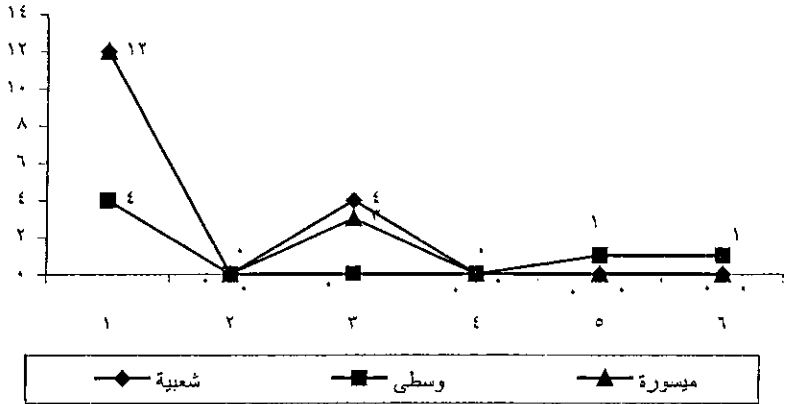
* وجود عسكري: تصنيف من وضع المستجوبين (جاء في شارع واحد فيه مركز للمخابرات السورية، لهذا قصدنا ضمه تحت إطار المؤسسات الأهلية لتبيان التنافر في هذا التصنيف، وللفت النظر لوضعه).

الحسّ المدني، قياس الوعي بالممارسة

المسؤول عن الشارع/الحي جهة رسمية: (١) غير محدّدة، (٢) مخفر،
 (٣) مختار، (٤) بلدية، (٥) الدولة، (٦) لا أحد، (٧) أهل الشارع،
 (٨) الكل مسؤول، (٩) لا أعلم، (١٠) مخفر وبلدية، (١١) مختار وبلدية



المسؤول عن الشارع/الحي جهة أهلية: (١) غير محدّدة،
 (٢) شيخ حارة، (٣) وجبه، (٤) قبضاي، (٥) نقابة، (٦) وجود عسكري



أخذت في المناطق الشعبية كل من البلدية ٢٣٪ ولا أحد ٢١٪ أعلى نسبة مئوية. ما حصلت عليه البلدية هو نسبة متدنية بالرغم من ارتفاعها في جدول الإختيارات لهذه المنطقة، وذلك لما لدورها واقعيّاً من مؤشرات ميدانية محسوسة ومعيشة يومياً في الشارع أو الحي. أمّا نسبة الـ ٢١٪ التي أعطيت للا أحد (جواب إختياري من وضع المواطنين أنفسهم)، فهي نسبة جد مرتفعة بالقياس المدني، وكأنّها تترجم إحساس المواطن في هذه المناطق بإهمال مؤسّساته الرسمية والأهلية له. وجاءت نسبة الـ ١٥٪ في الجدول، والتي أعطيت للمخفر، لتترجم نوعية التعامل المؤسّساتي الأكبر لهذه المناطق.

بقي أن نقول أن نسبة ٣٪ فقط من حجم العينة، هي من اعتبرت أن الكل مسؤول. هذه النسبة المتدنية هي، في الواقع، جدّ معبّرة عن مدى وعي المواطن لدور مؤسّساته و جدّ واضحة في تبيان نوعية تعاطيه الفعلي معها.

أمّا نتائج مناطق الطبقات الوسطى عن هذا السؤال فلقد جاءت في الجدول على النحو التالي:

أخذت البلدية في هذه المناطق نسبة متقاربة من التي حصلت عليها في المناطق الشعبية ٢٦٪. أمّا اللا أحد فنسبته هنا، التي بلغت الـ ٣٥٪، فاقت كل النسب.

إنّ هذه النسبة المرتفعة، إن دلّت على شيء فهي تدل على حجم المشكلة الفعلية التي يعاني منها المواطن في طرابلس، لأنّها تترجم واقعيّاً حالة الرفض في هذه المناطق لمستوى الأداء الذي تقوم به المؤسّسات الرسمية والأهلية لدرجة أنّ الغالبية ألغت دورها نهائياً من قائمة تعاملها اليومي معها وكأنّها رفضت حتّى الاعتراف بوجودها.

ورفض الاعتراف بدور المؤسّسات الرسمية والأهلية، قابلة في منطقتي هذه الطبقة، رفض إشراك الذات في تحمل المسؤولية. فلقد جاءت نسبة ٢٪ فقط (أقل من النسبة في المناطق الشعبية) لمن اعتبر أن الكل مسؤول؛ وهي نسبة لافتة لقياس مدى الحس المدني المعيش. هنا يمكننا أن نعتبر أن فوضوية الأداء وتقصير السلطة والهيئات الأهلية واجهتها، وبالمقابل، فوضوية أداء المواطن لواجبه المدني. بقي أن نبيّن نتيجة المناطق الميسورة. حصلت البلدية في هذه المناطق على نسبة ٤٢٪، أمّا اللا أحد فلقد تدنت نسبتها بشكل لافت إلى ١٠٪ فقط. أمّا المهم في جدول نتائج هذه المناطق فهو النتيجة التي حصلت عليها الدولة (٢١٪).

ولفهم هذه النتيجة (الظاهرة) في البيانات، يجب أن نعترف أنّها جاءت كتعبير دخيل على قائمة الخيارات التي وضعناها، وذلك من خلال العينة الإضافية التي أُلحقت عام ١٩٩٩، ولمقتضيات التمثيل المناطقي المتوازن، إلى عينتنا. فغالبية المستجوبين في منطقة «المتنين» (المنطقة المضافة) إختاروا تعبیر الدولة لتمثيل المؤسسة المسؤولة عنهم. لا ننسى أنّ هذه السنة قد شهدت الانتخابات الرئاسية، التي أعطت وقتها وعلى الأرض زخماً جديداً وتطلّعات جديدة للمواطن نحو دولته.

وإن ارتفعت نسبة المختارين في هذه المناطق لمؤسسة البلدية والدولة لدور المسؤولية، إلا أنّ اختفاء أي نسبة ولو حتّى رمزية لمقولة أنّ الكل مسؤول له مدلولاته المدنية، وكأنّ هذه المناطق، ومع وعيها لدور الغير، ما زالت مغيّبة فعلياً لدورها هي، ولدور المؤسسات الأهلية، في تقاسم المسؤولية المدنية.

ولتعميق قياسنا لوعي المواطن لانتمائه الوطني الذاتي في معيشه اليومي، أي لمسؤولياته الشخصية في محيطه المدني، طرحنا السؤال التالي:
هل تحس نفسك معنياً بما يجري في شارعك من تغييرات في الشكل وفي الحياة الإجتماعية والتنظيمية فيه؟

هذا السؤال يحمل في محتواه مفهوم المسؤولية وحس المشاركة الواجبة مدنياً على المواطن. فهو يترجم مدى تعاطي هذا الأخير الحالي مع محيطه، ومدى استيعابه لتأثره المباشر مع ما يجري ضمنه من متغيرات يفرض عليه واجبه المدني وعيها والمشاركة بها. والملفت أنّ هذا السؤال لم يلق أي إجابة تذكر على صعيد العينة كلّها. هذه النتيجة جاءت لتؤكد سابقتها التي حصلنا عليها من خلال سؤال تحديد المسؤول الفعلي عن الشارع. فالنسبة التي اعتبرت أنّ المسؤولية تقع على عاتق الكل كانت قيمتها في طرابلس ٣٪ في المناطق الشعبية، ٢٪ في مناطق الطبقي الوسطى وصفر٪ في مناطق الطبقات الميسورة. إنّ هذه النتيجة هي دليل في غاية الوضوح علمياً، جاء ليؤكد بأن وعي المواطن لدوره المدني ضمن محيطه ما زال غائباً فكرياً وعملياً في الممارسة الحياتية اليومية.

إذا حاولنا أن ننظر وبهدوء إلى الواقع المدني اليوم، من خلال النتائج الميدانية التي قدّمناها حتى الآن، نرى أنّنا نعيش في مجتمع يمكن أن نطلق عليه اسم المجتمع الهجين الذي لم تتبلور فيه بعد وعلى الأرض، في المعيش اليومي، صورة المجتمع المدني بموظفيه، ولم تبق، في الوقت نفسه، صورة

المجتمع الأهلي بقدرته الناظمة لشؤونه، وظهرت لذلك صورة الإنتماء المواطني الحقيقي للمواطن غائبة أو مشوّشة.

المعيار المحلي لانتخابات رئيس وأعضاء المجلس البلدي

وإذا كانت صورة المؤسّسات الرسمية والأهلية ذات ملامح ملتبسة في ذهن وفي معيش المواطنين الطرابلسيين، وعلى مختلف طبقاتهم الاجتماعية، بالشكل الذي عرضناه حتّى الآن، فإن هؤلاء المواطنين ذاتهم، هم الذين سيختارون أعضاء المجلس البلدي في مدينتهم. لهذا ولفهم المعايير التي على أساسها يتم الاختيار، طرحنا على عينتنا السؤال التالي:

أنت قادم على اختيار رئيس وأعضاء لبلديتك، على أي أساس تختارهم خصوصاً وأن هؤلاء سيكونون بمثابة دولة مصغرة مسؤولة بشكل مباشر عن حكم مدينتك، وشارعك، وبالتالي حكمك أنت؟

إنّ غالبية الإجابات على هذا السؤال ركزت على أن اختيار المرشح يتم وفق تميزه الأخلاقي: كأن يكون حسن الصيت والأخلاق، نظيف الكف، خدوماً... وقليلها اعتمد معياره الانتخابي، المستوى التعليمي، الثقافي والخبرة للمرشح. وهناك في الإجابات من كان أكثر واقعية وصدقاً بعرضه للأسلوب الانتخابي الحالي. فلقد ذكر لنا أصحابها أنهم سينتخبون من يختاره لهم زعيمهم السياسي، لأنّ هذه الطريقة تضمن لهم مستقبلاً وسيلة الضغط التي سيستخدمونها في تسيير أعمالهم وصون مصالحهم.

ومن الإجابات التي لا بدّ لنا من التنويه بها لأهميتها السوسولوجية، تلك التي ذكرها لنا عدد لا بأس به من ربات البيوت اللواتي اعترفن أنهن سينتخبن من يختاره لهن أزواجهن أو أبناؤهن.

والملفت أنّ هناك مناطق من طرابلس جاءت إجاباتها على هذا السؤال متأثرة بما جرى في الإنتخابات النيابية لعام ١٩٩٦ من ممارسات طائفية، ونعني، وفق الرأي المعلن، التجاوزات المناطقية التعصبية التي تمّ على أساسها إنتخاب النواب، حسب انتماءاتهم الدينية، فقرّرت لذلك إختيار مرشحيها، هي أيضاً، وكانتقام ممّا جرى، على المنوال نفسه (مشكلة الفعل وردّة الفعل التي نعيشها في مجتمعنا نتيجة لمستوى الوعي الحالي ونتيجة لمستوى الإدراك

المواطني لدور البلدية واختلافه الكلي عن دور المجلس النيابي).

بقي أن ننوّه بإجابات الفئة التي قرّرت المقاطعة الإنتخابية لعدم رضاها عن أداء المؤسسة وأداء كافة المرشحين عموماً الذين يغرقون الناس بالوعود، ويتناسونهم فور حصولهم على المنصب. (صحيح أن الإنتخابات البلدية لم تجر منذ ٣٥ سنة، ولكن هؤلاء المواطنين يقيسون الوضع مع تجربتهم في الإنتخابات النيابية - أمر يبيّن حدود وعي المواطن الطرابلسي اليوم لدور مؤسساته). لا ننسى أن انتخابات المجالس البلدية في الدول المتمدنة الواعية لمدينتها تحرك المواطن أكثر بكثير مما تحركه فعلياً المجالس الرسمية الأخرى وذلك لما للمجلس البلدي من تأثير مباشر على حياته اليومية المعيشة، وأكبر دليل على أهمية هذه المجالس وصول رؤساء لتلك البلدان من خلالها.

إذا أخذنا كافة هذه الإجابات التي نوهنا بها وحاولنا استقراءها وتحليلها، فإننا نستطيع أن نعطي من خلالها صورة واضحة للتركيبة المجتمعية لهذه المدينة بكافة نظمها، صراعاتها وتناقضاتها.

إنّ اختيار المرشح قياساً لأخلاقه الكريمة، لحسن سيرته وسلوكه، هي من مواصفات المجتمع الأهلي، الذي يعرف فيه كل شخص في المجتمع الآخر. والزعامة فيه، كما أصحاب المراكز، يركّزون في الغالب ولتدعيم مراكزهم على قضايا الحس والنسب والأصل العائلي. وإذا كان هذا المعيار في الإختيار قد عرفته هذه المدينة في بدايات القرن العشرين، وكان ينسجم مع تركيبها المجتمعية ومع معطيات تنظيماتها المدنية وقتها، إلا أنه لم يعد المعيار الكافي اليوم لتقرير الإختيار لمراكز المسؤولية في المدينة، هذه المراكز التي تتطلب بالإضافة إلى الأخلاق والسيرة الحسنة، الثقافة والتعليم والخبرة؛ وهي مواصفات لم يفتن لأهميتها إلا عدد قليل من المواطنين.

ومن مواصفات المجتمع الأهلي القديم، التي ما زال اعتبارها سارياً كمقياس للإنتخاب في طرابلس، اتباع الزعيم في كافة قراراته واختياراته. والزعيم هنا، هو الزعيم السياسي؛ وهو أيضاً، وعلى مستوى أضيق، الزعيم العائلي (الذي يسمّى بلغة الإنتخابات محلياً بالمفتاح الإنتخابي).

والزعيم العائلي يكون في الغالب أكبر أفراد العائلة وجاهة وأكثرهم معرفة بأمور الأعراف والتقاليد، كما وأكثرهم قدرة على تأمين الخدمات وحل قضايا العائلة على كافة الصعد وفي كافة المناسبات. هذه الشخصية ما

زالت تلعب دور ضابط الإيقاع لأمر العائلة إجتماعياً في الكثير من أسر طرابلس، وإن بدأ يزاحمها من يتمتع بمزايا أخرى متأية من الغنى أو العلم أو الوظيفة، وذلك بالرغم من أن غالبية هذه الأسر هي اليوم مستقلة إقتصادياً وسكنياً. والذي دعم استمرار هذه الشخصية مهما كان مصدر وجاهتها في لعب دورها المتوارث، هو النظام المجتمعي الذي ما زال يدعم لحفظ المصالح ولحماية الذات، الإنتماءات المواطنة الضيقة؛ وأعني طبعا العائلية منها، المناطقية والطائفية. وهذه كلها إنتماءات عبّرت عنها وبشكل واضح أجوبة المستجوبين.

إن هذه الإنتماءات الضيقة هي التي ما زالت تستعمل كوسائل ضغط إجتماعي، تحمي حقوق المنتمين إليها بشكل أفضل مما تؤمنه لهم مؤسسات الدولة التي ما زالت، وبفضل هذا النظام، هي أيضاً مضبوطة ومسيّرة بسيطرة هذا النظام المتعدّد الإنتماءات والمحسوبيات.

وإذا كان الفرد ما زال مسيراً في هذا المجتمع، وحتى باختياراته الديمقراطية المظهر، بالكثير من تركيبات مجتمعه التقليدي الضيق الإنتماءات، فإن المرأة في هذا المجتمع ما زالت تابعة، وتحديدأ في الطبقات الشعبية، بما يرتثيه عنها زوجها أو ابنها، أو أي ذكر في العائلة يتولى أمور الرعاية الإجتماعية لها.

مقياس التعاطي العملائي الحالي للمواطن ومفهومه لمعطى «الخاص» و«العام»

سنحاول الآن، بعد قياسنا لوعي المواطن لمؤسّساته الرسمية والأهلية، وبعد أن بيّنا معايير انتقائه لمرشحيه في المجلس البلدي، أن نتعمّق أكثر في رصد علاقة هذا المواطن بمحيطه وذلك من خلال قياسنا لمعطى «الخاص» و«العام» عنده في معيشه اليومي.

ولقد طرحنا في سياق هذا الرصد السؤال التالي:

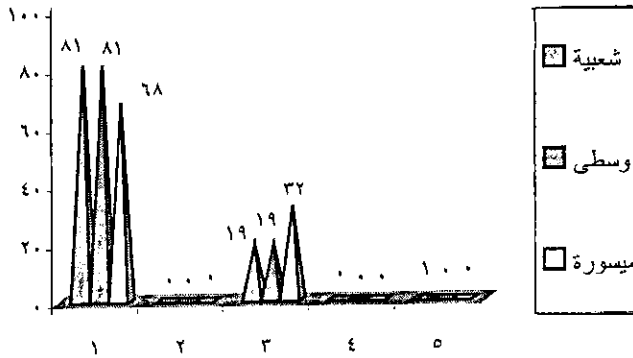
عند حصول عطل طارئ في البناية، الشارع، الحي القريب، كيف تتصرف؟

فجاءت الإجابات وفق النسب التالية (أنظر الرسوم البيانية).

جدول ٧: تدخل المواطنين في المبني

الطبقات الميسورة (%)	أُتدخل	الطبقات الوسطى (%)	أُتدخل	الطبقات الشعبية (%)	أُتدخل	في المبني
٦٨	١٠٢	٨١	٣٦٦	٨١	٣٤٣	لا أُتدخل
٣٢	٤٨	١٩	٨٤	١٩	١٠٤	لا إجابة
				١	٣	
١٠٠	١٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠	٤٥٠	المجموع

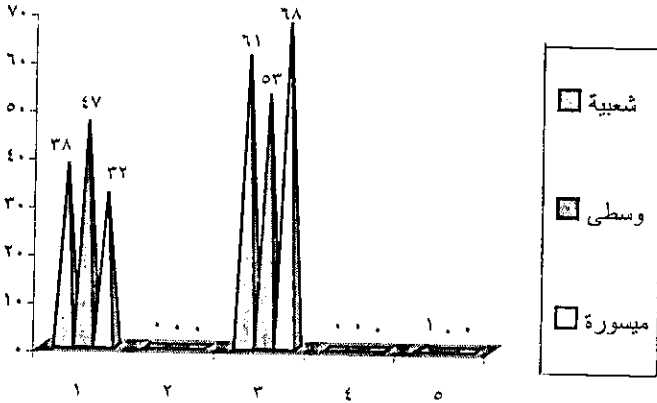
التدخل في المبني



جدول ٨: مدى تدخل المواطنين في الشارع

الطبقات الميسورة (%)	أُتدخل	الطبقات الوسطى (%)	أُتدخل	الطبقات الشعبية (%)	أُتدخل	في الشارع
٣٢	٤٨	٤٧	٢١١	٢٨	١٧٣	لا أُتدخل
٦٨	١٠٢	٥٣	٢٣٩	٦١	٢٧٤	لا إجابة
				١	٣	
١٠٠	١٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠	٤٥٠	المجموع

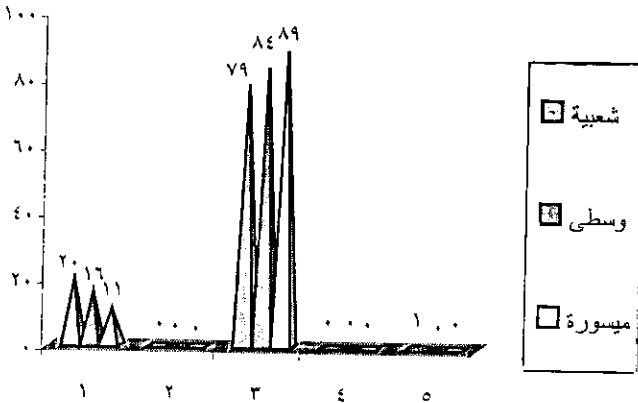
التدخل في الشارع



جدول ٩: مدى تدخل المواطن في الحي

الطبقات الميسورة (%)	أدخل	الطبقات الوسطى (%)	أدخل	الطبقات الشعبية (%)	أدخل	في الحي
١١	١٦	١٦	٧٣	٢٠	٩١	لا أدخل
٨٩	١٣٤	٨٤	٣٧٧	٧٩	٣٥٦	لا إجابة
				١	٣	
١٠٠	١٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠	٤٥٠	المجموع

التدخل في الحي



الحسن المدني، قياس الوعي بالممارسة

نلاحظ من مقارنة هذه النسب الظاهرة في الجداول الثلاث، أنه كلما ابتعدنا عن «الأنا» المباشر (المبنى) كلما تدنت حدود التدخل بشكل لافت، وكأن كل ما يعني المواطن هو محيطه القريب فقط. أما المحيط الباقي الأبعد (الشارع)، فالأبعد (الحي)، فهو لا يعنيه ولا علاقة له به.

إن اختلاف النسب الذي برز في جداول هذا السؤال ستوضح لنا أسبابه من خلال أجوبة السؤال التالي الذي طرحناه على المواطن طالبين منه تحديد علاقته بمعطى «العام»: كيف تشارك حالياً في تنظيم الحياة في شارعك؟

لقد ذكر عدد قليل من المواطنين أن مشاركتهم في الأمور التنظيمية لشارعهم لا يتعدى حدودها أمر حل المشاكل الأساسية فيه كمشكلة مجرور مياه، إنارة... أما إجابات النفي لأي دور تنظيمي في الشارع فعزا بعض أصحابها أن تبنيها لهذا الأمر عائد لأمر عديدة متنوعة، أهمها عدم قدرته المادية الحالية التي باتت لا تكفي حتى لسد حاجات المسكن، فكيف الحال بالشارع والحي؟

أما البعض الآخر فلقد عزا عدم تدخله لعدم وجود مؤسسات ونقابات أهلية تسمح له بالمشاركة وإياها بالإهتمام بذلك، فاليد الواحدة، وحسب قوله، لا تستطيع التصفيق.

أما الإجابات التي تنم واقعياً عن العقلية الفردية السائدة في المجتمع اليوم، وعن عدم وعي وإدراك حقيقي لدور المواطن وعلاقته بمحيطه، فهي التي جاءت لترد حالة عدم تدخل أصحابها في أمور الشارع لعدم مسؤولية هؤلاء عن الأمر.

إن كل هذه الإجابات التي أوردناها، إن نمت عن شيء فهي تنم عن مدى عدم إدراك المواطن لحقوقه وواجباته المدنية. نحن لن نتناول في هذه الدراسة طبعاً قضية حقوق المواطن وواجباته، لكن ما أردنا إظهاره من خلال طرحنا لهذا السؤال هو مدى اللبس الذي يعاني منه هذا المواطن في فهمه لحقوقه وواجباته المدنية.

إن هذا اللبس الذي نوهنا به يُظهر أولاً مدى غياب المؤسسات الرسمية والأهلية عن أداء دورها في هذا المجال، ويبرز ثانياً مدى تقصيرها في تأدية الدور المنوط بها مدنياً.

العلاقات الاجتماعية أسس تشكيلاتها الحالية

قلنا عند عرضنا لتاريخ طرابلس المعيش في بدايات هذا القرن، أن الحياة الاجتماعية كانت جد نشطة، فالكل في المدينة يعرف الكل تقريباً، وخصوصاً الجيران وسكان الحي. وقلنا أيضاً أن العائلات، كانت كل منها تقيم في بيت واحد، ولا ينفصل فيها الفرد، هو وأسرته، عن عائلته، إلا عندما يصبح البيت العائلي غير قادر على سعة كافة أسر العائلة.

إن هذا الإلتحام سواء بأواصر القرابة أو الجيرة المكانية، بدأ يتفكك تدريجياً منذ أن فتحت المدينة أبوابها وامتدت وازداد عدد سكانها. ومنذ أن تغيرت، وكما بينا في القسم الأول من هذه الدراسة، نمطية الحياة المعيشية فيها. لهذا، ومن أجل تحديد نمطية الحياة الاجتماعية في طرابلس اليوم، أي بعد مرور قرن على انفتاحها، ولمعرفة كيفية تمازج نسيجها السكاني؛ هذا النسيج الذي أظهرنا نسبة الطرابلسيين فيه (أنظر جدول رقم ٣)، سنحاول قياس نمطية العلاقات الاجتماعية التي تربط سكان هذه المدينة بعضهم ببعض.

وإن أوردنا عملية رصد العلاقات الاجتماعية في طرابلس ضمن هذا الفصل المخصص لقياس مدى وعي المواطن، وبالمعيش، لمفهوم الحس المدني، فإن هذا الأمر عائد لما لمعطيات هذا القياس من مدلول على نمطية العلاقات المدنية التي تحياها طرابلس في معيشها الحالي.

نمطية العلاقات الاجتماعية في المبنى، المباني المجاورة والشارع

إن أول سؤال طرحناه في مضمار قياسنا لنمطية الحياة الاجتماعية في طرابلس اليوم هو التالي: هل تقيم علاقات إجتماعية مع الجيران: في المبنى، في المباني المجاورة، في الشارع؟

ولقد جاءت الإجابات وفق الجدول التالي:

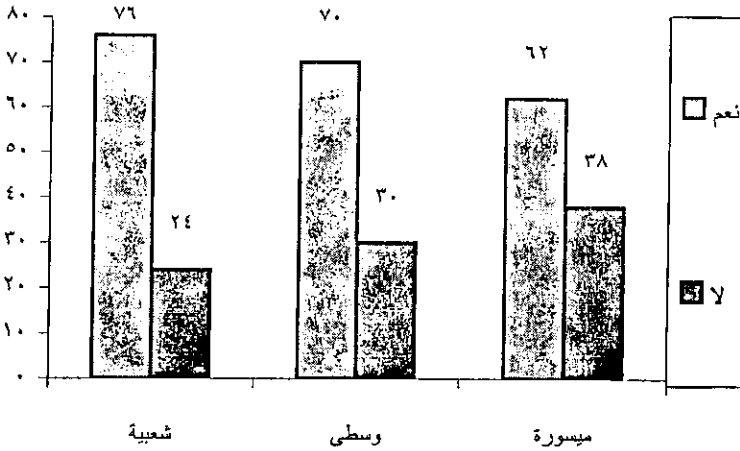
الحسن المدني، قياس الوعي بالممارسة

أ - في المبني

جدول ١٠: العلاقات الإجتماعية في المبني

العلاقات الإجتماعية	العدد	الطبقات الشعبية (%)	العدد	الطبقات الوسطى (%)	العدد	الطبقات الميسورة (%)
نعم	٣٤٠	٧٦	٣١٣	٧٠	٩٣	٦٢
لا	١١٠	٢٤	١٣٧	٣٠	٥٧	٣٨
المجموع	٤٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠

العلاقات الإجتماعية في المبني

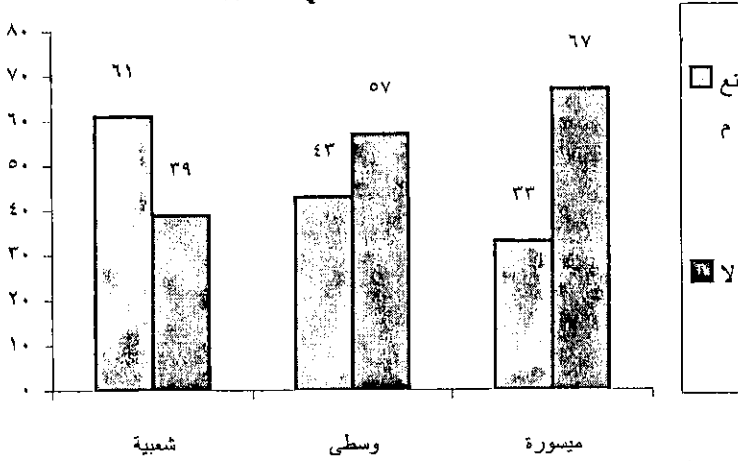


ب - في المباني المجاورة

جدول ١١: العلاقات الإجتماعية في المباني المجاورة

العلاقات الإجتماعية	العدد	الطبقات الشعبية (%)	العدد	الطبقات الوسطى (%)	العدد	الطبقات الميسورة (%)
نعم	٢٧٤	٦١	١٩٥	٤٣	٥٠	٣٣
لا	١٧٦	٣٩	٢٥٥	٥٧	١٠٠	٦٧
المجموع	٤٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠

الطبقات الإجتماعية: المباني المجاورة

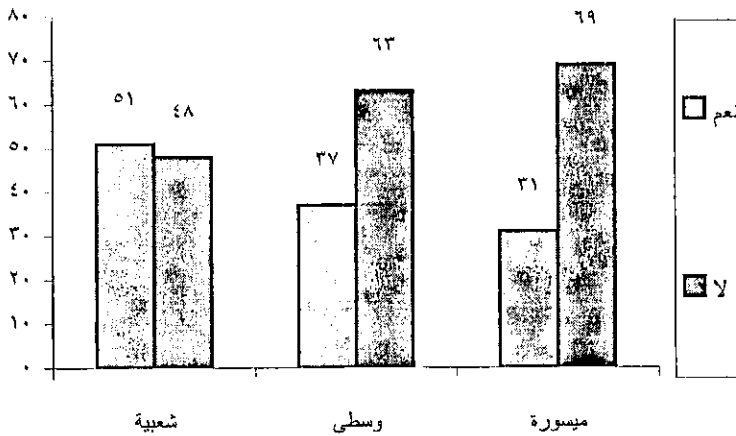


ج - في الشارع

جدول ١٢: العلاقات الإجتماعية في الشارع

العلاقات الإجتماعية	العدد	الطبقات الشعبية (%)	العدد	الطبقات الوسطى (%)	العدد	الطبقات الميسورة (%)
نعم	230	51	166	37	46	31
لا	220	48	284	63	104	69
المجموع	450	100	450	100	150	100

العلاقات الإجتماعية في الشارع



الحسّ المدني، قياس الوعي بالممارسة

إنّ مطالعتنا لنتائج هذه الجداول والرسوم البيانية تظهر لنا، وبشكل لا لبس فيه، مدى نمطية الاختلاف الاجتماعي المعيشي بين المناطق التي قسّمناها، وفق التقسيم الطبقي الاجتماعي لهذه المدينة، والذي أشرنا إليه مراراً في هذا الفصل. وإذا أردنا أن نفهم حقيقة هذا الاختلاف، لا بد لنا من أن نربطه بالمعطيات التاريخية لهذه المدينة وبمنطية تطوراتها المجتمعية.

إذا نظرنا للنسب المئوية التي حصلنا عليها في هذه الجداول، نجد أنّ «المدينة القديمة» في طرابلس، تحمل أكبر النسب المئوية التي تبين لنا مدى توسع وانفتاح المواطن فيها على محيطه القريب. وكلّما انتقلنا ميدانياً، وفق تدرجات النسب المئوية التي حصلنا عليها، نجد أنّنا ننتقل أيضاً ومناطقياً مع هذا التدرج، وفق الترتيب التصاعدي المتدرج للطبقات الاجتماعية في المدينة، نحو الإنغلاق النسبي للمواطن في علاقاته الاجتماعية مع محيطه القريب.

ولفهم هذه النتائج وهذا الاختلاف المناطقي/الطبقي في نمطية العلاقات الاجتماعية التي تربط الفرد بمحيطه القريب، جيرانه وشارعه، سنبدأ أولاً، بتفسير حقيقة محافظة المنطقة القديمة على طابعها الاجتماعي المنفتح على محيطه.

عندما تحدثنا عن طرابلس بدايات القرن، وصفنا مجتمعها بأنّه مجتمع منفتح اجتماعياً بسبب علاقات القرابة والجيرة المكانية التي تربط المواطنين فيها بعضهم ببعض. هذه المنطقة وبعد اتساع المدينة خارج الأسوار احتفظت، وكما ذكرنا أيضاً، بالفئات الاجتماعية الطرابلسية التي لم تستطع الانتقال، وبسبب إمكانياتها المادية، نحو مناطق أخرى.

إنّ عدم انتقال هذه الفئات الاجتماعية من مناطقهم، لم يضعهم في مواجهة أنماط معيشية جديدة تؤثر على نمطية حياتهم الاجتماعية التقليدية المتوارثة في مناطق عيشهم. والأمر الذي ساهم في الإبقاء على هذه النمطية الاجتماعية وبهذا الشكل اللافت، في طرابلس القديمة، هو أنّ غالبية الذين وفدوا للسكن فيها أيضاً هم من أصول ريفية، بمعنى آخر، هم أكثر التصاقاً في معيشتهم، بنمطية الحياة الاجتماعية المنفتحة على محيطها.

إذا أردنا الآن، وبعد محاولتنا تفسير نمطية الحياة الاجتماعية في هذه المناطق، أن نصنّف المجتمع المدني فيها، نجده أنّه أقرب لتركيبية المجتمعات المدنية الأهلية المتميّزة اجتماعياً بنمطية العيش الشديدة التقارب ومحيطها المكاني.

نحن واعون طبعاً للإختلاف الإجتماعي الكبير الذي أصاب هذه الفئات نفسها، سواء الطرابلسية منها أو الوافدة، في معيشتهم العائلي. فالأولى تعرّضت وبفضل العديد من العوامل المجتمعية التي مرّت بها، وخصوصاً الإقتصادية منها، إلى فقدان نمطية العائلة الممتدة التي عرفتتها، وكما بقية الطبقات في طرابلس. لكنّ هذا الإختلاف في المعيش الداخلي للأسر والعائلات، لم يؤثر على حميمية العلاقات الإجتماعية الخارجية، التي لم تتعرض، كما الداخل لتأثيرات تغييرية إقتصادية كبيرة، بل على العكس، لأنّ الفرز المناطقي الطبقي الذي تعيشه اليوم طرابلس زاد في لحمة هذه الطبقة إجتماعياً ومناطقياً بشكل سنفسره أكثر عند تناولنا للأسس التي تقوم عليها العلاقات الإجتماعية في طرابلس اليوم.

أمّا الفئة الوافدة، والتي قلنا أنّ غالبيتها ريفية المنشأ، هي أيضاً تعرّضت، وبسبب انتقالها من محيطها، إلى الكثير من التغيرات المعيشية، لكنّها وفي الوقت ذاته وجدت في هذه البيئة الجديدة، وبالعلاقات الإجتماعية فيها، ما يعوض لها ارتباطاتها المنطقية العائلية في منطقة المنشأ.

وإذا فسّرنا نمطية العلاقات الإجتماعية في المناطق القديمة من طرابلس اليوم، فلا بد لنا الآن من فهم حقيقة هذه العلاقات في المناطق الأخرى من هذه المدينة. إذا نظرنا أولاً لنمطية العمارة في هذه المناطق نجد أنّنا كلّما ابتعدنا عن المناطق القديمة، كلّما زادت نسب التباعد المكاني الحميم الرابط بين السكان، وكلّما بان، وبالملاحظة العينية المباشرة، الإنغلاق النسبي طبعاً، للمباني كل منها على ذاته.

نحن لا ننكر أنّنا ما زلنا نتكلم على مدينة، صنّفناها في السابق، من المدن النامية، التي تشهد، وبسبب الكثافة السكانية فيها، نمط العمارة المتلاصقة التي تبتلع، ولكثرة محاولات استغلال المكان بشكل تجاري يتوافق والزيادة السكانية ومساحة المدينة، كافّة المساحات الخضراء. لكن وبالرغم من تقارب العمارة، فإنّ نمطية العلاقات الإجتماعية بسبب الشوارع الفاصلة والمداخل للمباني والعمارات المنفصلة، تجعل الإحتكاك المباشر مع الجيران أبعد ممّا كان الحال عليه في المدينة القديمة.

إنّ هذا الأمر يفسر لنا سبب تدرج النسب في العلاقات الإجتماعية التي تربط سكان هذه المناطق مع محيطهم المباشر (المبنى)، لتقل مع محيطهم الأبعد (المباني المجاورة)، لتقل أكثر مع محيطهم الأبعد فالأبعد لأكثر (الشارع).

الحسّ المدني، قياس الوعي بالممارسة

تناولنا حتى الآن، وفي تفسيرنا لتغير أنماط العلاقات الإجتماعية المناطقية التي تعيشها طرابلس، الإنتماء المكاني، المناطقية كوسيلة تفسير وتحليل لأشكال هذا التغير. ولا بد أن ننوّه الآن بقضية التغيرات المعيشية الأخرى التي فرضتها أنظمة الحياة المجتمعية الجديدة الإقتصادية والثقافية منها خصوصاً. هذه التغيرات التي بات انتقاء العلاقات الإجتماعية معها مختلف عما كان عليه في المجتمع المدني الأهلي السابق، الذي كانت تسيّره، كما بيّننا، الروابط العائلية والمناطقية.

ولفهم أكبر لما نتحدث عنه من متغيرات وقياسات مجتمعية جديدة تسيّر الروابط الإجتماعية، سنتناول الآن الحديث عن الأسس التي يتم عليها في مجتمع طرابلس اليوم إنشاء الروابط الإجتماعية مناطقياً.

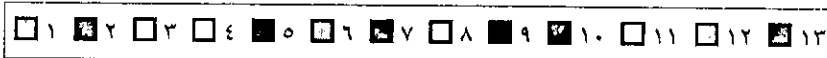
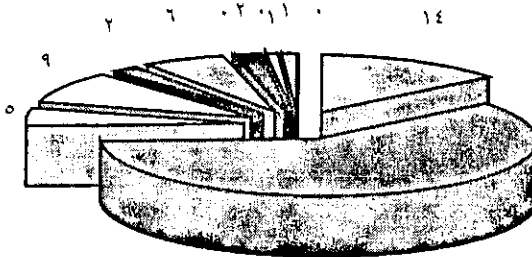
أسس إقامة العلاقات مع الجيران

عند تناولنا لموضوع العلاقات الاجتماعية وتحديدأ لمسألة الأسس التي تبني عليها هذه العلاقات اليوم، إستطعنا استخلاص النتائج التالية:

جدول ١٣: أسس إقامة العلاقات الاجتماعية

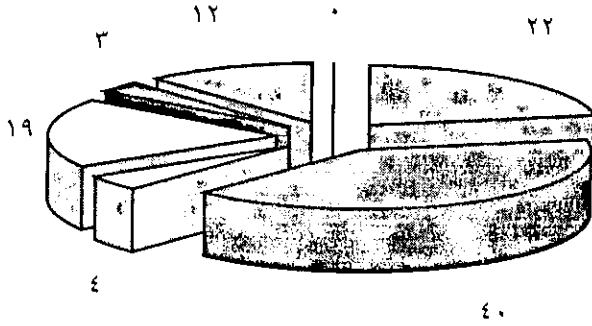
أساس العلاقة	العدد	الطبقات الشعبية (%)	العدد	الطبقات الوسطى (%)	العدد	الطبقات الميسورة (%)
القرابة	٦١	١٤	٩٨	٢٢	٢٧	١٨
المنطقة	٢٧٠	٦٠	١٨١	٤٠	١٥	١٠
الدين	٢٣	٥	١٩	٤	١٠	٦
الأخلاق	٤٠	٩	٨٥	١٩	٢٧	١٨
المصلحة	٧	٢	١١	٣	٠	٠
الصداقة	٢٩	٦	٥٤	١٢	٥٧	٣٨
العمر	٠	٠	١	٠	٠	٠
لبناني	٠	٠	١	٠	٠	٠
تطابق فكر	٨	٢	٠	٠	١	١
المحبة	١	٠	٠	٠	٠	٠
لا علاقة	٤	١	٠	٠	٠	٠
المعاملة	٧	١	٠	٠	٠	٠
العلم	٠	٠	٠	٠	١٣	٩
المجموع	٤٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠

أسس إقامة العلاقة الطبقات الشعبية: (١) القرابة، (٢) المنطقة، (٣) الدين، (٤) الأخلاق، (٥) المصلحة، (٦) الصداقة، (٧) العمر، (٨) لبناني، (٩) تطابق الفكر، (١٠) المحبة، (١١) لا علاقة، (١٣) المعاملة

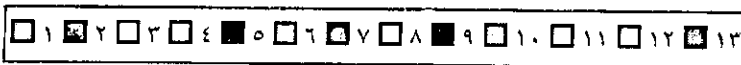
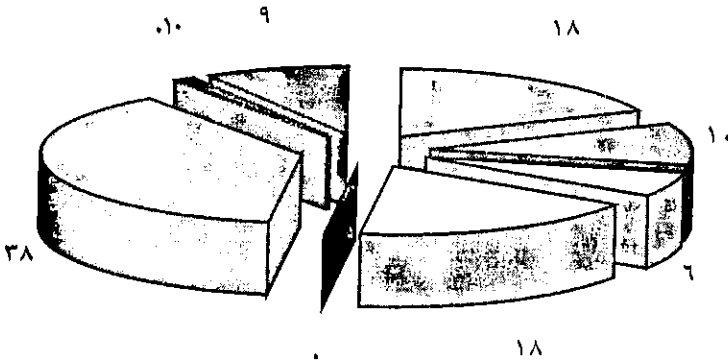


الحسّ المدني، قياس الوعي بالممارسة

أسس إقامة العلاقة الطبقات الوسطى: (١) القرابة، (٢) المنطقة، (٣) الدين،
 (٤) الأخلاق، (٥) المصلحة، (٦) الصداقة، (٧) العمر، (٨) لبنان، (٩) تطابق الفكر،
 (١٠) المحبة، (١١) لا علاقة، (١٣) المعاملة



أسس إقامة العلاقة الطبقات الميسورة: (١) القرابة، (٢) المنطقة، (٣) الدين،
 (٤) الأخلاق، (٥) المصلحة، (٦) الصداقة، (٧) العمر، (٨) لبنان، (٩) تطابق الفكر،
 (١٠) المحبة، (١١) لا علاقة، (١٣) المعاملة



إذا استقرأنا بتأن هذا الجدول، يتبين لنا وبشكل لافت، أن كافة النسب لاعتماد القرابة كأساس لإقامة العلاقات الإجتماعية، هي نسب متدنية في كافة المناطق. وهذا الواقع الجديد إن دل على شيء فهو يدل على مدى التغيير الذي تعيشه المدينة اليوم في هذا المضمار بالذات. فإذا عدنا قليلاً بالذاكرة لبدايات القرن، نرى أن القرابة كانت هي الأساس التي تبنى عليه أولاً العلاقات الإجتماعية.

يتصور القارئ للنتائج هنا، أنها متناقضة مع النتائج التي حللناها عند حديثنا عن نمطية الإنتقاء الانتخابي لأعضاء المجلس البلدي، وقلنا وقتها أن لزعيم العائلة (الذي عرفناه بالمفتاح الانتخابي)، في بعض المناطق من طرابلس، دوراً كبيراً في قيادة عائلته إنتخابياً وفق رؤيته هو للموقف ولطريقة الإنتقاء.

والمناطق الطرابلسية التي عنيناها، عند حديثنا عن دور المفاتيح العائلية فيها، هي في غالبها من المناطق الشعبية. هذه المناطق ذاتها التي أخذت فيها مسألة القرابة، في الجدول الذي نحلل معطياته هنا، أقل نسبة مئوية في اعتبارات أسس العلاقات الإجتماعية اليوم. واعتبارنا المناطق الشعبية أكثر تمثيلاً لواقع وجود المفاتيح الإنتخابية العائلية، لا ينفي طبعاً وجود هذا النمط أحياناً وإن بنسب أقل، في مناطق الطبقات الوسطى والغنية. هذا النمط الذي أخذ في هاتين المنطقتين شكل الجمعيات العائلية أو الروابط العائلية التي تلعب إضافة إلى الدور السياسي، دوراً إجتماعياً واقتصادياً هاماً يتجلى في مساعدة الأسر الفقيرة في العائلة على العيش وعلى الوصول إلى حقوقها في التوظيف، في تدريس أبنائها، في الإستشفاء...

ولفهم هذا التناقض بين النتيجتين، لا بد لنا من فهم مسألة التكتلات العائلية التي تحصل في طرابلس اليوم، كما وفي كافة المناطق اللبنانية.

قلنا أن العائلة ونمطية علاقاتها التقليدية بدأت تتغير تحديداً، بعد تغير النمط الإقتصادي في المنطقة. هذا التغير لم يلحقه تغير وفي نفس الوتيرة في كافة البنى المجتمعية، خصوصاً السياسية منها، التي شهدت ولفترة طويلة من تاريخ لبنان الحديث دخول غالبية الزعامات والنظم التقليدية فيها، باللعبة الديمقراطية.

واللافت للأمر أننا اليوم، ومع بدايات رؤية التغير في الإختيارات للزعامات التقليدية في المدينة، نلاحظ أن «الوجوه الجديدة» تتبع في سياسات تعاملها

الحسّ المدني، قياس الوعي بالممارسة

مع المواطن، سياسة المحسوبية التي ميّزت السياسة التقليدية والمبنية أساساً على تأمين الخدمات. هذه الخدمات التي غالبها، إن لم نقل كلّها في الأساس، من وظيفة الدولة ومؤسساتها.

أمام هذا الوضع المعيش، كان لا بدّ للمواطن أن يقابل التركيبات التقليدية بالتركيبات التي توازيها والتي تؤمن له حماية النفس والوصول إلى حقوقه في غياب دولة المؤسسات والقانون الحقيقي الذي لا تغلبه نظم القوانين العرفية التقليدية للمجتمع ولا نظم التوازنات الطائفية، ولا أيضاً نظم النفوذ والسلطة للزعامات التقليدية منها والحديثة.

إنّ كل ما شرحناه حتّى الآن يفسر لنا مسألة التكتلات العائلية، والتي لا تحصل في الغالب إلاّ في الفترات الإنتخابية، التي يستغل فيها الموقف ووفق نظام التبعية، للحصول على بعض الحقوق أو المكاسب من مؤسسات الدولة. هذه التكتلات لا يعاد تركيبها، بعد الفترات الإنتخابية، إلاّ كلّما دعت الحاجة المعيشية لبعض الضغط الجماعي العائلي لتأمين بعض المصالح الذاتية.

إنّ كل ما عرضناه حتّى الآن، يبرز لنا أكثر ما يبرز، الوجه الحقيقي لتركيبية البنى المجتمعية في لبنان اليوم. هذه البنى التي وصفناها سابقاً بالهجينة. بمعنى أنّها ما زالت تحتفظ، وبشكل كبير، بمعطيات المجتمع الأهلي التقليدي المتوارث فيها، بعد أن صبغتها بألوان المجتمع المدني الحديث الذي تحكّمه عادة الدولة بنظمها ومؤسساتها. هذه النظم والمؤسسات التي يفترض، وطبعاً في المجتمع الديمقراطي الحقيقي، أن تكون مراقبة من قبل المواطن، الذي يؤمن لها، ومن خلال تأديته لواجباته المواطنة، من جهة، شرعيّتها في الحكم، ويحاسبها، من جهة أخرى، بواسطة حقه الديمقراطي الإنتخابي على أدائها لمهامها الموكلة إليها ديمقراطياً.

وإذا أوضحنا أسباب تدني نسب اعتبار القرابة، وفي كافّة المناطق في طرابلس، كأساس لإقامة العلاقات الإجتماعية، فلا بدّ لنا الآن من أن نفسر أسباب الإختلاف الكبير، الملحوظ بين كافّة المناطق الطبقية في المدينة، بين النسب التي حصلت عليها المنطقة كأساس لإقامة العلاقات الإجتماعية.

إذا عدنا لجدول النتائج، فإنّنا نجد أنّ التجاور السكني في المنطقة، قد حصل على أعلى النسب المئوية، في سلّم إختيارات المواطنين لأسس علاقاتهم الإجتماعية، وذلك في مناطق الطبقات الشعبية والوسطى. فلقد بلغت نسبة

تمثيله الـ ٦٠٪ في المناطق الشعبية، والـ ٤٠٪ في مناطق الطبقات الوسطى. أمّا أقل نسبة له فكانت الـ ١٠٪ وحصل عليها في المناطق الميسورة.

إنّ تساؤلنا حول سببية هذه النسب نجد الإجابة عليه من خلال إطلاقتنا، ومن جديد، على التركيبة السكانية لهذه المناطق. هذه التركيبة، التي شرحنا سابقاً نمطية نسيجها، وبيّنا كيف أنّ حميميّة العلاقات الإجتماعية في المناطق الشعبية فيها، تتدرّج لتخف حرارتها كلّما زادت الحواجز المادية (عمارة، شوارع، سيارات...) الفاصلة بين سكان المنطقة الواحدة.

أمّا النسب المئوية الأخرى المتمثلة في الجدول، والتي تعتبر أنّ الدين أساس العلاقة، أو الأخلاق أو المعاملة، فلكي نفهم أسباب معدّل نسبها في سلم الإختيارات، لا بدّ لنا من أن نعود ومن جديد أيضاً، لننظر في نمطية تركيبة النسيج السكاني في هذه المدينة وفي نمطية ديناميّته التاريخية.

لقد بيّنا سابقاً (راجع فصل التغيرات المعيشة في طرابلس منذ الإستقلال)، أنّ المناطق القديمة من المدينة، خصوصاً بعد أحداث ثورة الـ ٥٨ قد هجرها قسم مهم من سكانها المسيحيين الذين انتقوا لسكنهم مناطق جديدة من المدينة الحديثة. أمّا البقية الباقية منهم، فغالبهم طغت عليهم الخصوصيات المعيشية العامّة والمستجدة على المنطقة بعد أن غادرها غالبية سكانها التقليديين من العائلات المسيحية والمسلمة القادرة مادياً، نحو المناطق الحديثة. وكما حدث في عام ١٩٥٨ في المدينة القديمة، حصل مثله في منطقة أبي سمراء. أمّا القبة، وبسبب تجاوزها المباشر لمنطقة زغرتا، فلقد ظلّت محافظة على واقع التعايش فيها حتّى الأحداث اللبنانية عام ١٩٧٥. وأمّا المناطق الجديدة من طرابلس والتي أخذت منذ نشأتها نمط المدينة الحديثة، فإنّ التجاور السكني للطوائف فيها، ومنذ البدء، لم يسبّب أي مشكلة في المعيش اليومي. لا ننسى أنّ العلاقات في هذه المناطق تختلف مقاييسها الإنتقائية لأسس العلاقات الإجتماعية عما أصبحت عليه الحال في المناطق القديمة من المدينة بعد أن تركها غالبية سكانها الأصليين (المسلمين والمسيحيين).

ما نوهنا به حتّى الآن، يفسر لنا الأسباب التي أدت إلى تدني نسب إختيار الدين كمعيار للعلاقات الإجتماعية. فالدين، لا في المناطق القديمة من المدينة، والتي فيها تمثيل طاغ وبشكل كبير لطائفة واحدة، هي الطائفة السنيّة، يشكل هاجساً معيشياً في انتقاء العلاقات الإجتماعية، ولا في

الحسّ المدني، قياس الوعي بالممارسة

المناطق الحديثة من طرابلس، حيث أنّ انتقاء العلاقات الإجتماعية فيها يخضع لمعايير جديدة، سنتناولها لاحقاً، يشكل فيها الدين هاجساً أيضاً.

وإذا كان هاجس الدين قد قلّ اعتباره كأساس للعلاقات الإجتماعية في طرابلس اليوم، لعدم تسبّبه بمعوقات تصادمية معيشية في الحياة اليومية، فإنّ اعتبار الأخلاق والمعاملة، واللذين فاقت نسبة إنتقائهما كمعيار للعلاقات الإجتماعية، عن الدين، ما زالت نسب تمثيلهما لافتة في الجدول.

أمّا المعايير الجديدة لإقامة العلاقات الإجتماعية والتي نوّنها بها مراراً، فلقد برزت أكثر ما برزت في مناطق الطبقات الميسورة. وكان أهمّها ممثلاً بمعيار الصداقة الذي حصد أعلى نسبة تمثيلية في هذه المنطقة بين النسب الأخرى بلغت ٣٨٪.

إنّ أهمية إنتقاء هذا المعيار لإقامة العلاقات الإجتماعية يبعدها عن المقاييس الضيقة التي تميّز في الغالب المجتمعات المنغلقة، ذات الطابع الأقرب للمجتمعات الأهلية. فمقاييس الصداقة هي مقاييس ذاتية تعتمد في الغالب على أسس ومعايير تفوق مساحتها الإجتماعية مساحة المعايير الضيقة المتمثلة بالعائلة، بالمنطقة، بالطبقة الإجتماعية أو بالدين (الطائفة).

وأهمية هذا المعيار الإجتماعي الجديد أنّه يتوافق أكثر والمقاييس المدنية الحديثة. نحن لا ننكر هنا وجود الإنتماءات الضيقة حتّى في أكثر البلاد تمثيلاً للمدنية، ولكن وجود هذه الإنتماءات وديناميتها تدور دوماً ضمن وجود ودينامية الانتماء الأعم والأشمل، وأعني طبعاً الإنتماء الوطني وليس العكس.

حدود الخاص والعام بالمعيش

لقد ذكرنا أنّه يمكننا قياس الحسّ المدني من خلال أبسط الأمور المعيشية اليومية، وهذا ما حاولنا القيام به، عندما أخذنا مسألة النفايات وطريقة رميها كوسيلة قياس لهذا الحسّ ووسيلة قياس لما نعني به مكانياً بـ«الخاص» و«العام».

سألنا أفراد عينتنا السؤال التالي:

في حال مشاهدتك لأحد الجيران يرمي النفايات من النافذة إلى الخارج، كيف تتصرف؟

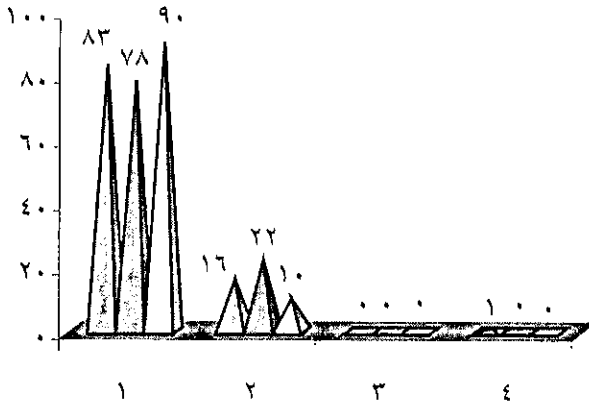
ولقد وضعنا للإجابة على هذا السؤال عدّة احتمالات لنوع العلاقة التي تربط المستجوب بجاره: علاقة وثيقة، سطحية، لا علاقة. ثم طلبنا منه تحديد موقفه - إما أتدخل أو لا أتدخل. ولقد جاءت الإجابات على هذا السؤال وفق التالي: (أنظر الجدول والرسوم البيانية).

أ - علاقة وثيقة مع الجار

جدول ١٤: مدى التدخل مع الجار - علاقة وثيقة

علاقة وثيقة	العدد	الطبقات الشعبية (%)	العدد	الطبقات الوسطى (%)	العدد	الطبقات الميسورة (%)
أتدخل	٣٧٤	٨٣	٣٥٢	٧٨	١٣٥	٩٠
أتجاهل	٧٣	١٦	٩٨	٢٢	١٥	١٠
لا جواب	١	٠	٠	٠	٠	٠
لا أحد يرمي	٢	١	٠	٠	٠	٠
المجموع	٤٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠

مدى التدخل في حال مشاهدة أحد الجيران يرمي النفايات

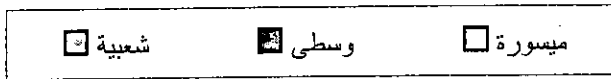
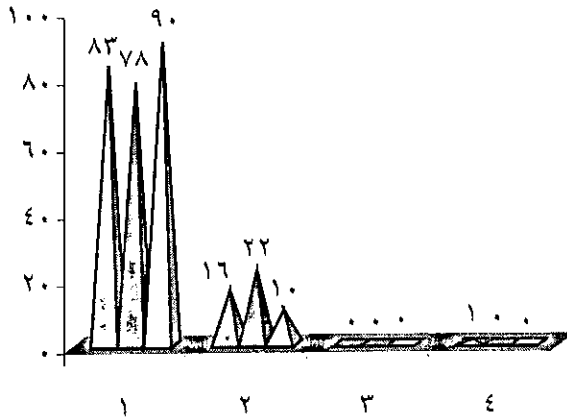


ب - علاقة سطحية مع الجار

جدول ١٥: مدى التدخل مع الجار - علاقة سطحية

علاقة سطحية	العدد	الطبقات الشعبية (%)	العدد	الطبقات الوسطى (%)	العدد	الطبقات الميسورة (%)
أتدخل	٢٧٢	٦٠	٢٤٩	٥٥	٦٦	٤٤
أتجاهل	١٧٥	٣٩	٢٠١	٤٥	٨٤	٥٦
لا جواب	١	٠	٠	٠	٠	٠
لا أحد يرمي	٢	١	٠	٠	٠	٠
المجموع	٤٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠

مدى التدخل في حال مشاهدة أحد الجيران يرمي النفايات

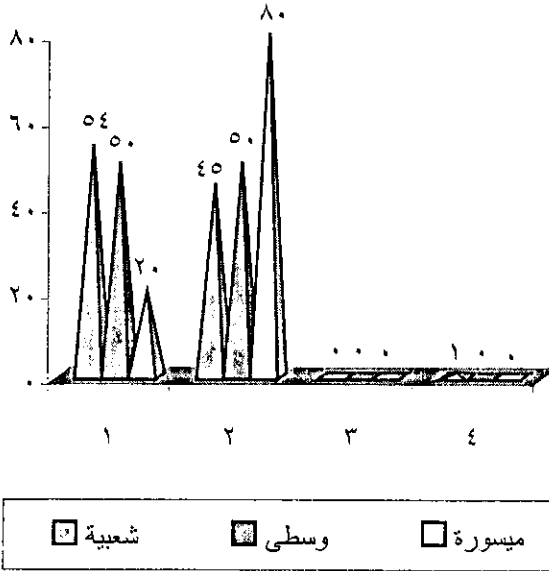


ج - لا علاقة مع الجار

جدول ١٦: مدى التدخل مع الجار - لا علاقة

لا علاقة	العدد	الطبقات (%)	العدد	الطبقات (%)	العدد	الطبقات (%)
أدخل	٢٤٤	٥٤	٢٢٣	٥٠	٣٠	٢٠
أتجاهل	٢٠٣	٤٥	٢٢٧	٥٠	١٢٠	٨٠
لا جواب	١	٠	٠	٠	٠	٠
لا أحد يرمي	٢	١	٠	٠	٠	٠
المجموع	٤٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠

مدى التدخل في حال مشاهدة أحد الجيران يرمي النفايات



إن أول ما يلفت إنتباهنا عندما نستقرئ بشأن النتائج التي حصلنا عليها من خلال هذا الجدول، هو أن مسألة التدخل والتجاهل مقياس مرتبط، لا بفعل رمي الزبالة نفسه، ولكن بنوع العلاقة بين المستجوب والجار. فكلما كانت

العلاقة قريية، كلما أمكن التدخل للنصح، وكلما بعدت العلاقة كلما قلت معها نسبة التدخل في كافة المناطق.

والملفت، عند المشاهدة الميدانية لأحياء المدينة، أن مسألة رمي النفايات من النافذة إلى الشارع، مسألة مشتركة، وإن بنسب مختلفة، بين كافة مناطق وأحياء طرابلس. والملفت أيضاً أنه عندما تم طرح السؤال على المستجوبين، كان للبعض، عدد قليل جداً طبعاً، لا يصل عدده عدد أصابع اليد، الجرأة بأن يعترف أنه أحياناً يقوم، هو نفسه بهذا الفعل.

إن هذه المسألة تطرح أمامنا مسألة مدينية أعمق وأدق في معطياتها، من فعل رمي النفايات نفسه، ونعني بها مسألة «الخاص» و«العام».

ف«الخاص» في طرابلس، هو حدود المنزل، وإن تعدى قليلاً، هو حدود المبنى، وقليلون جداً من يهتمهم أمر الشارع، والحي. وهذه مسألة لمسناها وتابعتها مرات عدة في هذا الفصل، ومن خلال هذه الدراسة الميدانية.

إن هذه التصرفات، إن نمت عن شيء، فهي تنم عن العقلية الفردية التي يتميز بها مواطن اليوم، في بلد، المؤسسات فيه لا تقوم بواجبها كما يجب، وبالمقابل، المواطن فيه لا يقوم بواجبه المواطني كما يجب. والمسؤولية ضائعة، يتقازفها الإثنان لبعضهما. والأخطر من هذا وذاك أن الحقوق والواجبات غير واضحة في معمعة هذه الفوضى.

المدينة الحلم

لقد رغبتنا، بعد أن بيّنا من خلال هذه الدراسة الميدانية، واقع حال النظام المجتمعي في طرابلس اليوم، من خلال معيش سكانها ومن خلال تعاطيهم مع محيطهم المكاني والاجتماعي، أن ننهي هذه الدراسة الميدانية بسؤال نستخلص من خلاله تطلعات المواطن الطرابلسي اليوم لشارعه وبالتالي لمدينته.

وسؤالنا صيغ بالطريقة التالية:

إذا قدر لك أن تعدّل في شارعك وفق معطياته الحالية في الشكل والتنظيم ماذا تفعل؟ هذا السؤال أردناه، حقيقة، لقياس حلم المواطن في طرابلس اليوم ولفهم مداه ومعناه.

ركّزت إجابات التطلعات المستقبلية للمواطن، أي ما أسميناه بـ«حلمه» تجاه

شارعه ومن ثم مدينته، على أمور لا تعتبر إلاً أساسية، ضرورية، بديهية، غالبيتها تناولت مسألة الأرصفة، المجاري، الإنارة، النظافة، تنظيم السير، حماية الآثار...

ومن شطح قليلاً بحلمه، طالب بحداثق وملاعب ومشاريع لتنشيط المدينة دون أن يحدّد نوعية هذه المشاريع.

هذه الإجابات تبرز لنا، أكثر ما تبرز، واقعنا المدني المعيش على كافّة المستويات والصعد. فلقد ذكرنا في البداية أنّ المواطن هو جزء من النظام المدني وهو المعيار الذي من خلال تصرفاته العملائية يبين لنا مستوى مؤسّساته الرسمية والأهلية.

إنّ حدود «الحلم» الذي حاول المواطن الطرابلسي رسمه ليس له إلاً معنى واحد مترجم لما يجب القيام به على كافّة الصعد المؤسّساتية الرسمية منها والأهلية، خصوصاً وأنّنا نعتبر أنفسنا بلداً ديمقراطياً يمتلك في الشكل هيكلية هذا النظام ويفتقر في الواقع لمضمون ما يتطلبه بالحقيقة، معنى هذا النظام.

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الميدانية رسم حدود مفاهيمنا المدنية المعيشة اليوم لنبين مدى حاجتنا لبناء المواطن المدني الحقيقي، وبالتالي المجتمع المدني الواعي لمدينته ولنظامه الديمقراطي بشكل يتوافق ومفهوم هذا النظام. إنّ هذا البناء هو السبيل الأمثل لتنمية المواطنين وتنمية فهمهم لنظامهم فهماً متأسلاً لا يمارس برفع الشعارات ولكن يترجم من خلال المعيش اليومي.

ملحق

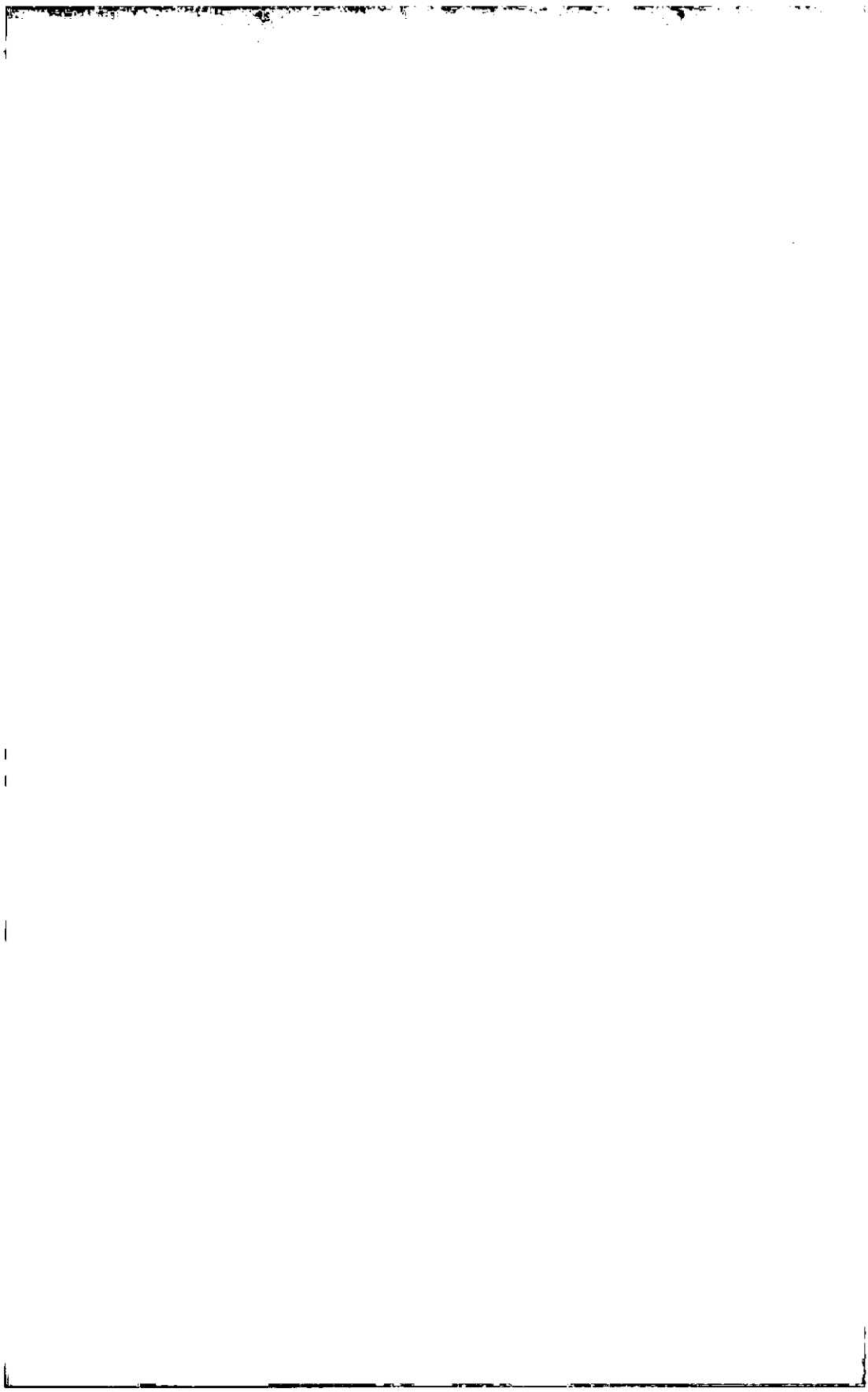
طرابلس خرائط وصور*

* الصور الفوتوغرافية الملونة الحديثة بعدسة نسيم عبد.

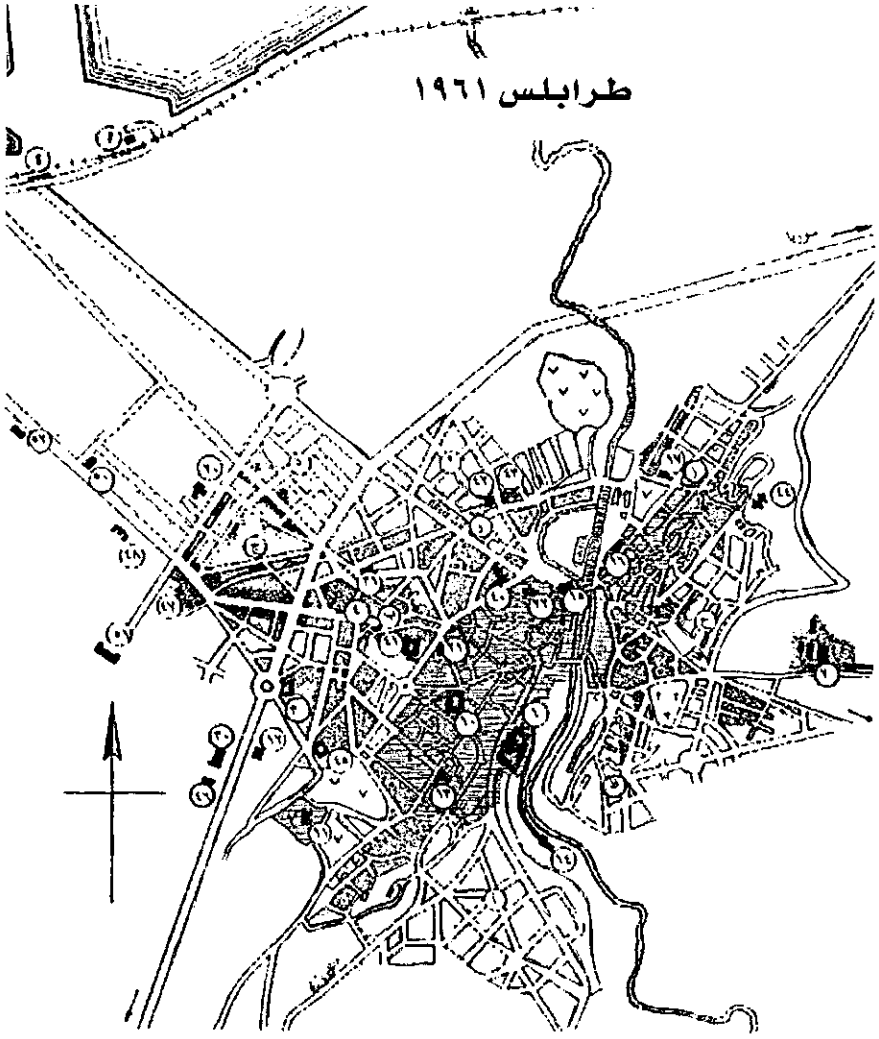


فهرس الخرائط

- ٢٨٣ طرابلس حتى منتصف القرن العشرين (Seurat)
- ٢٨٤ طرابلس في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين (Gulik)
- ٢٨٥ طرابلس والميناء في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين (Gulik)
- ٢٨٦ طرابلس، التقسيمات الإدارية (١٩٦٢) (Gulik)
- ٢٨٧ طرابلس، قنوات الري الزراعية
- ٢٨٨ طرابلس، الإمتداد العمراني الحديث



طرابلس ١٩٦١



أحياء

أ- أبو سمراء

ب- التل

ج- مطران

د- عزمي

هـ- لطيفة

و- الزهرية

ز- باب التبانة

ح- القبة

ط- ظهر المنفر

المدينة القديمة

مقابر المسلمين

مقابر المسيحيين

إمتداد المدينة

١٩٥٥ - ١٩٠٠

مياني

متنوعة ٧-١

جوامع ١٧-١٠

كنائس ٢٢-٢٠

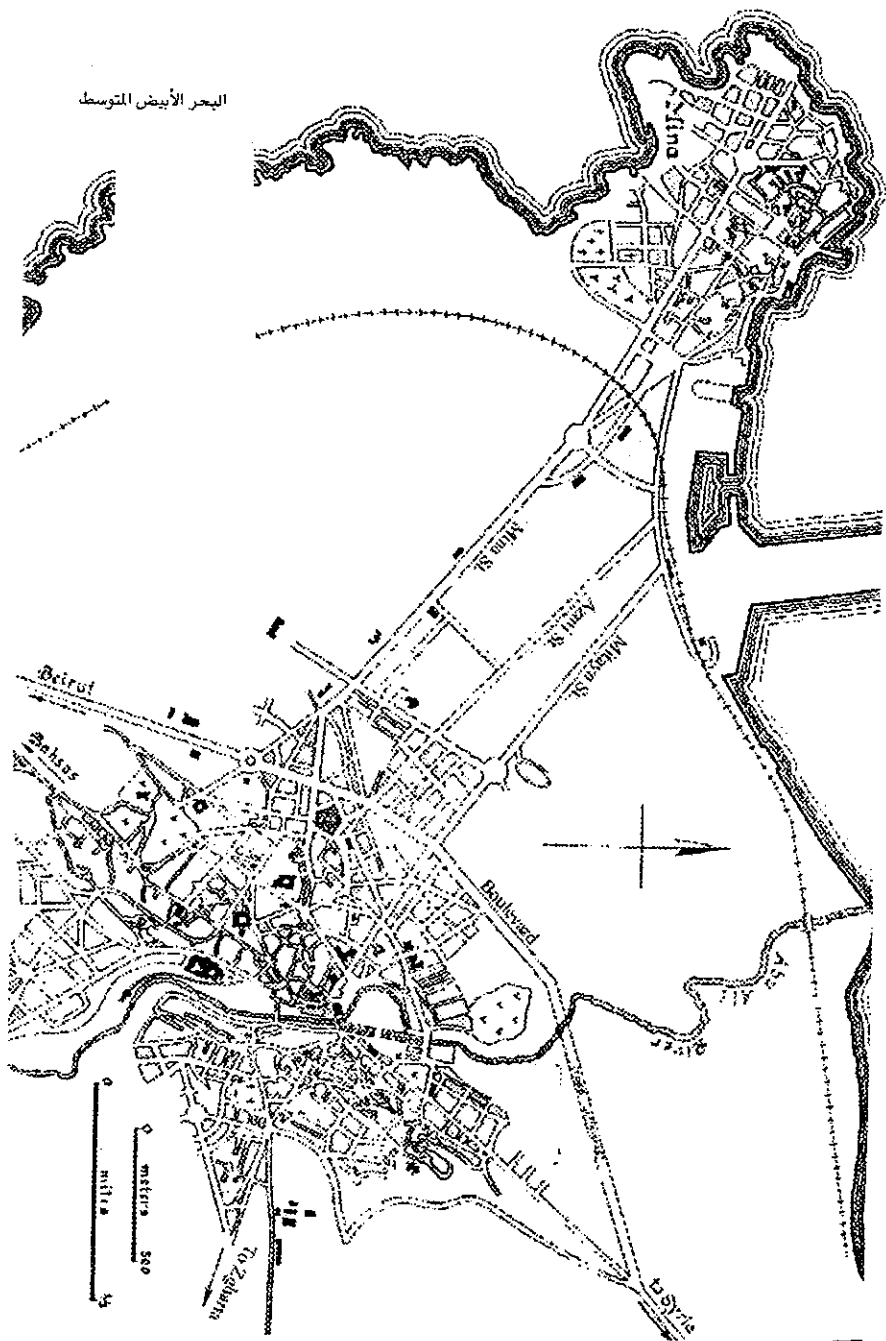
دوائر حكومية ٣١-٢٠

مدارس خاصة ٤٨-٤٠

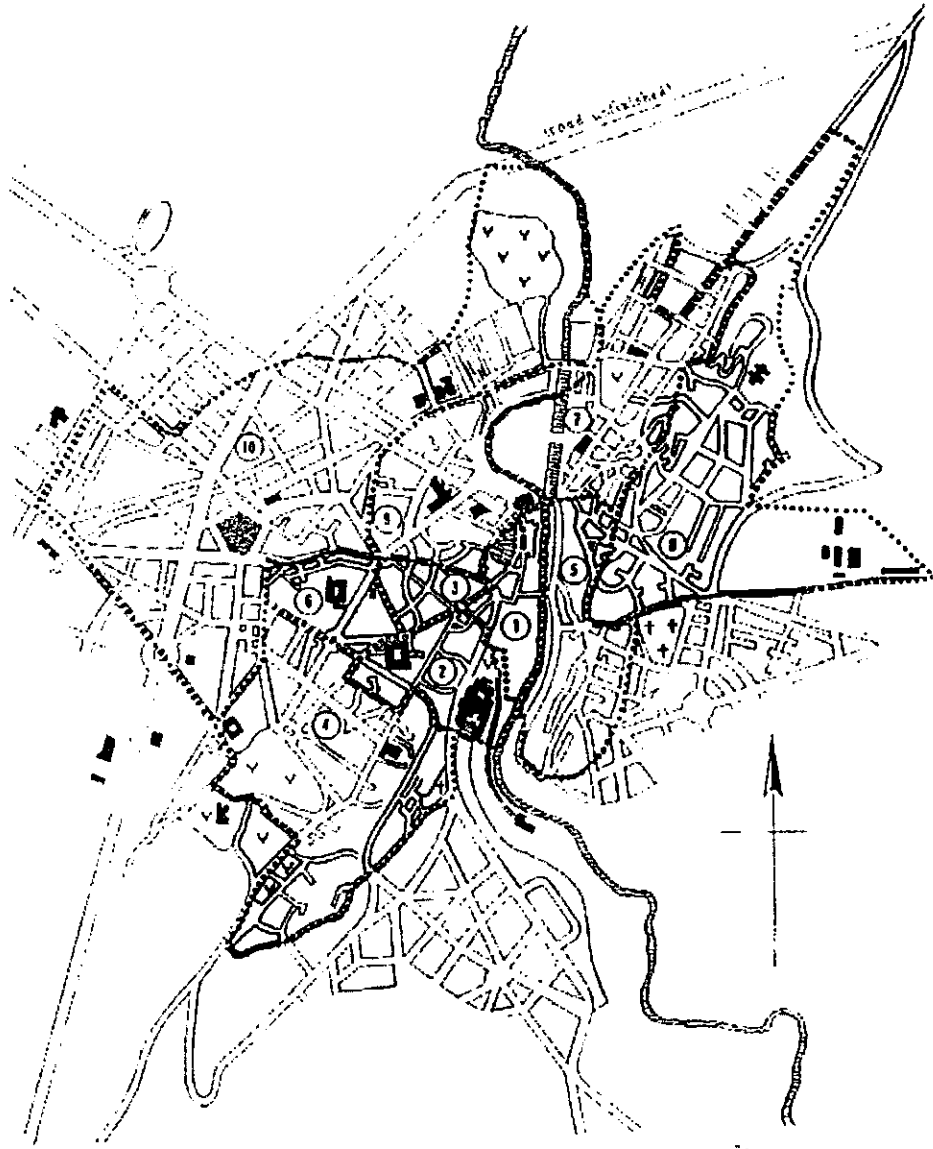
مستشفيات ٥٢-٥٠

طرابلس - الميناء ١٩٦١

البحر الأبيض المتوسط



التقسيمات الادارية في طرابلس سنة ١٩٦٢



- | | |
|----------------|---------------|
| ٦. النوري | ١. باب الحديد |
| ٧. باب الثبانة | ٢. المهاترة |
| ٨. القبة | ٣. الزمانة |
| ٩. الزاهرية | ٤. الحدادين |
| ١٠. القل | ٥. السوقية |

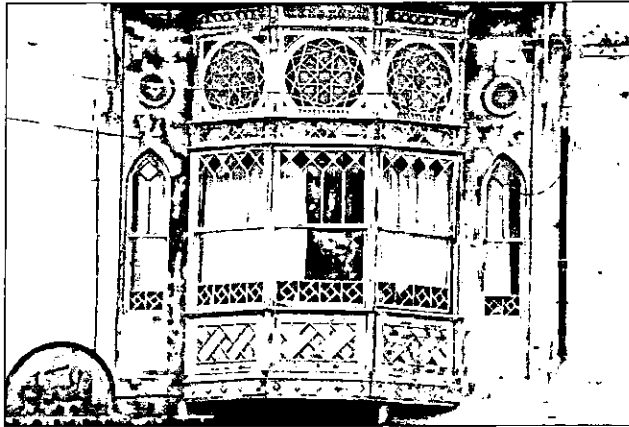
متر

٥٠٠

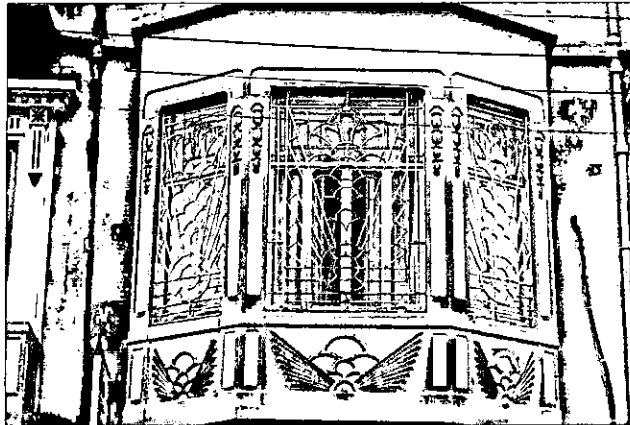
٢/١

الامتداد العمراني الحديث في طرابلس





«خارجات» لبيوت
 طرابلسية (بوابات
 القرن العشرين)
 تمثل نماذج فنية
 متنوعة لأنماط
 زخرفات الحجر،
 الخشب، الزجاج
 والحديد.





عقبة «حديثة» (طلعة القهوة فوقانية أو مقهى التزل العليا)



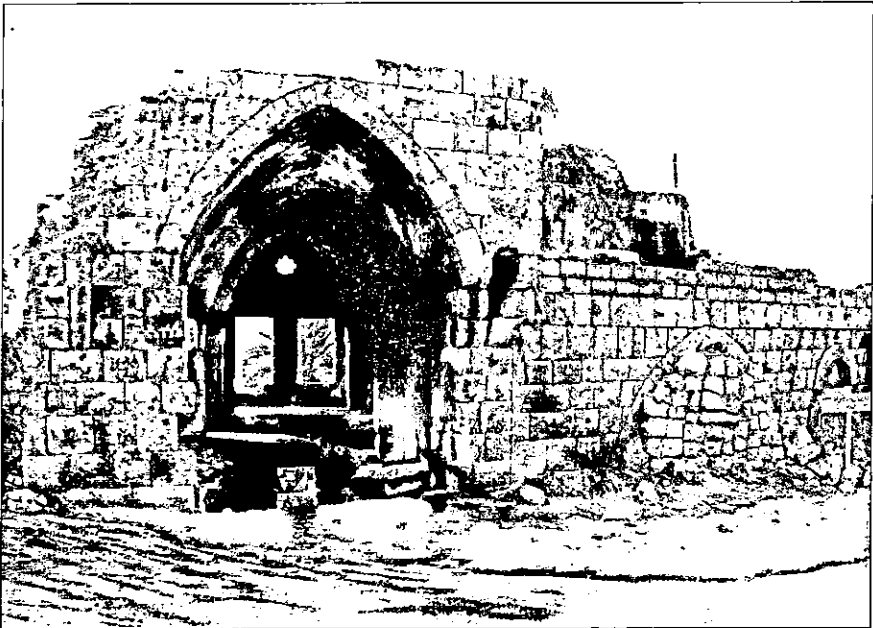
سوق الخضار (المدينة القديمة)



عقبة العمري (باب التبانة)



نموذجان من الأزقة في طرابلس

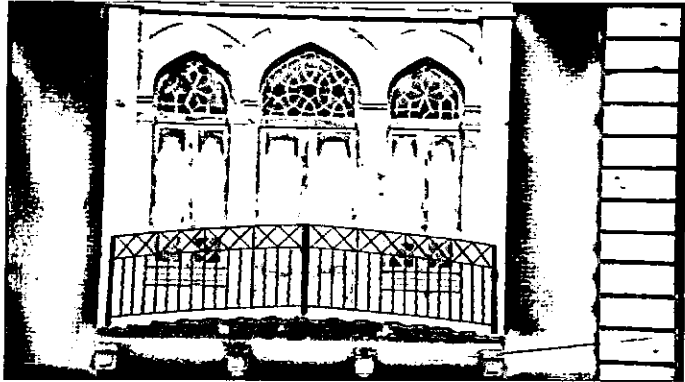
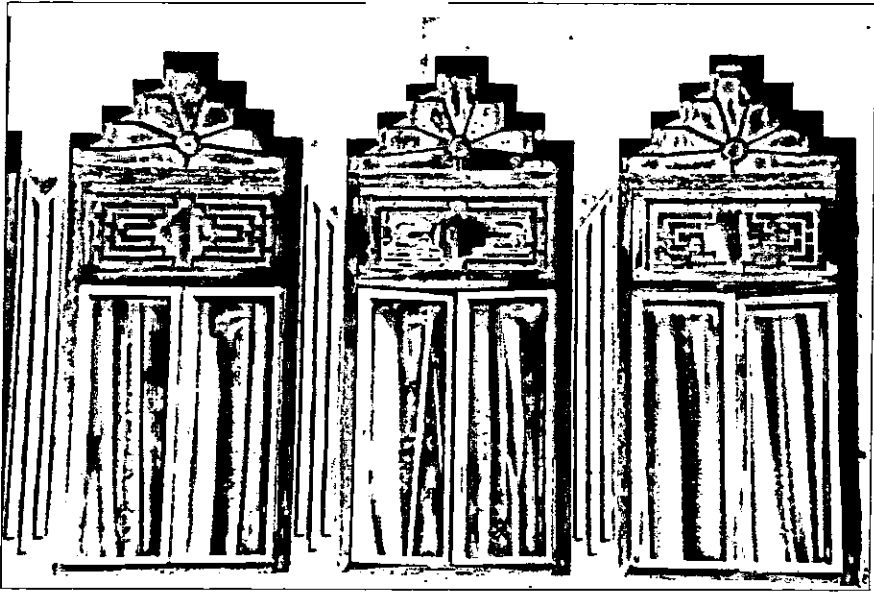


بقايا معصرة للزيتون (القبه)



نماذج متنوعة لواجهات
بيوت من طرابلس
(المدينة القديمة، التل،
عزمي) تمثل النمط
المعماري المعروف
بالبيروتي أو الطلياني
(نهايات القرن التاسع
عشر/ مطلع العشرين):
واجهات زجاجية واسعة،
أبواب وشبابيك مرتفعة،
زخرفة فنية هندسية أو
نباتية (أرابيسك) للزجاج
المعشق ولإطارات الأبواب
والشبابيك.









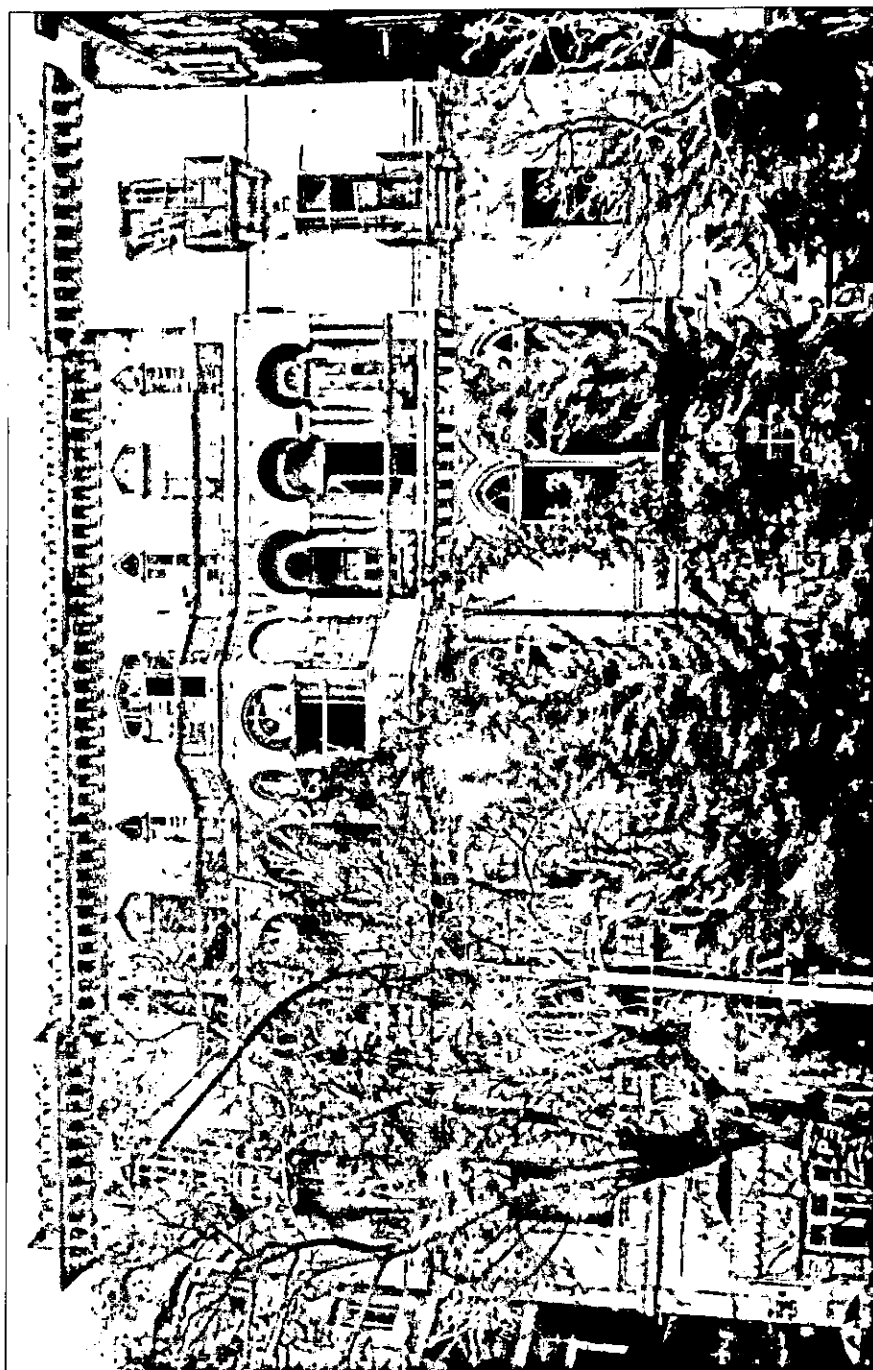
واجهات متنوّعة لمباني (بوابات القرن العشرين) تبين تباين أشكال الهندسة والزخرفة المعتمدة في كل طابق من طوابق المبنى الواحد.



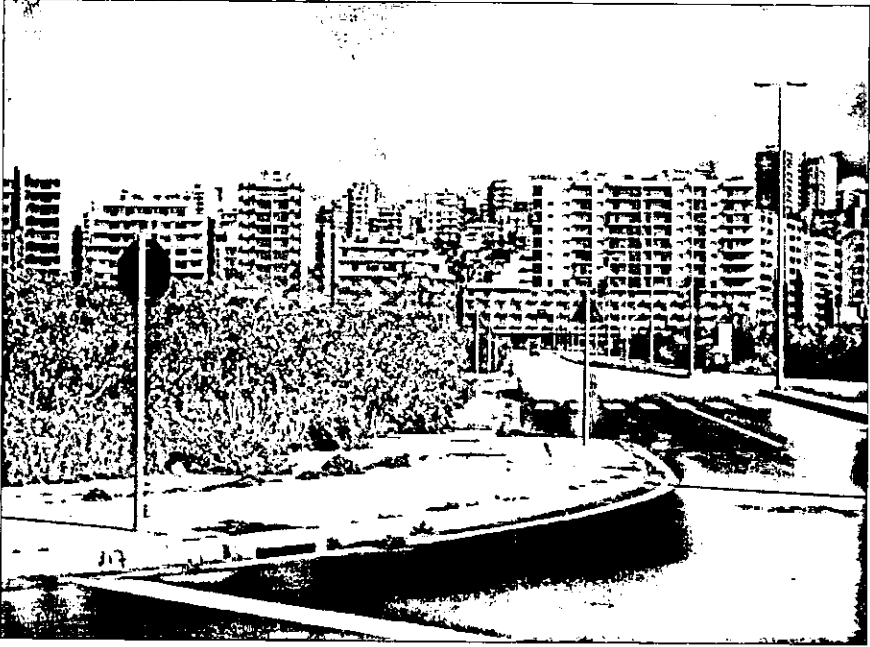
ما تبقى من فندق غازي (التل).



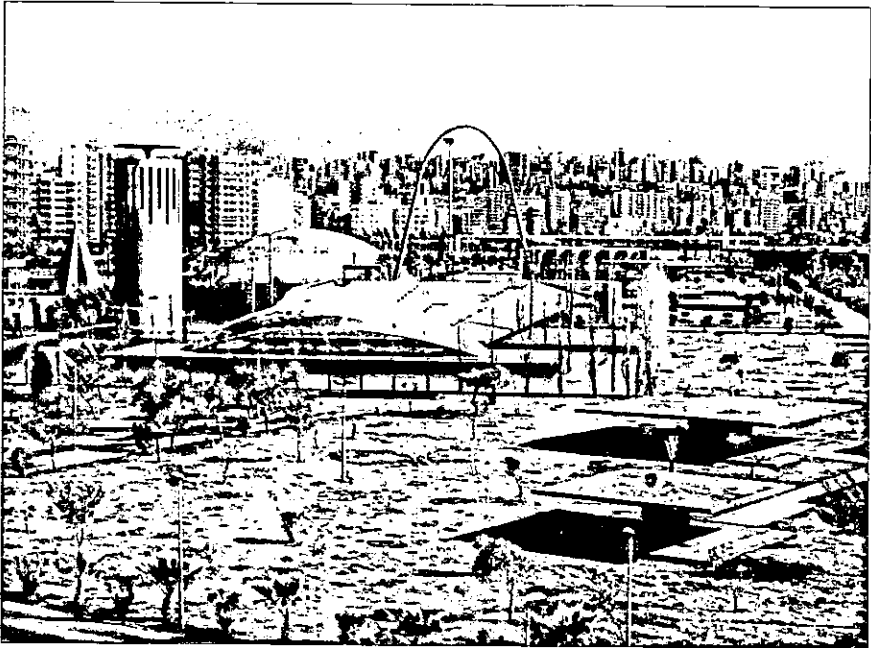
بقايا سينما «بيروكيه» (Perroquet) المعروفة أيضاً باسم سينما ومسرح الإنجا (التل).
المكان الذي استقبل مشاهير العرب في الطرب والمسرح.



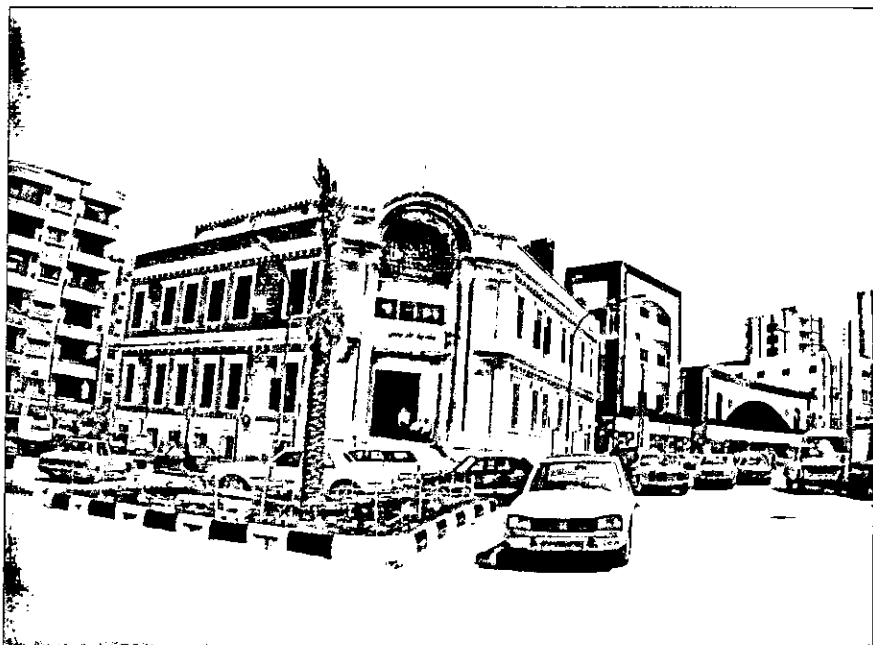
فندق حكيم، واقع «آثار» حديثة على أطراف المدينة القديمة.



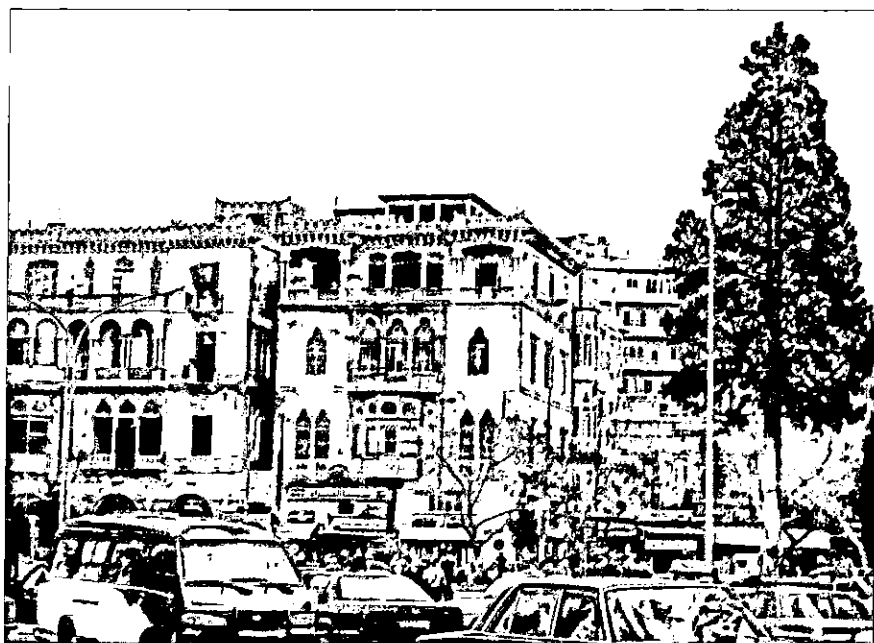
شارع أشرف كباره (شارع بدون ناس).



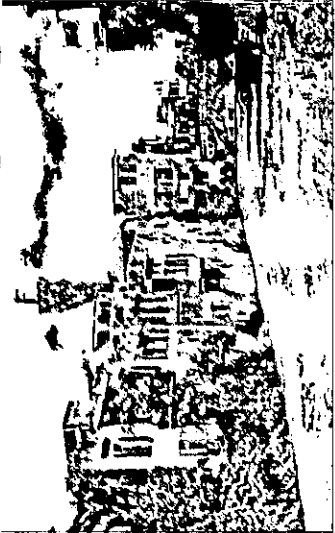
منطقة المعرض (معرض رشيد كرامي الدولي - المدينة الحديثة).



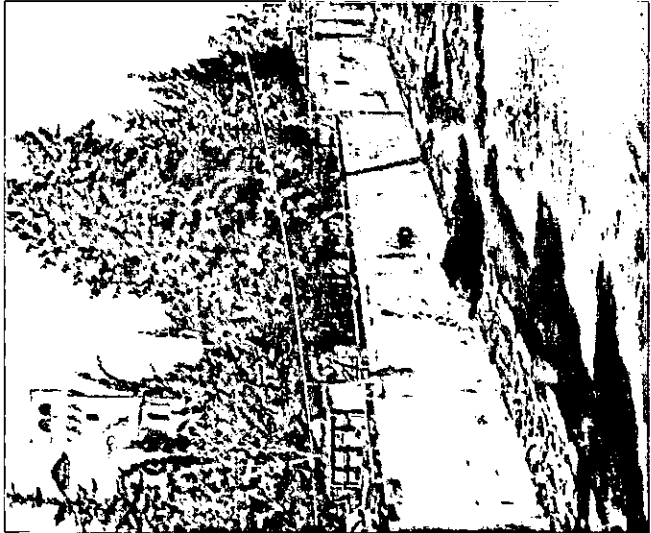
منطقة بلدية طرابلس.



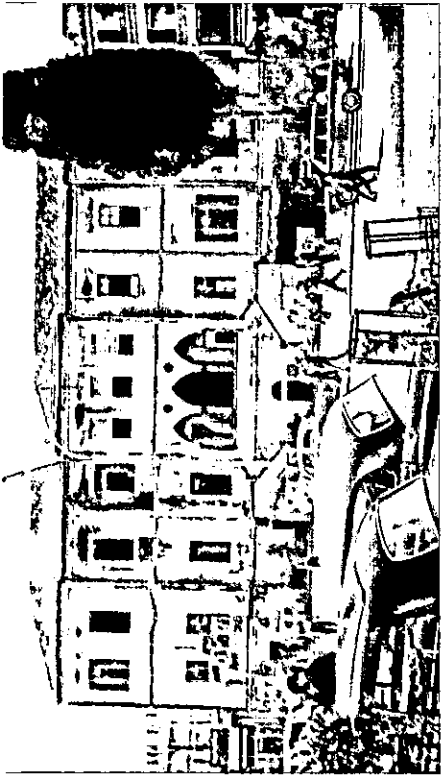
التل (تظهر في الصورة منطقة بناية سلطان، أوتيل حكيم، مقهى فهميم).



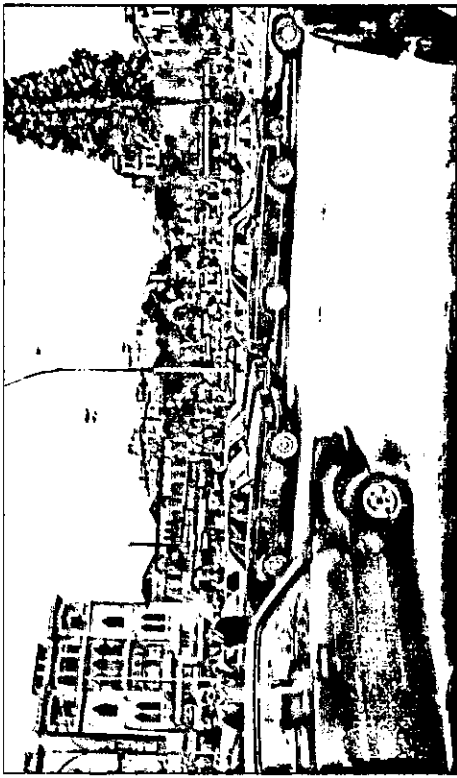
البرطاسي ومنطقة
الجسر قبل مشروع
تقوم نهر أبي
علي.



البرطاسي
ومنطقة الجسر
بعد مشروع
تقوم نهر أبي
علي.



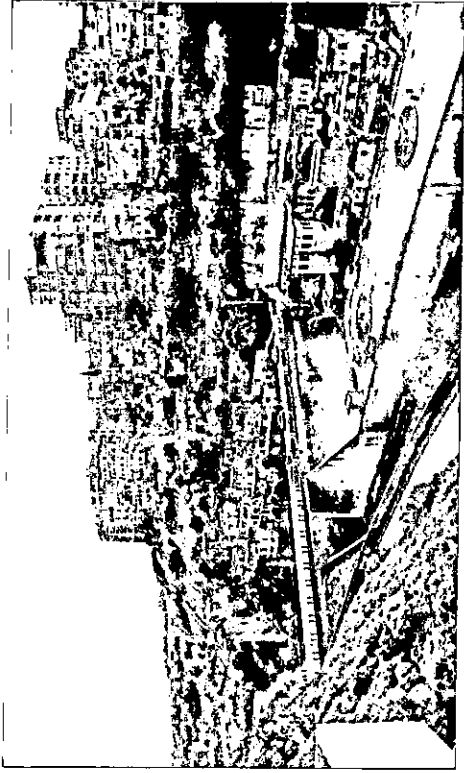
السراي القديمة (الثل) هدمت في أواخر الستينات.



ساحة عبد الناصر لم تحط إلا بالاسم.



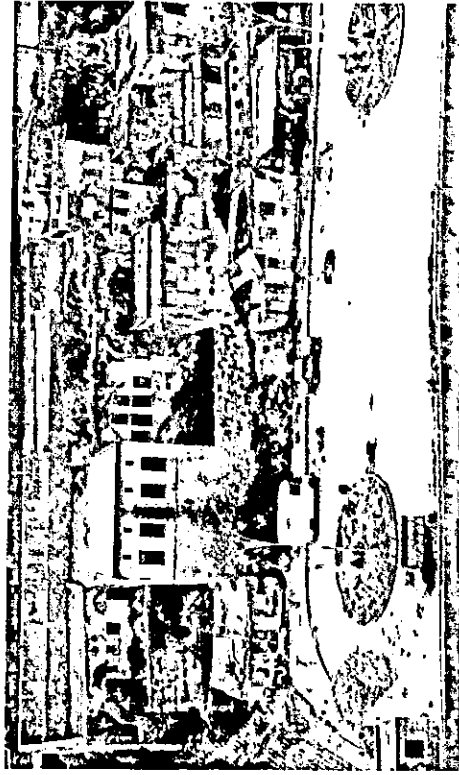
مدخل طرابلس الشرقي: منطقة المرجة وتلة أبي سمراء قبل المد المعماري.



مدخل طرابلس الشرقي: منطقة المرجة وتلة أبي سمراء بعد المد المعماري.



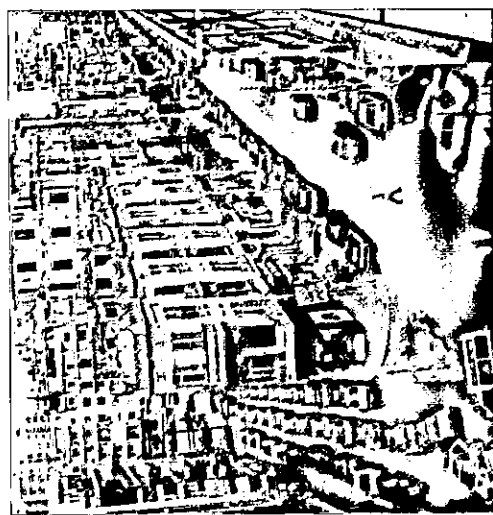
المولوية (مدخل طرابلس الشرقي).



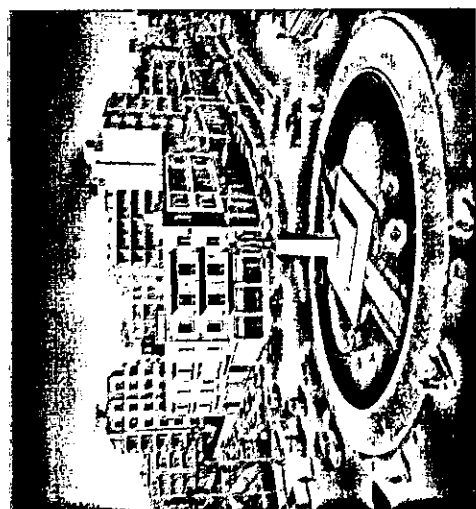
اليوم (بعد مشروع نهر أبو علي).



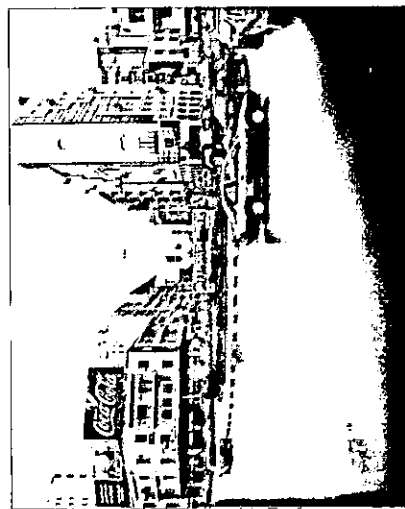
مدخل شارع عزمي في النصف الأول من القرن العشرين.



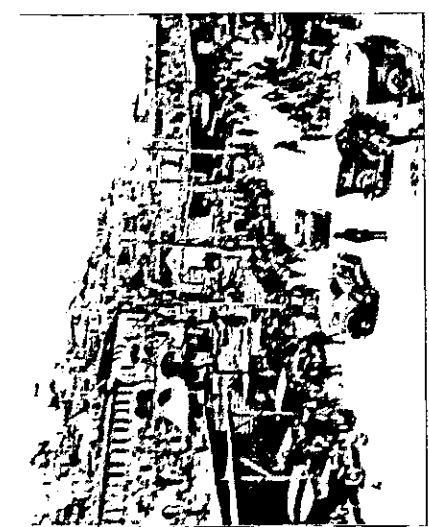
مدخل شارع عزمي اليوم.



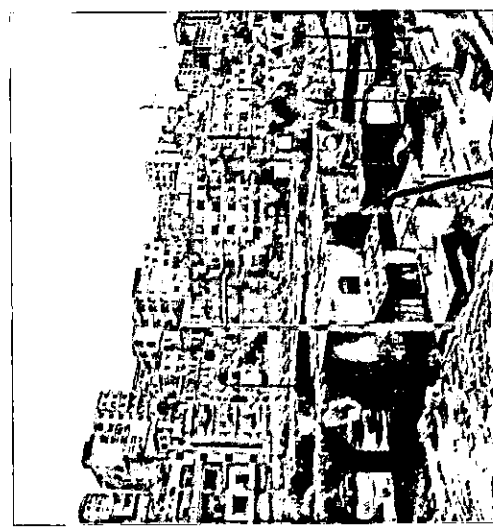
ساحة عيد الصميد كرامي قبل بداية الحرب اللبنانية (١٩٧٥).



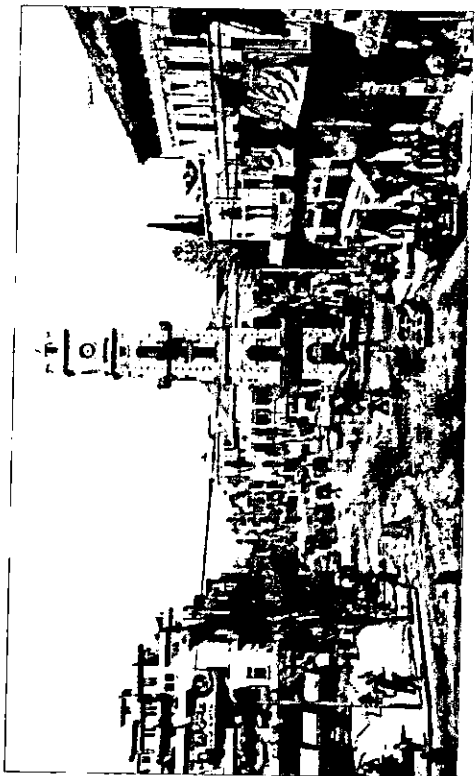
ساحة النور (الساحة نفسها) أثناء الحرب وبعدها.



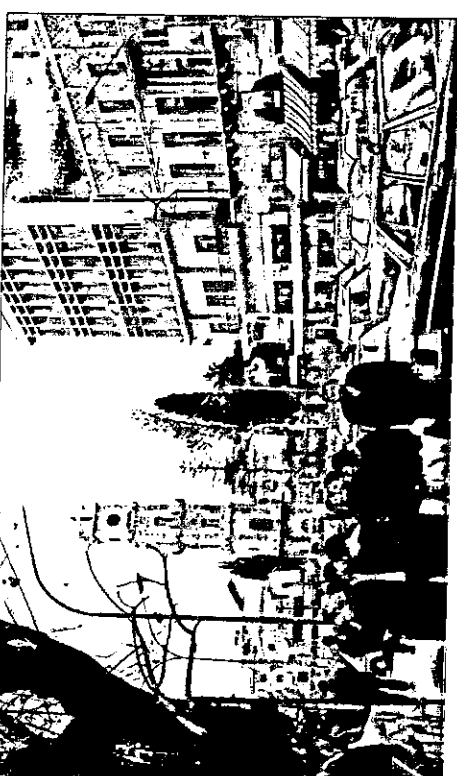
المدخل الشمالي للمدينة، شارع سوريا قبل منتصف القرن.



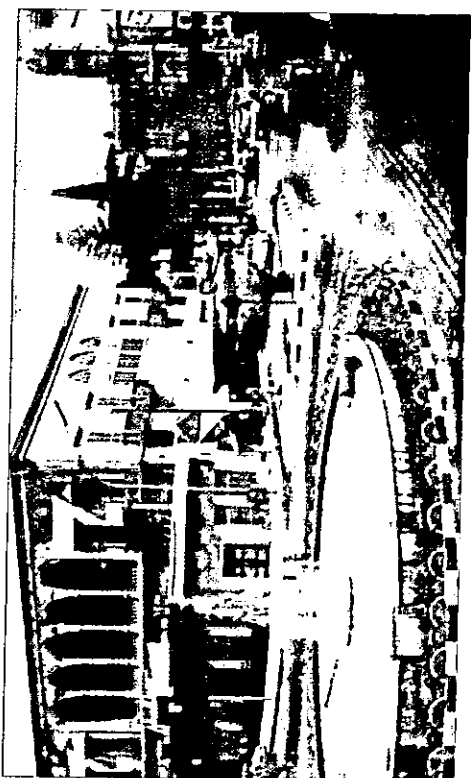
المدخل نفسه اليوم.



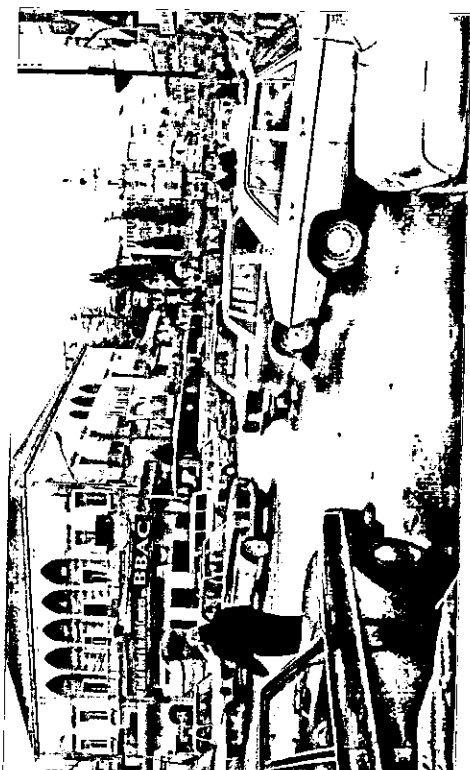
التل في منتصف القرن العشرين.



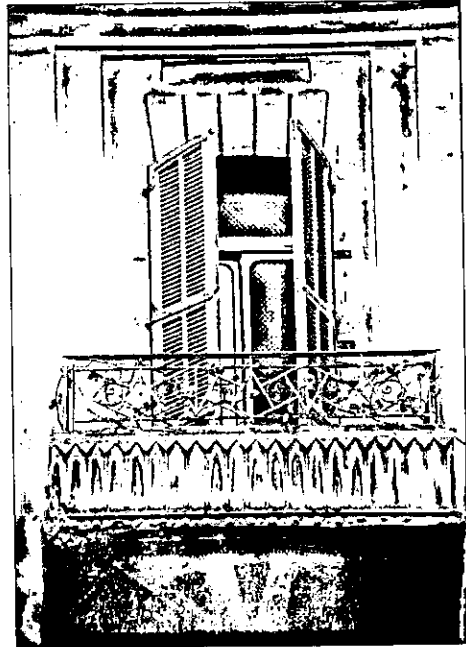
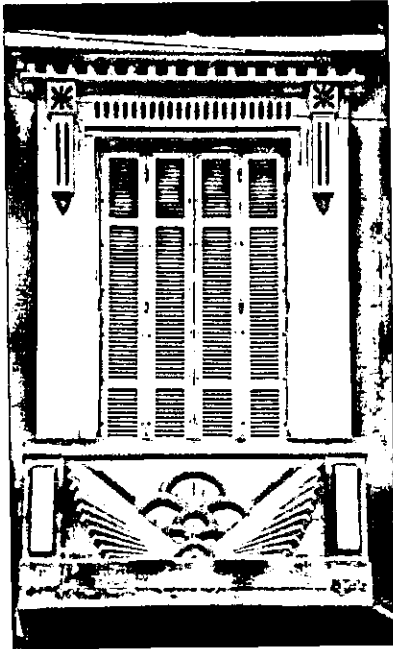
التل اليوم.



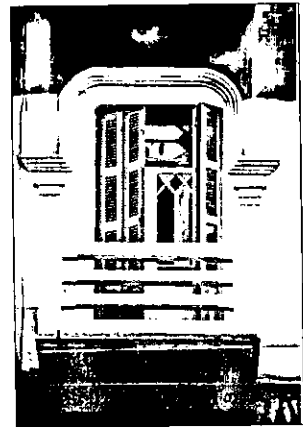
قصر نوفل ومدخل طريق الميناء في الستينات من القرن العشرين.



قصر نوفل و مدخل طريق الميناء (شارع المصارف) اليوم.



شرفات وشبابيك (بوابات
القرن العشرين) تظهر
استخدام «المنجور» الخشب
كواقى من الشمس. («منجور»
كلمة مشتقة من كلمة النجارة
وتعني الواقى الخشبي
للأبواب والشبابيك)



المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

- ابن خلدون، «المقدّمة»، دار الجيل، بيروت.
- ابن منظور، «لسان العرب»، دار المعارف بمصر، القاهرة.
- الأدهمي؛ محمد، «مذكرات مواطن في سجون الإنتداب»، صحيفة الإنشاء، طرابلس.
- أبو مراد؛ مفيد، «ذاكرة لبنان الثقافية، ١٩٠٠ - ١٩٨٤»، في لبنان، الذاكرة الثقافية، محطات ومفارق، الحركة الثقافية، ١٩٨٤، انطلياس.
- الأبيض؛ أنيس، «الحياة العلمية ومراكز العلم في طرابلس خلال القرن التاسع عشر»، جروس برس، طرابلس.
- البابا؛ محمد، «طرابلس في التاريخ»، تحقيق فضل مقدم وعمر تدمري، جروس برس، ١٩٨٠، طرابلس.
- تدمري؛ عمر عبد السلام، «محلات طرابلس القديمة ومواقعها، أسماؤها، سكانها من خلال الوثائق العثمانية»، في المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس إبّان الحقبة العثمانية، ١٥١٦ - ١٩١٨، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية، الفرع الثالث، ١٩٩٥، طرابلس.
- تدمري؛ عمر عبد السلام، «تاريخ طرابلس السياسي والحضاري عبر العصور»، جزء ١، مؤسّسة الرسالة ودار الإيمان، الطبعة الثانية، ١٩٨٤، بيروت، طرابلس.
- التميمي؛ رفيق وبهجت، محمد، «ولاية بيروت»، دار لحد خاطر، بيروت.
- الجابري؛ محمد عابد، «العقل السياسي العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠، بيروت.
- جحا؛ شفيق، «الدستور اللبناني، تاريخه، تعديلاته، نصّه الحالي: ١٩٢٦، ١٩٩١»، دار العلم للملايين، ١٩٩١، بيروت.
- حوراني؛ ألبرت، «الفكر العربي في عصر النهضة»، دار النهار للنشر، ١٩٧٧، بيروت.

- الحركة؛ واصف، «الميثاق بين الوفاق والنفاق»، في الحق في الذاكرة، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، ١٩٨٨، بيروت.
- درنيقة: محمد أحمد، «الطرق الصوفية ومشايخها في طرابلس»، دار الإنشاء، ١٩٨٤، طرابلس
- زيادة؛ خالد، «طرابلس العائلة والسياسة»، في «la vie publique au Liban», sous la direction de D. et B., Cermoc، ١٩٩٧، بيروت.
- زيادة؛ خالد، «تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا»، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣، بيروت.
- زيادة؛ خالد، «حارات الأهل، جادات اللهو»، دار النهار للنشر، ١٩٩٥، بيروت.
- زيادة؛ طارق، «المصلحة العامة في لبنان»، في العبور إلى الدولة، من المعاناة إلى المواطنة، مؤسسة السلم الأهلي الدائم، ١٩٩٢، بيروت.
- زيادة؛ طارق، وطرابلسي إبراهيم، «الدولة والمواطنون، وسائل التواصل»، ملخص أعمال الندوة الرابعة، العبور إلى الدولة من المعاناة إلى المواطنة، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي، ١٩٩٢، بيروت.
- زين؛ زين نور الدين، «نشوء القومية العربية»، دار النهار للنشر، الطبعة الثانية، ١٩٧٢، بيروت.
- الزين؛ سميح، «تاريخ طرابلس، قديماً وحديثاً»، دار الإندلس، ١٩٦٩، بيروت.
- سليمان؛ هلا، «من تاريخ الإرساليات الأجنبية في طرابلس»، في المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس إبّان الحقبة العثمانية، ١٥١٦ - ١٩١٨، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية، الفرع الثالث، ١٩٩٥، طرابلس.
- شرابي؛ هشام، «الابنية البطركية» دار الطليعة، ١٩٨٧، بيروت.
- شايفان؛ داريوش، «النفس المبتورة، هاجس الغرب في مجتمعاتنا»، دار الساقى، ١٩٩١، بيروت.
- ضاهر؛ مسعود، «الجزور التاريخية للمسألة الطائفية في لبنان» ١٦٩٧ - ١٨٦١»، معهد الإنماء العربي، ١٩٨١، بيروت.
- ضناوي؛ محمد علي، أكرم عويضة، «معالم مدينة في القرن العشرين»، دار الإيمان، ١٩٩٦، طرابلس.

- عطية؛ عاطف، «الدولة المؤجلة، دراسة في معوقات نشوء الدولة والمجتمع المدني في لبنان»، دار أمواج ومكتبة بيسان، ٢٠٠٠، بيروت.
- عطية؛ عاطف، «الدولة المؤجلة، في العائلة والسياسة واللغة والمرأة»، الناقد، العدد ٥٥، كانون الثاني ١٩٩٣، بيروت.
- عطية؛ عاطف، «تأسيسي العنف الرسمي، في العلاقة بين الدولة والمجتمع»، مجلة الثقافة في الحزب السوري القومي الإجتماعي، العدد ٢٣٣، تموز ١٩٩٥، بيروت.
- عطية؛ عاطف، «لطف الله خلاط، الصحافة بين الدين والسياسة»، دار النهار للنشر، ١٩٩٩، بيروت.
- العظمة؛ عزيز، «العلمانية من منظور مختلف»، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢، بيروت.
- عيسى الخوري؛ مارون، «ملامح من الحركات الثقافية في طرابلس خلال القرن التاسع عشر»، جروس برس، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، طرابلس.
- غالب؛ عبد الرحيم، «العمارة الإسلامية»، جروس برس، ١٩٨٨، طرابلس.
- فرنجية؛ سمير، «الانتخابات البلدية وإعادة تجديد معنى لبنان»، في البلدية سلطة محلية ومشاركة مدنية في القانون والممارسة، وقائع المؤتمر السابع عشر، منشورات جامعة سيدة اللويزة، ١٩٩٨، لبنان.
- قباني؛ خالد، «النظام اللبناني في ثوابته ومستقبله»، في الحق في الذاكرة، منشورات السلم الأهلي الدائم، ١٩٨٨، بيروت.
- قدورة؛ وهيب، «كلية دار التربية والتعليم الإسلامية، التأسيس والدور التربوي الإجتماعي»، رسالة أعدت لنيل دبلوم الدراسات المعمّقة في علم إجتماع التربية، معهد العلوم الإجتماعية، الجامعة اللبنانية، الفرع الأول، ١٩٨٣، بيروت.
- لابيير؛ جان وليام، «السلطة السياسية»، ترجمة الياس الياس، زدني علماً، منشورات عويدات، الطبعة الثانية، ١٩٧٧، بيروت.
- لبكي؛ جوزيف، «طرابلس من خلال أرشيف الآباء الكبوشيين، ١٦١٠ - ١٨٠٤»، المؤتمر الأول لتاريخ طرابلس إبّان الحقبة العثمانية، ١٥١٦ - ١٩١٨، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية، الفرع الثالث، ١٩٩٥، طرابلس.
- لحدود؛ نسيب، «إشكالية المشاركة المدنية في السلطة المحلية»، في البلدية

- سلطة محلية ومشاركة مدنية في القانون والممارسة، وقائع المؤتمر السابع عشر، منشورات جامعة سيدة اللويزة، ١٩٩٨، لبنان.
- مطالسي؛ محمد، «الأحياء القديمة في المدن العربية، إلى ماذا انتهت ومن هم سكانها، صحيفة المستقبل، ١٥ آذار ٢٠٠٠، بيروت.
- مكي؛ محمد علي، «لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني ٦٣٥ - ١٥١٦»، دار النهار للنشر، ١٩٧٧، بيروت.
- معلوف؛ أمين، «الحروب الصليبية كما رآها العرب»، ترجمة عفيف دمشقية، دار الفارابي، ١٩٩٥، بيروت.
- مغيزل نصر؛ ندى، «التعليم والمشاركة»، في المركزية واللامركزية الشعبية، وقائع المؤتمر التاسع، جامعة سيدة اللويزة، ١٩٩٦، لبنان.
- ملحة؛ جان، «الوزارات اللبنانية وبياناتها، ١٩٤٣ - ١٩٨١»، مكتبة لبنان، ١٩٨١، بيروت.
- ميقاتي؛ محمد عارف، «طرابلس في النصف الأول من القرن العشرين»، دار الإنشاء، ١٩٧٨، طرابلس.
- منصور؛ ألبير، «الإنقلاب على الطائف»، دار الجديد، ١٩٩٣، بيروت.
- منسى؛ بشارة، «بين الطائف والطوائف»، شركة المشرق للنشر، ١٩٩٤، بيروت.
- المنجد؛ طلال، «مجتمع النهر في طرابلس»، مذكرة غير منشورة، معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، الفرع الثالث، ١٩٨٨، طرابلس.
- وهبة؛ موسى، «الإلتباس الميتافيزيقي في عصر النهضة، الصداقة والحمية»، في النادي الثقافي العربي وآخرون (ناشرون)، عصر النهضة، مقدمات ليبرالية للحدثة، ٢٠٠٠، بيروت.
- أبو شقرا؛ غازي، «أربعون الحياة والموت والأسطورة»، دار النهار للنشر، ١٩٨٢، بيروت.
- أبو عز الدين؛ حليم، «تاريخ وذكريات في طرابلس الفيحاء»، مجلة تاريخ العرب والعالم (عدد خاص بطرابلس)، دار العربية للتوثيق والأبحاث، ١٩٩٣، بيروت.
- جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية، «المسح الاجتماعي: طرابلس ١٩٨٨ - ١٩٨٩»، مطبعة النجمة، ١٩٩٠، طرابلس.
- حبيلص؛ فاروق، «المعالم الأثرية المسيحية في مدينة طرابلس ما قبل

- القرن العشرين»، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ١٤٢، آذار/نيسان ١٩٩٣.
- الحكيم؛ يوسف، «سورية والعهد العثماني»، دار النهار للنشر، ١٩٨٠، بيروت
- حماده؛ سعيد، «النظام الإقتصادي في سوريا ولبنان»، سلسلة العلوم الإجتماعية، جامعة بيروت الأميركية، ١٩٣٦، بيروت.
- الخطيب؛ سيف الدين، جلول؛ نيازي، مسرة؛ محمد شفيق، «ملف حرب طرابلس، مطبعة دار البلاد، ١٩٨٤، طرابلس.
- دبليز؛ رياض، «ساعة طرابلس إن حكّت»، دار الفنون.
- رعد؛ ليلي، «الإتجاهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مدينة طرابلس (١٩٤٣ - ١٩٥٨)»، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية، الفرع الأول، ١٩٨٥، بحث غير منشور.
- سعيد؛ سلوى أحمد محمد، «الإسكان والمسكن والبيئة، دار البيان العربي، ١٩٨٦، جدة.
- شعراني؛ أمان، «المرأة بين الماضي والحاضر»، مجلة تاريخ العرب والعالم، دار العربية للتوثيق والأبحاث، العدد ١٤٣، آذار/نيسان ١٩٩٣، بيروت.
- ضناوي؛ سعيد، «مياه طرابلس مشاكل وحلول»، محاضرة ضمن إطار ندوة حول موضوع المياه، دعت إليها اللجان الشعبية، ١٩٩٦.
- عدرة؛ شذا، «صنائع طرابلس الزراعية (١٨٨٠ - ١٩١٤)»، مجلة تاريخ العرب والعالم، دار العربية للتوثيق والأبحاث، العدد ١٤٢، آذار/نيسان ١٩٩٣، بيروت.
- عدرة؛ شذا جميل، «تراث طرابلس العمراني: الأسواق القديمة»، مجلة تاريخ العرب والعالم، دار العربية للتوثيق والأبحاث، العدد ١٥٧، أيلول/تشرين الأول ١٩٩٥، بيروت.
- العسقلاني؛ بن حجر، «تلخيص الجبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير»، الجزء الثالث، ١٩٦٤، المدينة المنورة.
- فريحة؛ أنيس، «معجم الألفاظ العامية»، مكتبة لبنان، ١٩٧٣، بيروت.
- كيال؛ مها، «الصناعات التقليدية في طرابلس»، مجلة تاريخ العرب

- والعالم، دار العربية للتوثيق والأبحاث، العدد ١٤٢، آذار/نيسان ١٩٩٣، بيروت، عدد خاص بطرابلس.
- كيال: مها، «عالم النسوان في طرابلس بدايات القرن العشرين»، بحث قدم في المؤتمر التاريخي الثاني عن مدينة طرابلس في فترة الحكم العثماني، قسم التاريخ، الجامعة اللبناني، الفرع الثالث، ١٩٩٩.
- مرزوق: محمد عبد العزيز، «الفنون الزخرفية الإسلامية في العصر العثماني»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.
- المقدم: غادة، «الطرق الصوفية في طرابلس»، مجلة تاريخ العرب والعالم، دار العربية للتوثيق والأبحاث، العدد ١٥٧، أيلول/تشرين الأول ١٩٩٥، بيروت.
- منلا: حسن، «طرابلس ولبنان الشمالي: أهم المعالم والمميّزات»، مجلة تاريخ العرب والعالم، دار العربية للتوثيق والأبحاث، العدد ١٢٤، آذار/نيسان ١٩٩٣، بيروت، عدد خاص بطرابلس.
- ميقاتي: محمد نور الدين عارف، «تاريخ مياه طرابلس، دار الإنشاء، طرابلس.
- نشابة: هشام، «طرابلس مدينة الآثار والعلماء»، مجلة تاريخ العرب والعالم، دار العربية للتوثيق والأبحاث، العدد ١٤٢، آذار/نيسان ١٩٩٣، بيروت.
- «المنجد في اللغة والاعلام»، دار المشرق، بيروت.

ثانياً: الدوريات والصحف

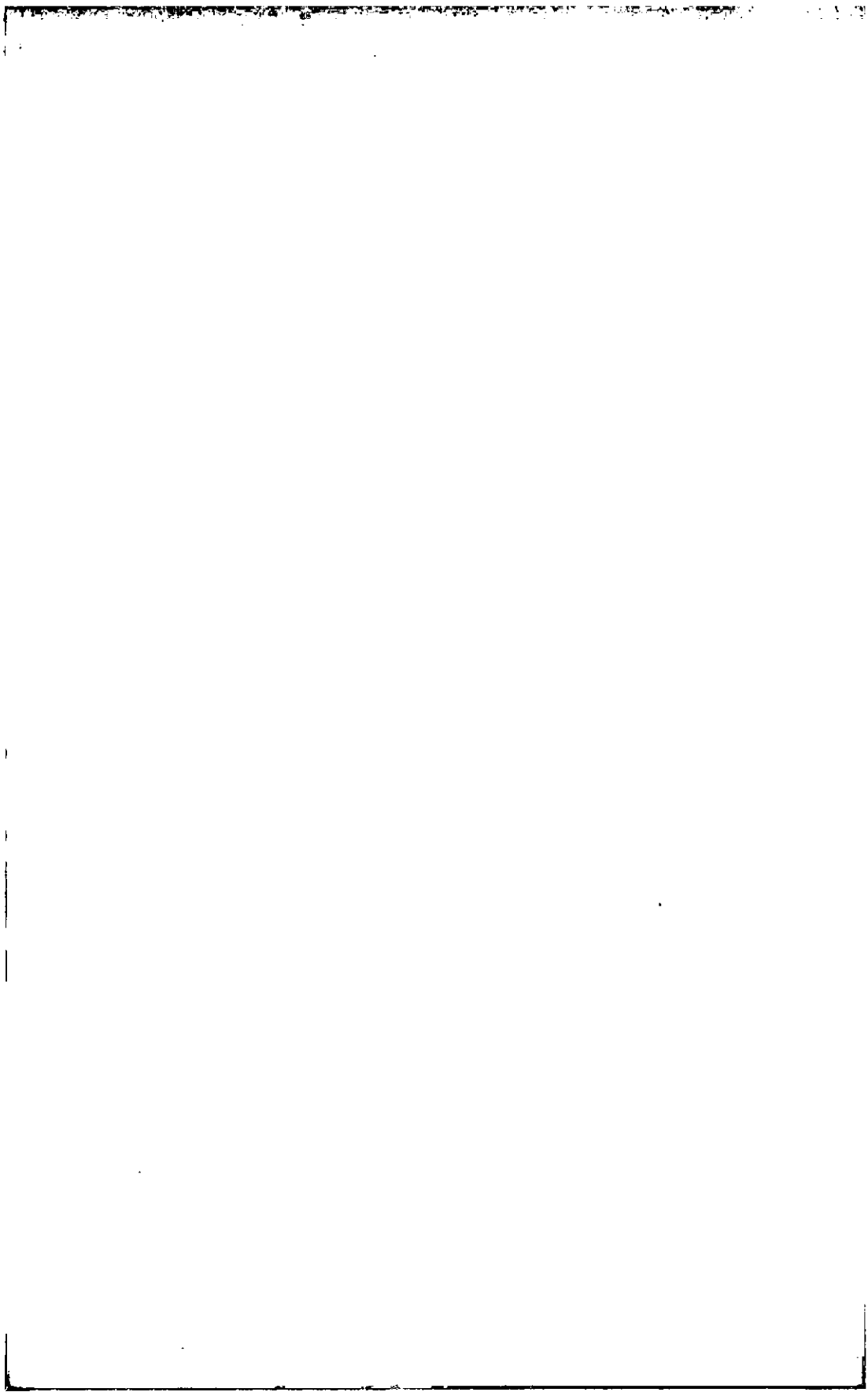
- الفكر العربي، العدد ٩٩.
- الإنشاء، الأعداد ٦٥٣٩، ٦٥٤٠.
- الحوادث، الأعداد ٩٣، ١٣٥، ١٥٧، ١٨٣، ٣٤١، ٣٦٨، ٤١٠، (طرابلس).

ثالثاً: المراسيم والقرارات

- المرسوم التنظيمي رقم ١٠٧٨/٩٧.
- قرارات المجلس البلدي في مدينة طرابلس: ٤٨/٢٨٤، ٥١/١٩٢، ٥١/٢٠٤، ٥١/٢١٢، ٥٢/١٠٢، ٦٨/٢٩٤، ٧٤/١٣٢.
- سجلات المحكمة الشرعية القديمة في طرابلس والعائدة حتى عام ١٨٨٣.

رابعاً، المراجع الأجنبية

- Gale; Marie, "le citoyen textes choisis et présentés, Corpus, GF Flammarion, Paris, 1998.
- M. Nasr; Nada, "l'identité piège", Beyrouth, 1991.
- Aulias; V.A., "l'anthropologie contemporaine", Vendôme, PUF, 1976.
- Bachy; Eric, "la formule urbaine de la Médina: Perceptions et analyses (XIX-XXème siècle), in 4-Médine: Saïda cité du monde", revue bi-annuelle, éd. par l'association Médina, cité du monde, 1997.
- Balandier; Georges, "le détour: Pouvoir et modernité", Fayard (l'espace politique), Paris, 1985.
- Berque Jacques, "dépossession du monde" éd. Seuil, 1964, Paris.
- Bourdieu Pierre, "le sens pratique", éd. de minuit (le sens commun), Paris, 1980.
- Cuinet; Vital, "Syrie, Liban et Palestine: géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée", éd. Ernest Leroux, Paris, 1896.
- De Montmollin; Germaine, "l'influence sociale: phénomènes, facteurs et théories", PUF (psychologie d'aujourd'hui), Paris, 1977.
- Gulik; John, "Tripoli a modern Arab city", Cambridge, Massachussts Harvard University Press, 1967.
- Rocher; Guy, "introduction à la sociologie générale: le changement social", éd. Points, France, 1968.
- Jaulin; Roger, "la décivilisation: politique et pratique de l'ethnocide", éd. Complexe, distribution PUF, Bruxelles, 1974.
- Kayal; Maha, "le système socio-vestimentaire à Tripoli entre 1885 - 1985", thèse de doctorat, Université de Neuchâtel, 1990.
- Labaki; Boutros, "introduction à l'histoire économique du Liban: soie et commerce extérieur en fin de période Ottomane (1840 - 1914)", Publication de l'Université Libanaise, Beyrouth, 1984.
- Bourdieu; Pierre, "le sens pratique", éd. Minuit, Paris, 1980.
- Ploteau; Loïc, "les populations originaires du Haut-Danniyé à Tripoli (Liban) Les dynamiques de ségrégation et de citadinisation", Université François-Rabelais, Faculté de droit, d'économie, et de sciences sociales, département de géographie, Tours, mémoire de maîtrise.
- Seurat; Michel, "le quartier de Bâb Tebbâné à Tripoli (Liban): étude d'une 'asabiyya urbaine", in mouvements communautaires et espaces urbains au Machreq, Cermoc, 1985.
- Sfer Pacha; Abdallah, "le mandat français et les traditions françaises en Syrie et au Liban, Librairie Plon, Paris, 1922.
- Segalen; Martine, "sociologie de la famille", Armand Collin, collection U, Paris, 1981.



فهرس المحتويات

٧	مقدمة الدكتور هشام شرابي
١١	تمهيد
١٩	القسم الأول، طرابلس، التحول والنمو المديني خلال قرن
٢١	مقدمة
٢٥	الفصل الأول: طرابلس، التاريخ وتشكل المدينة/د. عاطف عطيه
٢٨	المدينة بين التقليد والتحديث
٢٨	المدينة بين الأهل والدولة
٤٧	المدينة وقضايا التربية والتعليم
٥٢	المدينة بين الوسط والأطراف
	الفصل الثاني: طرابلس، الحارات والشوارع، من حمية الإتصال
٥٥	إلى برودة الإنفصال/د. عاطف عطيه
٥٩	المحلة الطرابلسية
٦٣	أ- أسماء المحلات المأخوذة عن أسماء شخصيات دينية وإدارية
٦٤	ب- أسماء المحلات المأخوذة عن أسماء أمكنة
	ج- أسماء الأمكنة المأخوذة عن الهوية الدينية والاقتصادية
٦٦	والاجتماعية
٦٧	السوق، الزقاق والعقبة
٧٢	أ- العقبات
٧٣	ب- الأزقة
٧٤	ج- الطرق والأسواق
٧٧	المدينة الحديثة، الشوارع والساحات
	الفصل الثالث: التغيرات المعيشية في طرابلس نهايات الحكم
٨٩	العثماني/د. مها كيال
٩١	المدينة الحصن

٩٥	المدينة القديمة: الخصائص والمميزات
١٠٠	١. عالم النساء
١٠٦	٢. عالم الرجال
١٠٨	٣. التمايز الطبقي المادي
١١٢	المدينة القديمة وبدايات الإنفتاح الجغرافي
	الفصل الرابع: التغيرات المعيشية في طرابلس خلال مرحلة
١١٧	الانتداب/د. مها كيال
١٢١	طرابلس و«التفرنج»
١٢٣	طرابلس والتبعية الغربية
١٢٨	العمران زمن الانتداب
١٣٤	العمران ومدلولاته الإجتماعية
١٣٨	طرابلس والتغلغل الثقافي الغربي
١٤٠	طرابلس: قصتها والنهر
١٤٦	القطاع الزراعي والحرفي في طرابلس
١٥٢	حركة طرابلس السكانية زمن الانتداب
	الفصل الخامس: التغيرات المعيشية في طرابلس منذ الإستقلال/
١٥٧	د. مها كيال
١٥٩	طرابلس والإستقلال
١٥٩	١. الثقافة الهجنية
١٦١	٢. الغرب نموذج للتماثل الحضاري
١٦٢	٣. التأثير الغربي مسألة صراع الأجيال
١٦٤	بدايات الإستقلال والنمو العمراني
١٦٤	١. شركة نفط العراق (IPC)
١٦٩	٢. الهجرة
	٣. التأثير الغربي ونمطية تفعيله من خلال النوادي،
١٧١	السينما والمقاهي الحديثة
١٧٤	طرابلس و«طوفة» النهر
١٧٦	النمط المعماري
١٧٩	العمارة الجديدة والتغير الإجتماعي
١٨١	تقليد وحدانية: تواصل أم صراع

١٨٢	ثورة ١٩٥٨
١٨٤	حركة تشرين (١٩٦٩) و«دولة» المطلوبين (١٩٧٣)
١٨٥	١. حركة ٢٤ تشرين
١٨٦	٢. «دولة» المطلوبين
١٨٧	- مسألة «رش» المال
١٨٧	- مسألة السلطة «الثأرية»
١٨٨	- التنظيم الأهلي «لمجتمع» المنطقة القديمة
١٨٩	- لفظ «دولة» المطلوبين
١٩٠	٣. حركة علي عكاوي
١٩٢	٤. الحركات الدينية الأصولية
١٩٢	طرابلس والحرب الأهلية الأخيرة
١٩٤	التغير الديموغرافي والنمو المناطقي
١٩٩	القسم الثاني: الحسّ المدني بين الوعي والممارسة
٢٠١	مقدمة
٢٠٩	الفصل الأول: الحسّ المدني، المصدر والتشكّل/د. عاطف عطية
٢١٣	في مفهوم الإنتماء
٢١٧	بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني
٢٢١	المجتمع والدولة في لبنان
٢٢٦	من العام إلى الخاص
٢٣٣	المواطنة
٢٣٣	الحسّ المدني
٢٣٥	الفصل الثاني: الحسّ المدني، قياس الوعي بالممارسة/د. مها كيال
٢٣٧	الانتخابات البلدية: مناسبة لقياس الوعي المدني
٢٣٨	التقسيم المناطقي/الطبقي: وسيلة قياس
٢٤٠	التقسيم المناطقي/الطبقي: منهجية اعتماده كوسيلة قياس
٢٤٠	١. مناطق الطبقات الشعبية
٢٤١	٢. مناطق الطبقات الوسطى
٢٤١	٣. مناطق الطبقات «الميسورة»
٢٤١	المواطن كوحدة لقياس الحسّ المدني

تحولات الزمن الأخير

٢٤٢	التقنيات الميدانية الأخرى
٢٤٣	نتائج الدراسة الميدانية
٢٤٣	١. فئة العمر
٢٤٥	٢. التمثيل الجنسي
٢٤٦	٣. أصل المنشأ
٢٤٧	٤. المستوى التعليمي
٢٤٩	٥. المستوى المهني
٢٥١	وعي المواطن لدور مؤسساته الرسمية والأهلية ولدوره المدني
٢٥٦	المعيار المحلي لانتخابات رئيس وأعضاء المجلس البلدي مقياس التعاطي العملائي الحالي للمواطن ومفهومه
٢٥٨	لمعنى «الخاص» و«العام»
٢٦٢	العلاقات الإجتماعية أسس تشكيلاتها الحالية
٢٦٢	نمطية العلاقات الإجتماعية في المبنى، المباني المجاورة والشارع
٢٦٣	أ- في المبنى
٢٦٣	ب- في المباني المجاورة
٢٦٤	ج- في الشارع
٢٦٧	أسس إقامة العلاقات مع الجيران
٢٧٣	حدود الخاص والعام بالمعيش
٢٧٤	أ- علاقة وثيقة مع الجار
٢٧٥	ب- علاقة سطحية مع الجار
٢٧٦	ج- لا علاقة مع الجار
٢٧٧	المدينة الحلم
٢٧٩	ملحق: طرابلس خرائط وصور
٣٠٥	المصادر والمراجع

فهرس الجداول والرسومات البيانية

- الفصل الثاني من القسم الأول: طرابلس، الحارات والشوارع، من حمية الإتصال إلى برودة الإنفصال/د. عاطف عطية
- الجدول رقم ١: أسماء المحلات المأخوذة عن أسماء شخصيات معروفة ٦٣
- الجدول رقم ٢: أسماء المحلات المأخوذة عن أسماء أمكنة ٦٤
- الجدول رقم ٣: أسماء الأمكنة المأخوذة عن الهوية ٦٦
- الجدول رقم ٤: توزيع أسماء العقبات والأزقة حسب أنواعها ٧٥
- الجدول رقم ٥: توزع أسماء الطرق والأسواق حسب أنواعها ٧٦
- الجدول رقم ٦: تغيير أسماء الشوارع في مدينة طرابلس بالقرار ٥٢/١٠٢ ٨٠
- الجدول رقم ٧: قرارات تسمية الشوارع منذ العام ١٨٥١ حتى ١٩٩٨ ٨٣
- الجدول رقم ٨: الأزقة والعقبات والشوارع حسب أسمائها في قرارات البلدية ٨٦
- الفصل الرابع من القسم الأول: التغيرات المعيشية في طرابلس خلال مرحلة الإنتداب/د. مها كيال
- ١٩٦ المناطق السكنية في طرابلس (رسم بياني)
- الفصل الثاني من القسم الثاني: الحسن المدني، قياس الوعي بالممارسة/د. مها كيال
- جدول ١: الفئات العمرية للعيّنة والرسوم البيانية التي تظهر فيها النسب المئوية لتمثيلهم حسب المناطق ٢٤٣
- جدول ٢: نسب التمثيل الجنسي في العيّنة وفق المناطق ٢٤٥
- التمثيل الجنسي في العيّنة (رسم بياني) ٢٤٥
- جدول ٣: سكان طرابلس (أصل المنشأ) ٢٤٦
- أصل المنشأ (رسم بياني) ٢٤٦
- جدول ٤: المستوى التعليمي ٢٤٧
- المستوى التعليمي في الطبقات الشعبية (رسم بياني) ٢٤٧

- ٢٤٨ المستوى التعليمي في الطبقات الوسطى (رسم بياني)
- ٢٤٨ المستوى التعليمي في الطبقات الميسورة (رسم بياني)
- ٢٤٨ المستوى التعليمي: الفروقات بين المناطق (رسم بياني)
- جدول ٥: المستوى المهني للعينة والرسوم البيانية التي تظهر فيها النسب المئوية لتمثيلهم حسب المناطق
- ٢٤٩
- جدول ٦: الجهة المسؤولة عن الشارع/الحي
- ٢٥٢
- المسؤول عن الشارع/الحي - جهة رسمية (رسم بياني)
- ٢٥٣
- المسؤول عن الشارع/الحي - جهة أهلية (رسم بياني)
- ٢٥٣
- جدول ٧: تدخل المواطن في المبنى
- ٢٥٩
- التدخل في المبنى (رسم بياني)
- ٢٥٩
- جدول ٨: مدى تدخل المواطن في الشارع
- ٢٦٠
- التدخل في الشارع (رسم بياني)
- ٢٦٠
- جدول ٩: مدى تدخل المواطن في الحي
- ٢٦٠
- التدخل في الحي (رسم بياني)
- ٢٦٣
- جدول ١٠: العلاقات الإجتماعية في المبنى
- ٢٦٣
- العلاقات الإجتماعية في المبنى (رسم بياني)
- ٢٦٣
- جدول ١١: العلاقات الإجتماعية في المباني المجاورة
- ٢٦٤
- الطبقات الإجتماعية: المباني المجاورة (رسم بياني)
- ٢٦٤
- جدول ١٢: العلاقات الإجتماعية في الشارع
- ٢٦٤
- العلاقات الإجتماعية في الشارع (رسم بياني)
- ٢٦٨
- جدول ١٣: أسس إقامة العلاقات الإجتماعية
- ٢٦٨
- أسس إقامة العلاقة الطبقات الشعبية (رسم بياني)
- ٢٦٩
- أسس إقامة العلاقة الطبقات الوسطى (رسم بياني)
- ٢٦٩
- أسس إقامة العلاقة الطبقات الميسورة (رسم بياني)
- ٢٧٤
- جدول ١٤: مدى التدخل مع الجار - علاقة وثيقة
- مدى التدخل في حال مشاهدة أحد الجيران يرمي النفايات (رسم بياني) ٢٧٤
- ٢٧٥
- جدول ١٥: مدى التدخل مع الجار - علاقة سطحية
- مدى التدخل في حال مشاهدة أحد الجيران يرمي النفايات (رسم بياني) ٢٧٥
- ٢٧٦
- جدول ١٦: مدى التدخل مع الجار - لا علاقة
- مدى التدخل في حال مشاهدة أحد الجيران يرمي النفايات (رسم بياني) ٢٧٦

